الهادي البكوش

إضاءات

على الاستعمار والمقاومة في تونس وفي المغرب الكبير



تبادل ٢٠٠٩
وزارة الثقافة و المحافظة على التراث - مصلحة الاقتناء
تونس

إضـــــــاءات

على الإستعمـــار، والمقاومـــة،
في تونـــس، وفي المغــرب الكبيــر

الهادي البكوش

إضاءات

على الإستعمار، والمقاومة،
في تونس، وفي المغرب الكبير

ص.ب 255 – تونس – ر.ا.ب. 1080
الهاتف : 000 874 71 (216) الفاكس : 677 871 71 (216)

جميع حقوق الطبع والتأليف محفوظة
© مركز النشر الجامعي، 2008، ط 2
ص.ب 255 – تونس – ر.ا.ب. 1080
الهاتف : 000 874 71 (216) الفاكس : 677 871 71 (216)

الإهـــداء

إلى بنات تونس العزيزة وأبنائها أهدي هذه الإضاءات، علّهم – ان اطّلعوا عليها – يجدون فيها ما يدعم انتسابهم إلى تونس، فيزدادون لها حبّا، وبها تعلقا، ويساهمون بوعي واعتزاز في تنمينها، وحمايتها، والذود عنها.

الفهرس

المقدمـــــــــة

هذه محاضرات دُعيت إلى إلقائها بعد تقاعدي في مناسبات متعدّدة، وفي ظروف مختلفة، أنشرها كما ألقيتها في وقتها من دون تغيير، ما عدا بعض إصلاحات لغويّة أو نحويّة طفيفة. تحدثت فيها عن الاستعمار وتسلّطه على بلادنا، وعن مقاومتنا له، وعن المعارك التي خاضها شعبنا ليتحرّر من الاحتلال الأجنبي، ويسترجع سيادته، ويحقّق استقلاله، ويؤسّس دولته، ويبني مجتمعه.

وأبرزت فيها الدور الطليعي الذي اضطلع به، منذ سنة 1934، الحزب الحرّ الدستوري الجديد، ومجّدت فيها الجهاد البطولي الذي قاده الزعيم الحبيب بورقيبة بصدق وإيمان، وأدّاه بحكمة ونجاعة، فعُدّ بحق محرّرا لتونس، وبانيا لدولتها.

وتحدثت عن المغرب الكبير، ونوّهت بمقاومة كلّ شعوبه، وحلّلت أوضاعه، وفسّرت صعوباته بالأمس واليوم، وحدّدت تطلّعاته، وآفاقه.

لم يكن منطلقي – في هذا العمل – القيام ببحوث تاريخيّة علميّة، أو بدراسات سياسيّة معمّقة، فلست مؤرّخا مختصّا، أو مدرّسا جامعيّا في العلوم السياسيّة، إنّما هي شهادات مناضل جرّته الأقدار، ودفعته الصدف إلى معايشة أحداث حاسمة من تاريخ الحركة التحريريّة الوطنيّة، ومن مراحل بناء الدولة التونسيّة الحديثة. وقد شاهدها عن قرب، وشارك في بعض من وقائعها في مستويات متعدّدة بقدر جهده أقدمها بتواضعمن دون شخصنة – السبب فيها ما ليس لي ! ولم يكن لي فيها نصيب. وهي

إضاءات قدمتها لرجال تونس ونسائها : صغارا وكبارا، تكمل معلوماتهم عن محطات مهمّة في تاريخ بلادهم، وتعرّفهم بجهاد شعبهم، وبطولة مواطنيهم.

وقد أقحمت فيها بعضا من الذكريات الشخصيّة. وقد تساهم هذه الشهادات، وهذه الإضاءات، في ترسيخ صورة حيّة لامعة لشعبنا، ولبلادنا، يعتزّ بها المواطن، ويتباهى، ويحترمها، ويحبّها القريب والبعيد في البلاد الشّقيقة والعالم.

توخّيت في إبلاغها النزاهة والصدق، غايتي التعريف بالواقع كما هو، وإجلاء الحقيقة كما تظهر لي.

قد أكون فيها متأثرا بالمحيط الذي ترعرعت فيه، وبالمسؤوليات التي كنت تقلدتها، وقد أكون فيها شديد الوفاء لنضال وطني يصعب عليّ التخلّص منه، بالرّغم مما أصابني من أذى، كان لبطانة الزعيم بورقيبة دور كبير فيه. وقد تحمّلته صابرا.

وقد أكون بسبب ذلك عن حسن نيّة، ومن دون قصد مقصّرا، أو منحازا، أو مخطئا، ولكنها في آخر الأمر روايتي، واعتقاداتي، واجتهاداتي، وحقيقتي التي تحتاج إلى الأخذ بروايات، واعتقاداتهم، وحقائقهم غيري، وبذلك يصل المتتبّع إلى المعرفة الشاملة، والحقيقة الكاملة، أو يقترب منهما.

وتسهيلا للقارئ، أشير في هذه المقدّمة، بإيجاز، إلى محتوى هذه المحاضرات، وأقدّم مقتطفات قصيرة منها :

ففي المحاضرة الأولى التي ألقيتها بالجزائر في ملتقى دولي نظّمته وزارة المجاهدين تحت عنوان : **الإستعمار بين الحقيقة التاريخيّة والجدل السياسي** يومي 2 و3 جويلية 2006، تحدثت عن **الاستعمار والمقاومة**

بين الأمس واليوم وطرحت الإشكاليّة التّالية : "يمرّ اليوم على استقلال بلاد شمال إفريقيا عن فرنسا أكثر من خمسين عاما قضيناها في بناء دول حديثة، وبعث مجتمعات متقدّمة، ديدننا في الدّاخل دعم الوحدة الوطنيّة، وتجاوز الخلافات الداخليّة، وخاصّة الخلافات بين من جاهد في سبيل الاستقلال، ومن تخلف عن المعركة، أو ساند العدو، وسياستنا في الخارج – لا سيما مع فرنسا التي استعمرتنا – تغليب الحوار، والتعاون، ونسيان الماضي.

بينما نحن على هذه الحال، تصدمنا، من حين لآخر، داخل أوطاننا، وفي فرنسا، تظاهرات مثيرة، تشكّك فيما كان عليه الاستعمار من قمع وجور، وتسعى إلى تمجيده، وتحقّر تبعا لذلك، من ملحمة المقاومة التي تصدّت له، وكأنّ الإستعمار بين الأمس واليوم أضاع حقيقته البشعة، وتغيّر وجهه القبيح، وكأنّ المقاومة أصبحت حدثا عاديا لا تكاد تكون له أهمية". يحدث هذا وكثير منّا – بقايا المناضلين – مازال حيّا، وهو يباشر الحكم، فماذا يكون الأمر غدا عندما يموت كلّ المناضلين".

إنها إشكاليّة محيّرة تنبيء بتوجه خطير، يصبح بمقتضاه الإستعمار حدثا حضاريّا، والمقاومة تحركا عشوائيّا، وهي إشكاليّة مثيرة تشكّك في سلامة تقييمنا المتسامح والمعتدل لعهد الإستعمار في بلادنا وصوابه. فقد اجتنبنا في حكمنا عليه، الإنسياق مع العاطفة، والأحقاد، وتغذية الكراهيّة والعداء.

أعلنا في أشدّ أيّام المقاومة عنفا بأنّنا لا نقاوم فرنسا، بل نقاوم نظاما سياسيّا خاطئا. وقلنا إننا لا نعادي شعب فرنسا، وإنّما نعارض حكومة متجبّرة. وطمسنا بهذا السلوك حقائق ثابتة، فنسيها الناس، وأخذ بعضهم من بني جلدتنا، ومن أبناء البلاد المستعمرة، يروّج حقائق جديدة أخرى، تحقّر المقاومة، وتمجّد الإستعمار.

انتصب الإستعمار في بلادنا لغايات واضحة معلومة أهمّها :

أوّلا : السّيطرة الإقتصاديّة علينا، واستغلال ثرواتنا، والتّصرّف في إنتاجنا الفلاحي، ومواردنا المنجميّة، وتسويق بضائعها الصّناعيّة التي تكدّست في بلادها، كثيرها لا يباع لتخمة سوقها الدّاخليّة ولانسداد السوق الأوروبيّة.

ثانيا : ما تجمع في بنوك فرنسا، ولدى أثريائها من رؤوس أموال، وصرفها في المستعمرات، لما تأتي به من فوائد لا تجدها في بلادها.

ثالثا : إحتلال مواقع استراتيجيّة جنوب البحر الأبيض المتوسط، تمكّن فرنسا من منافسة إنقلترا في السيطرة على المسالك التجاريّة التي تربط أوروبا بآسيا.

رابعا : سعي فرنسا تبوّؤ مكانة متميّزة كانت تحلم بها دوما بين جيرانها ومنافسيها، لتكسب إشعاعا يمكنها من نشر لغتها، وعاداتها، ورايتها، وأسلحتها، وعبقريتها، كما وضح ذلك جول فيري "Jules Ferry" أحد كبار دعاة الاستعمار في فرنسا عند بيانه شروط العظمة.

خامسا : التبشير الديني، ونشر المسيحيّة. ويثبت التاريخ هنا أن تحالفا متينا، وتعاونا وثيقا، جمع بين السلطة الإستعماريّة الفرنسيّة وبين الكنيسة، بنيّة تنصير شعوب شمال إفريقيا، وإعادتها إلى ديانتها القديمة، دين أجدادها كما يقولون في أثناء الحكم الروماني والبيزنطي. وقد باشرت فرنسا في إفريقيا – شمالها ووسطها وغربها – دور حارس المسيحيّة الأوّل خارج حدودها، وذلك بالرغم من طابعها العلماني في الدّاخل.

هذه حقيقة الإستعمار الدائمة، عارية، بلا مجاملة كما وردت في التاريخ، وكما عشناها في الواقع. لم تكن حقيقة جميلة يمكن التباهي بها، وتعليمها للأطفال حتى يَعتزّوا بها، مثلها مثل حقيقة العبوديّة، كلاهما عار في تاريخ الإنسانيّة.

أما حقيقة المقاومة التي يسعى بعضهم إلى تحقيرها، فهي مناقضة لحقيقة الإستعمار، تختلف عنه في دوافعها، وسلوكها، وغايتها.

هي ردود فعل فرديّة وجماعيّة، سلميّة تارة، وعنيفة أحيانا، للدفاع عن التربة، وحماية الأمة، والذود عن الهويّة، ومواجهة الإذلال، والتصدّي للإبادة، وإنهاء الاستعباد، ونصرة الحريّة.

هي شرف ومروءة، وهي شجاعة وجرأة، وهي نضال وجهاد.

كانت ثورات متعددة ومتجدّدة واجهت بها شعوب شمال إفريقيا الإحتلال الفرنسي، والإسباني، والإيطالي، وسجّلت بها ملاحم خالدة، وأبرزت بطولات نادرة.

وإن ننسى، فلا ننسى الأمير عبد القادر، والباي أحمد من الجزائر، ومحمد بن عبد الكريم الخطابي من المغرب، وعلي بن خليفة النفاتي من تونس، وعمر المختار من ليبيا. عطّلنا الاحتلال، ولكننا لم نتمكن من اجتنابه، ويعود ذلك إلى "عدم توازن القوى، ولافتقارنا إلى الأسلحة العصريّة، ولغياب سند دولي، ولانهيار السلطة العثمانيّة، ولتخلّفنا السياسي والإقتصادي".

ولمّا عاد إلينا وعينا، واستيقظنا، دخلنا حربا طويلة الأمد، تعدّدت فيها المعارك، وآخرها المعركة التي شنّها بتونس الحزب الحرّ الدستوري (الجديد) بقيادة الحبيب بورقيبة يوم 15 ديسمبر 1951، عندما أغلقت الحكومة الفرنسيّة أبواب الحوار، وتنكّرت للوعود التي قطعتها على نفسها بمنح تونس إستقلالها الداخلي.

وتلتها المعركة التي شنّتها الحركة الوطنيّة المغربيّة تضامنا مع تونس التي استشهد فيها الزعيم النقابي الوطني فرحات حشاد في ديسمبر 1952، ودفاعا عن الملك محمد الخامس الذي خلعته فرنسا في 20 أوت 1953.

وتوّجت هذه المعارك، معركةُ الجزائر، أو بالأصحّ حرب الجزائر التي انطلقت شرارتها أوّل نوفمبر 1954 بدفع من جبهة التحرير الوطني وباعثيها، والتي تواصلت قرابة الثماني سنوات.

لم تقتصر هذه المعارك على الجانب العسكري، الذي كان مهما لا سيما في الجزائر، ومن منّا لا يتباهى ببطولة جيش التحرير الوطني الجزائري ؟ بل شملت جوانب سياسيّة وإعلاميّة. وقد تجنّد لها الرأي العام في بلاد كثيرة شرقا وغربا، حتى في فرنسا وساندتها، فقد رعتها، وشجّعتها المنظّمات العالميّة، ومنظّمة الأمم المتحدة، وانخرطت فيها كلّ فئات شعوبنا التي ساهمت فيها، بإيمان وشجاعة، وتحمّلت من جرّاء ذلك العذاب، والحرمان، والتشريد، والقساوة، والعنف.

وبعد جهاد طويل فيه معاناة، وتضحية، وجرأة، تغلبنا على قوى الإحتلال، وانتصرنا على الاستعمار، وافتككنا الحريّة لبلادنا، وحققنا لها الإستقلال، وخرجت فرنسا من بلادنا مكرهة، مرغمة، بعد أن اقتنعت أن حربها ضدّنا خاسرة، وأن لا حلّ في علاقاتها مع مستعمراتها إلاّ الإذعان لمطالب شعوبها، وإعطاؤها حقها في الحريّة والإستقلال.

هذه حقيقة المقاومة كما عايشها، أو شارك فيها، أو ساعدها، مناضلون أبطال، وهي ملحمة مجيدة لا يجوز لإنسان نزيه نكرانها، أو تحقيرها، أو تناسيها.

إنّ اعتبار المقاومة التحريريّة حدثا عشوائيّا عابرا، وتجاهل عظمتها، والحط من قيمتها خطأ تاريخي، وإساءة لذاكرة شعوب مجاهدة.

إن تلميع صورة الإستعمار، وتمجيد عهوده، والتغني بحسناته، ينافي الحقيقة التاريخيّة، ويرجع بنا إلى مقولات إستعماريّة عنصريّة باطلة.

ومن باب الأمانة، لم أتردد في آخر حديثي عن الإستعمار والمقاومة وحقيقة كلّ منهما، عن الإعتراف بالجميل :

أولا لنخبة من الفرنسيين في الإدارة والتعليم أدّوا عملهم بكفاءة وتفان، وعاملوا أهل البلد باحترام ومحبة.

وثانيا لمجموعات من الفرنسيين الأحرار الذين آمنوا بالعدالة والحريّة، وكرهوا الظلم والإستغلال، وناضلوا معنا، وساعدونا في كفاحنا التحريري، وتحمّل بعضهم معنا المعاناة والتعذيب.

وقدمت في محاضرة ثانية افتتحت بها السنة الجامعيّة لكليّة الحقوق بصفاقس يوم 13 أكتوبر 2003 عرضا تاريخيّا شاملا للمقاومة في تونس ضد الإستعمار، من بداية الإحتلال الفرنسي إلى الإستقلال.

تحدثت فيها عن فرض فرنسا حمايتها على الباي، واحتلالها لتونس، تحقيقا لأطماع إستعماريّة توسعيّة، وخدمة لأهداف استراتيجيّة وسياسيّة، واقتصاديّة، ودينيّة، وبيّنت أن استعمار فرنسا لتونس لم ينتصب في يوم وليلة، وأنه بدأ منذ أوائل القرن التاسع عشر حسب مخطط بعيد المدى، بدأ باحتلال الجزائر، وامتدّ إلى بقيّة بلاد شمال إفريقيا. ففي تونس نصّبت فرنسا قناصلها، واستمالت بعض كبار الأعيان، وتحكمت في البايات، فأصبحوا ينفّذون كل ما تطلب منهم.

وحيّدت السلطان العثماني، وأخرجته من المنطقة، وتحصّلت على تأييد أوروبّي، ومن ألمانيا وانقلترا خاصّة، وبقيت مع تونس وجها لوجه، لا حول ولا قوّة لنا، وساعدها على احتلالنا ضعفنا، فقد كانت تونس، قبل الإحتلال في أشدّ درجات التخلّف ، ضعيفة إلى أقصى الحدود، مغلوبة على أمرها، يقاسي شعبها الخصاصة، والحرمان، والجوع، والفقر، والمرض، والإهانة، والمذلّة، والدولة فيها في حالة إفلاس.

وقد ازداد سوءها سوءا، بإخفاق الإنتفاضة التي أجّجها علي بن غذاهم، والتي كادت تفتح آفاقا واعدة، وتدخل البلاد في مجرى جديد.

كانت مقاومة الإحتلال أوّل الأمر مسلّحة، شملت كلّ جهات البلاد، وشاركت فيها أغلب العروش والقبائل.

كانت "مقاومة شجاعة، ولكنها مرتجلة، تعوزها العدّة، وينقصها التنظيم".

لم يشارك فيها الباي. فقد دعا جنده، وعماله، وحكومته، للإستسلام لجيش فرنسا، ومساعدتها على الانتشار في البلاد، والفتك بكلّ معارض له، وأمر رعاياه بكفّ اليد واللسان عن الفعل والقول.

ولم يدعمها علماء الدين إلاّ قلّة منهم، بل "أوصوا الشعب بالصبر، وعدم المقاومة، والطاعة للباي، لأنهم ضعفاء، لا يمكنهم مقاومة المحتلين".

وأخذت المقاومة، بعد إخفاقها، أشكالا سياسيّة، وسلميّة، وإصلاحيّة، فقبلت واقع الإستعمار المفروض على البلاد، واعترفت بمعاهدة الحماية، وبالمعاهدات التي لحقتها، ورجعت إلى ولائها للباي.

تحدثت عن حركة الشباب التونسي التي كانت وراء حوادث الجلاز، ومقاطعة الترامواي سنة 1912. وهي أوّل حركة سياسيّة ذات انتشار وطني اتخذت لنفسها قيادة، وأبرزت علي باش حامبه زعيما، وناهضت الإستعمار.

لم تعمّر حركة الشباب التونسي طويلا، وتولى بعدها قيادة الحركة الوطنيّة سنة 1920 حزب جديد، هو الحزب الحرّ الدستوري التونسي الذي بعثه الزعيم عبد العزيز الثعالبي.

انشقّ الزعيم الحبيب بورقيبة سنة 1934 عن هذا الحزب. وبعث من قصر هلال حزبا جديدا يحمل نفس الاسم : الحزب الحرّ الدستوري

التونسي – ولكنّ قيادته تدعى الديوان السياسي – بينما بقيت قيادة الحزب القديم تدعى اللجنة التنفيذيّة.

أتى هذا الحزب الجديد "بخطّة جديدة للمقاومة، أقرّت الأهداف البعيدة الثابتة. وأعادت صياغة البرامج السياسيّة. وغيّرت طرائق العمل المألوفة.

تتمثّل الأهداف البعيدة الثابتة في تحرير تونس من التبعية، وتخليصها من الإستعمار، وتحقيق استقلالها.

أما البرامج، فإنها صيغت بصفة معتدلة، مرحليّة، معقولة، تتلاءم والظروف والأوضاع، لا يكون قبولها مستحيلا على الخصم، يرضى بها ولو عن مضض، باعتبارها أخف الضررين.

أما طريقة العمل، فأنها تولي الشعب المنزلة الأولى. وقد جنّده الحزب بمختلف فئاته وأجياله، بعامته وخاصتّه، بغنيه وفقيره، في المدن، والقرى، والجبال، والأرياف.

على هذه الأسس نهضت المقاومة من جديد في تونس، "وكان المحرّك لها، وعمودها الفقري : الحزب الحرّ الدستوري (الجديد). وكان المخطط لها وقائدها : الحبيب بورقيبة".

وأكدت أنّه "لم يبْرُز في تونس تيّارٌ سياسي، أو تنظيم مسلّح من سنة 1934 إلى الاستقلال، واجه الإستعمار، وتصدّى له غير الحزب الحرّ الدستوري (الجديد)، والهياكل التابعة له، والتنظيمات المرتبطة به".

عرفت المقاومة التونسيّة، من 1934 إلى الإستقلال أربع مواجهات :

الأولى سنة 1934 عندما ألقي القبض على الحبيب بورقيبة وصحبه ونفوا إلى برج لوبوف.

والثانية سنة 1938 بعد المحاولة التفاوضيّة مع حكومة الجبهة الشعبيّة في فرنسا، وقد خلّدتها مظاهرات 9 أفريل، وما أسفرت عنه من شهداء، وجرحى، ومساجين.

المواجهة الثالثة في ديسمبر 1951 عندما تنكرت حكومة فرنسا لعهودها، وأوصدت باب التفاوض، وتهجّمت على الوطنيين.

تصدّى لها الشعب عامين ونصف بشجاعة وصبر، إلى أن اعترفت له فرنسا بالإستقلال الداخلي في 31 جويلية 1954، ثم بالإستقلال الكامل في 20 مارس 1956.

وخاضت بلادنا مواجهة رابعة لتجسيم الإستقلال، واسترجاع كامل سيادتها، وإجلاء الجيش الفرنسي عن ترابها، واسترجاع الأراضي التي افتكها منها المعمرون، طوال العهد الإستعماري، وكانت مواجهة شديدة، خطرة، انتصرنا فيها، ودخلنا عهد البناء، وانتقلنا من جهاد المقاومة إلى الجهاد الأكبر.

وتحدّثت في المحاضرة الثالثة التي ألقيتها في إطار جمعيّة القانون الدستوري، يوم 2 جوان 1999، عن الدستور في تونس، وعن الأهمية البالغة التي يحتلّها في برامج الحزب منذ سنة 1920 في عهد عبد العزيز الثعالبي أولا، ثمّ في عهد الحبيب بورقيبة ثانيا، وقد اتّخذ لنفسه اسم الدستور.

كان الدستور الطلب المحوري للحركة الوطنيّة في كلّ مراحلها الوطنيّة، خاض رجالها في سبيله معارك متعددة، بعضها ذو طابع سياسي سلمي، وبعضها ذو طابع جماهيري عنيف دموي.

ركّزت عليه برنامجها بعد أن يئست من إمكانيّة تدخل عثماني في تونس لطرد الجيوش الفرنسيّة، وتأكدت من زوال الخلافة الإسلاميّة، وانتهاء السلطنة العثمانيّة، ويئست من إقامة قاعدة في طرابلس، تنطلق

منها المقاومة من جديد. وبعد أن أيقنت أنّ معارضة القبائل والعروش لاحتلال فرنسا سنة 1881 لم تمنع استيلاء فرنسا على البلاد، وإن نجحت في تعطيله.

تعاملت الحركة الوطنيّة مع هذه المعطيات، واتّخذت أهدافا واقعيّة، أولها الدستور، وقد ظهر لها أنّ فرنسا، أو قطاعات مهمّة من الرأي العام الفرنسي، تفهم هذا الهدف وتقبله لأنّه ليس الإستقلال، وليس إنهاء الإحتلال، وليس إزالة السلطة الفرنسيّة، وليس منع الإستيطان الفرنسي واستعمار أراضي البلاد، بل هو هدف يتلاءم والوجود الإستعماري، ولا يتناقض وإياه.

وقد أفتى أستاذان فرنسيان في القانون هما : جوزيف برتلمي، وأندري فيس سنة 1922 بناء على استشارة تونسيّة بأنّ دستور 1861 يتلاءم والحماية، وإن تخلّى عنه الباي سابقا، فإنه لا يفقد طابعه الشرعي، ولا يمنع الرجوع إليه وتطبيقه.

عارضت فرنسا تمكين التونسيين من الرجوع إلى دستور 1861، أو سنّ دستور جديد، وتصدّت بقوّة وعنف لهذا الطلب عندما تقدّم به الباي الملك الشرعي للبلاد محمد الناصر باي سنة 1920، وعندما تقدّمت به الجماهير في مظاهرات 9 أفريل 1938.

وكانت تدّعي أن لفرنسا معاهدة مع بايات تونس تفرض عليها حمايتهم، والمحافظة على صلاحياتهم، رغم أنفهم إن لزم الحال. وإنّ دستورا في البلاد، يقلّص من سلطتهم، أو مما تبقّى منها، فإنهم يرفضونه.

وكانت فرنسا تحرص على أن يكون لها في تونس مخاطب واحد هو الباي، تملي عليه إرادتها، وتتحكّم فيه، مستعملة الوعيد والتهديد. وتخشى فرنسا أن يصبح الشعب في ظلّ الدستور مخاطبا ثانيا، وأن يتمسك بسيادته. وألا يخشى خلافا للباي، التهديد، ولا يغره الطمع.

لم يتنكر الحزب الدستوري لبرنامجه بعد الإستقلال الداخلي، وبقي وفيّا لهدفه المحوري. ودعا التونسيين في 29 ديسمبر 1955، أي بعد سبعة أشهر من نيل تونس حكمها الذاتي، وقبل الدخول في مفاوضات الإستقلال الكامل إلى انتخاب مجلس قومي تأسيسي.

وفي جوّ من النخوة والإبتهاج، جرت انتخابات عامّة في كامل أنحاء البلاد، فكانت أوّل مرّة في التاريخ يساهم كل الشعب التونسي باستثناء النساء في انتخابات عامة ومباشرة في بلد مستقلّ، لاختيار ممثليه في برلمان وطني، يتمتّع بجميع صلاحياته، ويباشر السيادة بلا شريك.

تقدّمت لهذه الإنتخابات جبهة قوميّة، أقامها الحزب الحرّ الدستوري (الجديد) مع الإتحاد العام التونسي للشغل والإتحاد العام التونسي للصناعة والتجارة، والإتحاد القومي للفلاحة التونسيّة، بقوائم تضمّ 98 مترشحا في دوائر البلاد الثمانية عشرة. وتقدّم الحزب الشيوعي بـ69 مترشحا في اثنتي عشرة دائرة، وترشّح مستقلون في دائرتين بسوسة. وفاز في هذه الإنتخابات جميع مرشحي الجبهة القوميّة بثقة أكثر من 98% من الناخبين.

وقد يعود هذا الفوز الكبير إلى التفاف غالبيّة الشعب حول الحزب، وحول الحبيب بورقيبة، لما قدّماه من تضحيات جسيمة في معارك التحرير، ولما سجّلاه من انتصار ساحق على الإستعمار.

طالت مداولات المجلس القومي التأسيسي في الدستور، ولم ينته منها إلاّ بعد ثلاثة أعوام وشهرين، والحال أنّه كان بالإمكان الإنتهاء منها في أجل أقصر، ويعود سبب ذلك إلى أن الرئيس الحبيب بورقيبة كان يحتاج إلى وقت طويل لإعداد المواطنين في الدّاخل، وفرنسا في الخارج، للإذعان لعزمه الثابت على إلغاء الملكيّة، وإنهاء نظام البايات أولا، وعلى إقامة نظام دستوري رئاسي قوي ثانيا.

كان بعض قادة الحزب، والشخصيات الوطنيّة المساعدة له، رغم ما لها من مآخذ على البايات، وانتقادات للأمين باي، يميلون إلى النظام الملكي الدستوري. وكانوا لا يؤيدون نظاما رئاسيا مشخصا، لأنهم يخشون تسلّط رئيسهم عليهم، مع أنهم يكبرون زعامته الفذّة، وتضحياته الجسام، وصواب رؤيته، وكانوا دوما يسعون إلى الحدّ من نفوذه، اتّقاء لتجبّره في مباشرته القيادة.

كان دستور أوّل جوان 1959 مكسبا وطنيّا جليلا، ولأوّل مرّة في التاريخ يصبح لسكان بلادنا - وقد شكّلوا أمّة - دستور جمهوري عصري، نابع من إرادة شعبيّة حرّة سيّدة، إنّه قانون لتوزيع السلطات وتنظيمها وهو كذلك أداة لتوطيد دعائم الإستقلال وسيادة الشعب، في وقت كانت فيه تلكم الدعائم هشّة ومهددة. وهو تتويج للكفاح من أجل التحرّر الوطني الذي خاضه الشعب التونسي، وقواه الملتزمة ضدّ الإستعمار، بتصميم وصبر وبسالة.

شنّت تونس في ظلّ دستور أول جوان 1959 معارك جديدة، فحققت استقلالها الكامل، وأجلت الجيوش الفرنسيّة عن ترابها، وأقدمت على إصلاحات اجتماعيّة ثوريّة، وتونست اقتصادها، واسترجعت أراضيها الفلاحيّة، ودخلت حربا ضروسا ضدّ التخلّف. وقد ضمن هذا الدستور للبلاد استقرارها، فصمدت أمام كلّ الأزمات، وتجاوزت بأقلّ الأضرار جميع الاصطدامات، وقد بقي نافذ المفعول إلى اليوم، فلم يعلّق، ولم يلغ.

ولكنه لم يستوعب التغيّرات التي حدثت في العالم، ولم يتكيّف مع التطوّرات التي شهدها المجتمع التونسي. وقد عرف تنقيحات أتت في الاتجاه المعاكس للتاريخ، مولية ظهرها للديمقراطيّة.

هكذا كان الأمر فيما يخصّ الخلافة، فعند شغور الرئاسة، لا يتولاها رئيس مجلس النوّاب المنتخب من الشعب، بل الوزير الأوّل المعيّن من

طرف الرئيس، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى الإجراءات التي اتّخذت لإدماج الحزب الحاكم في صلب الدولة، وهو خلط غير ديمقراطي بين هياكل الدولة وهياكل شعبية، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى منح الرئيس الحبيب بورقيبة الرئاسة مدى الحياة، والحال أنّه سبق له أن رفضها.

إنها انحرافات خطيرة خلقت أوضاعا متفجرة في البلاد، وسدّت الآفاق أمام الشعب، وكان تحوّل السابع من نوفمبر 1987 الذي أحدثه الرئيس زين العابدين ابن علي، والذي أدخل بمقتضاه بفكر متفتّح، وروح جديدة، وعلى أساس التواصل تنقيحات كفيلة بتأمين مسيرة الأمّة نحو التقدّم والمناعة، والديمقراطيّة، فقوّم ما لحق بالدستور من انحرافات، وأبطل الرئاسة مدى الحياة، وغيّر نظام الخلافة الآلية ليصبح رئيس مجلس النوّاب رئيسا مؤقّتا عند شغور منصب الرئاسة، وأعطى دفعا جديدا للتعدديّة الحزبيّة.

وفي المحاضرات الرّابعة، والخامسة، والسّادسة التي ألقيتها في دار التجمّع الدستوري الديمقراطي أمام جمع من الإطارات يتقدمهم أعضاء الديوان السياسي، وأعضاء من الحكومة، بإشارة سامية من رئيس التجمّع، تطرّقت إلى حركة التحرير الوطني، والى بطلها الزعيم الحبيب بورقيبة.

ألقيت الرّابعة في 4 أفريل سنة 2003 بمناسبة الذكرى الثالثة لوفاة الزعيم الحبيب بورقيبة.

والخامسة في 1 أوت سنة 2003 بمناسبة الذكرى المائويّة لميلاده.

والسّادسة في 16 مارس 2006 بمناسبة الذكرى الخمسين للاستقلال تحت عنوان "من الاستقلال الداخلي إلى الاستقلال التام".

تحدثت في المحاضرة الرّابعة عن المكانة المتميّزة التي يحتلها الزعيم الحبيب بورقيبة في تاريخ تونس المعاصر، وفي ذاكرة الشعب

التونسي الأصيل، فقد تبوّأ في بلاده طوال خمس وخمسين سنة موقع الزعامة، وقد انفرد بها مدّة طويلة، قاد خلالها الكفاح التحريري، وبنى الدولة الجديدة. وأبرزت أنّ الحبيب بورقيبة "كان أوّلا مجاهدا، ومجاهدا أكبر، بعث ثورة، وقاد شعبا، وحرّر وطنا، تصدّى للاستعمار الفرنسي في تونس منذ الصغر، والتحق ناشطا بالحزب الحرّ الدستوري التونسي الذي كان يقود المقاومة ضد الحماية الفرنسيّة – هذه الحماية التي زعم الاستعمار أنها كانت تهدف إلى تمدين البلاد، والحال أنها كانت تعمل على بسط حكم فرنسا عليها، واستغلال ثرواتها، واستعباد أهلها، وإلحاقها بها فكريّا، وسياسيّا، وجغرافيّا، لتصبح جزءا منها كما كانت سابقا جزءا من الامبراطوريّة الرومانيّة، وقاد معركة تحريريّة باسلة، خطّط لها، وحدّد أهدافها، وكوّن رجالها، وانتهت بالنصر في 3 جوان 1955. عندما اعترفت فرنسا بعد طول اضطهاد وشديد عناد، بحقّ الشعب التونسي في تصريف شؤونه، والتمتع باستقلاله، وقد تمّ ذلك على مرحلتين : الأولى أدت إلى الاستقلال الداخلي، والثانية إلى الاستقلال التام الذي يعدّ تطوّرا حتميا للاستقلال الداخلي.

هي ملحمة خالدة حققها الزعيم بورقيبة، حشد فيها الشعب بكلّ أجياله وفئاته، وجنّد لها نخبة مناضلة تحمّلت بشجاعة وإيمان وتحمّلت شتّى أنواع العذاب والقمع. وقد التفّت حول الحزب الحرّ الدستوري (الجديد)، وساندته المنظمات القوميّة، وفي طليعتها الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة المرحوم فرحات حشاد، والتنظيمات المهنيّة والمدنيّة، وجمعيات الشباب الدستوري، والشباب الكشفي.

لم يكن بورقيبة مجاهدا محرّرا للوطن فحسب، فقد باشر بعد النصر شؤون الحكم، وقبل رئاسة الحكومة الوطنيّة، وأسس دولة جديدة مستقلّة.

ترأس الزعيم بورقيبة الحكومة بتردد. فقد كان أتباعه يخشون أن يتولى زعيمهم مسؤوليّة الحكومة، لأنهم كانوا يحبونه حبّا جمّا، ويخشون

أن تتعقّد الأوضاع في الحكم، ويصعب الأداء، وتتشوّه صورته اللامعة التي يريدونها ناصعة إلى الأبد.

وقد يكون الزعيم بورقيبة نفسه خشي من ذلك المصير، وهو الذي يرى زعامته للشعب، ورئاسته للحزب، أسمى من أي منصب آخر. وهو يكره البروتوكولات التي يقتضيها العمل الحكومي، ويعزف عن التفرّغ للملفات التقنية والإداريّة التي يتعيّن على الوزير الاهتمام بها.

وتولى في 25 جويلية 1957 رئاسة الجمهوريّة، بعد أن دعا المجلس القومي التأسيسي إلى إلغاء الملكيّة وإعلان الجمهوريّة.

وقد اختار من بين الأنظمة الجمهوريّة النظام الرئاسي، "لأنّه كان يعتقد أن السلطة في مجتمعاتنا الإسلاميّة العربيّة يجب أن تكون موحّدة قويّة، ولأنه يشاطر الرأي السائد في فرنسا من أنّ النظام البرلماني هو السبب في عدم الاستقرار السياسي في الجمهوريّة الفرنسيّة الثالثة ثمّ الرابعة، وفي أي بلد".

جسّم الزعيم بورقيبة الاستقلال، وحقّق لتونس سيادتها الكاملة، ومكّن دولتها الجديدة من كلّ صلاحياتها.

تَوْنَسَ الأمن، وأعاد إدارة الجهات إلى أبناء البلد، وبعث جيشا وطنيّا، وواجه معارك ثلاثة للجلاء : الأولى انطلقت من رمادة، والثانية من ساقية سيدي يوسف، والثالثة من بنزرت، وافتكّ صلاحيات تونس في ميدان العلاقات الخارجيّة افتكاكا، وأنهى الحضور الفرنسي من أجهزة القضاء، وأجلى المعمرين عن الأراضي التونسيّة التي استولوا عليها بالقوّة وبالحيلة.

لم يقتصر الزعيم بورقيبة على تأسيس دولة مستقلّة جديدة فحسب، بل وفّر الأسباب لبناء مجتمع متحضّر، نام ومتضامن، وأقدم بإيمان وشجاعة على إصلاحات جريئة.

حرّر المرأة وسواها بالرجل، في المدرسة، وفي الشغل، وفي الحياة العامّة، وأعطاها حقوقها كاملة بلا احتراز، فمنع تعدّد الزوجات، وأخضع الطلاق لحكم قضائي، وحافظ على حرمة المرأة وكرامتها، واتبع سياسة رائدة لتحديد النسل، وللتنظيم العائلي.

وأولى التعليم المكانة الأولى، فعمّمه على كلّ أبناء الشعب، بنين وبنات، في كلّ الجهات، ووحّدَه وتونسه، وعرّبه، وأعطاه محتوى عصريا. واختار له مناهج حديثة، واعتبر "التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة" غاية أساسيّة للدولة التونسيّة الجديدة، ومقاومة التخلّف هدفا أوليّا، فهي جهاد أكبر.

وبيّنت في آخر هذه المحاضرة التي أشدت فيها بدور الزعيم الحبيب بورقيبة في تحرير الوطن، وتأسيس الدولة وبناء المجتمع، ما آل إليه وضعه في آخر عهده.

"فقد كان لطول شيخوخته، واستفحال مرضه أسوأ الأثر وأخطره على الإستقلال الذي أتى به، وعلى الدولة التي بناها، وقد تعرّض كلاهما إلى الإنحلال والتلاشي، ويجدر بنا في هذا الصدد إبراز الأهميّة التاريخيّة لإقدام الوزير الأوّل إذّاك زين العابدين ابن علي يوم السّابع من نوفمبر 1987 بشجاعة، ومسؤوليّة، وأمانة، بالرجوع إلى الدستور، وبالاعتماد على شهادة طبيّة على الاضطلاع بنفسه بالمسؤوليّة الأولى في البلاد، وتقلّد رئاسة الجمهوريّة، وبإقدامه هذا أنقذ البلاد من التدهور، وأبعد عنها الخطر، وأنقذ انجازات بورقيبة وملحمته من التلاشي والاندثار، وأدى للوطن خدمة جليلة لا ينساها له التاريخ، وواصل في عهده الزاهر المسيرة بكفاءة، ونجاح، واقتدار، وحافظ على المكاسب ونمّاها، وتمسّك بالثوابت وطوّرها، حتى تتلاءم مع الأوضاع الجديدة عندنا، وفي العالم، وبذلك تبقى تونس حرّة، مستقلّة منيعة، أبد الدهر.

واخترت للمحاضرة الخامسة التي ألقيتها بمناسبة ذكرى مرور مائة عام على ميلاد الزعيم بورقيبة عنوان "منهجيّة الحبيب بورقيبة في تحرير تونس، وبناء الدولة الحديثة".

بدأتها بالتنويه بالرئيس زين العابدين ابن علي الذي أذن بتنظيم الاحتفالات إحياء للذكرى المائويّة لميلاد الزعيم الحبيب بورقيبة.

وبيّنت أنّه "لا غرابة في ذلك، فهو خليفته في قيادة تونس، وهو المؤتمن على تاريخها، وهو إبن بار من أبنائه، أخذ عنه الوطنيّة والنضال، وساهم في إطار حزبه في معركة التحرير، وشارك تحت مظلّته في بناء الدولة، وباشر بإمرته كبرى المسؤوليات. هي علاقة محبّة، وتقدير، وإعجاب، يجدر بنا معشر التونسيين وأبناء حزبنا العظيم، الإشادة، والتنويه، والاعتزاز بها، لما ترمز إليه من تواصل حي وبنّاء في مسيرة تونس العزيزة".

ووضحت بعد ذلك أسس المنهجيّة التي اعتمدها الزعيم الحبيب بورقيبة لتحرير الوطن أولا، ولبناء الدولة ثانيا.

تعتمد هذه المنهجيّة في الكفاح على ثلاثة أسس : الشعب والحزب، والقيادة.

"فالشعب غاية الحركة، يشنها للنهوض بنفسه، ويتحمّل تبعاتها لأنه وسيلتها. جنّده الحبيب بورقيبة بمختلف فئاته، وأجياله، بعامته وخاصّته، بأغنيائه وفقرائه، في القرى، والمدن، والجبال، والأرياف، وحرّره من الضعف والخوف، وحذّره من الخضوع والاستسلام "للمكتوب" والقدر، وجذّر فيه مقولة شاعرنا الكبير أبي القاسم الشابي :

إذا الشعب يوما أراد الحياة   فلا بدّ أن يستجيب القدر

وزرع فيه إرادة الكفاح، وعلمه أنه بالعزيمة يعاند "الكف الاشفا"، وأن "الدوام ينقب الرخام"، وأقنعه بأنه بالإيمان والعقيدة، وبالجهاد والتضحية، يتغلّب المناضل على الاستعمار، ويفتكّ حريته.

والحزب في المنهجيّة البورقيبيّة هو طليعة من المناضلين في الأمة، سخّروا أوقاتهم، ومواهبهم، وطاقاتهم، وأموالهم لخدمة الوطن. لا يتأخرون أمام التضحيات، ولا ينأون بأنفسهم عن تحمّل النفي، والسجن، والعذاب، والحرمان، انتظموا في حزب سياسي تعبوي، وخضعوا لهيكلة محكمة، وتدرّبوا على جمع الناس في التظاهرات، وتوجيههم ضدّ السلطة الاستعماريّة، ونشر الشغب والهيجان، وتولّي المقاومة المسلّحة كلما وجب الأمر.

وتولي المنهجيّة البورقيبية القيادة بصفة عامة، وزعامة رجل قوي بصفة خاصّة، أهمية أولى. هي قيادة مشخّصة توجه الشعب والحزب في المعارك، وتقيه من العثرات، وتقرأ حساب المنعرجات والمنزلقات، لا تخشى اتخاذ مواقف عقلانيّة، لا تتماشى مع العاطفة الغالبة على الشعب، دون أن تنفصل عنه وتبتعد، وتخلق بينها وبينه فجوة، ولتكون أوامرها مسموعة، وتوصياتها مقبولة، ينبغي أن يثق بها الشعب، وأن تكون صريحة صادقة في خطاباتها معه، ومع السلط، متّحدة متضامنة، تتسامى عن الاختلافات العلنيّة في الاتجاهات والمواقف، اجتنابا للتفرقة والفتنة، شجاعة، مجاهدة، تتصدّى للاستعمار، ولا تخشى النفي أو السجن، وهي تدرك أن تسلّط الاستعمار على المناضل يكسبه هالة وإشعاعا، ويبوّؤه موقعا مرموقا بين مواطنيه".

تخدم المنهجيّة البورقيبيّة في الكفاح استراتيجيّة محكمة، ذات أهداف واضحة، أطلق عليها اسم البورقيبيّة. هي استراتجيّة مرحليّة، معتدلة، مقبولة، تتصلب القيادة في التمسّك بها، وتسعى إلى الوصول إليها بالترغيب والمرونة، فتتّصل بالحكومة، وتشجعها على الدخول معها – بسلم وتفاهم – في حوار سياسي، مبيّنة أنّ الدستوريين لا يضمرون حقدا وكراهيّة لفرنسا، فالخصم عندهم ليس فرنسا، بل هو نظام سياسي تحكمه جالية تدافع عن مصالح خاصّة، وامتيازات مشطّة، وتؤكّد أن الحزب

يعترف بمعاهدة الحماية، ولكنه يريد تطويرها، ويعمل على جلب الرأي العام الفرنسي إلى جانبها، وربط الصلة برجالات فرنسا : من صحافيين، وكتّاب، وسياسيين، يؤمنون بحريّة الشعوب، ويخشون الأزمات في بلادهم، ويقوم بحملات دعائيّة لدى الرأي العام العالمي، ولدى الدول الفاعلة، والأمم المتّحدة، والجامعة العربيّة.

وعند فشل هذه المحاولات السياسيّة السلميّة، يلجأ، بعد الترغيب، إلى الترهيب، ويصعّد حملاته الدعائيّة في الصحافة، وفي الاجتماعات، فتردّ السلط عليه، وتحدّ من الحريات، وتتمّ الاعتقالات، فيعمّ البطش، ويشتدّ القمع، ويدخل الشعب إذّاك في تصادم، وينشر الشغب ويقاوم، لا يخضع ولا يستسلم، والزعيم من منفاه يحرّك المناضلين للمقاومة، ويشجعهم على الاستماتة، ويوصيهم بالثبات.

وأمام هده المقاومة والصمود، تجد فرنسا نفسها في وضع صعب، إما أن تواصل القمع، وقد تبيّن أنه بالرغم من قساوته لم يقض عليها، وإمّا أن تفتح باب الحوار، وتسعى إلى التفاهم، وقد يكون لها ذلك أخفّ الضررين، لأنّه يضمن عودة الهدوء، واستتباب الأمن، ويفتح باب السلم.

بالإعتماد على هذه المنهجيّة، خاضت تونس بقيادة الحبيب بورقيبة معارك ثلاثة، فرضت بها على فرنسا الاعتراف باستقلالها الداخلي أوّلا، وباستقلالها الكامل لاحقا، متّبعة استراتيجيّة ناجعة تميّز بها الحبيب بورقيبة "فكلما قطع مرحلة من مراحل الكفاح إلاّ وأعلن عن مرحلة أخرى متقدّمة، فما أن أمضى على اتفاقيات الاستقلال الداخلي حتّى أعلن أنّ الهدف القادم هو الاستقلال الكامل، وما أن تمّ الاعلان عن الاستقلال الكامل حتى بدأ يطالب بكلّ صلاحيّات الاستقلال، وفيما يخصّ الجلاء كان طلبه محدودا، ثم توسّع فيه، وبعد مكاسب رمادة، استغلّ الإعتداء على ساقية سيدي يوسف ونال مكاسب أخرى مهمّة. وبعد التمكن من هذه

المكاسب، طلب بنزرت، تلك هي المنهجيّة البورقيبيّة، مرحلة تعدّ للأخرى، وهدف يتلو هدفا حتى النصر".

ولم يكن ذلك من باب – خذ وطالب – فبورقيبة لم يضع نفسه في وضع المستجدي – يمدّ يده لصاحب فضل، ويقبل من يمنّ عليه، وكأنه اليد السفلى تمتدّ لليد العليا متضرّعة.

إنما هو ميزان قوى، نجح الطرف التونسي بكفاحه، وبحكمة قيادته، في أن يطوره لصالحه.

لم يكن بورقيبة قائدا لمعارك التحرير فحسب، بل تواصلت رسالته. فكان قائدا لمعارك البناء، ومع معاركه لتجسيم الاستقلال، وتحقيق الجلاء العسكري، والفلاحي، باشر مهماتٍ :

أوّلها بناء دولة عصريّة، وطنيّة، حرّة، مستقلّة، كاملة السيادة.

وثانيها إقامة مجتمع أصيل، متقدّم متضامن،

وثالثها إِنجاز تنمية اقتصاديّة شاملة،

ورابعها تحقيق نهوض اجتماعي وثقافي رائد.

"لا تختلف منهجيّة الحبيب بورقيبة لبلوغ هذه الأهداف عن منهجيته لتحقيق الاستقلال في الأصل وفي الأسلوب، ولكنها تتميّز عنها باختلاف الهدف. فمرحلة الاستقلال مرحلة حرب، وهدم، وتدمير، وهيجان، وشغب، أما مرحلة ما بعد الاستقلال، فهي مرحلة إصلاح، وبناء، وإِحياء".

وفّق بورقيبة فيما أقدم عليه، وقد ساعده على ذلك "أنّه كان شديدا في وطنيته، مجاهدا أكبر، شجاعا، جريئا، قاسى الخصاصة، والحرمان، والعذاب، وعرف النفي والسجن، وتعرّض للموت مرارا، ولم يضعف، ولم يكلّ، ولم يتراجع، ولم تثنه الصعاب، ولم تغره الأهواء، سخر حياته للوطن، فكان الوطن، وجنّد طاقته للشعب، فكان الشعب.

هو مرجعيتنا الخالدة، ومنارتنا المضيئة، أحببناه حيّا، وسنبقى أوفياء له ميّتا، اليوم وغدًا.

لم يخلّف فراغا بعده، فقد أخذ عنه نائبه، ومساعده الأوّل الرئيس زين العابدين ابن علي، الذي أنقذ الهرم الذي بناه من التلاشي والانهيار، وحماه من التراجع والاندثار، فأصلح ما فسد، وصوّب ما اعوجّ، وجدّد الأهداف، وراجع السبل حتى تتلاءم مع تطوّر الشعب، ومقتضيات العصر. وواصل مسيرتنا الموفّقة نحو الازدهار والمناعة، والعزّة والكرامة.

وتعرضت في **المحاضرة السادسة** التي ألقيتها في دار التجمّع الدستوري الديمقراطي في ندوة عن الذكرى الخمسينيّة للاستقلال يوم 16 مارس 2006 إلى انتقال تونس من الاستقلال الداخلي إلى الاستقلال التام.

وذكّرت أنّ اتفاقيات 3 جوان 1955 التي حقّقت الوعود التي أعلن عنها منداس فرانس رئيس الحكومة الفرنسيّة في 31 جويلية 1954 كانت بالنسبة إلى تونس خطوة حاسمة إلى الأمام.

وأنها فتحت باب الإستقلال التام، ومهدت له، ووفّرت الأسباب للوصول إليه.

وأنها وفّرت شرطا اساسيّا لبناء دولة وطنيّة، وبعث نهضة اقتصاديّة، واجتماعيّة، وفكريّة. وحللت المواقف المعارضة لاتفاقيات 3 جوان 1955، وخاصّة موقف الزعيم صالح بن يوسف الذي اعتبرها خطوة إلى الوراء.

وأكّدت أنّ الزعيم الحبيب بورقيبة أعلن – بمجرد ما انتهى من التفاوض على الحكم الذاتي – أن الإستقلال هو هدف المرحلة الجديدة، وبدأ يستعد لها، ويعدّ العدّة لخوضها. وقد ساعده على ذلك عاملان :

الأوّل إقلاع فرنسا عن سياستها التعسّفيّة في المغرب، والدخول مع الحركة الوطنيّة – مثلما فعلت مع تونس قبل عام – في مفاوضات أدّت إلى رجوع الملك محمد الخامس إلى عرشه، وتكوين حكومة وطنيّة بدأت في 19 نوفمبر 1955 التفاوض على الاستقلال.

والثاني صمود ثورة أوّل نوفمبر في الجزائر، وتوسّعها مما أجبر فرنسا لمواجهتها على تجنيد جيوش كثيرة، وحشد معدّات ضخمة، ورصد أموال طائلة، تتجاوز إمكانياتها.

أثر تطوّر الأحداث في المغرب الأقصى والجزائر على مسيرة تونس، كما أثّرت قبل ذلك أحداث تونس في مسيرة المغرب أوّلا، وفي مسيرة الجزائر ثانيا.

فقد بدأت معركة الإستقلال التام في 23 جانفي 1956 بعد أقلّ من ثمانية أشهر من إمضاء الإتفاقيّات، عندما دعا الحبيب بورقيبة المجلس الملّي للحزب الدستوري، وأخذ منه تفويضا للتفاوض مع حكومة قي مولي (GUY MOLLET) على الإستقلال.

مرّ هذا التفاوض بفترات عسيرة، وعرف توتّرات شديدة، وانتهى – والحمد لله – بِمنح تونس استقلالها التام الذي تمّ الإعلان به في 20 مارس 1956.

وقد كان يوم 20 مارس 1956 يوما خالدا في تاريخ تونس الطويل، أنهى احتلالا أجنبيّا قاسيا استمرّ 75 سنة، وأرجع الحكم إلى أبناء البلد، وكان بداية لدولة مستقلة، لها حدودها، ولها ذاتيتها، ولها نظامها.

وقد كان إعلان 20 مارس بداية مرحلة جديدة في حياة تونس. وهي مرحلة تجسيم الاستقلال، والتمتّع بكلّ صلاحياته. وهي مرحلة تمّ فيها بعث جيش وطني وتجهيزه، وإقامة علاقات خارجيّة حرّة مع كلّ بلاد العالم، وإجلاء الجند الفرنسي من مواقعه في البلاد، وبناء اقتصاد حرّ بلا

تبعيّة، وإجلاء معمرين أجانب استولوا بالقانون، وبالحيلة، وبالعنف، على أراضينا، وأهانوا أصحابها، واستغلوهم. وهي مرحلة توفّرت فيها أسباب بعث مجتمع أصيل، متفتّح، عادل.

وخصّصت المحاضرات **السابعة، والثامنة، والتاسعة،** للمغرب العربي الذي يسمى كذلك تسمية جغرافيّة هي شمال إفريقيا. وكنا في فرنسا أثناء إقامتنا بها نعتز بكوننا إفريقيين شماليين "نورأف". واختار قادة الحركة التحريريّة في القاهرة – للهيئة التي أسندوا رئاستها للأمير محمد ابن عبد الكريم الخطابي– اسم هيئة شمال إفريقيا.

وأستعملُ كثيرا عبارة المغرب المتّحد استباقا للأحداث، وإثباتا للهدف، وتفاؤلا بالمستقبل. وقد صدّرت تلك المحاضرات بخطاب ألقيته في حفل متميّز يوم 12 أفريل 1985 أمام مجلس النوّاب المغربي بالرباط، بدعوة كريمة من جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، بصفتي وزيرا، ومديرا للحزب الإشتراكي الدستوري.

ألقيت المحاضرة السابعة بالفرنسيّة في ندوة نظمتها جمعيّة الدراسات الدوليّة التي يرأسها المناضل الكبير رشيد إِدريس أيام 17 و18 و19 فيفري من سنة 1999.

وألقيت الثامنة في رحاب مجلس الأمة الجزائري بمدينة الجزائر بدعوة كريمة من رئيسه السيد عبد القادر ابن صالح يوم 12 أكتوبر من سنة 2004. وألقيت التاسعة في عمّان بالأردن بدعوة كريمة من مؤسسة شومان، ومديرها السيد ثابت الطاهر في 17 جانفي من سنة 2005.

وتحدثت في هذه المحاضرات الثلاث عن بلاد المغرب، عن واقعها، وعن علاقات بعضها ببعض، وعن طموحاتها، وتطلّعاتها، وعن الصعوبات التي تعترضها.

دفعتني إلى ذلك اقتناعات متأصلة فيّ منذ الصبا، منها أن بلاد المغرب قطر واحد كما قال إبن خلدون، وأنها وحدة جغرافيّة متّصلة، وأن تاريخها واحد، ودينها واحد، وحضارتها واحدة، وأن مصيرها واحد، وأنّ علاقاتها بالإستعمار الغربي واحدة، وأنّ استقلال أحدها مهدّد ما لم تتحرّر بقيّة الأجزاء -.

بدأ استعمار البلاد المغربيّة باحتلال الجزائر سنة 1830، وتواصل سنة 1881 باحتلال تونس، وامتدّ إلى المغرب سنة 1912، واتّسع إلى إفريقيا، واستولى على موريطانيا.

كانت الدولة الفرنسيّة هي السباقة إلى استعمار بلادنا، تلتها اسبانيا بالتحكم في الريف، وفي الصحراء، وأخذت إيطاليا نصيبها سنة 1912 عندما شرعت في احتلال طرابلسُ، وبنغازي، وفزان.

استجاب المدّ الاستعماري في بلادنا لطموحات توسعيّة، ومصالح استراتيجيّة، وسياسية، ودينيّة، واقتصادية كانت تراود ساسة أوروبا منذ قرون، ثم تحققت بعد طول مدّة في القرن التاسع عشر. ولم تكن تعني بلدا واحدا، وإنما كانت تعني كلّ بلاد المغرب، فهو مدّ شامل.

يخضع المد الإستعماري لديناميكيّة جارفة أخفقت شعوبنا أوّل الأمر رغم مقاومتها الباسلة في كسرها، أو وقفها، لأننا كنّا ضعفاء، متخلّفين، منقسمين، متناحرين، فاستولى علينا الاستعمار الواحد تلو الآخر، ولم يجد أمامه واجهة واحدة، بل كان العكس. فالمقاومة في الجزائر لم تجد سندا للتصدّي للعدوان من المغرب، ولا من طرابلس وتونس، ولم يكن سند السلطان العثماني الذي كان يحكم إذّاك كافيا لايقاف زحف الجيوش الفرنسيّة علينا، وإن كنّا إذّاك منقسمين تجاه احتلال بلادنا مغلوبين على أمرنا، فإننا كنّا عند معارك التحرير أكثر وعيا، وأشدّ بأسا، وأقلّ تشتّتا.

بدأت المعركة الأخيرة، معركة ما قبل الاستقلال في تونس في 18 جانفي 1952 عند إيقاف الحبيب بورقيبة، وإخفاق محاولة النزاع التونسي الفرنسي بالحسنى، وامتدت إلى المغرب بعد عزل جلالة الملك محمد الخامس في 20 أوت 1953، وانتهت في الجزائر بعد اندلاع ثورة أوّل نوفمبر 1954.

وانتصرنا في ما قمنا بمعارك باسلة ضد الإستعمار، وحقّقنا الحريّة لشعوبنا، واسترجعنا الاستقلال لبلادنا الواحد تلو الآخر، تونس، والمغرب، في مارس 1956، الجزائر في جويلية 1962.

هي انتصارات متوالية، انتصار أوّل يُهيء لانتصار ثان، وانتصار ثان يهيء لانتصار ثالث حسب حتمية تاريخيّة لا مردّ لها، انطلقت بعد الحرب العالميّة الثانية، ودفعتها إرادة الشعوب في التحرير، وفي مقدمتها شعوب الهند الصينية في التحرّر.

لم يكن تحرير شعوب المغرب العربي متزامنا، تحرّرت ليبيا أولا، وتبعتها تونس، والمغرب، والجزائر، والتحقت بها موريطانيا.

لم تدخل بلاد المغرب حروب التحرير ضد المستعمرين موحدة. ولم تتقدّم في جهادها في واجهة واحدة، رغم المحاولات المتعدّدة للتنسيق والتوحيد، فلكلّ بلد أوضاعه المتميّزة.

ولكن جهاد الواحد أثّر في جهاد الآخر – فقد وفّرت قاعدتا تونس والمغرب للجزائر بما كانتا تتمتّعان به من حرمة دوليّة – أحد أسباب انتصار حرب التحرير الجزائريّة، فلولاهما، ولولا التزام تونس والمغرب لفائدة استقلال الجزائر : سياسيّا، وديبلوماسيّا، وعسكريا، وتعرضهما لتهديدات خطيرة من فرنسا، لما حققت الجزائر نصرها على فرنسا.

والجزائر بلاد مقاومة منذ التاريخ القديم، لا تقبل الإذعان، والرضوخ، والإستسلام، مثلها مثل كلّ بلاد المغرب، تصدّت في القرنين

الأخيرين للإحتلال الفرنسي بشدّة مع أحمد باي قسنطينة، والأمير عبد القادر، وشنّت ثورات شعبيّة عارمة ضدّه، ولكنها لم تنجح وفشلت. ومن أسباب ذلك أنها كانت تفتقر إلى قواعد آمنة تنطلق منها، وتلتجئ إليها، لم تتوفّر في تونس والمغرب إلاّ عندما حقّقا استقلالهما.

وكان لحرب الجزائر الفضل الكبير في تحقيق استقلال تونس التام، واستقلال المغرب التام، والتعجيل بهما، وجلاء جيوش فرنسا عنهما.

تحدثت في هذه المحاضرات عن المغرب الكبير بروح وحدويّة عميقة، غذتها مسيرة نضاليّة طويلة، من محطاتها البارزة لقائي في مؤتمر الكشافة التونسيّة سنة 1948 بوفد كشفي جزائري، ألقى قائده فيه خطابا بليغا، حماسيّا، بفصاحة وبلاغة ما تزال ترنّ في سمعي إلى اليوم، وصف فيه ما يقاسيه الشعب الجزائري من ظلم، وتجبّر، وبطش، وما يستعد إليه من مقاومة، وندّد بالمناسبة بما سلّط على الشعب الجزائري من قمع ومطاردة بعد أحداث سطيف سنة 1945، عندما تظاهر للمطالبة بالحريّة، وبمكافأته على ما قدّم أبناؤه لفائدة فرنسا والحلفاء من تضحيات، حتى يحققوا الغلبة على الألمان، وحلفائهم من قوات المحور.

وقد تتبّعت منذ ذلك الحين تطوّر الأوضاع في الجزائر الشقيقة بمراسلاتي مع الإخوة الجزائريين الذين عرفتهم، وباطلاعي على جريدة البصائر لسان حال جمعيّة العلماء، وعلى جريدة البيان لسان حزب البيان الذي كان يرأسه فرحات عباس، وإن كنت أقرب إلى حزب الشعب الجزائري (PPA)، وإلى زعيمه أحمد مصالي لقربهما من الحزب الدستوري، ولأطروحاته المطالبة بالإستقلال بوضوح وراديكالية.

وقد كان للثقافة الحزبيّة الدستوريّة التي كنت متشبّعا بها الأثر البالغ في تغذية الروح المغربيّة عندي وتعميقها.

وكان الدستوري في أثناء معارك التحرير يعتبر مقاومة الاستعمار الفرنسي متركزة على أحزاب ثلاثة : حزب الاستقلال المغربي، وحزب الشعب الجزائري، والحزب الحرّ الدستور التونسي، وتدين بالولاء لزعماء ثلاثة علالة الفاسي، ومصالي الحاج، والحبيب بورقيبة.

ويعتزّ الدستوريون الجدد بالحملة التضامنيّة التي نظّمها حزبهم ضدّ عمليات القمع في المغرب والجزائر سنة 1937، ودعا الشعب إلى التصدي لها بالمشاركة في إضراب عام تنديدا بها.

وتعزّز التزامي المغاربي أيام ثورة الجزائر الخالدة، عندما كنت مسؤولا في فرنسا عن الطلبة، والعملة التونسيين في الخارج.

فقد قدمت آنذاك رغم الأخطار كلّ ما استطعت من عون ومساعدة لجامعة جبهة التحرير الوطني بفرنسا – الولاية السابعة – كما يسميها الجزائريون، وللاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين، مما تسبب لي في مضايقات منها : إيقاف البوليس الفرنسي إيّاي مرتين.

وعدت إلى التزامي المغربي عندما دعاني الرئيس بورقيبة سنة 1983 إلى الإضطلاع بمهام سفير تونس بالجزائر– وقد كانت علاقتنا إذّاك مع الجزائر على أسوأ حال –، عملت على تحسينها، وتنشيطها، وساهمت بصفة فعالة في إقامة علاقات جديدة بين بلدينا على أساس معاهدة رائدة، معاهدة الأخوة وحسن الجوار، وقد كانت أوّل الأمر تسمى معاهدة "الأخوة وعدم الاعتداء" وقعها في تونس كلّ من الرئيس الحبيب بورقيبة، والرئيس الشاذلي ابن جديد.

لئن كانت علاقتي بالجزائر مباشرة وطيدة كما تبيّنه مسيرتي هذه، فإني كنت أتتبّع عن قرب أحداث كلّ بلاد المغرب العربي، وأتفاعل معها. في باريس كانت تربطني علاقات أخوّة وعمل مع مسؤولين مغاربة من الطلبة من حزب الاستقلال، ومن الأحزاب التي تفرّعت عنه، وقد كان

حَزَنني شديدا عندما بلغني نبأ اغتيال أخي، ورفيقي، وصديقي، عمر بن جلون تغمده الله برحمته الواسعة. وبسبب ذلك تكتسي أحاديثي عن المغرب، ورواياتي عن أحداثه، طابعا شخصيّا، وأن حرصت على توخّي الصدق والأمانة فيها.

بحثت في هذه المحاضرات عن أسباب انقسامنا في المغرب رغم توفّر عوامل الوحدة فينا. فقد ظفرنا بالاستقلال فرادى، وتحدّثت عن النزاعات على الحدود، والأنانيّة القوميّة، والايديولوجيّة، والسياسيّة، واستراتجيات التنمية، والخيار الليبي المستقل، والصحراء الغربيّة.

وتعرضت بعد ذلك لمحاولات الوحدة ابتداء من مؤتمر طنجة، إلى اللجنة الاستشاريّة المغربيّة، إلى المقترح الذي قدّمه الرئيس بومدين للرئيس بورقيبة في ماي 1973؛ إلى اتفاقيّة جربة بين بورقيبة والقذّافي في 12 جانفي 1974، إلى اتفاقيّة حاسي مسعود في ديسمبر 1975، إلى اتفاقيّة الإخاء والوفاق بين تونس، والجزائر، وموريطانيا، إلى الاتحاد العربي الإفريقي في أوت 1984، وأخيرا إلى اتّحاد المغرب العربي. ولم أخف إخفاق كلّ هذه المحاولات، ولكنّي عبّرت عن تفاؤلي باتحاد المغرب العربي.

ودواعي هذا التفاؤل متعددة أذكر منها : ضغوطات النظام الاقتصادي العالمي، وتحديات المجموعة الأوروبيّة، والمنافسة الأمريكيّة الأوروبيّة في المغرب.

وقلت في هذا الصدد إن المغرب الموحد ليس أسطورة، أو خيالا، إنّما هو واقع تاريخي تحقق عبر التاريخ حقبا طويلة – إن كليّا أو جزئيّا.–

توحد أيّام قرطاج حيث كانت ممالك البربر متّصلة بعضها ببعض، مفتوحة على بعضها البعض، وكان هناك مغرب متّحد في الأيام الأولى من العهد الإسلامي، وأيّام الأمويين، والعباسيين، والفاطميين. وقد كانت

في عهد الاستعمار مظاهر وحدة منها سهولة تنقل الأشخاص، والسلع، ومنها بين تونس والجزائر، بنك مركزي واحد، ومجمع واحد للاتجار بالحلفاء، وجامعة علميّة واحدة.

وأكدت أن المغرب المتّحد شكّل ضرورة أمن، وكرامة، ونماء. وهو مثل أعلى يعطي شبابنا معنى للحياة، وهدفا يجوز النضال في سبيل تحقيقه. وهو عقيدة متى توفّرت يصبح كلّ شيء ممكنا.

وعبّرت عن الأمل في أن تشهد بلادنا بعد سنة أو عشر سنوات بروز حركة شعبيّة، أو مجموعة رجال من الشرق، أو الغرب، أو الوسط في الحكم، أو حول الحكم، يتقدمون بمشروع وحدوي، سلمي، ديمقراطي، مقنع، قائم على الاحترام المتبادل للشعوب، ويعملون بإيمان وعزيمة، ورويّة، وحكمة على إنجازه. من يدري ؟

وتحدّثت في المحاضرة الثامنة عن المغرب من جديد في أكتوبر 2004 بالجزائر بمقرّ مجلس الأمّة أمام جمع من أعضائه، ومن أعضاء الحكومة، ومن المجاهدين.

وسألت في الجزائر فقلت في البداية : مرّ اليوم على استقلالنا أكثر من أربعين سنة. وقد يتساءل بعضنا ممن ساهم في الحركة التحريريّة، وتحمّل مسؤوليات بعد الاستقلال، ماذا صنعنا بهذا الاستقلال الثمين العزيز الذي سالت في سبيله أنهار من الدموع، وبحار من الدماء.

نطرح هذا السؤال وقد تقدّمت بنا السن، وأدركتنا ساعة الحساب، وجاء وقت الحقيقة،

لا شكّ أننا استرجعنا سيادتنا على بلادنا، ووفّرنا الحريّة لشعوبنا، وأصبحت مسيرتنا بأيدينا، وافتككنا من المستعمر مقاليد الحكم، وبعثنا دولا جديدة مستقلّة، لها جيوشها ولها أعلامها، ولها أناشيدها، ولها دور معترف به على الساحة الدوليّة.

خلّصنا هويتنا من الابتلاع والذوبان، وأعدنا لمجتمعاتنا طابعها الاسلامي العربي، وتجذرنا في أصولنا، وتاريخنا، ولم نبق نردّد ما كان يلقننا إياه المعلمون الفرنسيون من أنّ أجدادنا هم الغاليون (Nos ancêtres les gaulois).

واسترجعنا كرامتنا، فلم نبق نتصدّى يوميّا لتفوق الأجانب، الاستعماريين علينا، بما لهم من امكانيات ماديّة، وامتيازات قانونيّة، وحقوق مدنية. انتهى عهد الإهانة، والاحتقار، والإذلال، والاستغلال، والاستبعاد.

عادت إلينا ثرواتنا، فنمّيناها، وأخذ دخلنا الوطني الخام يزداد سنويّا بلا انقطاع، وارتفع تبعا لذلك الدخل الفردي لكلّ المواطنين، وتوفّر الإدخار، وتدفقت التمويلات الخارجيّة، وزالت الخصاصة، وتراجع الفقر، ودخلت الفرحة كلّ بيوتنا، وأصبح اقتصادنا في انتاجه، وتنوّعه، متقدّما. ولم يبق مقتصرا على انتاج المواد الأوليّة والفلاحيّة، نشأت الصناعات العصريّة، وتوفّرت الخدمات، وازدهر العمران، وكبرت المدن، وانتشر التعليم، وتقلّصت الأميّة، وشملت الرعاية الصحيّة، والخدمات الاجتماعيّة، كلّ أبناء شعبنا. هي مكاسب هامّة، وانجازات جسيمة، لا ينكرها إلاّ جاحد، جعل الله على بصيرته غشاوة.

هي تساؤلات طرحتها بحريّة وصراحة، وبصدق وإيمان، ونزاهة وموضوعيّة. وانتهيت بها إلى الإقرار بأننا "تأخرنا كثيرا في إعطاء مغربنا ما يحتاج إليه من دفع، وأخفقنا في تمكين تنميتنا من كلّ أسباب الدعم والتوسّع، وتخلّفنا عن أخذ المكان اللائق بنا معا في الفضاء الأوروبي، والمتوسطي، والعربي، وفي العالم، وإننا نعرّض بذلك أقطارنا ومنطقتنا إلى التهميش والتخلّف، والفوضى. وعلينا اليوم قبل غد تدارك أمرنا.

إنّ استقلالنا الوطني يبقى مبتورا ما لم يتطوّر إلى مغرب متّحد، والجهاد في سبيل شعوبنا يبقى منقوصا ما لم يتوّج بتحقيق وحدتنا، واختتمت بالتأكيد على أنّ "الثقة قويّة في شعوبنا حتى لا يصيبها القنوط، ويغلب عليها الإحباط، وتستسلم لليأس – إنّ الشعوب التي قضت على الاستعمار، وافتكت استقلالها، وبنت دولا حديثة قادرة على صنع وحدتها، وبناء مستقبلها، ودعم مسيرتها نحو الحريّة، والازدهار، والمناعة.

وتطرّقت في المحاضرة التاسعة عن المغرب في عمان أمام نخبة عربيّة إلى علاقات المغرب بأوروبا عبر التاريخ، وعن كثافتها وتقلّباتها، وما خلفته من عداوة وأحقاد، خاصة في العهد الاستعماري، وطرحت السؤال الآتي :

هل تحافظ بلاد المغرب على "الأحقاد التي خلّفتها فيها الدول المستعمرة طيلة حكمها ؟، وهل تغذّي الكراهيّة التي زرعتها في قلوب أبنائها ؟، هل تواصل ترديد الدعايات التي كنّا نشنّها ضدها زمن المقاومة ؟، وهل تبقى على عداء مستمرّ معها" ؟

وكان الجواب أن نغلّب العقل، وننظر إلى المصلحة البعيدة، ونعتبر الواقع، وننظر إلى المستقبل، ونطوي الماضي، ونمدّ يدنا إلى أعداء الأمس، ونفتح باب الحوار معهم، ونبني وإيّاهم المستقبل، ونتعاون معهم.

اخترنا في النهاية "التعاون مع خصوم الأمس، ونسينا الصراعات، وتجاوزنا النزاعات، سوّينا علاقتنا بالسياسة تارة، وبالحرب طورا، ومن ينسى المعركة الحاسمة، التي خاضها الشعب التونسي بعد الاستقلال ضد فرنسا لإجلاء جيوشها عن بنزرت سنة 1961.

ليس لنا مركبات، فنحن دول كاملة السيادة، معترف بها، مكانتنا بين الأمم محفوظة، وتعاملنا مع الدول الكبرى على قدم المساواة، لنا تاريخ مجيد، وحضارة راسخة، "وغدا نتعاون مع الاتحاد الأوروبي، فذلك خدمة

لمصالحنا الآنية والبعيدة وتوفير أسباب النهضة والنموّ عندنا. إنّ الاندماج الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي أصبح خيارا استراتيجيّا، واكتسى صيغا تنظيميّة مؤسّساتيّة، تتوسّع وتتطوّر عاما بعد عام.

فمن السياسة المتوسطيّة المتجدّدة سنة 1989، إلى شراكة أورو متوسطيّة شاملة سنة 1995، إلى منطقة للتبادل الحرّ تكتمل سنة 2010، إلى قمّة 5 زائد 5 سنة 2003، إلى سياسة حسن الجوار.

شاركت جلّ بلاد المغرب في هذه المسيرة المتوسطيّة، واستفادت من ذلك كثيرا رغم السلبيات الخطيرة التي واجهتها.

ومن أبرز هذه السلبيات منافسة الأعضاء الجدد من أوروبا الشرقية والوسطى الذين التحقوا بالاتحاد الأوروبي، وأصبحوا يتمتعون بامتيازات مفرطة على حساب بلاد المغرب، وتقلّص المداخيل القمرقيّة، وضعف المساعدات الماليّة، وانهيار مؤسسات اقتصاديّة وطنيّة صغيرة، وتفاقم البطالة، هي سلبيات لا بدّ من مواجهتها وتجاوزها. وليس أفضل لذلك من تفكيك الحدود بين بلاد المغرب، وضمان حريّة التنقّل للأشخاص، وللسلع، وللخدمات، وللأموال بينها، والتعجيل ببناء مغرب متّحد. "إنه جهاد، نحن مجندون له، يتطلّب تضحيات جساما، نحن مستعدون لها، حتى يكون لنا غدٌ أفضل، ومستقبل زاهر".

هذه خلاصة موجزة للمحاضرات التسع التي أنشرها في هذا الكتاب.

إنّها إضاءات أرجو أن تساهم في التعريف بجهاد شعوبنا في تونس وفي المغرب الكبير، واستحفاز الهمم للمحافظة على ما كسبناه، ولمواصلة الجهاد حتى نحقّق التقدّم والمناعة، والعزّة.

وأرجو أن يستفيد منها المناضلون في شعبينا والمعنيون بتاريخ بلادنا والعذر كل العذر عن كل نقص أو تقصير والله وليّ التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الإستعمار والمقاومة بين الأمس واليوم

مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي الذي نظمته وزارة المجاهدين في الجزائر يومي 2 و3 جويلية 2006 تحت عنوان "الاستعماريون : الحقيقة التاريخية والجدل السياسي رجوع إلى التطرف"

يمرّ اليوم على استقلال بلاد شمال إفريقيا عن فرنسا أكثر من خمسين عاما، قضيناها في بناء دول حديثة، وبعث مجتمعات متقدمة، وَدَيْدَنُنَا في الدّاخل دُعم الوحدة الوطنيّة وتجاوز الخلافات الداخليّة، وخاصة الخلافات بين من جاهد في سبيل الاستقلال، وبين من تخلّف عن المعركة، أو ساند العدو، وسياستنا في الخارج – لا سيما إزاء فرنسا – التي استعمرتنا، تغليب الحــوار، والتعاون، ونسيان الماضي.

بينما نحن على هذه الحال، تصدمنا من حين لآخر داخل أوطاننا، وفي فرنسا، تظاهرات مثيرة، تشكّك في ما كان عليه الإستعمار من قمع وجور، وتسعى إلى تمجيده، وتحقر بالتالي من ملحمة المقاومة التي تصدّت له، وكأن الإستعمار بين الأمس واليوم أضاع حقيقته البشعة، وتغيّر وجهه القبيح، وكأنّ المقاومة أصبحت حدثا عاديا لا تكاد تكون له أهميّة.

يحدث هذا وكثير منّا – بقايا المناضلين – مازال اليوم حيّا، وهو يباشر الحكم. فماذا يكون الأمر غدا، عندما يموت كلّ المناضلين ؟

هو تساؤل جئت إلى الجزائر لمحاولة الإجابة عنه، بصفتي مناضلا تونسيا دستوريا، واكب حركة التحرير، وانخرط في هياكلها، وساهم في

أنشطتها من جهة، وعاش الإستعمار، وشاهد حيفه وظلمه، وتعرّض لقسوته وجبروته من جهة ثانية. وإنني شاكر لوزارة المجاهدين، وعلى رأسها المجاهد أخي وصديقي معالي محمد الشريف عباس، أن أولت هذا الموضوع ما يستحقّ من أهّمية، ونظمت ندوة دوليّة للنظر فيه، دُعِيَتْ إليها نخبة طيبة من أصحاب العلم، ورجال السياسة، وذوي التجربة. أشكرهما على دعوتي إليها شكرا جزيلا.

نبدأ بتاريخ ما قبل الإستعمار.

لئن نجح العثمانيون في إيقاف الزحف الإسباني المسيحي على بلادنا، وتحرير المواقع التي كانوا يحتلونها، وتولي السلطة عندنا، فإنهم لم يُوفّقوا في النهوض بنا، وإلحاقنا بركب الحضارة الحديثة، وتمكيننا من التنظيمات والتقنيات التي بفضلها ارتقت البلاد الأوروبيّة المجاورة. فبقينا في وضع سياسي واقتصادي، وعسكري متدن.

ونتج عن ذلك احتلال فرنسا لبلادنا تباعا : إبتدأت بالجزائر سنة 1830، وثنّت بتونس سنة 1881، وختمت بالمغرب سنة 1912، وأخضعتها جميعها لاستعمار بغيض.

خططت فرنسا لهذا منذ القرن السادس عشر، وأعدت له العدّة، ووفرت له الأسباب، وهيأت له المعلومات، والأسلحة، والرجال. وكنا عن ذلك غافلين.

لم يكن هذا الاحتلال سهلا. ولم يكن نزهة، فقد تعرض لصعوبات جمّة، وعراقيل شتّى، وواجه معارضة شديدة، جريئة، لم يخش سكان البلاد سطوة الغزاة، وكثرة جندهم، ولم يهابوا عتادهم العسكري المتطوّر، وأسلحتهم الفتاكة. ولم يستسلموا أمام عنفهم، وقساوتهم، ولم يقبلوا سلطانهم رغم ما لحق بلادهم من دمار، وما أصابهم من خسائر.

تغيرت الأوضاع بعد ذلك. واستتب الأمر لفرنسا التي نجحت في الأخير، بعد طول عناء، في فرض وجودها، وتأمين احتلالها في بلاد المغرب كافّة.

غلبتنا، وانتصرت علينا، وتولت الحكم فينا، وأصبحت بلداننا في شمال إفريقيا الواحد تلو الآخر وإن بصيغ مختلفة، مستعمرات لها.

انتصب الإستعمار الفرنسي في بلادنا لغايات واضحة معلومة، أُذكّر بالبعض منها :

أولا : السيطرة الإقتصاديّة علينا، واستغلال ثرواتنا. والتصرّف في إنتاجنا الفلاحي، ومواردنا المنجميّة، وتسويق فرنسا بضائعها الصناعيّة التي تكدّست في بلادها، كثيرها لا يباع لتخمة سوقها الداخليّة، ولانسداد السوق الأوروبيّة.

ثانيا : استثمار ما تجمّع فِي بنوك فرنسا، ولدى أثريائها من رؤوس أموال، وصرفها في المستعمرات لما تأتي به من فوائد لا تجدها في بلادها.

ثالثا : احتلال مواقع استراتيجيّة، جنوب البحر الأبيض المتوسط، تمكن فرنسا من منافسة انقلترا في السيطرة على المسالك التجاريّة التي تربط أوروبا بآسيا.

رابعا : سعي فرنسا إلى تَبوُّؤ مكانة متميّزة كانت تحلم بها دوما، بين جيرانها ومنافسيها، لتكسب إشعاعا يمكنها من نشر لغتها وعاداتها، ورايتها، وأسلحتها، وعبقريتها، كما وضّحه جول فيرى (Jues Ferry) أحد كبار دعاة الاستعمار في فرنسا، في بيانه شروط العظمة.

خامسا : التبشير الديني ونشر المسيحيّة، ويثبت التاريخ أن تحالفا متينا، وتعاونا وثيقا، جمعا بين السلطة الاستعماريّة الفرنسيّة وبين الكنيسة، الكاتوليكية الرومانية بنيّة تنصير شعوب شمال إفريقيا، وإعادتها إلى ديانتها القديمة : دين أجدادها في أثناء الحكم الروماني والبيزنطي.

وقد باشرت فرنسا في إفريقيا – شمالها ووسطها وغربها – دور الحارس الأوّل للمسيحيّة في خارج حدودها، وذلك بالرغم من طابعها العَلماني في الداخل. وقد قال أحد رجالاتها : "العَلْمانية صالحة لفرنسا وحدها، وليست بضاعة للتصدير". ولا ننسى في تونس التظاهرات الشعبيّة العارمة التي نظّمها الوطنيون، وفي مقدمتهم طلبة جامع الزيتونة المعمور في نوفمبر 1925، احتجاجا على إقامة تمثال للكاردينال لافيجري (Lavigerie) في مدخل المدينة العتيقة، يحمل صليبا في يده اليمنى، وإنجيلا في يده اليسرى، وهو في هيئة محارب محتل.

ويُعتبر الكارينال شارل مارسيال لافيجري (Charles Martial Lavigerie) من أكبر دعاة النصرانيّة في شمال إفريقيا. وكان يقول أن لا تمدن لشعوبه ما لم يتنصّروا، وما لم يتفرنسوا. كان كبير الأساقفة في الجزائر، ورئيس الكنيسة بعموم إفريقيا، وانتقل، بعد احتلال تونس، إلى قرطاج واستقرّ بها. وقد ساعد مع الجيش، وسلط الاحتلال، على بسط نفوذ فرنسا على أهالي الجزائر، وتونس. ويُعتبر لافيجري من كبار رجال الكنيسة الذين عملوا على المصالحة بين دولة فرنسا العلمانية والكنيسة.

ولا ننسى أيضا المعارضة الشديدة التي قابل بها شباب تونس وعمالها المؤتمر الافخارستي الذي التأم في قرطاج سنة 1930 في الذكرى المئويّة لاحتلال الجزائر، بإدارة الفاتيكان، وكبير أساقفة قرطاج، وبإشراف باي تونس، والمقيم العام، والسلط الفرنسية، والتونسيّة، وبمشاركة كبار علماء الإسلام المغلوبين على أمرهم. وقد اغتنم القساوسة ومريدوهم فرصة هذا المؤتمر للانتشار في مدينة تونس، والتجوّل في شوارعها بزيّ المحاربين الصليبيين.

ندّد الشعب التونسي بهم، واعتبر تظاهرتهم حملة صليبيّة تاسعة تواصل الحملة الثامنة الفاشلة التي قادها سنة 1267 لويس التّاسع –

القديس لويس – نحو تونس لتنصير سلطانها الحفصي، والتي لقي فيها حتفه.

كانت المعارضة لإقامة تمثال للكاردينال لافيجري سنة 1925، ولانعقاد المؤتمر الافخارستي سنة 1930 محطّة مهمة في مسيرة بروز الوعي الوطني، وتطور المقاومة التونسيّة ضد الإستعمار، وضد تحدّي النصارى للمسلمين في بلادهم.

هذه خلاصة لغايات الإستعمار الأولى المعلنة تارة، والمسكوت عنها طورا.

وللاستعمار غايات أخرى حاول دعاته ومنظروه تعصيتها للتضليل والمغالطة، فادعوا أنهم جاؤوا بلادنا لتمدينها. فهم رجال بيض ينحدرون من عرق متميّز، وهم أعلى درجة من بقيّة البشر، يزعمون أنّ لهم رسالة عبؤها ثقيل عليهم، ولا بدّ لهم من تأديتها. فمن حقهم، ومن واجبهم الأخذ بيد الأعراق المتخلفة والتحكّم فيها للنهوض بها.

وشدت أزرهم في تجويز رسالتهم هذه مقولات عنصريّة مشكوك في نزاهتها لبعض العلماء والباحثين الذين كانوا أداة لرجال الحكم والسياسة، ومن ضمن أولئك مجموعة من أطباء النفس سيطروا في الجزائر بزعامة الطبيب "أنطوان بورو" (Antoine Porot)، وقدموا دراسات بثوها في أجيال من الأطبّاء النفسانيين، خلاصتها أن للرجل الشمال الافريقي منزلة دون الرجل الأبيض الغربي، وأنه اعتبارا لما يدعون أنها معطيات علميّة مجرم بالطبع، هدّام بالغريزة، مزاجي، قُلَّبٌ، يكون لك تارة أكبر صديق، وتارة أخرى أكبر عدو – كسول، كذاب، ليس له تفكير منطقي، وهو ميّال إلى سفك الدماء. هي تُرَّهات سخيفة غير جادة، تفتقر إلى الموضوعيّة، هدفها الادعاء أن المغاربة متخلفون، وأنهم في حاجة إلى الفرنسيين ليأخذوا بأيدهم، ويسيرونهم. وبترهاتهم هذه، يدعم

هؤلاء العلماء المزيفون التسلط الاستعماري، ويفسحون له المجال ليبتز ثروات الأهالي ويستغلوها، وهم بذلك ينشطون بصفتهم أعوانا للحكم، ولا يعملون بصفتهم رجال علم.

وبهذه الترهات، غذّوا في الجالية الفرنسيّة شعورها بالتفوق، وبأهليتها للترفع على سكان البلد، والتسلّط عليهم، وزرعوا الشك، وعقد النقص فيهم.

ندّد الطبيب النفساني فرانتز فانون (Frantz Fanon) المناضل الكبير ضد الاستعمار، والمقاوم الشجاع في الثورة الجزائريّة بهذه الترهات، وردّ عليها. وقد بيّن خاصّة أن سلوك الرجل الشمال الإفريقي ليس نتيجة نظام عصبي وراثي، أو خاصيّة مزاجيّة غريزيّة، ولكنه نتيجة وضع استعماري.

وسفّه الواقع والتاريخ هذه الترّهات، وهي لا تعدو أن تكون مجرّد حماقة كبرى من حماقات الاستعمار.

إنّ الرسالة التمدينيّة التي ادعت فرنسا أنها استعمرتنا من أجلها كذب وبهتان في مستوى النيات، وتجهيل وتفقير في مستوى النتائج. إنها مغالطة وتضليل. وهي مأساة انسانيّة، وجريمة بالنسبة إلى مرتكبيها، لأنّ الاستعمار في الحقيقة احتلال بالقوة، وابتزاز بالعنف. وهو ظلم وعدوان تسلط علينا 132 سنة في الجزائر، و75 عاما في تونس، و44 عاما في المغرب.

غُلبنا، وحُكم فينا، وجُرّدنا من بلادنا، وأُلحقنا بفرنسا، وتفككت مجتمعاتنا، وشُوّهت هُويتنا، وعُوملنا باحتقار وجبروت في عقر دارنا، في أرضنا، وأرض أجدادنا، وكأننا غرباء، وسكان من درجة ثانية، والمستعمرون هم الأسياد الأعلون. وكان الأمر في الجزائر أدهى وأمرّ، إذ كاد شعبها يفقد لغته ودينه، لولا إرادته القويّة في الحياة، ومقاومته

الشديدة من أجل التحرر، افتكوا أراضينا، وأستحلّوا أحباسنا، وأقرّوا فيها فرنسيين، حشروا فيهم حثالة من المساجين، والمجرمين، والبطالين، وقالوا لهم هذه بلادكم – هي فرنسا الكبرى – اسكنوها آمنين، فهي لكم إلى الأبد.

حكمونا بالحديد والنار، بالرعب والتخويف، بالإبعاد، والتشريد. والسجن، بالقتل والتعذيب، بالإهانة والتذليل.

نهبونا، سلبونا، فقّرونا، وجوّعونا، وجهّلونا. طمسوا هُويتنا، وكلما احتجّ الأهالي، اشتدّ العنف وزادت القساوة، وتعددت عمليات الإبادة. من ذلك أنهم حصروا الفارين الذين يلاحقونهم في الكهوف والمشاتي، ودخنوهم أحياء. وكانوا يغرّبون البعض منهم إلى منافى كايان (Cayenne) وكاليدونيا 'الجديدة (Nouvelle calédonié) حيث يموتون مرضا، وجوعا، وعطشا.

بالرغم عن ذلك، لم يستسلم الشعب، ولم تتوقف الاحتجاجات، والتظاهرات. ولم تضعف المقاومة.

فشعوبنا لم تقبل الإحتلال، وخاضت حروبا ضده منذ دخوله، وسجّلت ملاحم خالدة. ومن ينسى بطولات الأمير عبد القادر، والحاج أحمد باي قسنطينة بالجزائر، وانتصارات محمد بن عبد الكريم الخطابي بالمغرب، وجرأة وصمود رجال أمثال علي بن خليفة النفاتي، ومحمد بن صالح الدغباجي بتونس، وثبات عمر المختار، وخليفة بن عسكر النالوتي في ليبيا.

تراجعت المقاومة فيما بعد لعدم توازن القوى، ولافتقارنا إلى الأسلحة العصريّة، ولغياب سند دولي، ولانهيار السلطنة العثمانيّة، ولتخلفنا السياسي والاقتصادي.

ثمّ عاد إلينا وعينا، ودخلنا حربا طويلة الأمد، تعددت فيها المعارك، وآخرها المعركة التي شنها بتونس الحزب الحرّ الدستوري بقيادة الحبيب

بورقيبة يوم 18 جانفي 1952، عندما أغلقت الحكومة الفرنسيّة أبواب الحوار، وتنكّرت للوعود التي قطعتها بمنح تونس استقلالها الداخلي.

وتلتها المعركة التي شنتها الحركة الوطنيّة المغربيّة، مدعومة بمباركة الملك محمد الخامس، ومساندته، وزعامته.

وتوّجت هذه المعارك، معركة الجزائر، أو بالأصح حرب الجزائر التي انطلقت شرارتها غرّة نوفمبر 1954، بدفع من جبهة التحرير الوطني، وقيادتها، والتي تواصلت ثماني سنوات.

لم تقتصر هذه المعارك على الجانب العسكري، وقد كان هذا الجانب هاما خاصّة في الجزائر. ومن منّا لا يتباهى ببطولة جيش التحرير الوطني الجزائري ؟ بل شملت جوانب سياسيّة، وإعلاميّة. وقد تجنّد لها الرأي العام في بلاد كثيرة شرقا وغربا، حتّى في فرنسا، وساندتها، ورعتها، وشجّعتها المنظّمات العالميّة، ومنظّمة الأمم المتحدة خاصّة.

وانخرطت فيها كلّ شرائح شعوبنا بإيمان وشجاعة، وتحمّلت من جرّاء ذلك العذاب، والحرمان، والتشريد، والقساوة، والعنف.

وبعد جهاد طويل فيه معاناة، وتضحية، وجرأة، تغلبنا على قوى الاحتلال، وانتصرنا على الاستعمار، وافتككنا الحريّة لبلادنا، وحققنا لها الاستقلال. وخرجت فرنسا من بلادنا مكرهة، مرغمة، بعد أن اقتنعت أن حربها لنا خاسرة، وأن لا حلّ في علاقتها مع مستعمراتها إلاّ الإذعان لمطالب شعوبها، وإعطاؤها حقّها في الحريّة والاستقلال.

هذه حقيقة المقاومة كما عايشها أو شارك فيها أو ساعدها مناضلون أبطال. وهي ملحمة مجيدة لا يجوز لإنسان نزيه نكرانها، أو تحقيرها، أو تناسيها.

إنّ اعتبار المقاومة التّحريريّة حدثا عشوائيّا عابرا – وتجاهل عظمتها – والحطّ من قيمتها، خطأ تاريخي، وإساءة لذاكرة شعوب مجاهدة. وإنّ تلميع صورة الاستعمار، وتمجيد عهوده، والتغنّي بحسناته، ينافي الحقيقة التّاريخيّة، ويرجع بنا إلى مقولات استعماريّة، عنصريّة، باطلة.

اعتقدنا أن الاستعمار مات، وأن المستعمرين ذهبت ريحهم، وأنّ المستعمرين تحرّروا.

ودخلنا مسيرة البناء والتشييد، وهي جهاد لا يقلّ أهميّة عن جهاد الحريّة. فهو جهاد أكبر.

وانهمكنا في بناء دولنا، وتجندنا للنهوض بمجتمعاتنا بجدّ وعزم، والعمل لا ينقطع، والجهاد متواصل، فهو لا ينتهي.

اخترنا في جهادنا هذا – تأمينا لجدواه، وتوفيرا لأسباب نجاحه – مبدأين أساسيين :

أولهما دعم الوحدة الوطنيّة، والتصالح بين مختلف شرائح المجتمع، وتجاوز الخلافات التاريخيّة إبّان المقاومة، ونبذ الكراهيّة والأحقاد. فلم نؤاخذ، ولم نحاكم أبناء وطننا الذين وقفوا ضدنا في معركة التحرير، ماعدا بعض الحالات في غمرة أفراح الاستقلال ونشوته، وعفونا عنهم فيما بعد غالبا.

وثانيهما التفتح على الخارج، والتعاون مع كلّ الدول، وإن كانت لنا مع بعضها خلافات حادة، لا سيما من كان منها لنا في السابق عدوا لدودا شرسا. فالواقعيّة، والمصلحة، يدعواننا إلى اجتناب الانطواء على النفس، وتفضيل التسامح، والحوار، والتفاهم، على الجفاء، والقطيعة، والعداء.

لم يلق اختيارنا هذا دائما ما يستحقّ من فهم وتجاوب، فها أنّا نصطدم من حين إلى آخر بتساؤلات آلت أحيانا إلى أزمات. من ذلك أن

بعضا من رجال الفكر والسياسة في فرنسا في كتاباتهم، وأقوالهم، وقراراتهم، ينكرون اليوم أن الاستعمار قهر، وظلم، وجريمة ضد الإنسانيّة، ويؤكدون أنه عمليّة تمدينية، ويشيدون بما ينسبون إليه من جوانب إيجابيّة، محاولين تلميع صورته.

ومن مواطنينا من أدى بهم التخاذل والإحباط الناجمان عن بعض سلبيات بناء الدولة الجديدة، أو قادهم الحنين إلى ماض عائلي، أو غلبت عليهم مصالح شخصيّة، فاعتبروا أنّ الاستقلال جاء نتيجة تطوّر تاريخي عرفته كلّ بلاد العالم، حتى الضعيفة منها، موحين بأنّ فضل المقاومة الوطنيّة فيه ادعاء مبالغ فيه، وهم بالتالي يشكّكون في دورها، ويمجدون رجالا تعاونوا مع الاستعمار، وتواطؤوا معه، وكانوا له في الشعب وسائط، وركائز، ويحقرون بطولة المجاهدين، واستشهاد المقاومين في سبيل تحرير أوطاننا.

وهؤلاء كلهم – من رجال الفكر والسياسة بفرنسا، ومن مواطنين لنا – مجمعون على أن للاستعمار حسنات يشهد بها ما خلفه من بنية أساسيّة، وما أنجزه في ميدان التعليم مثلا.

إنّ الانجازات التي خلفتها فرنسا بتونس تحقّقت بأموال تونسيّة، بميزانيّة الدولة، وبيد عاملة تونسيّة، وبعرق جبين تونسيين.

وقد تمت لفائدة جاليتها، ولفائدتها أساسا. وقد كان تجذير جاليات فرنسيّة في المستعمرات، وتنميتها، وإثراؤها غاية أساسيّة من غايات الإستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا. تعتمد عليها والسيطرة على بلادنا، وتتّخذ من حمايتها، والدفاع عنها، تعلّة للبقاء، ضمانة لحضورها الدائم، والأبدي.

عملت بخطة متكاملة، وبحوافز متعددة على توفير عددها. من ذلك أنها أدمجت في جنسيتها الايطاليين، وقد كانوا في الماضي بكثرة عددهم،

وأطماع بلادهم، خطرا عليها، والمالطيين، وأغلب التونسيين من أصل يهودي.

وسعت إلى تجنيس بعض التونسيين المسلمين من الذين استنجبتهم، ولكن الشعب وقف ضدها، وعارضها بحدّة، لأنه كان يعتبر التجنس خروجا عن الدين الإسلامي، ويعتقد أن المسلم المتجنّس مرتدّ، يُمنع دفنه في مقابر المسلمين. ولذلك ضايق هؤلاء المرتدين، ونبذهم، وعاملهم معاملة الأعداء. وهكذا لم يعتنق الجنسيّة الفرنسيّة من العرب المسلمين إلاّ قلّة.

إنّ الإنجازات التي حققتها فرنسا ببلادنا في ميدان البنية الأساسيّة هي ضرورة حتميّة، تمكّن معمريها الذين كانوا يملكون أراضي شاسعة من ترويج إنتاجهم المتزايد من حبوب، وخمور، وللسماح لشركاتها المنجميّة بتصدير موادها الأوليّة : من حديد، ورصاص، وفسفاط.

لم يكن المقصود من هذه البنية الأساسيّة مصلحة أبناء البلد الذين همشتهم الحركة الاقتصاديّة الاستعماريّة الرأسماليّة، ودمّرت نظامهم الاقتصادي التقليدي، وزادتهم تخلفا، وفقرا على فقر.

لذلك لا نجدها إلا في المناطق التي يسكنها الفرنسيون، وقلّ العثورعليها في المناطق التي كانت أغلبيّة سكانها، أو جلّ سكانها مسلمين.

وإن استفاد منها بعض من أهل البلد، فعرضا واتفاقا لا غير، وهي فتات أتى بصفة غير مباشرة.

ولما كانت إنجازات فرنسا تهمّ قلّة من السكان، ولا تهم كلّ السكان، فقد بقيت قليلة محدودة، وهي بالمقارنة مع إنجازات الحكم الوطني هزيلة، بالرغم من الفرق الكبير في المدّة. فقد دام الإستعمار في تونس 75 عاما، ولم يتجاوز عهد الإستقلال خمسين عاما.

لنأخذ مثلا ميدان التعليم الذي ما فتئت فرنسا الإستعماريّة تتبجّح بما أولته من عناية، وما بذلته من رعاية، وما بلغته من نتائج.

نذكّر أوّلا أن جهود الحماية في التعليم بالقطر التونسي مثلا اتّجهت إلى أبناء الجالية الفرنسية أساسا. أما فيما يخص التونسيين المسلمين، فقد شمل بعد 75 سنة 209 ألف في الإبتدائي، و30 ألفا في الثانوي، و320 في العالي.

وقد بلغ عدد التلاميذ بعد خمسين عاما من الإستقلال مليون ومئة في الابتدائي، ومليون وخمسة وسبعين في الثانوي، وثلاثمائة وعشرين ألفا في العالي.

وكان عدد المتحصلين على الباكالوريا عند خروج فرنسا بعد خمسة وسبعين سنة من الحكم الإستعماري مائتين وتسعين، وأصبح بعد خمسين عاما من الحكم الوطني سبعين ألفا في السنة وبذلك تضاعف مائتين وخمسين مرّة (250).

كان العدد الجملي للمتمدرسين في مختلف مراحل التعليم عند خروج فرنسا بعد 75 عاما : مائتين وأربعين ألفا، وأصبح بعد خمسين عاما من الإستقلال مليونين وسبعمائة، تضاعف مئة مرّة.

كانت السلط الإستعماريّة في تونس تخشى انتشار التعليم بها. فعطلته ما استطاعت، وكانت ترى في كلّ متحصّل على شهادة عليا منافسا لرعاياها، مع العلم أنّ الوظائف العليا، ومواقع التأطير، محرمة قانونا على أبناء البلد.

وقد اضطرّ تونسي ساعدته الظروف على نيل شهادة هندسة إلى الهجرة إلى إفريقيا، حيث مات أمام استحالة العمل في بلاده.

واضطرّ آخر إلى التظاهر في الشارع الرئيسي للمدينة، وشهاداته معلقة على جسمه للمطالبة بشغل.

كان أغلب تلامذة الثانوي والعالي في عهد فرنسا فرنسيين. وكنّا نحن العرب قلّة.

إنّ ما يهمّ السلط الاستعماريّة في سياستها التعليميّة إزاء العرب، توجيههم إلى تعلّم صناعة، وحذق مهنة، حتى يسدّد المعمرون، ورجال الصناعة الفرنسيين، حاجياتهم من عملة مختصّين، وإطارات وسطى.

يتبين من استعراض هذه المخلفات، أن إنجازات فرنسا في المستعمرات خرافة، وأسطورة يردّدها بعض الفرنسيين لتلميع صورتهم التاريخيّة، وتبرير ما قاموا به من جرائم في حق شعوبنا.

ويرددونها لاستمالة فئات من شعبهم تحنّ إلى الماضي الإستعماري لغايات انتخابيّة.

وقد وجدت هذه الأسطورة صدى لدى بعض مواطنينا سكتوا عنها عشرات السنين، ويعودون اليوم مصدّقين إياها، ومعتزين بها. إنه استفزاز لنا، وتنكّر للتاريخ، وتحريف للواقع. وكأنّه لم يكفهم ما نواجه من صعوبات للتكيّف مع تطوّر الأوضاع العالميّة المهدّدة لاستقلالنا، وما نبذل من جهد في مجابهة مقتضيات العولمة، وقيود منظّمة التجارة العالميّة، وكأننا أمام استعمار جديد يدخل علينا من النافذة متستّرا.

إنّ التغني بحسنات الاستعمار، وإيجابياته، وتلميع صورته من جهة، والحط من بطولة ملحمة المقاومة، والطعن في شرعيتها، وتحقيرها من جهة ثانية، أمر غير مقبول، ولا بدّ من التصدّي له، والردّ عليه.

كان للجزائر شرف القيام بذلك. إننا نساندها وندعمها، فالحيف لا يهمها وحدها، إنما يهم كلّ بلاد شمال إفريقيا، وجميع المستعمرات السابقة.

عدّلت حكومة فرنسا موقفها، وغيّرت قانونها، وتراجعت في قرارها الداعي إلى تعليم الأطفال في المدارس مزايا الإستعمار وحسناته.

إنه تراجع محتشم، يحتاج إلى وضوح أكثر حتى تنتهي هذه الأزمة المؤسفة التي طرأت على علاقتنا.

لم نطالب بتعويضات لما نالنا من ظلم، ولما تعرضنا له من جرائم، ولكننا ندعو بحزم وإصرار إلى احترام الحقيقة التاريخيّة، واجتناب التحدّي والاستفزاز.

تنسينا هذه الأزمة ما يجب علينا من اعتراف بالجميل لنخبة من الفرنسيين في الإدارة والتعليم، أدّوا عملهم بكفاءة وتفان، وعاملوا أهل البلد باحترام ومحبّة ولمجموعات من الفرنسيين الأحرار يؤمنون بالعدالة والحريّة، ويكرهون الظلم والاستغلال، ناضلوا معنا، وساعدونا في كفاحنا التحريري، وتحمّل بعضهم معنا المعاناة والتعذيب.

لا تثنينا هذه الأزمة عن إرادتنا في تكثيف التعاون والشراكة مع فرنسا، ومع الاتحاد الأوروبي، لأنّ ذلك في مصلحتنا، فلا نهضة، ولا تقدّم، ولا مناعة من دون تجاوز، وتسامح وتفتّح، وتبادل.

إنّ تجاوز فرنسا وألمانيا العداء بينهما، وسيرهما نحو الوحدة في إطار أوروبي مثال يُحتذى عند تحديد علاقاتنا بفرنسا، المستعمرة بالأمس، والشريكة اليوم.

هذه بعض الإضاءات على الإستعمار بين الحقيقة التاريخيّة بالأمس، والجدل السياسي اليوم، أردتها صرخة شجب واستنكار لمحاولات تشويه حقائق تاريخيّة لا يمكن السكوت عنها وقبولها ونحن أحياء، وفي الحكم، أطلقها في الجزائر : بلاد ثورة الفاتح من نوفمبر، وبلاد المليون ونصف شهيد حيث يكون صداها أقوى، وضوءها أسطع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مقاومة الإستعمار في تونس
من 1881 إلى 1964

درس افتتاحي في كليّة الحقوق بصفاقس للسنة الجامعيّة 2003-2004
يوم 13 أكتوبر 2003

عندما وجّه إليّ الأستاذ إلكبير ناجي البكوش عميد كليّة الحقوق بصفاقس، الدّعوة، باسم الكليّة، إلى إلقاء درس افتتاحي أمام طلبة الكليّة، لم أتردّد كثيرا، فقبلت الدعوة لأسباب ثلاث :

أولّها : أنّي سأتمكّن بهذه المناسبة من زيارة صفاقس التي عملت فيها في ظروف صعبة، وأحببت رجالها، وأحنّ إليها.

ثانيها : أنّي سأغتنم الفرصة للرجوع إلى ما أعلم عن المقاومة في تونس، لأقدّم عنها عرضا تاريخيّا شاملا، أعتقد أنّ كلّ وطني في حاجة إليه. لست أستاذا جامعيّا حضر ليلقي عليكم درسا مدرجا في برامجكم الدراسية، أو مؤرّخا مختصّا يعرض عليكم عصارة أشغاله وبحوثه. أنا وطني مناضل أحببتُ بلدي، وعملتُ ما استطعت لتحريرها، والنهوض بها، فاكتسبت تجربة، أقدّم لكم استنادا إليها روايتي لمسيرة التحرير في تونس.

ثالثها : أنّي سأقابل نخبة تونس من الأساتذة والطلبة، وهم القوّة الحيّة في الأمّة وعليهم المُعوّل لكي تواصل تونس التقدّم حتّى تحقّق الإزدهار الشامل.

يبلغ عدد الطلبة في صفاقس 65 ألفا، ويبلغ عدد المؤسسات التعليمية 36.

في سنة 1967 في أثناء مباشرة مهامي واليا بهذه الجهة، كان الأمل عندي أن أنجح في إقناع رئيس الدولة ووزارة التربية القوميّة بإنشاء نواة لكليّة طب في صفاقس. أين نحن اليوم من هذه النّواة ؟ الزيادة كبيرة فاقت كلّ تقدير، وهي مبعث للنخوة والاعتزاز.

سأحدّثكم عن احتلال تونس، وفرض الحماية عليها، وعن الأسباب التي أدّت إلى ذلك وسأختصر لكم مراحل المقاومة ومميّزاتها، وسأختم حديثي بالتنويه بما تحقّق من نصر، وبالدعوة إلى أن يتواصل الجهاد، جهاد كلّ التونسيين، لاسيّما الشباب، حتّى نحافظ على ما أنجزناه من مكاسب لأمّتنا، ونوفّر لبلادنا المناعة حتّى لا تحتلّ من جديد.

إحتلال تونس وفرض الحماية عليها

في الرّابع والعشرين من شهر أفريل سنة 1881، انطلق من الجزائر قرابة 24 ألف جندي فرنسي، موزّعين على مجموعات ثلاث. توجهت الأولى نحو الكاف، جنوب ضفاف مجردة، والثانية نحو بلاد خمير، والثالثة نحو طبرقة، وهدفها جميعا احتلال تونس واستعمارها.

وقد عزّزتها قوات بحريّة وبريّة مهمّة، خرجت من طولون، ومرسيليا، قاصدة بنزرت للنزول بها.

وفي ثاني عشر ماي حاصر أحد قادتها الجنرال بريار(Breart) قصر باردو حيث يقيم باي تونس محمد الصادق، وفرض عليه، باسم فرنسا، معاهدة حماية، قبلها وأمضاها بعد مهلة ثلاث ساعات للتشاور مع بطانته.

لم يتوقّف بعد ذلك الجيش الفرنسي عن زحفه. فبعد حملة أولى من أفريل إلى ماي 1881، انتهت بإخضاع عروش خمير ومُقعد، والاستيلاء

على الكاف، وسوق الأربعاء، وعين دراهم، وطبرقة، وماطر، وباجة، عاد من جديد في حملة ثانية من جويلية 1881 إلى ماي 1882، ابتدأت من طريق البحر بصفاقس وقابس اللّتين تمكّن منهما، وتواصلت بالدخول إلى القيروان، وسوسة، والتوغّل في جلّ مناطق البلاد.

انتشر الجند الفرنسي في طول البلاد وعرضها في أقلّ من سنة، بعد أن فرض حمايته عليها في أقلّ من يوم. ولكنّ الإعداد لذلك، والتهيئة له، أخذا عشرات السنين.

أطماع فرنسا الاستعمارية ودوافعها

تملّكت فرنسا في الثلث الأوّل من القرن التاسع عشر إرادة توسّعية، واستهوتها أطماع استعمارية أسوة بكبريات دول أوروبا، لا سيّما بانقلترا.

كانت وراء هذه الأطماع اعتبارات اقتصادية : منها أنّ الصناعات العصريّة المتطوّرة في فرنسا في حاجة إلى المحافظة على انتاجها، وللزيادة فيه، إلى أسواق جديدة خارج بلادها.

ومنها أنّ رؤوس الأموال المجتمعة عندها بفضل تقدمها الاقتصادي توفّر أرباحا أكثر إن وقع استغلالها في المستعمرات. وكذلك فإنّ التزوّد بالمواد الأوّلية المتوفّرة في تلك المستعمرات أضمن، وأيسر، وأقل كُلفة.

ووراء هذه الإرادة التوسّعية، والأطماع الاستعمارية، اعتبارات دينيّة، وأيديولوجيّة. ذلك أنّ للشعوب المتحضّرة، وللجنس الأبيض، وللمسيحيين خاصّة، رسالة في العالم تتمثّل في النهوض بالشعوب المتخلّفة ماديّا، وثقافيا، واجتماعيّا.

وقد قال في هذا الصدد ليون بلوم (Léon Blum)، أحد كبار زعماء الاشتراكية في فرنسا، -وكان من المفروض أن يكون مدافعا عن المساواة

بين البشر- " نؤمن بحقّ الأجناس المتقدّمة، وبواجبها في أن تجلب إليها الأجناس المتخلّفة التي لم تبلغ مستواها الثقافي".

ومن المضحكات في هذا الصدد، ما كان يقوله لنا الجند السّينيغالي العاملُ في الجيش الفرنسي، عندما يتصدّون للتظاهرات التي كنّا ننظّمها في عهد الاستعمار "جئنا لنمدّنكم" (Venus Civiliser Vous).

كما أنّ لهذه الأطماع الاستعمارية اعتبارات وطنيّة : منها أنّه لا يمكن لدولة عظمى أن تحافظ على مكانتها بين الدول إن لم يكن لها دور مشعّ في العالم. والدول التي لا تتوسّع تنزل إلى مستوى دول من درجة ثانية، وثالثة.

وقد صرّح قمبطّا (Gambetta)، أحد كبار الساسة في فرنسا بقوله "إنّ الأمم تبقى وتدوم بفضل التوسّع، والإشعاع خارج حدودها، وبالمكانة التي تحتلّها في حياة البشريّة".

ووراء هذه الإرادة التوسّعيّة عند الدول الكبرى اعتبارات استراتيجيّة، منها : امتلاك قواعد آمنة في العالم لبحريّتها تتزوّد منها بالوقود والمؤن، ويستريح فيها رجالها. ولهذا الغرض قال جول فيري (Jules Ferry) بنخوة وكبرياء "احتجنا إلى تونس، ونحتاج إلى سايقون (Saigon)، وقوشنشين (Cochinchine)، ونحتاج إلى مدغشقر (Madagascar). وقال أيضا "تونس مفتاح مملكتنا الجزائرية. والوجود الفرنسي في الجزائر لا يكون آمنا ما بقيت بلاد الحدود، - تونس، والمغرب، - خارجة عن هيمنتنا " وقد كان احتلال تونس تواصلا لاحتلال الجزائر وامتدادا له.

بهذه الدوافع، وبدافع نشر الدين المسيحي، وإرجاع مجد المسيحيّة في إفريقيا القديمة على عهد روما، اهتمّت فرنسا بتونس، وكثّفت وجودها فيها سياسيّا، واقتصاديا، وماليّا، وتعليميّا، ودينيّا، منذ بداية القرن التاسع عشر.

ففي الميدان الاقتصادي، زادت في صادراتها إلى تونس. مستفيدة من المعاهدات اللاّمتكافئة التي فرضتها انقلترا، وإيطاليا، على الباي سنوات 1863 و1868 و1875، والتي تعفي البضائع الأوروبيّة من جلّ الرسوم القمرقيّة، ومن المكوس الداخليّة. وسيطرت على **بيوعات تونس** من زيت، ونشّاف، وحلفاء. وموّلت مشاريع كبرى كالسّكة الحديد الرّابطة بين غار الدماء وتونس. وقد توسّعت فيما بعد سنة 1878، وكالتلغراف مع الجزائر سنة 1860 وقد امتدّ إلى قابس وجربة **ممّا سهّل انتشار الجيوش الفرنسية عند الإحتلال.** وأغرقت مؤسساتها البنكيّة البلاد بديون باهظة التكاليف لصرف مصاريف غير مجدية لا تتماشى مع إمكانيات الخزينة كتعصير الجيش، وبناء ميناء عسكري بغار الملح، وقصر في المحمديّة، وتجهيز جيش إلى القرم لمعاضدةِ العثمانيين ضدّ روسيا. وتملّك أحد بنوك فرنسا الكبرى أراضي فلاحية شاسعة، فقد ابتاع من خير الدين ثمانين ألف هكتار بالنفيضة.

كان الوجود الإقتصادي والمالي الفرنسيّين في تونس في حجمه، وفي نوعه، بداية لاستعمار البلاد ومقدمة لاحتلالها.

الجالية الفرنسية في تونس : طابور خامس

كانت لفرنسا، بتونس، جالية كبيرة ونشيطة، تتركّب من تجّار، ورجال أعمال، ونوّاب شركات. وتضمّ مبشّرين مسيحيين عمّروا الكنائس الكثيرة التي بنوها بموافقة الباي ومساعدته. وأنشأوا المعاهد التعليمية. وقد كان عددها عند انتصاب الحماية 20 من جملة 24 معهدا، الصادقية واحد منها. و 3 معاهد يهوديّة.

وفتح المسيحيون مستشفيات، وجمعيات لحماية الأطفال، واليتامى، والأخذ بيدهم. وقد وجدوا مساعدات مهمّة من بني جلدتهم يحتلّون مناصب مهمّة في الدولة، أذكر منهم : الكونت جوزاف رافو (Joseph Raffo)

وزير خارجيّة الباي وبوسو (Bosso) مترجمه الخاص، وإلياس موصلي (Elias Musalli) مستشار وزارة الخارجيّة. وكانت هذه الجالية طليعة لجيش احتلال، وطابورا خامسا.

عهـد الأمــان

ضمانا لإقامة هذه الجالية، وتوفيرا لأمنها، وحماية لليهود رعايا الباي المتعاطفين معها، فرضت فرنسا وإنقلترا على امحمد باي عهد أمان يؤكّد به **الأمان** "لسائر رعيّتنا، وسكّان جاليتنا، على اختلاف الأديان، والألسنة، والألوان، في أبدانهم المكرّمة، وأموالهم المحرّمة، وأعراضهم المحترمة".

ويعلن التسوية بين المسلم وغيره من سكان الولاية في الإستحقاق والإنصاف.

ويقرّر "أنّ الذّميّ من رعيّتنا لا يُجبر على تبديل دينه، ولا يمنع من إجراء ما تلزم ديانته، ولا تمتهن مجامعهم، ويكون لها الأمان من الإذاية والامتهان، لأن ذمّتهم تقتضي أنّ لهم ما لنا، وعليهم ما علينا". وإن حكم عليه في جناية "يلزم أن يحضره من يعينه من كبرائهم تأنيسا لنفوسهم، ودفعا لما يتوقّعونه من الحيف، والشريعة توصي بهم خيرا".

ويُقرّ أنّ التجارة مباحة لكلّ الناس، وليس من اختصاص الدولة، وأنّ الوافدين على إيالتنا لهم أن يحترموا الصنائع والخدم... لا فضل لأحدهم على الآخر.

ولهم أنّ يشتروا سائر ما يُملك من الدور، والأجنّة، والأرض، مثل سائر أهل البلاد.

ولم يقتصر الضغط على امحمد باي لإمضاء **عهد الأمان** على تدخل ملحّ لقنصلي فرنسا وانقلترا العامين، فقد أرسلت فرنسا أسطولا

لتهديده سنة 1857. وقد استغلّت قضيّة يهودي حكم عليه الباي بالإعدام، ونفّذه فيه، لأنّه شتم مسلما وهو في حالة سكر، وسبّ دينه. وأعلنت إنقلترا أنّها سترسل أسطولا بحريّا إن تلكأ الباي في قبول **عهد الأمان**.

يشكّل **عهد الأمان** رغم جوانبه الإيجابية خطوة مهمّة في مخطط الاستيلاء على تونس، واستعمارها، لما يعطيه للجاليات الأجنبية، ولليهود التونسيين الذي يؤازرهم بقوّة يهود فرنسا من ضمانات في الأمن والعمل.

عزل تونس عن الجزائر

من باب الإعداد لاستعمار تونس، فصلها عن جارتها الجزائر، وفكّ روابطها الدينيّة والسياسية بالباب العالي، وإخراج الدول الأوروبية الأخرى من الساحة التونسية حتّى تصبح لقمة سائغة يمكن ابتلاعها بدون ردود فعل تضامنيّة من الخارج.

بدأت هذه الخطط مع احتلال الجزائر سنة 1830، فقد عملت فرنسا على ألا تتضامن تونس مع شقيقتها، وبالرغم من أنّ كلاّ من حاكمي البلدين من أصل عثماني، وأنّهما يتولّيان منصبيهما في تونس والجزائر باسم السلطان العثماني، فقد دعا باي تونس الجزائر إلى الاستسلام لفرنسا، وكاتب علماءها وأعيانها ما محصّله أنّ الجزائر لمّا حلّ بها ما حلّ، وكان أمر الله قدرا مقدورا، أصبحتم فوضى. وعرضة لكلّ ذي حدّ أمضى، لا تأمّنون نزاعا، ولا تستطيعون دفاعا. وبتوكم على هذه الحالة يفضي إلى تشتيت الكلمة، واستئصال الأمة المسلمة. وإنّ الجيش الفرنسي لا قبل لكم به ولا طاقة. فالواجب أن تنضمّوا إليه، وتتركوا القتال).

لم يكتف باي تونس بالنصح فقط، بل ضيّق الخناق على أحمد باي صاحب قسنطينة الذي تصدّى، بشجاعة، طوال سبع سنوات للجيوش الفرنسية، وكبّدها خسائر فادحة، وانتصر عليها في بعض المعارك، فقد منعه من التحرّك في تراب تونس، وحاول الإيقاع به لدى السلطان،

وحجز المدد الذي وجهه إليه. ودعا الجيش الفرنسي إلى "سفك دماء التونسيين – ويسميهم عربانا – الذين تعاطفوا معه، لأنّه لا حاجة له بهم".

وتحالف امحمد باي تونس مع قائد قوات الاحتلال بالجزائر كلوزال (Clauzel)، وأمضى معه معاهدة تتولّى بمقتضاها عائلته الحكم في وهران وقسنطينة، وفي مرحلة لاحقة الجزائر تحت حماية فرنسا. وقد حكم أحد الأمراء الحُسينيين وهران فعلا مدّة ستة أشهر. ولكنّه تراجع أمام مقاومة أهل البلد، لاسيّما سكان تلمسان.

لم تعمّر المعاهدة طويلا، لأنّ الحكومة الفرنسية لم توافق نائبها في الجزائر على العمل بها. واختارت أن تحكم الجزائر مباشرة دون الاعتماد على وسائط.

لم تعجب تصرّفات باي تونس السلطان، وغضب منها، واعتبرها خروجا عن الالتحام الإسلامي. فهدده وأمره بالتراجع.

خذلت تونسُ المقاومة الجزائرية كما ترون، فلم تجد، عند هجوم فرنسا عليها سنة 1881، من يساندها من وراء الحدود.

نجحت فرنسا في عزل الباي عن جاره القريب حتّى يسهل عليها الإنطلاق بأمان من الجزائر لاحتلال تونس عندما يأتي الأوان.

عزل تونس عن السلطنة العثمانية

سعت فرنسا إلى عزل الباي عن السلطنة العثمانية، والخلافة الإسلامية، وشجعته على فكّ الروابط التي تجمعه بها، باعتباره ملكا في بلاد مستقلّة. ودعته إلى باريس، وعاملته على هذا الأساس.

ردّ السلطان الفعل، وحاول التدخّل في تونس لإرجاع سلطته عليها، مثلما فعل في طرابس الغرب سنة 1835، عندما أزاح آل القَرْمَنْلي عن

الحكم لنزعتهم الانفصاليّة. وفي سنة 1840، أرسل أسطوله إلى المياه التونسيّة، فتصدّت له فرنسا بأسطولها، وكادت تنشب حرب بينهما، لو لم يُضطرّ العثمانيون إلى العودة على أعقابهم لإطفاء ثورة اندلعت في قبرص. وقد ذكر في هذا الصدد قيزو (Guizot) الوزير الأوّل الفرنسي في ذلك العهد "يأمل الباب العالي منذ مدّة طويلة، تدبير ثورة في الإيالة التونسية على غرار الثورة التي أنجزها في طرابلس بغاية الرجوع فيما حقّقته من استقلال، وبغاية الحط من سلطة الباي، واعتباره باشا فحسب. وكان كلّ سنة ينتقل أسطول تركي من بحر مرمرة إلى تونس لتهديد صاحب البلاد فيها. وكان يهمنا إحباط هذه النيات لأنّنا نفضّل جارا ضعيفا له مصالح معنا، طمّاعا كباي تونس، ويقيم معنا علاقات حسنة، على أن تكون على حدودنا الشرقيّة السلطنة العثمانية التي تعارض احتلالنا بإصرار، وتحظى بتحالفات في أوروبا. إنّ أيّ حادث معها يثير قضيّة انتصابنا في الجزائر، ويسبب لنا تعقيدات أوروبيّة".

وكانت إنقلترا، في ذلك العهد، تعارض سياسة فرنسا تجاه تونس، وتدافع عن وحدة أراضي السلطنة العثمانية.

عزل تونس عن الدول الأوروبية

وكما كانت فرنسا تسعى إلى إبعاد السلطنة عن تونس، كانت تعمل كذلك على إبعاد الدول الأوروبية عنها حتى تنفرد بها. وكانت المنافسة شديدة بينها وبين إنقلترا وإيطاليا.

تغيّرت المواقف في جويلية 1878 في مؤتمر برلين الذي انعقد لاقتسام ممتلكات السلطنة العثمانية. وقال إبّانها وزير خارجيّة إنقلترا لزميله الفرنسي "خذوا تونس إن أردتم، فإنّ إنقلترا لا تعارضكم". وانقلترا تفضّل فرنسا على إيطاليا في تونس، لأنّها تعارض سيطرة إيطاليا على قنال صقليّة شمالا وجنوبا.

وتراجعت ألمانيا عن معارضتها للتوسّع الفرنسي في شمال إفريقيا. وأصبحت أكثر الدول تشجيعا على احتلال تونس. انتهى العهد الذي كان فيه جواسيسها وأعوانها، في أثناء حربها على فرنسا سنة 1870، يشجّعون الناس على الحدود مع الجزائر، وفي الحاضرة، على التظاهر ضدّ فرنسا، والدعاء بسقوط خير الدين الذي كان بيسمارك المستشار الألماني يعتبره مواليا وحليفا لفرنسا. وقد امتنع من استقباله عندما زار بروسيا.

في مؤتمر برلين في جويلية 1878 تبنى بيسمارك موقف إنقلترا ودعّمه. وقد كان يرى أنّه ينبغي تحويل أنظار فرنسا عن مقاطعتي الألزاس واللوران اللذين ضمّهما إلى ألمانيا، عند انتصاره في حرب السبعين، وإعطاؤها ترضيات، وإعانتها على بسط حمايتها على تونس.

ولمّا تأخرت عن العمل بذلك، قال لوزيرها في جانفي 1879 "أعتقد أنّ الإجّاصة التونسية نضجت، وحان قطافها. إنّ هذه الثمرة الإفريقيّة قد تفسد أو تُفتك منكم إن أبقيتموها طويلا في شجرتها".

تغيّر موقف إنقلترا وألمانيا تجاه برامج فرنسا التوسّعيّة، وأعلنتا بمساندتهما لها بعد أن كانتا من أشدّ المعارضين لها. ولكن إيطاليا بقيت على معارضتها، ولم تعمل بنصيحة بيسمارك بإخلاء الجوّ لفرنسا، والتفكير في التّوسّع نحو طرابلس التي فيها جالية قديمة وكثيرة، وتجارتها معها مزدهرة، والرأي العام عندها متمسّك بها، ومناهض لاحتلالها من فرنسا، وهي أقرب منها إليها جغرافيا وتاريخيّا.

لم تؤثّر احترازات إيطاليا على عزم فرنسا على احتلال تونس. وقد استعدت فرنسا لذلك، وهيّأت الأسباب، وأعدت العدّة. وقد طلب وزير خارجيّتها من قنصله العام في جويلية 1878 عرض الحماية على الباي. ولم يبق الآن إلاّ ضبط تاريخ الغزو، والتّعلل بعلّة ما، وهذا مرهون بالوضع السياسي الداخلي في البرلمان، وبالرأي العام.

التّخلّف في تونس

لم يكن الهجوم على تونس خطيرا ممّا تتولّد عنه تعقيدات عالميّة، وصعوبات ميدانيّة. فقد كانت البلاد، قبل احتلالها، في أحطّ دركات التّخلّف، ضعيفة إلى أقصى الحدود، مغلوبة على أمرها، يقاسي شعبها الخصاصة، والحرمان، والجوع، والفقر، والمرض، والإهانة، والمذلّة. والدولة فيها في حالة إفلاس، تتصرّف في مداخيلها ونفقاتها لجنة وصاية عالميّة تضمّ فرنسا، وإنقلترا وإيطاليا، استولت عليها لتسديد ما يمكن تسديده من قــروض خارجيّة لا تتناسب البتّة مع إمكانيات البلاد.

ثورة علي بن غذاهم الماجري ومحلّة زرّوق في الساحل

كانت تونس تعرّضت سنة 1864 إلى ثورة شعبيّة عارمة هزّت أهل المدن، والبوادي، والجبال، وبرز فيها القائد الكبير علي بن غذاهم الماجري، سببها الرفع في أداء المجبى من 36 ريالا إلى 72 ريالا، وتعميمه على كلّ أنحاء البلاد، وعلى جميع طبقات الشعب. وقد نبّه محمد الصادق باي إلى خطورة هذا الترفيع بعض مستشاريه، أشجعهم الفريق حسين الذي خاطبه قائلا : "إنّ هذه المملكة لا قدرة لها على احتمال شيء زائد، وهي من الموجود الآن في خطر. فحالها كحال البقرة إذ حلب ضرعها حتى خرج الدم، فهي الآن ينزّ ضرعها بالدم وولدها بمضيعة، والعطب أقرب إليها من السلامة".

لم يأخذ الباي بنصيحته، واستكبر وتجبّر، ودخلت البلاد عهدا من الإضطراب والفوضى، والتشفّي والإنتقام، بقيت آثاره المدمّرة إلى اليوم، ولا ينسى أهل الساحل من هرقلة، إلى صفاقس، إلى الأعراض، قساوة أحمد زرّوق ومحلّته، وما قامت به من تعذيب، وتنكيل، وسجن، وقتل، وافتكاك للأموال والأرزاق طال العامةَ والأعيانَ والعلماء.

وقد تعرّض أحمد ابن أبي الضياف في كتابه **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الآمان** إلى معاملة زروق لأهل الساحل، وإنّي أقرأ عليكم مقتطفا منه يتعلّق بالمنستير وصفاقس.

"وأتى أهل المُنستير يتقدّمهم العلماء أهل مجلسها الشرعي إلى أمير المحلّة أحمد زروق طائعين منقادين نادمين. يقابلهم بعسف وشدّة تلجئ الطالع إلى التدرّع بالعصيان، وحكم الأغلال والقيود في أعناقهم وأرجلهم وأولهم رئيس المجلس الشرعي وهو الشيخ الفقيه أبو عبد الله محمد الجدّي شدّد تنكيله وأمر بإزالة عمامته في ذلك المجمع بلفظ يُستهجن، إلى غير ذلك ممّا ألجأهم إلى التصريح بالندم على الانقياد ولهم قدرة على المصابرة بغلق مدينتهم الحصينة والبحر يمدّها".

"وأتاه وفد صفاقسي فعاملهم بأقلّ من مقابلته أهل المنستير، وشتم القاضي بها وهو الشيخ الفقيه الماجد عبد العزيز الفراتي، وسجنه في جملة من سجن، وحكّم يد النهب في الأموال، وتفنّن في سلبها بما ألقي إليه من الأسباب والألقاب من مصروف المحلّة. ودخل ما تعطّل من المحصولات. وما خرج من العمالة بغير أداء في تلك المدّة إلى غير ذلك.

وبلغ السكين العظم، والسيل الزبا حتى كأنه مأمور بإيقاد فتنة من جمر رمادها والسيوف لم تهجع بأغمادها.

وأغرمهم الباي أموالا، أفنت الطارف والتالد، فرهنوا أملاكهم عند اليهود والأجانب على المملكة وأتباعهم. وأصبحت بلدان الساحل خاوية على عروشها.

وذهب هذا الصقع الذي هو عمران هذه المملكة كأمس الدابر، ولم يبق به إلا من حسد الميّت على موته. وشرّ من الموت ما يتمنّى له الموت أظهرهم مثقّلة بالديون، وأيديهم فارغة من الكسب".

الخصاصة والطّاعون

هكذا كان وضع بلادنا قبل أن يزحف إليها الجند الفرنسي ليحتلّها. وهو أتعس وأشدّ عندما تسمعون مقتطفا آخر من تاريخ ابن أبي الضياف عن نزوح العربان إلى الحاضرة في سنة 1867 أُفعمت السيول من كلّ جهة بالعربان على اختلاف قبائلهم الذين بيعت عليهم في المغارب أقواتهم وأنعامهم حتّى خيام مساكنهم، والتصقوا بالتراب تحت أديم السماء مع حمر الحواصل من ذراريهم، وغصّت بهم شوارع الحاضرة، ولم تغنهم الصدقات من أهلها لفقرها، وتفرّقوا على المزابل يتلقطون منها الحشيش. وتكدّر عيش السكّان من سؤالهم على الأبواب. وحنّت عليهم قلوب الوافدين من النصارى، وأكثروا مِن الصدقة عليهم.

ولمّا هجم البرد عليهم، وصغارهم حفاة عراة، مبيتهم شوارع الحاضرة الملوّثة بفضلاتهم، فشى فيهم الموت بالطرقات. ففي كلّ صباح ترى النعوش غادية رائحة بالموتى إلى المارستان. وصار عدد من يموت منهم في اليوم زهاء المائة. وضاقت حال بيت المال عن مواراتهم وأكفانهم. وتعفّنت البلاد بكثرة أنفاسهم، وفضلاتهم، ومرضاهم بالأزقّة. والأطبّاء يحذرون من ذلك، وينذرون بوقوع مرض، وقد وقع".

كانت البلاد ضعيفة مدمّرة، كما ترون، مهيأة للإحتلال قابلة للغزو، ولكنّ شعبها، رغم ذلك، تصدّى، بشجاعة، للجيوش الفرنسية لما بدأت تحركها، وشنّ مقاومة شديدة طويلة النفس أخذت أشكالا عدّة، ومرّت بفترات قوّة ونموّ، وعرفت فترات ضعف وخذلان، ولكنّها لم تتوقّف، وتواصلت طوال الثّلاث وثمانين سنة حتى الاستقلال، ثمّ الجلاء العسكري، ثمّ الجلاء الزراعي، وكان النصر.

هذا ما سأحاول، في إيجاز، عرضه عليكم في خطوطه العريضة وفتراته الحاسمة.

المقاومة المسلّحة الأولى من سنة 1881 إلى سنة 1883

ما إن دخل الجيش الفرنسي تونس حتى هبّت القبائل لمقاومته فعطّلت تقدّمه. ولم يصل الجديّدة، على أبواب باردو، إلاّ بعد أسبوعين. ولم يستقر في الشمال إلاّ بعد ثلاثة أشهر. يكن الإحتلال جولة عسكرية مريحة، أو عرضا احتفاليّا بل كانت المقاومة عنيفة شديدة، استبسلت فيها قبائل خمير، ومُقعد، وهذيل، وبجاوة، وشهدت معارك ضارية من أشهرها معركة ابن بشير التي خلّفت 150 شهيدا.

شملت الحملة الفرنسية الأولى الشمال وجهة تونس، ولكنّها توقّفت بعد أشهر، فخفّفت من وجودها ترضية لبعض البرلمانيّين الفرنسيّين الذين انتقدوها، واهتمت بدعم انتصاراتها وانتصاب حمايتها. ولكنّ انتشار المقاومة، في صفاقس، وقابس، وفي القبائل، وتفاقمها استوجب شنّ حملة ثانية أكثر عددا وعدّة.

بدأت الحملة الثانية بقدوم البارجة لو شكال[1] (Le Chacal) إلى صفاقس. توجّس عامّة الناس منها شرّا. فأساؤوا قبولها، وتهجّموا على زوارها، واعتدوا على الفرنسيين الذين اعترضوا طريقهم، وقتلوا مالطيّا ظنّوه فرنسيا، وجرحوا قنصل فرنسا المساعد، وأنزلوا علم بلاده من فوق إدارته.

قادهم ضابطان من الحامية رفضا الإمتثال لأوامر الباي بالاستسلام هما : محمد الشريف، ومحمد معتوق، وانضمّ إليهما أحد أعيان البلد وهو : الشيخ محمد كمون، والتحق بهم أعيان آخرون.

وعزّز جانبهم رجالٌ من المثاليث يتقدّمهم عمر بن مقطوف، وجموع من نَفّات والمهاذبة يقودهم علي بن خليفة النفّاتي. وكوّن جميعهم

---

1) أي ابن آوى

هيئة للدفاع عن المدينة تتركب من خمسين عضوا، عشرة منهم مثاليث، يرأسها الضابط محمد الشريف.

أرسل الباي لإخضاعهم ألفا وخمسمائة جندي لم يتمكّنوا من النزول. وحشدت فرنسا ضدهم 17 وحدة بحريّة وستّة آلاف جندي سخّر لهم خليفة الباي عشرين زورقا للنزول.

وفي الخامس عشر جويلية 1881 قصفت البحرية الفرنسية المدينة قصفا كثيفا لأكثر من يوم، فهدّمت المباني، والمنازل، والمعالم. ودخل جندها فاتحين، ونهبوها، وقتلوا فيها ما يقارب ألف شهيد. وقد بلغ عدد قتلى المعتدين أربعين، وفرضوا على أهلها تعويضات وغرامات مجحفة.

لم تنته المقاومة بعد ذلك، فقد تحوّل القادة والعروش إلى قابس لحمايتها، فلاحقهم الأسطول الغازي، ونزل جنده في جارة، ولكنّ الأهالي في المنزل، وفي شننّي، وفي كلّ الجهة، لم يستسلموا، وصمدوا أمام تقدّمهم أربعة أشهر.

وواجهت العروش في ساحل البلاد، ووسطها، وجنوبها الغزاة بعد أن تهيّأت لقتالهم، فقد اجتمعت، رغم خلافاتها المزمنة ووحّدت كلمتها، ونظّمت مقاومتها، واختارت علي بن خليفة النفّاتي قائدا لها.

وانضمت إلى العروش أعداد كبيرة من الجنود فرّوا من الجيش النظامي، ورجعوا إلى أهلهم وذويهم يدافعون عنهم، وقد أبلوا البلاء الحسن.

ووقعت معارك في برج حفيّظ قرب قرمبالية، وفي الأربعين قرب تركي، حيث استشهد الضابط الساسي سويلم، من القلعة الكبرى، وفي زغوان. واستعد المقاومون لحماية القيروان حتّى لا تسقط في يد العدوّ، وأعدّوا قوات هائلة سدّوا بها كلّ الطرق المؤدية إليها. ولكنّ الجيوش

الفرنسية التي قدمت من كلّ حدبٍ وصوب كانت أنجع، ودخلت القيروان بدون صعوبة، واستولت قبل ذلك، على سوسة، والقلعة الكبرى، وجمّال والساحلين، حيث تجمعت قوات كبيرة.

خضع من خضع، واستسلم من استسلم، ولكنّ المجاهدين استمرّوا يقاومون ويناوشون. وقد انتقل مئة وعشرون ألفا منهم إلى طرابلس التي كانت تابعة للسلطنة العثمانية. ومن هناك واصلوا الجهاد. فشنّوا الغارات على جند الاحتلال في الحدود، وأغاروا عليه داخل البلاد طوال ثلاث سنوات. وكانوا ينتظرون تدخلا عثمانيا يشدّ ساعدهم، ويدعّمُ جهودهم، ويعيدهم إلى بلدهم منتصرين، كما وعد به بعض الوسطاء الذين كانوا يدّعون أنّهم يتكلّمون باسم السلطان.

لم يحم السلطان العثماني خليفة المُسلمين تونس من الاحتلال الفرنسي، ولم يساعد أهلها على المقاومة، فهو **الرجل المريض** الذي لم تبق له طاقة على الدّفاع عن ممتلكاته لأنّه سائر نحو التمزّق والسقوط.

لم يتصدّ الباي، صاحب السلطة الشرعيّة في البلاد للغزو الاستعماري الفرنسي، وقَبل الحماية، ودعا جنده، وعماله، وحكومته للاستسلام لجيش فرنسا، ومساعدتها على الانتشار في البلاد، والفتك بكلّ معارض له، وأمر رعاياه بكفّ اليد واللسان عن الفعل والقول.

تواطؤ عدد كبير من مشايخ الطرق والزوايا

أوصى "رجال الدين" عامة النّاس بالصبر، وعدم المقاومة والطاعة للباي. فإنهم ضعفاء لا يمكنهم مقاومة المحتلين. وقد نصحهم شيخ الإسلام بالصوم "فهو الكفيل بضمان المساعي الحميدة للأمم الصديقة عندما يشاع خبر الغزو" وبالرغم من هذا الخذلان فإن تلك العامة لم تستسلم، وقرّرت بكلّ ما لديها من إمكانيات الجهاد في سبيل الله، ومنع النصارى الكفار من أن يحكموا المسلمين، ويستولوا على أراضيهم.

كانت مقاومة شجاعة، ولكنّها مرتجلة، تعوزها العدّة، وينقصها التنظيم. لم تجمع على قائد تفوّض له أمورها. واختارت علي بن خليفة النفّاتي رئيسا لها عندما توغّل الغزاة في البلاد، واستولوا على أكثرها، وافتقدت برنامج عمل، وكانت غير هادفة تستعمل سلاحا بدائيا ضد جيش مدجّج بسلاح عصري فتّاك، متطوّر لا طاقة لها بمواجهته. ورغم ذلك لم يستسلم الشعب نهائيا، وبقيت جذوة المقاومة حيّة فيه.

ففي سنة 1906 انتفضت جموع من الفراشيش في القصرين، وحاصروا المراقب المدني في تالة، وهاجموا ثكنة عسكريّة في الكاف، لأنّهم ضاقوا ذرعا بإهانات السلط الفرنسية، وتعسّف المعمّرين، ونفد صبرهم من تواصل اغتصاب أراضيهم. وبلغ بهم الفقر أقصاه، والجوع أشدّه. وقد كان يقودهم درويش اعتبروه وليّا صالحا، وأحاطوه بهالة من القدسيّة اسمه عمر بن عثمان، يرافقه علي بن محمد بن صالح.

انتفاضة الجنوب 1915-1917.

في سنوات 1915-1917 وفي أثناء الحرب العالميّة الأولى، شهد الجنوب التونسي ثورة عارمة شارك فيها الودارنة، وأولاد دبّاب والكراشوة، والجليدات، والحميدية، وفرسان من القبائل المجاورة. وتألق في قيادتها الشهداء سعيد بن عبد اللطيف الدبابي، وعلي سميح، وعمر الأبيض، وساهم معهم خليفة بن عسكر النالوتي. الذي استبسل على رأس رجاله، في مقاومة الطليان الذين احتلوا طرابلس، وتحوّل بعد ذلك إلى تونس لمقاومة الفرنسيين، لأنّهم تحالفوا مع الطليان.

كانت أسباب الثورة اشتداد قبضة العسكر على الأهالي، واشتداد تدهور التجارة الحدودية، والاحتجاج على احتلال إيطاليا لطرابلس، والتضامن مع السلطنة العثمانية وحليفتيها ألمانيا والنّمسا في حربها ضدّ فرنسا وأنقلترا.

كانت معارك الجنوب شرسة طاحنة، ومن أشهر مواقعها المرطبة، وظهرة النصف، ورمثة، وأم صويغ، ورمادة، ووادي السمنة. وقد خلّفت ضحايا كثيرين قدّرها التونسيون بقرابة 780 قتيلا و320 جريحا.

وانتقم الجيش الفرنسي لذلك، فهدّم القصور، ونهب المحاصيل، والحيوان، وقتل الأسرى، وحجز الأراضي والعقارات. وأصدر أحكاما بالإعدام شملت الدغباجي، والبشير بن سديرة. كانت ثورة الجنوب بطول مدّتها، وبجسامة خسارتها، وعالميّة صيغتها، من أبرز حلقات المقاومة ضدّ الاستعمار.

أخفقت انتفاضة الجنوب مثل سابقاتها لأنّها كانت تفتقد إلى برنامج سياسي واضح، وإلى خطّة كفاح وطنيّة طويلة الأمد.

أشكال جديدة للمقاومة

بعد ثلاثين سنة من انتصاب الحماية، واعتبارا لتجارب الإنتفاضات المسلّحة، تبيّن لنخبة من التونسيين أنّه يصعب الإنتصار على الإستعمار، والتحرّر من الأجنبي بالمقاومة المسلّحة وحدها، وأنّه يتعيّن الإهتداء إلى أشكال أخرى للمقاومة، والرجوع إلى الحديث الشريف الذي يقول للمسلمين : "من رأى منكم منكرا – واستعمار النّصارى للمسلمين منكر شديد – فليغيّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإنّ لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان".

فأصبحت المقاومة سياسيّة، سلميّة، نخبويّة، إصلاحية، عصريّة، تُقرّ بواقع الاستعمار المفروض على البلاد، وتعترف بمعاهدة الحماية، وبالمعاهدات التي لحقتها، وتدين بالولاء للباي، وتقبل بالرسالة "الحضارية" التي تدّعي فرنسا نشرها في مستعمراتها.

تجلّت هذه المقاومة الجديدة في صحافة وطنيّة مناضلة. كان من أوّل عناوينها وأبرزها جريدتا **الحاضرة** (سنة 1888) و**التونسي** بالفرنسية (سنة 1907) وبالعربيّة (سنة 1909).

واجتمع حول هذين الجريدتين كتّاب أجلاء، ومناضلون جدّيّون، واقعيون، معتدلون، شهّروا بتجاوزات السلطة، وقدّموا لها النصائح والمقترحات، وعرضوا عليها طلبات اجتماعية، واقتصادية، وبثّوا في الشعب القيم الوطنية والدينية.

الشّباب التّونسي

ونتجت عن هذه المقاومة الجديدة سنة 1907 حركة نضالية ذات طابع سياسي هي **الشباب التونسي**، على غرار **الشباب التركي** الذي ظهر للوجود في اسطنبول. وكانت **حركة الشباب التونسي** وفيّة لروابط تونس مع الخلافة الإسلامة، ومناهضة لأعدائها كالطليان.

اشتهر أعلام الشباب التونسي بكتاباتهم في الصحافة، بإنشاء **الجمعيّة الخلدونيّة** لتلقين الزيتونيين، وسائر الطلاب التّونسيّين، العلوم العصريّة بطرق جديدة. وبتكوين **جمعية قدماء تلامذة الصادقيّة** لتحقيق نهضة أدبيّة وفكريّة تنهض بالشعب، وتغيّر عقليته المتخلّفة، وبالدفاع عن الأهالي في **مؤتمر مرسيليا الاستعماري**، وفي **مؤتمر شمال إفريقيا**.

حوادث

قد تكون أنشطة الشباب التونسي بصفة غير مباشرة وراء التظاهرات الشعبيّة الكبيرة الأولى من نوعها التي شهدتها العاصمة سنتي 1911 و1912.

في نوفمبر 1911 عارضت جماهير الحاضرة، في غضب وعنف، تسجيل مقبرة الجلاّز بالسجل العقاري، واصطدمت بقوى الأمن، ممّا أسفر عن مقتل ثمانية من الفرنسيين والإيطاليين، وعدد أكبر من التونسيين. وقد

صدرت أحكام عدليّة في حقّ خمسة وثلاثين متظاهرا تونسيّا منها ثلاثة بالإعدام نفّذ منها اثنان : على المنوبي الجرجار، والشاذلي القطاري...

مقاطعة الترامواي

في فيفري 1912، إثر حادث ترنفاي (ترام) يسوقه إيطالي انجرّ عنه موت طفل تونسي، قاطع الشعب عربات الترنفاي التي يسوقها إيطاليون. واغتنم العمّال التونسون الحادث للمطالبة بتحسين أوضاعهم، والمساواة بينهم وبين زملائهم الأجانب. وتكفّلت لجنة من **الشباب التونسي** برئاسة علي باش حامبة بالدفاع عنهم، والتفاوض باسمهم مع السلط.

طالت المقاطعة، وانتشر الهيجان في الشارع، فتوعّدت الحكومة وهدّدت. والتجأت بعد ذلك إلى القوّة والعنف. وأعادت العمال إلى عملهم قسرا، وأوقفت المسيّرين، وأصدرت أحكاما قاسية ضدّهم، ونفت إلى خارج البلاد الأعضاء البارزين في لجنة المقاطعة المنتسبين إلى حركة الشباب التونسي وهم : علي باش حامبة، وحسن القلاتي، وعبد العزيز الثعالبي.

الاستنجاد بمؤتمر الصلح

عرفت الحركة الوطنيّة، بعد القمع الذي تسلّط على قادتها سنتي 1911 و1912، فتورا وتراجعا. لكنّها استعادت نشاطها بعد الحرب العالميّة الأولى بعرض قضيّتها على مؤتمر الصلح، وطالبت بالتمتّع بحقّ الشعوب في تقرير مصيرها الذي أعلن به الرئيس الأمريكي ويلسن (Wilson) في جملة النّقاط الأربعة عشرة التي اقترحها لاجتناب النزاعات في العالم.

لم تنجح الحركة في مسعاها لأنّ الدول المنتصرة امتنعت من تطبيق مبادئ ويلسن على مستعمرات فرنسا وإنقلترا، ولأنّ أعضاء بارزين من تلك الحركة هاجروا إلى الخارج، وعملوا أثناء الحرب لفائدة السلطنة العثمانية وحلفائها.

الحزب الحرّ الدستوري التونسي

ولما يئست المقاومة من تدخّل عالمي، رجعت تتحرّك في إطار تونسي فرنسي، فعرضت رغباتها على الرأي العام، وعلى الحكومة في فرنسا، مستنصرة بقوى اليسار التي لا تتأخّر، من حين لآخر، في تأييدها. وقد حرّر زعيم الحركة أنذاك الشيخ عبد العزيز الثعالبي مع الدكتور أحمد السقّا في الغرض كتابا عنوانه **تونس الشهيدة** حلّل فيه مآسي الأمّة، وقدّم اقتراحات للنهوض بها. وأوقف لذلك وأجريت تتبّعات ضدّه. وقد أصبح هذا الكتاب مرجعا أساسيّا للحركة الوطنيّة الدستورية في بدايتها.

ولتكون كلمة الحركة الوطنيّة مسموعة، توخّت الإعتدال، وحرصت على ألاّ تتجاوز الطلباتُ التونسُيّة حدّا أدنى، فتنازلت عن الإستقلال، وقبلت الحماية، ورضيت بأن يكون ارتباط تونس بفرنسا أبديّا.

وفي الدّاخل طوّرت التنظيم البدائي **لحركة الشباب التونسي**، فأنشأت حزبا سياسيّا مهيكلا أطلقت عليه إسم **الحزب الحرّ الدستوري التونسي** هدفه الأوّل المطالبة بدستور لحكم البلاد قد يكون دستور 1861. وقد وجدت في فتوى أستاذين فرنسيين كبيرين في القانون سندا. إذ أقرّا بأنّ معاهدة الحماية لا تتعارض والرجوع إلى دستور سنة 1861 الذي بقي نافذ المفعول وإن جُمّد طويلا.

واستمالت الحركة الحاكم الشرعي للبلاد الباي محمد الناصر فتبنّى مواقفها، وسعى إلى الضغط على فرنسا، حتّى تأخذ بها. وبلغ به الأمر إلى أن هدّد المقيم العام، في أفريل 1922 بالتنازل عن العرش تأييدا لطلبات الشعب. ولكنّه تراجع أمام القوّة والتهديد.

عطّل غلاةُ الإستعمار في باريس، ودعاة التفوّق والإمتياز من الجالية الفرنسية، في كلّ من تونس والجزائر كلّ محاولات التطوّر. فلم

تستجب الحكومة، والمقيم العام للنيّات الطيّبة، والاستعداد الحسن، والتنازلات الكبرى التي أبداها زعماء الحركة الوطنيّة.

واتّبعت فرنسا سياسة قمعيّة قوامها الكبت والرعب، ولا تتردّد في سجن كلّ تونسي يتحرّك في سبيل الوطن. وأثارت الفتنةَ بين الوطنيين، وشجّعت الانشقاقات في صفوفهم، وخدعتهم بالوعود الكاذبة.

لم تسفر المقاومة السياسيّة، المعتمدة على التعاون ومدّ اليد التي انتهجتها النخبة التونسيّة منذ 1912، عن أي تقدّم في مسيرة تونس التحريريّة بل كانت تجربةً غير مجدية مَثَلُها مَثَلُ تجربة المقاومة المسلّحة التي واجه بها الشعب انتصاب الحماية سنة 1881.

الحزب الحر الدستوري (الجديد)

بدأت الأوضاع تتغيّر في الثلاثينات، فقد عاد من فرنسا نخبة من الشباب أكملت تكوينها هم : الحبيب بورقيبة، والطاهر صفر، ومحمود الماطري، والبحري قيقة، وأكثرهم حقوقيون التحقوا بالعمل الوطني في تونس، فبرزوا أوّل الأمر في الصحافة، وكتبوا بالفرنسية في **ليتندار تونيززيان** (L'Etendard Tunisien) وفي **لافوا دو تونيزيان** La (Voix du Tunisien) اللتين كان يديرهما الشاذلي خير الله. واستقلوا عنه بعد ذلك لأنّ صراحتهم وجرأتهم لا تتماشيان مع الخط المعتدل الذي يحرص على البقاء عليه. وأسّسوا جريدة **لاكسيون تونيزيان** (L'Action Tunisienne).

أصبح لهم صدى كبير في الرأي العام بين الشباب خاصّة، واختارهم نواب مؤتمر **الحزب الحرّ الدستوري** المنعقد سنة 1933 أعضاء في لجنته التنفيذية. لم يبقوا طويلا، فقد اختلفوا معهم، وانشقّوا عنهم، وكوّنوا في قصر هلال حزبا جديدا: **الحزب الحر الدستوري** (الجديد). وسمّوا قيادته الديوان السياسي.

أتى الحزب الحر الدستوري (الجديد) بزعامة الحبيب بورقيبة بخطّة جديدة للمقاومة أثبتت الأهداف البعيدة القارّة، وأعادت صياغة البرامج المرحليّة، وغيّرت طرائق العمل المألوفة.

تتمثّل الأهداف البعيدة القارّة في تحرير تونس من التبعيّة، وتخليصها من الاستعمار، وتحقيق استقلالها.

أمّا البرامج فإنّها صيغت بصفة معتدلة مرحليّة معقولة تتلاءم والظروف والأوضاع، لا يكون قبولها مستحيلا على الخصم، يرضى بها، ولو على مضض، باعتبارها أخفّ الضررين.

أمّا طريقة العمل فإنّها تُولي الشعب المنزلة الأولى. وقد جنّده الحزب بمختلف فئاته وأجياله، بعُامّته وخاصّة، بغنيّه وفقيره، في المدن، والقرى، والجبال، والأرياف، ليس كما كان يراه بعضهم قبل تكوين الحزب (الجديد) رعايا وهمجا، إنْ شارك في تجمّعات شعبيّة أفسدها وأبعدها عن قصدها – إنّه الغاية من المقاومة. وهذه المقاومة هي التي ستوفّر له النهوض والحريّة والكرامة. وهو الوسيلة والأداة لينهض بنفسه، لذلك وجبت توعيته ليتحرّر من الضعف والخوف، ويقوى على نوازع الاستسلام والخضوع، ويصبر على الظلم والجبروت، تحركه إرادة كفاح لا تلين، وعزيمة مقاومة لا تفتر، لا يرضى بحاله بدعوى أنّها قدر مكتوب.

إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بدّ أن يستجيب القدر

كما قال شاعرنا الكبير أبو القاسم الشابي.

يقوم الشعب صاحب القضيّة بالتظاهرات، ويشيع الشغب والهيجان للإخلال بالأمن، وإحراج السلط القائمة. ويشنّ الغارة على المؤسسات العامّة، ويساهم في العمليات المسلّحة إن لزم الأمر.

ترتكز طريقة العمل الجديدة على حزب جماهيري عصري، وتنظيمات شعبيّة رائدة، تلتقي فيها نخبة مجاهدة سخّرت أوقاتها، ومواهبها، وأموالها، لخدمة الوطن. تقدم على التضحيات، وتتحمّل النفي والسجن. فالسجن في سبيل حريّة الوطن شرف، وليس عارا، يكسب ضحاياه هالة وإشعاعا، ويبوّئهم موقعا مرموقا في المجتمع، وفي المقاومة.

تُوجّه الشعب والحزب قيادة كُفْءة تشخّصت منذ 1934 في الزعيم الفذّ، الحبيب بورقيبة الذي أخذ على نفسه مسؤولية المقاومة فتحمّلها بشجاعة ونجاح.

تكون المقاومة التي خاضها **الحزب الحر الدستوري (الجديد)**، في مرحلة أولى، سياسيّة سلميّة، تعرّف برغباتها، وتسعى إلى تلبيتها بالتي هي أحسن. وقد تدخُلُ في حوار مع الخصم، وإن أخفق الحوار تدخّل في مرحلة ثانية، مرحلة المواجهة، والصدام، والسلاح، فيعمّ الشغب والفوضى، ويختلّ الأمن، وتسيل الدماء. يصمد الشعب، ويضع فرنسا في حرج، فإمّا أن تواصل القمع، وقد تأكّدت أنّ القمع رغم قساوته لم ينه المقاومة وإما أن تسعى إلى التفاهم وتقبل الحوار، لأنّ ذلك أسلم من حرب لا تنتهي، وهو أخفّ الضررين.

على هذه الأسس تجدّدت المقاومة في الثلاثينات وحققت الاستقلال. وقد جمعت لتنجح بين الحرب والسياسة، بين العنف واللين، وبين الكلمة والسلاح.

كان المحرّك لها وعمودها الفقري **الحزب الحر الدستوري** (الجديد). وكان المخطّط لها وقائدها الحبيب بورقيبة.

قد يسأل الناس، لا سيما الذين لم يواكبوا هذه الفترة : ألم يكن من باب المبالغة والإنحياز أن أنسب المقاومة **إلى الحزب الحر الدستوري** (الجديد) وللحبيب بورقيبة وحدهما ؟

إنّ هذا السؤال وجيه. وللإجابة عنه، أؤكّد للحقيقة وللتاريخ، أنّه لم تبرز في تونس قوّة سياسية، أو تنظيم مسلّح من سنة 1934 إلى الاستقلال، واجه الإستعمار، وتصدّى له، غير الحزب الحر الدستوري الجديد، والهياكل التابعة له، والتنظيمات الون بحقوق، وبامتيازات، وأجمرتبطة به .

كانت هناك أحزاب سياسيّة، فالفرنسية منها تعارض، بكلّ الوسائل، كلّ توجّه تحرّري في البلاد، غايتها دعم تفوّق الجالية الفرنسية، وحماية مصالحها، والدفاع عن بقاء الاستعمار الأبدى في تونس.

وأمّا الأحزاب الفرنسية التي يؤمّها التونسيون، وأقصد بها فرع الحزب الاشتراكي، وفرع الحزب الشيوعي بتونس، فإنّهما بالرغم من خلافاتهما، يتّفقان على اعتبار الحزب الحر الدستوري حركة وطنيّة شوفينيّة. ويعتبران أنّ "تسليم شعب بأكمله لم يزل جاهلا وغارقا في تقاليد قروسطيّة لطبقة بورجوازيّة أساسا، بل إقطاعيّة لا يشكّل تقدّما للبلاد، بل تأخّرا"، كما كتب دوران انقليفال (Durand-Anglievel) من أقطاب الاشتراكيين بتونس. وان غير موفقة فيما بعد.

يعترف الاشتراكيون بحريّة الشعوب، وبحقّها في تقرير مصيرها، ويعارضون الإقطاعيّة، والاستعمار، والإمبريالية في العالم، ولكنّهم لا يطبّقون هذه المبادئ على مستعمرات بلدانهم.

فهم يقدّرون مصالح بلادهم الإستراتيجية في تونس حقّ قدرها، ويتبنّون "الرسالة الحضاريّة للإستعمار". ولا يقفون ضدّ مصالح ناخبيهم الفرنسيين الذين يتمتّعون، وترقيات لا يتمتّع بها أبناء البلد. لكلّ هذه الأسباب، لم يكن الحزب الشيوعي، والحزب الاشتراكي، سندا ثابتا للحركة الدستورية في مواجهتها للاستعمار.

وإذا كان المقيم العام يُوقِف بعض الشيوعيين كلّما شنّ حملة اعتقال للدستوريين، فما ذلك إلا لإقامة الحجّة، أمام الأغلبية البرلمانية والرأي العام في باريس، على أن الدستوريين متواطؤون مع الشيوعيين، وأنّ قمعهم ضروري.

لكن الوضع يختلف مع الحزب (القديم)، فهو حزب وطني، له تاريخ مجيد، ولكنّه لم يواكب الأحداث، ولم يتطوّر، ولم يتجدّد، فتخلّف عن كلّ المعارك.

يوجد بينكم باحثون، فليتصفّحوا تقارير الأمن، والإقامة العامة، والخارجيّة الفرنسيّة، وليطالعوا الجرائد في فرنسا، وفي تونس، وما كان يكتب عن تونس، فسيجدون أنّ عدوّ الاستعمار الفرنسي الأوّل في تونس هو الحبيب بورقيبة.

وليبحثوا عن المنفيين، والسجناء، والمحكوم عليهم بالإعدام، فسيكتشفون أن أغلبيتهم الساحقة من الدستوريين.

يمكن حصر الاصطدامات التي خاضتها المقاومة التونسيّة من 1934 إلى الإستقلال في أربع مواجهات : مواجهة 1934، مواجهة 1938. مواجهة 1952. ومعركة الاستقلال.

مواجهـــــة 1934

كان الاصطدام الأوّل في ثالث سبتمبر 1934، فقد أوقف الحبيب بورقيبة وبعض من رفاقه، وأبعدوا إلى المنطقة العسكريّة في الصحراء، في قبلّي أوّلا، ثمّ في برج لوبوف (Le Bœuf) ثانيا. كان المقيم العام بيروطون (Peyrouton) يريد أن يضع حدّا للنموّ غير المنتظر الذي عرفه الحزب (الجديد) في أقلّ من خمسة أشهر من نشوئه، وأن يقضي على الشعبيّة الكبيرة التي اكتسبها بورقيبة ورفاقه في أثناء جولاتهم في البلاد.

لم يكن يتوقّع، لمّا غضّ الطرف عن تحركاتهم، بعد انشقاقهم عن اللجنة التنفيذيّة، أنّهم سيجدون ما وجدوا من تجاوب الشعب معهم، وتأييده لهم، والتفافه حولهم. كان يتوقّع أن يؤول الخلاف بين الحزب (القديم) والحزب (الجديد) إلى حرب داخليّة تضعفهما معا، فيستريح من كليهما. ولما رأى أنّه أخطأ في توقّعاته، وأنّ الحزب (الجديد) استمال جلّ أتباع اللجنة التنفيذيّة، ودخله أنصار جدد، وأصبح قوّة لا يستهان بها، سارع إلى استعمال القوّة والبطش.

كانت ردود فعل الشعب التونسي، في كلّ أنحاء البلاد عنيفة، دامت أكثر من عشرين شهرا، تجاوزت التظاهرات والمسيرات الألف، وعمّت الإضرابات في المحلاّت التجارية، وفي رصيف ميناء تونس، وتعدّدت المواجهات، ومن أهمّها ما وقع في خامس سبتمبر 1934 بالمكنين، حيث سقط ضحايا كثيرون. وانتشرت عمليات العنف، والتخريب، والقتل، وتواصل الشغب في البلاد. أدركت فرنسا أنّ سياسة القوّة لها حدود، وأنّ الأسلم لها من باب ارتكاب أخفّ الضررين أن تتعامل مع بورقيبة وحزبه بالتي هي أحسن. فغيّرت سياستها، وعيّنت مقيما عاما جديدا أفرج عن المعتقلين، وأعاد الهدوء، وفتح باب الحوار مع المقاومة.

إنّه انتصار عظيم، فلأوّل مرّة يواجه المناضلون السلطة فتبطش بهم، وتسجنهم فيصمدون، ثمّ تتراجع، وتكفّ عن قمعها، ويعودون إلى النشاط مرفوعي الرأس، ويجلسون مع خصمهم على طاولة المفاوضات.

مواجهـــــــة 1938

بدأ الاصطدام الثاني عندما تصدّت السلط الاستعمارية لتظاهرات شعبيّة عارمة في ثامن أفريل 1938 تنادي ببرلمان تونسي، وعندما أحالت في اليوم التالي الزعيم علي البلهوان إلى المحكمة، تضامنت معه جموع غفيرة من الشعب، فأطلق الجيش، والجندرمة، والشرطة مجتمعين النار عليهم، ممّا خلّف أكثر من مائة شهيد، وعشرات الجرحى.

دخل الحزب الحر الدستوري (الجديد)، بعد عودة زعمائه من برج لوبوف في تفاوض مع المقيم العام الجديد، ومع حكومة الجبهة الشعبيّة على برنامج تقدّم به، واقترح فيه إدخال إصلاحات جوهرية على النظام السياسي للبلاد لتطوير الحماية، وللسير بالشعب التونسي نحو الاستقلال. وقابل الزعيم بورقيبة، لهذا الغرض، في باريس، وكيل كاتب الدولة للخارجيّة بيار فينو (Piere Vienot).

لم يسفر هذا الحوار عن نتيجة مرضيّة، ولم يصل إلى اتّفاق. فقد كانت الحكومة متردّدة في مواقفها. وتراجعت في النهاية، عن وعودها، وقد تُعزى أسباب ذلك إلى :

1) المعارضة الشرسة لجاليتها في تونس والجزائر.

2) تخلّي الاشتراكيين في تونس عن مناصرة الحزب الحر الدستوري (الجديد)، لأنّه تبنّى تكوين جامعة للعملة التّونسيين وطنيّة برئاسة بلقاسم القناوي تعيد تجربة محمد علي الحامي.

3) الخلافات التي دبّت في صفوف الجبهة الشعبيّة والناتجة عن تناقضاتها منذ البداية.

4) استقالة ليون بلوم من رئاسة الحكومة.

استخلص الحزب العبرة من إخفاق الحوار مع حكومة فرنسا، وسحب ثقته منها، ورجع إلى الكفاح. فشدّد اللهجة في انتقاده، ودعا إلى بثّ الشغب والفوضى، للإخلال بالأمن، وشنّ الإضرابات، وتنظيم التظاهرات. ونادى بالعصيان المدني، والجبائي، والعسكري، فكانت حوادث أفريل 1938 الدامية.

ردّت الحكومة الفعل. فأعلنت الحصار، وحلّت الحزب، وأوقفت رئيسه بورقيبة، وكبار المسؤولين فيه، وقامت بحملات قمع واسعة في البلاد، واعتقلت المسؤولين عن الشعب الدستورية، والناشطين فيها.

تضامن الشعب مع الحزب ورجاله، ورجع إلى المقاومة التي تواصلت خمس سنوات، تحتدّ أحيانا، وتخفت أحيانا أخرى. وتمثّل هذا التضامن في توجيه رسائل إلى الزعماء المعتقلين لتأكيد التعلّق بهم، وفي كتابة شعارات على الجدران تُطالب بسراحهم، وتوزيع مناشير، وتنظيم تظاهرات شعبيّة مثل التي قوبل بها في نوفمبر 1938 المقيم العام الجديد إيريك لوبون (Erik Labonne) الذي عوّض أرمان قيون (Armand Guillon)، ومثل التي قوبل بها، في جانفي 1939، رئيس الحكومة الراديكالي إدوار دالاديي (Edouard Daladier) عند زيارته الرسميّة لتونس.

كما قامت المقاومة بأعمال تخريب للأعمدة الهاتفيّة، والمنشآت الإقتصادية، والموانئ، والثكنات، وحرق إدارة البريد بتونس، ومخازن الحلفاء بحلق الوادي. وتمرّد في القيروان مجموعة كبيرة من المجنّدين، وثار أهل دقاش، وأعلنوا استقلال بلدتهم.

أطلق الألمان، في فرنسا، سراح بورقيبة وصحبه بعد اعتقال دام قرابة الأربع سنوات. وحاولت إيطاليا جرّه إلى مناصرتها ضدّ فرنسا فامتنع وعاد إلى تونس.

حاولت فرنسا، في غمرة انتصار الحلفاء على الألمان، إيقافه من جديد، على غرار ما وقع للمنصف باي ملك البلاد الذي خلعته القوات الفرنسية، وعلى غرار ما وقع للآلاف من الدستوريين الذين اتّهموا بالتواطؤ مع جيوش المحور فقتلوا وسجنوا.

ورغم التعسّف، والرعب، والتضييقات، والقيود التي نالت الحركة الوطنيّة بعد الحرب، فإنّ الحزب استأنف نشاطه، وأعاد هيكلته، ورجع إلى الكفاح من جديد، وشرع في الإعداد لاصطدام جديد.

المواجهة الثالثة في 18 جانفي 1952

بدأ الاصطدام الثالث في ثامن عشر جانفي 1952 عندما منع المقيم العام الجديد لفرنسا بتونس جون دي هوتكلوك الحزب الحر الدستوري (الجديد) من عقد مؤتمره، وأوقف زعيمه، وجمعا من رفاقه.

استعدّ الشعب لهذه المعركة التي تواصلت ثلاثين شهرا، سجّل خلالها صفحات رائعة من الجهاد، وخلّد مواقف مشرّفة من الثبات والصمود في إضرابات لا تنتهي، تظاهرات حاشدة، مسيرات عارمة، لا تهدأ إلاّ بتدخّل الجيش واستعمال السلاح. وقد قتل في إحداها العقيد دوران (Durand) قائد حامية سوسة. حملات تمشيط همجيّة مثل التي تعرّض لها أهالي تازركة بالوطن القبلي، آلاف من الاعتقالات، قذائف ومفرقعات تطلق علي مباني عموميّة، ومنشآت حكومية، اغتيالات أطاحت عددا من رموز النظام الاستعماري والموالين له أمثال باي المحالّ الأمير عز الدين، والعقيد ولابايون (De la Paillonne)، والشادلي القسطلّي. وجرائم قتل قامت بها منظّمة إرهابية موازية لقوى الأمن هي **اليد الحمراء** ذهب ضحيّتها فرحات حشاد، والهادي شاكر والدكتور عبد الرحمان مامي...

تطوّرت المقاومة، والتحق المئات من المقاومين عرفوا "بالفلاقة" في مجموعات كبيرة بالجبال، وتكوّنت منهم نواة جيش تحرير وطني.

غيّرت الحكومة سياستها، وعيّنت مقيما عاما جديدا هو بيار فوازار، وخفّفت من بطشها، واتّخذت إجراءات تهدئة، واستمالت الباي، وعيّنت حكومة جديدة، وفرضت إصلاحات لا تلبّي الرغبات الوطنيّة.

أدخلت هذه السياسة الفتنة في القيادة الوطنيّة التي أختلفت في تقييمها. ورفضها بورقيبة من منفاه بفرنسا، وندّد بمؤيديها، وهدّد الباي الذي قبلها.

كان يعتبرها خدعة للقضاء على المقاومة التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى من النصر.

أعاد تدخّل بورقيبة المقاومة إلى سابق حيويّتها. وأحبط مخططات الحكومة الفرنسية، فازداد الضغط على الشعب التونسي، واشتدّ القمع إلى أن جاء رئيس حكومة جديد هو الداديكالي بيار مانداس فرانس (Piere Mendès France)، وأعلن أنّ فرنسا مستعدّة الآن لتمكين التونسيين من سيادتهم الداخليّة، مثلما سبق أن وعدت به، وأنها تقبل التفاوض مع حكومة تونسية تشكل باتفاق مع الحزب الحر الدستوري (الجديد). انتصرت المقاومة. وكان هذا النصر نتيجة خطّة سابقة، اقتضت عدّة تحرّكات مهمّة على الصّعيدين الدّاخلي والخارجي :

اقتضت هذه الخطّة تحرّكا لدى الجامعة العربيّة التي تأسّست في مارس 1945، ولدى دول العالم للتعريف بقضيّة تونس والدعاية لها، وجمع الأنصار حولها، وللضغط على فرنسا حتّى تستجيب لطلبات الشعب في الحرّية والاستقلال. تعهّد بورقيبة بهذه الواجهة الخارجيّة، وأبلى فيها البلاء الحسن.

وفي الداخل استعاد الحزب حيويّته، ونظّم هياكله، وشجّع على بروز تنظيمات مهنيّة، وشعبيّة، تحيط به.

كما مدّ يده إلى رجال مستقلين من النخبة التونسية، واقترب ممّا بقي من الحزب (القديم) متجاوزا الخلافات القديمة. وتقرّب من الباي، غايته من ذلك إقامة جبهة وطنيّة يعزل بها سلطة الحماية، ويُكوّن فراغا حولها. وقد برزت هذه الجبهة في مؤتمر ليلة القدر (23 أوت 1946) الذي نادى باستقلال تونس.

بعد كرّ وفرّ، قبلت الإقامة العامة التحاور على الأوضاع المتأزمة في البلاد، وإدخال إصلاحات جوهريّة عليها.

وعاد بورقيبة من الخارج، فاستأنف جولاته في مختلف جهات البلاد، إلاّ المنطقة العسكريّة حيث منعته سلطاتها من دخولها، يدعو إلى اتّفاق سياسي، ويعدّ الناس للمواجهة مع الاستعمار إن استحال الحلّ السياسي.

كما قام في باريس بحملة دعائية واسعة أوضح فيها برنامج الحزب ولخّصه في سبع نقاط.

وافقت حكومة فرنسا على فتح مفاوضات مع الحزب الحر الدستوري (الجديد) باسم تونس. وتعهد وزير خارجيتها بالسير بتونس نحو الاستقلال. ولكنه تراجع بعد أيّام، تحت ضغط الأوساط الاستعمارية، وأوضح أنّه يقصد الاستقلال الداخلي لا الاستقلال التام.

وعيّنت فرنسا مقيما جديدا هولوي بيريي (Louis Perillier)، وتكونت حكومة تفاوضيّة، شارك فيها صالح ابن يوسف نيابة عن الحزب، ودافع بورقيبة عن هذه المحاولة التفاوضيّة داخل الحزب، وأمام الشعب، وعرّف بها أثناء جولة استغرقت أحد عشر شهرا زار خلالها دولا كثيرة في آسيا، وأوروبا، وأمريكا، ولفت أنظارها إلى إمكانية إخفاقها، وأنّه في تلك الحالة سوف يطلب منها الضغط على فرنسا لتفي بوعودها.

طالت المفاوضات، وتعطّلت، وتخللتها عدّة أزمات منها قمع إضراب عمالي بالنفيضة خلّف خمسة قتلى وعشرات الجرحى، وحاول رئيس الحكومة امحمد شنيق إنقاذها، فتحوّل إلى باريس، وعرض على حكومتها مذكّرة حدّد فيها طلبات تونس، وحَظيت بموافقة الباي، وتأييد الحزب.

أجابته فرنسا برسالة خامس عشر ديسمبر 1951 أوصدت بها أبواب التفاهم والوفاق، وتنكّرت فيها لوعودها، وأكّدت أنّ وجود فرنسا بتونس أبدي.

لم يتردّد بورقيبة كثيرا، وحالما اطلع على هذه الرسالة، أشهر الحرب على فرنسا، وقد استعدّ لها داخليّا وخارجيّا، ووفّر لها أسباب النجاح.

وهكذا يبدأ الاصطدام الثالث في مسيرة التحرير، وقد انتهى بعد معارك ضارية، باتّفاقيّات ثالث جوان 1955 التي منحت تونس استقلالها الداخلي. وقد كان خطوة حاسمة إلى الأمام نحو الاستقلال التام، وليس خطوة إلى الوراء كما ادّعى ابن يوسف.

معارك تجسيم الاستقلال

اقتضى نيل الاستقلال التام وتجسيمه في الواقع معارك جديدة لا تقلّ أهميّة وخطورة عن المعارك السابقة. وقد انتصرت فيها المقاومة، نذكر البعض منها :

المعركة الأولى : تتعلّق باستلام مسؤوليات الأمن سريعا، وتجاوز اتّفاقات الاستقلال الداخلي التي ضبطت آجالا طويلة تتجاوز العشرين سنة.

اقتنعت فرنسا وتمسّكت بالنصوص، ولكنّ الفوضى عمّت البلاد، لاسيّما الجنوب، من جرّاء المعارضة اليوسفيّة، ورفض بعض إطارات الأمن الفرنسيين خدمة الدولة التونسيّة المستقلّة. وقد ذهبوا إلى حدّ ارتكاب أعمال إرهابيّة ضدّ متاجر تونسيّة، ونوادي شعب، خلّفت قتلى وجرحى، وفي نيّتهم إبرازُ عجز السلط الجديدة عن حفظ الأمن.

أمام هذا الوضع طلب بورقيبة مباشرة شؤون الأمن، وإلاّ يرجع الشعب إلى الكفاح من جديد.

تفهّمت حكومة فرنسا الوضع، وأحالت صبايحيّة الوجق إلى الإدارة التونسيّة، وقبلت تعيين تونسيين على رأس إدارة الأمن، وحلول كفاءات

تونسيّة محلّ إطارات فرنسيّة، وسلّمت، في أكتوبر 1956، مصالح سلامة التّراب، وتخلّت في سبتمبر 1956 عن مراكز الجندرمة – وعددها 79 مركزا – لفائدة الحرس الوطني.

المعركة الثانية لتجسيم الاستقلال تتعلّق بمباشرة تونس لصلاحياتها في ميدان العلاقات الخارجيّة.

حاولت فرنسا منعها من ذلك، واشترطت منها اتّفاقا يضمن التكافل بين البلدين لم يقبله بورقيبة وتهرّب منه. واتّصل بقناصل الدول العامين، وأعلمهم برغبة الحكومة التونسيّة في أن تقيم بلادهم علاقات دولة مستقلّة مع دولة مستقلّة، وعيّن سفراء في كلّ من جدّة، والرّباط، وطرابلس.

احتجّت حكومة فرنسا على هذا السلوك الذي يضعها أمام الأمر المقضي، ولكنّها، أمام تأييد أغلب الدول الكبرى، لاسيّما الولايات المتّحدة، لموقف تونس، أذعنت في آخر الأمر للواقع، وصادقت في خامس عشر جوان 1956 على اتّفاق يمكّن تونس من مباشرة مسؤولياتها في المجال الديبلوماسي، دون أن تتقيّد بمعاهدة تحالف رغم إلحاح فرنسا.

المعركة الثالثة لتجسيم الاستقلال تتعلّق باسترجاع السلطة العدليّة التي كانت فرنسية في رجالها، وتشريعاتها، وهيكلتها.

كان هناك قضاءان : تونسي وفرنسي، والأحسن أن نقول وتشريعاته تتعلّق بتوحيد القضاء وتونسته تماما في رجاله، وهياكله.

ابتدأت تونس في تاسع ماي 1956 بتعيين وكيل عام رئيس للنّيابة، ووكلاء للدولة لدى المحاكم تونسيين عوضوا الفرنسيين، الذين احتكروا هذه الخطط، طوال عهد الحماية. وأصدرت الحكومة قانونا يقضي بتطبيق التشريعات التونسيّة على المخالفات التي ترتكب في تونس. وقد

ترتب عن هذا القانون إنهاء العمل بالتشريعات الفرنسية، والعزوف عن الاحتكام للمحاكم الفرنسية.

وعملا بهذا القانون الجديد، أوقف الأمن التّونسي فرنسيين في حالة مخالفة وقع تقديمهم أمام محكمة تونسيّة ممّا تسبب في أزمة مع فرنسا، فغلاة في جاليّتها لم يقبلوا زوال المحاكم الفرنسية، وتعويضها بمحاكم تونسيّة لا دراية لها في زعمهم، ورفضوا إنهاء مهام القضاة الفرنسيين، ليأخذ مكانهم تونسيون لا خبرة لهم في نظرهم، وطالبوا بنظام عدلي معمول به في بلاد مستقلّة في الشرق، يوكل مقاضاة الأجانب إلى محاكم خاصّة بهم.

انتهت الأزمة مع فرنسا حول العدالة بعد توتّر شديد بالتوقيع على معاهدة عدليّة ألغت اتفاقيةُ ثالث جوان 1955، وتكيّفت مع مقتضيات الاستقلال.

كانت معركة تجسيم الاستقلال في ميدان الدفاع هي الأخطر، وقد دامت سبع سنوات، ومرّت بمآس كبيرة منها ساقية سيدي يوسف، وبنزرت.

رفضت فرنسا تمكين تونس من صلاحياتها الدفاعيّة، والجلاء عن ترابها قبل الاتّفاق على تحالف معها، إلا أنّ الحبيب بورقيبية امتنع من التفاوض على تحالف ما لم تباشر تونس كلّ الصّلاحيات باعتبارها دولة مستقلّة، وما لم تكن مساوية لحليفتها ندّا للندّ. كان هناك إذن موقفان متضاربان متناقضان، لم تنجح المفاوضات في التقريب بينهما. واستغلّ الجيش الفرنسي تمركزه في البلاد ليتحدّى أهل البلد، ويضايقهم، ويهينهم، ويعتدي عليهم.

ردّت الحكومة الفعل، ومنعت الجند الفرنسي من التنقل في الحدود بين تونس والجزائر، وحجّرت عليهم ملاحقة الجزائريين القادمين من

الجزائر، والإساءة إليهم، لأنّهم في حماية تونس، كما رفضت أن يتبع جيش فرنسا في تونس نظاميّا جيشها في الجزائر.

لم تقبل فرنسا هذه التضييقات، وأعلنت أنّها ترفض الحدّ من تحرّك جيوشها لأنّها مسؤولة عن حماية جاليتها، والدفاع عن مستعمرتها الجزائريّة، ورعاية مصالحها، ومصالح العالم الحرّ في البحر الأبيض المتوسّط.

لكن الحكومة التونسيّة تشبثت بموقفها من الجيش الفرنسي. وفي جوان 1957 قرّرت منعه من التنقّل داخل البلاد من دون رخصة مسبقة. ودعت الشعب إلى إقامة السدود أمام الثكنات، والطرق المؤدية إليها لمنع القوات الفرنسية من التحرّك.

اشتدّ الخناق على الجيش الفرنسي. ولم تر الحكومة الفرنسيّة بدّا من أن تقبل الجلاء عن كلّ تراب البلاد ما عدا بنزرت، والعوينة، وقفصة، وصفاقس، ورمادة، ومجاز الباب.

انخفض التوتّر، ولكن لبضعة أسابيع فقط، إذ عاد الجيش الفرنسي من جديد لينتهك السيادة التونسيّة، ويتوغّل في الأرض التّونسيّة على الحدود، ويلاحق الثوار الجزائريين.

وكانت حكومة باريس تؤيد جيشها، وقد وافقته على خطّة حربيّة تقتضي التوغّل في تراب تونس في عمق 25 كلم أوّل الأمر، وفي مرحلة ثانية تُحتلّ تونس من جديد برّا، وبحرا، وجوّا.

تصدّى بورقيبة لهذا التحدّي، وأعلن حالة الطوارئ ووضع القوات العسكريّة والأمنيّة في حالة تأهّب، ودفع الجماهير الشعبيّة في تظاهرات استنكار بكامل البلاد، واستنجد بالدول الكبرى، واشتكى إلى هيئة الأمم المتحدة.

تراجعت حكومة باريس، وخففت من وجودها في البلاد، وأعادت ثكنة الحامة، ومابقي من ثكنة فورجمول (Forgemol) بباردو، وثكنات مدنين، وتطاوين، وبن قردان، وجرجيس، ولكنّ ضغط الجيش الفرنسي بقي قويّا ، فعاد إلى اعتداءاته.

وفي ثاني جانفي، اشتبك في جبل الكوشة. رجيش التحرير الوطني الجزائري، ممّا أسفر عن مقتل خمسة عشر جنديّا فرنسيّا، وأسر أربعة. غضبت الحكومة الفرنسية، وحمّلت بورقيبة المسؤولية، وطلبت إليه، من طريق وفد يرأسه جنرال، تسليم الأسرى الأربعة، لكنّه رفض قبوله.

إزدادت الأزمة حدّة. وفي ثامن فيفري 1958، قصفت خمس وعشرون طائرة فرنسيّة قادمة من الجزائر بلدة ساقية سيدي يوسف، وخلّفت ثلاثين قتيلا و410 جريحا، ودمّرت 130 مسكنا، و85 دكّانا، ومدرستين، وبناءات مدنيّة.

كان قصف الساقية خطأ فادحا، وجريمة نكراء، استغلّها الزعيم بورقيبة بحكمة ودهاء، وحوّلها إلى نصر عظيم تمثّل بفرنسا في سقوط الجمهورية الرابعة، ورجوع الجنرال شارل دوقول إلى الحكم، وبتونس في جلاء الجيش الفرنسي عن كامل تراب الجمهورية، وتأمين حدود البلاد، ودعم الثورة الجزائرية، وضمان الأمن لجيش التحرير الوطني الجزائري على حدود تونس، ووضع أسس بناء المغرب العربي في طنجة.

لم يبق، بعد هذا النصر، إلا الجلاء عن بنزرت، وكان بورقيبة طالب به ثامن عشر جوان 1957 في اجتماع قال فيه : "أعتبر أنّ رسالتي لم تنته بعد ما دامت هناك قوات عسكريّة أجنبيّة في التراب التونسي". وطلب معه تصحيح حدود تونس الجنوبيّة باعتبار أنّ العلامة 233 تابعة لها.

لم يتمكّن الزعيم بورقيبة من إقناع دوقول في رَمْبُويي (Rambouillet) بأحقيّة طلباته، ولكنّه بقي متمسّكا بها حتى علم أنّ الجيش الفرنسي شرع، ومن دون إعلام السلط التونسيّة، في توسعة المطار العسكري ببنزرت، حتى تستطيع طائرات من النوع الجديد من الإقلاع نحو الجزائر، وضرب مجاهديها.

اعترض بورقيبة على ذلك، ودعا الجماهير الشعبيّة والشبابيّة مؤطرة بالجيش، والحرس الوطني، والأمن، للتجمّع والاحتجاج على فرنسا، وإفهامها أنّ تونس لا تقبل التوسّع الذي شرعت فيه، وأنّها تطلب الجلاء عن بنزرت حالا.

غير أنّ ردّ فعل الجنرال دوقول كان عنيفا وشديدا، واستعمل لمواجهة شعب أعزل الدبابات والطائرات وكلّ الوسائل العسكريّة العصريّة، إرضاء لجنرالات بنزرت، واعترافا لهم بالجميل لمساندتهم إياه في المؤامرة التي قام بها ضدّه بعض جنرالات الجزائر.

وكانت الخسائر فادحة في الأرواح، وفي المباني.

بقيت تونس تقاوم صامدة. وكان الرأي العام في العالم بجانبها. وأصدرت هيئة الأمم المتحدة قرارات تساندها.

اغتنم الزعيم بورقيبة ندوة صحفيّة عقدها رئيس الجمهورية الفرنسية، وتحدّث فيها عن حرب بنزرت فهم منها أنّه فتح باب الحوار، فشجّعه على ذلك، ومدّ له يده. وهكذا استُؤنفت المحادثات عن الجلاء، وانتهت في خامس عشر أكتوبر 1963، أي ثلاث سنوات قبل امتلاك فرنسا القنبلة الذريّة. وكان دوقول وعد بمغادرة بنزرت في لقاء رمبويي عند امتلاك فرنسا قنبلة ذرّية، وحدّد لذلك سنة امتدّت إلى ثلاث سنوات. وهكذا يمكن القول إنّ فرنسا أرجعت بنزرت عامين بعد التاريخ الأوّل الذي عيّنه لأنّ امتلاك فرنسا للقنبلة تأخّر.

وبالجلاء عن بنزرت تمكّنت الدولة التونسيّة من مباشرة صلاحياتها في ميدان الدفاع. وانتشر جيشنا الوطني في كلّ من بنزرت، ومنزل بورقيبة. وتسلّم ثكنات الجهة ومطارها، وقاعدتها البحريّة، وكلّ منشآتها العسكريّة.

هناك معركة أخيرة لتجسيم الاستقلال خاضتها تونس مدّة ثلاث سنوات هي معركة جلاء المستوطنين الزراعيّين عن الأراضي التي يملكونها، وقد اغتصبوها من الفلاحين التونسيين، ومن أراضي العروش، ومن الأحباس، بالقانون أحيانا، وبالحيلة والقوّة غالبا، وشغّلوا أصحاب تلك الأراضي بعد أن جرّدوهم منها فيها وكأنّهم أقنان (Serfs)، وأهانوهم وأذلّوهم. وقد استبسل الإتّحاد العام التونسي للشغل، وزعيمه فرحات حشاد، في الدفاع عنهم وتنظيمهم. وتؤكد أحداث النفيضة الدمويّة سنة 1951 قساوة النظام الاستعماري والمستوطنين الزراعيّين، أفرادا وشركات، تجاه العمّال والفلاحين.

وقد مثّل المستوطنيون الذراعيّون مع الموظّفين القاعدة الأساسية للجبهة الاستعمارية التي تضغط على حكومة باريس، وعلى المقيم العام، لمقاومة الحركة الوطنيّة. ورفضت كلّ مطالبها مهما تكن ضئيلة. وهي تحرّض قوى الأمن، والجيش، على إخضاع التونسيين وإذلالهم، تشاركها حملاتهما، مستخدمة ضدّهم السّلاح. والمستوطنين الزراعيّين مظهر قاتم للاستعمار، وهم رمز الاستغلال والإهانة، لا مكان لهم في بلاد مستقلّة. والمسألة مسألة مبدإ، ومسألة شعور أمّة.

أخفقت المحادثات والمفاوضات في إجلائهم. فهم يطالبون بتعويضات باهظة ليس في إمكان ميزانية تونس تسديدها. لذلك وجب إجلاؤهم بالقانون. وهكذا وقّع الرئيس بورقيبة في ثاني عشر ماي 1964،

يوم ذكرى انتصاب الحماية وعلى الطاولة نفسها التي وُقّعت عليها معاهدة الحماية، قانونا تسترجع الدولة بمقتضاه ضيعات المستوطنين الزراعيّين، ويمنع امتلاك الأرض الفلاحية بتونس من غير التونسيين.

بالجلاء الزراعي جسّمت تونس استقلالها، وتمكّنت من كلّ صلاحيات الإستقلال، وأصبحت، في القانون والواقع، دولة كاملة السيادة.

الخاتمـــة

كان الجلاء الزارعي آخر محطّة في تجسيم الإستقلال، أكملت بها تونس في مقاومتها للاستعمار طلباتها، وحقّقت كلّ أهدافها.

أنتجت المقاومة حركة وطنيّة رائدة ابتدأت بالشباب التونسي، وتواصلت تحت راية الحزب الحرّ الدستوري، وازدهرت مع الحزب الحر الدستوري (الجديد).

كما أنتجت أيضا مجاهدين أبطالا، وزعماء أفذاذا، خدموا الوطن بإيمان وشجاعة، وتحمّلوا في سبيله النفي، والسجن، والحرمان، والعذاب.

أولهم علي باش حامبة، وأخذ عنه عبد العزيز الثعالبي، وتحمّل الأمانة بعدهما الحبيب بورقيبة. فكان منذ الثلاثينات المخطط للمقاومة، والمنظّم لصفوفها، والساهر على نجاحها. وساعده الحظ، إذ خرج سالما من مواجهات عديدة دبّرها، وقادها، وتعرّض فيها للموت المحقّق.

وساعده الحظ، إذ بلغت البلاد أهدافها، في الحريّة، وحقّقت استقلالها على يده، والحال أنّه لا أحد كان يعتقد عند اندلاع معركة ثامن عشر جانفي 1952، وأنا شاهد على ذلك، أنّ فرنسا ستخرج من تونس بهذه السرعة.

فالأوضاع العالميّة تغيّرت بما لم يكن في الحسبان. والمعطيات في شمال إفريقيا تطوّرت بما لم يكن منتظرا.

وثورة الفاتح من نوفمبر في الجزائر بشموليتها، وبشجاعة رجالها، وبطولة قادتها، وبصمودها أثّرت تأثيرا شديدا في حكومة فرنسا وشعبها، فدفعتهم إلى إعادة النظر في علاقتهم بشمال إفريقيا، والتسليم بأن لن يكون جزءا من الإمبراطورية الفرنسية، وأنّ هيمنة روما عليها انتهت ولن تعود، وهجمات إسبانيا وانتهاكاتها أصبحت تاريخا، واحتلال فرنسا واستعمارها ولّيا من دون رجعة.

كان الثمن غاليا، فلم تكن المقاومة سهلة، فقد دامت في تونس ثمانين سنة، تعذّب في سبيلها مئات الألاف من أبناء الوطن، واستشهد، لإنجاحها، مئات من المجاهدينُ، يجدر بنا الاعتراف بفضلهم، وتمجيد جهادهم. هو واجب قاموا به على أحسن وجه، لا يعطيهم ولا يعطي الذين اقتفوا خطاهم حقوقا تزيد على حقوق عامّة المواطنين، ولا يمنحهم امتيازات تخرج عن نطاق القانون. وقد أصاب الحبيب بورقيبة عندما صارح المقاومين، في الأيّام الأولى لتونس المستقلّة، وأعلمهم أنّ عهد الكفاح انتهى، وأنّ عهد البناء الذي دخلناه يحتاج إلى مواهب وكفاءات لا تتوفّر دوما في المجاهد الذي حمل السلاح ضدّ المستعمر.

ليست المقاومة غاية في ذاتها، إنّما هي جهاد للتحرّر والاستقلال، فهناك بعد التحرير والاستقلال جهاد آخر أولته تونس، بتوجيه من الرئيس بورقيبة، أولويّة مطلقة، هو الجهاد الأكبر في سبيل التنمية، والكرامة، والعزّة.

وفّقت بلادنا في اختياراتها الأساسية بعد الإستقلال، وما نشاهده من تقدّم وازدهار إن قارنّاه بأحوال غيرنا، ومع ما كنّا عليه قبل الحماية وبعدها، يؤكّد أنّنا لم نخطئ الهدف، وأنّنا سائرون في الطريق الصحيح.

لا بدّ من مراجعة أنفسنا، وإصلاح ما قد يفسد في مسيرتنا. نجحنا والحمد لله في الانتقال من عهد المقاومة إلى عهد البناء. ونجحنا كذلك في تجاوز ما أصاب نظامنا من عجز، وما لحق بمحرّر وطننا، ومؤسس دولتنا من اعتلال. بفضل شجاعة صانع التغيير زين العابدين ابن علي وجرأته الذي أبقى على مكاسب العهد الأوّل من الاستقلال، وطوّرها، ولاءم بينها وبين الأوضاع الجديدة في العالم، وفي تونس، وفتح عهدا جديدا لتونس من التنمية والإزدهار والمناعة نحن فخورون به. الجهاد الأكبر متواصل من جيل إلى جيل، لا يتوقّف ولا يفتر. بذلك يكون اليوم أحسن من الأمس، والغد أحسن من اليوم. وبذلك تبقى تونس حرّة مستقلّة منيعة أبد الدهر.

المطالبة بدستور في تاريخ حركة التحرير الوطني

نص محاضرة، ألقيت في ندوة نظمتها الجمعيّة التّونسيّة للقانون الدستوري الذي يرأسها الأستاذ الكبير عبد الفتاح عمر، إحياء للذّكرى الأربعين لإصدار الدستور التونسي يومي 1و2 جوان 1999 بقصر الشرق بتونس

مقدمة

كان غرة جوان 1959 يوما عظيما من أيام تونس، يوم فرح واعتزاز. ففي ذلك اليوم، صادق أعضاء المجلس القومي التأسيسي على نص الدستور التونسي، محققين بذلك أحد المطالب المهمّة التي نادت بها حركة التحرير الوطني. والدستور كان مطلبا دائما لها، عبر كل مراحل تاريخها، منذ هيكلتها عام 1920، حتى الاستقلال. فقد كان، في المرحلة الأولى، منذ نشأتها إلى تأسيس الحزب الحر الدستوري (الجديد)، في مارس 1934، هدفا رئيسيا لها، إن لم يكن وحيدا. وفي مرحلة ثانية، من ظهور ذلك الحزب إلى أحداث أفريل 1938 الدامية، كانت المطالبة بالدستور محورا أساسيا من محاور استراتيجية سياسية مرتكزة على هدفين، متناقضين في الظاهر، ومتكاملين في الواقع، هما :

أولا : تعبئة الشعب للدخول في حوار مع فرنسا، على قاعدة برامج سياسية معتدلة كاملة،

وثانيا : إعداده وتجنيده للمقاومة الثورية إذا أخفق ذلك الحوار. ومنذ الحرب العالمية الثانية إلى معركة التحرير الحاسمة (1952–1954)،

أُدمجت المطالبة بالدستور في برامج أكثر جرأة، ذهبت إلى حد المطالبة بالاستقلال. وعند نيل الاستقلال الداخلي، دخل مطلب الدستور مرحلة التحقيق بدعوة مجلس قومي تأسيسي إلى الانعقاد.

1) الدستور مطلب أول من مطالب الحركة الوطنية التونسية من 1919 إلى 1932

أ- برامج الحزب الحر الدستوري

اتخذ الحزب الحر الدستوري التونسي، الذي حل محل حركة الشباب التونسي منذ تأسيسه، في مارس 1920، لخوض غمار معركة التحرير الوطنية ضد الاستعمار، هدفا أولا له هو: سن دستور. واتخذ لنفسه اسم الدستور. وقد يعني بالدستور، قانونا أساسيا ينظّم العلاقات بين الحكام والمحكومين، ويحدد صلاحيات السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، ويضبط دور المؤسسات، ويسنّ القواعد التي تسيرها: ولكنه يعني أيضا، وبالخصوص، ميثاقا يضمن الحقوق والحريات، اعتمده المجاهدون حافزا لتحقيق الاستقلال. وكان أول عمل بادر إليه الحزب الحر الدستوري التونسي، في الأشهر الستة الأولى من عام 1920، هو حمل عدد كبير من الوطنيين على التوقيع على عرائض مستمدة من المبادئ التي قدمها الشيخ عبد العزيز الثعالبي في **تونس الشهيدة**، والتي طالب بمقتضاها، ببرنامج إصلاحي يتكون من ثماني نقاط هي بالخصوص : "سن دستور يُحدث مجلسا تشريعيا متألفا من أعضاء تونسيين وفرنسيين منتخبين بالاقتراع العام، وحكومة مسؤولة".

ب ــ وفد الأربعين

وقام وفد يضم أربعين عضوا يرأسه الشيخ محمد الصادق النيفر، في 18 جوان 1920، بتقديم هذه العرائض إلى محمد الناصر باي الذي

كان يتعاطف مع الحركة الوطنية، متأثرا بابنه محمد المنصف باي، وببعض أقربائه، وأفراد حاشيته. لذلك وجدوا لديه أذنا صاغية، مما أثار غضب المقيم العام **لوسيان سان** وحقده، فقام بمناورات للإساءة إلى سمعته، والنيل من مصداقيته. وقد أوعز، في 22 مارس 1922، إلى ملحقه الصحافي بأن ينسب إلى الباي قوله، في حديث إلى الصحيفة **لوبوتي جورنال**، إنه يرفض مطالبة الدستوريين بنظام يتضمن مجلسا تكون الحكومة مسؤولة أمامه، لأن ذلك يتعارض مع معاهدة الحماية.

كذب الباي هذا الحديث، واستنكر مناورات الإقامة العامة، وأعلن نيته بالتخلي عن العرش، فعبر له الشعب، الذي جنده الحزب الحر الدستوري التونسي، عن تضامنه، وقام بتظاهرات عارمة لتأييده. وقصدت جموع غفيرة منه قصره بالمرسى لتعبر له، مباشرة، عن مساندتها، ولتدعوه إلى الرّجوع عن عزمه على التنازل عن العرش. وقد تأثر الباي لوفائهم، فتشجع، وأعد لائحة من ثمانية عشر مطلبا، وقعها معه باي المَحَالّ وجميع أمراء البيت الحسيني، وسلمها إلى المقيم العام الفرنسي. ومن هذه المطالب : انتخاب مجلس تشريعي، وحكومة مسؤولة أمامه. كان رد فعل ممثل فرنسا شديدا، وضغطه على الباي قويا، فلم يصمد الباي، ونشر بلاغا تراجع فيه عن مواقفه السابقة، مجددا ولاءه لفرنسا.

ج ـ معارضة الفرنسيين لسن دستور تونسي

ما كانت فرنسا لتوافق على منح تونس دستورا. وقد صرح لوسيان سان، أمام وفد من الدستوريين، في جانفي 1921، بأن الدستور يتنافى مع معاهدة الحماية. وكتب لوي بلوتيي، على أعمدة الجريدة **لاتونيزي فرنسيز**، في 22 جوان 1920، : "ما هو الدستور ؟ إنه يعني تخلي الباي عن سلطته المطلقة الكاملة للمنتخبين من لدن شعبه الذي يصبح، منذ ذلك الحين، حرا في اختيار مصيره، ويعني، حتما ومنطقا، القضاء على الوجود الفرنسي، ويعني، نتيجة لذلك، استقلال تونس". وقابل أندري

دوران – أنقليفيال (André Duran-Anglievel) الاشتراكي، المتعاطف نظريا مع حق الشعوب في تقرير مصيرها، مطالبة التونسيين بدستور بالدهشة والاستغراب.

د – تمسك الحركة الوطنية بالدستور

بالرغم من رفض الفرنسيين، لدستور تونسي، وبالرغم من تراجع محمد الناصر باي في مساندة مطالب الحركة الوطنية، فإن زعماء الحزب الحر الدستوري تمادوا على تعبئة الشعب من أجل نيل دستور، وألحوا في ذلك. وقد استنجدوا، سنة 1922، لتعزيز سعيهم، بفقيهين فرنسيين مرموقين هما: جوزيف برتيليمي، وأندري فيس اللذان مكّناهم من حجة قانونية جد مفيدة، عندما صرحا بأن دستور سنة 1861 يتلاءم مع الحماية، وأن التخلي عنه لم يُفقده الطابع الشرعي، وأن إعادة العمل به لا تثير أي إشكال. ويعود هذا التمادي والإلحاح في المطالبة بدستور إلى أسباب تاريخية وسياسية.

هـ – الأسباب التاريخية

أعلن امحمّد باي في 9 سبتمبر 1857، **بعهد الأمان**، ومنح به السكان الأمان، من دون تمييز بسبب الدين، أو اللغة، أو اللون، ضامنا لهم حرية العقيدة والمساواة أمام القانون والضرائب، فلم يعد جائزا محاكمة غير المسلم، من دون حضور أحد أبناء ديانته، محدثا محاكم تجارية مختلطة لتسوية النزاعات بين التونسيين والأجانب، سامحا للأجانب بتعاطي جميع المهن وامتلاك العقارات.

وسار محمد الصادق باي على نهج أخيه امحمّد لما خلفه، واستهل عهده بأداء القسم على تطبيق **عهد الأمان**. وأعلن، في 29 جانفي 1861، في موكب مشهود، بدستور للبلاد دعي **بقانون الدولة**. أخذ هذا الدستور بالمبادئ التي سبق أن وردت في **عهد الأمان**، وأضاف إليها مبدأ الفصل

بين السلطات، محتفظا لنفسه بالسلطة التنفيذية، وموكلا السلطة التشريعية إلى مجلس أكبر، متألف من ستين عضوا معينين، ومضطلع بدور محكمة للتعقيب، ودائرة للمحاسبات، ومانحا السلطة القضائية استقلالها.

كاد **عهد الأمان وقانون الدولة** أن يفتحا لتونس باب الانبعاث والتفتح على العصر على مصراعيه، لو لا نقاط ضعف خطيرة هي أولا : أن الذي أوعز بهما، وبين ضرورة سنهما، وفرضهما فرضا هما : القنصلان الفرنسي ليون روش، والإنقليزي ريتشارد وود. وإذا كان امحمد باي تبنى **عهد الأمان**، أمام الملإ، فأنه لم يكن مقتنعا به، في قرارة نفسه. وقد امتنع، أول الأمر، من الأخذ به.

وبعد إعدام التونسي اليهودي صمويل المعروف "ببطو سفز"، لأنه سب مسلما ولعن الإسلام، في 24 جوان 1857، هدد القنصلان الباي باستعمال القوة إن لم يصادق على القانون. وأرست، أمام حلق الوادي، عمارة بحرية فرنسية، وشرعت إنقلترا في تهيئة تظاهرة بحرية مماثلة، فرضخ الباي، وسلم بما هو مطلوب منه. أما الدستور، أو **قانون الدولة**، فقد حررته لجنة خاصة، كان لليون روش الدور الأول فيها. ولتأكيد هذا الدور يجدر بنا الإشارة إلى أن النسخة الأولى من هذا الدستور قدمت إلى نابليون الثالث، بالجزائر، في سبتمبر 1860، قبل أربعة أشهر من الإعلان به (جانفي 1861)، وقبل سبعة أشهر من إدخاله حيز التنفيذ (26 أفريل 1861).

وبالرغم من أن **عهد الأمان** والدستور كانا محطة مهمة في طريق الحداثة، فأنهما فُرضا من فرنسا وإنقلترا، وكانا يهدفان، أولا وقبل كل شيء، إلى حماية رعاياهما، وتوفير الربح لهم. وقد اعتمدت فرنسا على هذا التفتح للحداثة والعصرنة لتسهيل تغلغلها في بلاد أضعف منها، تحركها إلى ذلك دوافع دينية، واقتصادية، واستراتيجية.

ومن أسباب ضعف **عهد الأمان** والدستور، أنهما فصلا تونس عن الدولة العثمانية، فلم يشيرا إلى تبعيتها التاريخية، والدينية، والقانونية للسلطان خليفة المسلمين. ولم يعطيا الإسلام، دين البلاد، المكانة اللائقة به، آخذين بمبدإ الفصل بين الدين والدولة، ومتناسين وجوب أن يكون أمير البلاد مسلما. وقد رفضهما السكان بقوة، فقد تأكد لديهم أنهما من صنع الأجنبي، وأنهما يتعارضان مع التقاليد، ولا يعطيان الدين والشريعة المنزلة التي يستحقانها. وبالإضافة إلى ذلك، تبين لهم أنهما عززا موقع المماليك، ولم يُزيلا الجور والتعسف اللذين يشكون منهما، ولم يحولا دون مضاعفة الضرائب.

لهذه الأسباب، لم يعمر **عهد الأمان** والدستور طويلا، فبعد سنوات قليلة، منها ثلاث بالنسبة إلى الدستور، أبطل العمل بهما (أفريل 1864)، مما أثار ارتياح السكان وفرحتهم.

غضّ زعماء الحركة الوطنية، في جميع مراحلها، الطرف عن هذه السلبيات التي لا يجهلونها،واعتبروا، باستمرار، **عهد الأمان** والدستور مكسبين مجيدين من مكاسب الشعب التونسي، واتخذوهما مرجعية تاريخية مهمة. وكانوا يعتقدون بهذا الموقف أن فرنسا تكون أكثر تفهما لطلبهم لأنها كانت، قبل الحماية، وراء سن **عهد الأمان** والدستور.

و ــ الأسباب السياسية المتعلقة بالشرعية، والواقعية، والنجاعة

لم يفقد أنصار المقاومة الوطنية الأُولَ، عند انتصاب الحماية سنة 1881، الأمل في أن تعود الأمة الإسلامية إلى مجدها، وأن يستعيد خليفة المسلمين قوته، ويُخرج فرنسا من تونس، فتعاطفوا، في أثناء الحرب العالمية الأولى، مع الدول المعادية لفرنسا، ولكن الواقع سفه أحلامهم، وبدد أوهامهم.

ثم وجدوا أملا في المبادئ التي أعلنها الرئيس الأمريكي طوماس وودرو ويلسون (Thomas Woodrow Wilson)، والتي تُقر حق الشعوب في تقريرمصيرها بنفسها، فنظموا نشاطهم على أساسها، ولكنهم لم يحققوا، مرة أخرى، أية نتيجة مشجعة، إذ لم تتطور سياسة فرنسا الاستعمارية في الاتجاه التحرري الذي دعا إليه الرئيس ويلسون، فاتجهوا إلى الرأي العام الفرنسي. وقد قام الشيخ الثعالبي بحملة دعائية بباريس، ابتداء من جويلية 1919، سعيا للتخفيف من وطأة الاستعمار بتونس، وفتح آفاق للتحرر والانعتاق، ولكن القوى اليسارية الفرنسية، التي كانت تسانده، خسرت الانتخابات. وانقلب الأمر عليه، إذ شرعت السلط الفرنسية في حملة قمع، بدأت باعتقاله بسبب نشر **تونس الشهيدة.**

وجب، حينئذ، من باب الحكمة والواقعية، التمسك بالحذر والاقتصار على مطالب معتدلة لا تثير حقد السلط، وتتم بالتفاهم معها، والعدول عن المناداة بالاستقلال، وتجاوز معاهدات الحماية، وإزالة الأسرة الحاكمة الحسينية، كما كان يدعو إلى ذلك، من جنيف، محمد باش حانبة. لأن الفرنسيين يعتبرون هذه الطلبات منافية للقانون، يعدونها إجراما وتآمرا.

2- الدستور في برامج الحركة الوطنيّة التّونسيّة من 1932-1943

أ ـ برنامج الحزب الحر الدستوري (الجديد)

تبنى الحزب الحر الدستوري التونسي (الجديد) الذي انشق عن الحزب الحر الدستوري (القديم)، منذ تأسيسه، في مارس 1934، برنامجا فيه جرأة في الوسائل، واعتدال في الأهداف، ويتضمن المطالبة بدستور وببرلمان. وقد أكد، في مجلسه الملي، المنعقد في 10 جوان 1936، ضرورة منح الشعب التونسي ضمانات دستورية ترمي إلى الحفاظ على حقوقه في المجالين المالي والتشريعي. وأكد مؤتمره الثاني (29 أكتوبر –

1 نوفمبر 1937)، هذا التوجه، موضحا أن تطور الأمة لم يعد يسمح بحكومة غير ديمقراطية لا تستمد سلطتها من الشعب.

ب ــ أحداث أفريل 1938

وفي 8 أفريل 1938، كان الحزب الحر الدستوري (الجديد) وراء تظاهرات شعبية صاخبة، انطلقت من الحلفاوين ورحبة الغنم (ساحة معقل الزّعيم حاليّا) نحو الإقامة العامة، تطالب ببرلمان تونسي. وقد تواصلت هذه التظاهرات من الغد، لتنتهي بحمام من الدم. وتلته حملة من الإيقاف، والتغريب، والنفي، والإبعاد لم تعرف لها تونس مثيلا. وألقي القبض على قادة الحزب ومناضليه بتهمة التآمر على أمن الدولة. ومن التهم التي وجهها إليهم قاضي التحقيق، دوقيران دوكيلا، المطالبة ببرلمان منتخب بالاقتراع العام، ومتألف من التونسيين، سيد لجدول أعماله، متمتع بسلطة تشريعية كاملة. كانت التهمة خطيرة، وقد تؤدي إلى أحكام قاسية، مما حمل بعض المعتقلين على إنكارها. وقد ادعى بعضهم أن البرلمان في تونس أمر لا يمكن تحقيقه، وإن كان له أن يتحقق، فهو غاية قصوى لتطور يتم على مراحل. وكان هناك تونسيون غير ملتزمين يجتنبون تبني المطالبة بدستور عن حذر أو جهل. وما زالت أذكر، وأنا صبي، ما قاله معلمنا، تعليقا على تظاهرة شعبية مرت تحت نوافذ قسمنا، صارخة: "دستور ... دستور ..." : "اشتغلوا بدرسكم، ولا تصغوا إلى أولائك الجهلة الأوباش، الذين لا يفرقون بين الدستور وتستور!".

3- برنامج إصلاحات محمد المنصف باي

سكنت الدعوة إلى دستور سنوات طويلة، لشدة القمع، ولأن النخبة الوطنية المناضلة، كانت في السّجون والمنافي، إلى أن ارتقى محمد المنصف باي العرش، في 19 جوان 1942، فبعث إلى الماريشال بيتان

(Pétain)، في 2 أوت 1942، برسالة عرض فيها على نظره برنامج إصلاحات يشمل ست عشرة نقطة أولاها : إقرار مجلس استشاري تشريعي يكون فيه العنصر التونسي ممثلا تمثيلا مشرفا واسع النطاق، يحترم أسس الحماية.

لم يتلق محمد المنصف باي جوابا على مقترحاته، ولم تتوفر الظروف للرجوع إليها إلى أن خُلع عن العرش.

4- المطالبة بدستور بعد الحرب العالمية الثانية

أ ــ المطالبة بدستور ضمن برنامج أشمل

تغير الوضع الداخلي والدولي، بعد الحرب العالمية الثانية، فتضعضعت الإمبراطورية الفرنسية، وأصبحت فرنسا، بعد هزيمتها الساحقة أمام ألمانيا، أقل مدعاة للخوف. واستعاد الحزب الحر الدستوري (الجديد) حركيته، بعد الإفراج عن قادته وعودتهم إلى الوطن، بالرغم من حملة الإعدامات التي نفذها الجيش الفرنسي، مدعوما بالقوات الأمريكية والإنقليزية، والتي شملت مئات من التونسيين، لا سيّما الدستوريين، بتهمة التعاون مع دول المحور. وظهرت المطالبة بالدستور من جديد ظهورا أشد إلحاحا، ولكن ضمن برنامج أشمل يدعو صراحة إلى الاستقلال.

ب ــ مؤتمر ليلة القدر

في 23 أوت 1946، اجتمع مؤتمر قومي تونسي ضم كل التيارات الوطنية بالبلاد، وعددا كبيرا من الشخصيات الممثّلة لفئات المجتمع وهيئاته، وصرح بقوة بأن الحماية نظام يتنافى وحقوق الشعب التونسي في السيادة، ويتعارض مع مصالحه الأساسية، وأعلن سقوط النظام الاستعماري، ونادى بالاستقلال التام.

ج ـ المبادئ العامة للدستور حسب الحزب الحر الدستوري (الجديد)

وفي هذا السياق نشر الحزب الحر الدستوري الجديد، في 10 جوان 1949، لائحة تتضمن المبادئ العامة لدستور تونسي، عرضها على الباي، قبل بضعة أيام، في 4 جوان بالضبط، وفد يقوده كاتبه العام، صالح ابن يوسف، وتنصّ خاصة، على تأليف حكومة تونسية منسجمة، ودعوة مجلس قومي تونسي.

د ـ لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية، والتمثيل الشعبي (12 ماي 1951)

وفي 12 ماي 1951، برزت هيئة سميت **لجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية، والتمثيل الشعبي**، نشطها الحزب، وترأسها فرحات حشاد، وضمت ممثلين للمنظمات الشعبية. وعقدت هذه اللجنة اجتماعات شعبية واسعة عبر البلاد، طالبت فيها "بانتخاب مجلس تشريعي، بالاقتراع العام الحر المباشر، تكون الحكومة التونسية مسؤولة أمامه"، كما طالبت بنظام تمثيل بلدي تونسي.

هـ ـ خطاب العرش في 15 ماي 1951

ودعم هذه التحركات، خطاب قرأه، بمناسبة عيد العرش، محمد بدرة، وزير الشؤون الاجتماعية في وزارة امحمد شنيق، على لسان محمد الأمين باي، طلب فيه تمكين البلاد من تمثيل لمختلف طبقات الشعب، في هيئات منتخبة لا يريدها مناقضة لمعاهدة الحماية.

و ـ مجلس الأربعين

وفي أوت 1952 قدمت الحكومة الفرنسية إلى الباي برنامج إصلاحات أَملَت، من ورائه، إيقاف المقاومة الشعبية التي امتدت، منذ 18 جانفي 1952، إلى جميع أنحاء البلاد، وتغلغلت في فئات المجتمع التونسي، واتخذت شكلا ثوريا شاملا. وتضمن هذا المشروع إنشاء مجلس

مالي مختلط يعوض المجلس الكبير، ومجلس تشريعي يعين أول الأمر، ويُنتخب فيما بعد.

عارضت القوى الوطنية، وفي مقدمتها الزعيم بورقيبة، هذه الإصلاحات المقترحة، لإهمالها للمطالب الأساسية التونسية، وعملت على إقناع الباي برفضها، فعهد الباي إلى مجلس من أربعين شخصية ممثلة للسكان بالنظر فيها. وبعد مداولات عميقة، اقترح المجلس، في 7 سبتمبر 1953، رفضها.

كان هذا المجلس امتدادا **للجنة العمل من أجل الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي**، وقد اتخذ خطاب العرش مرجعا له، وتبنى مواقف الحركة الوطنية. لذلك لم تكن فرنسا راضية عنه، فأنكرت شرعيته، وقاومته، وأساءت إلى أعضائه. وقد كان للزعيم حشاد، مثلما هو الشأن في **لجنة الضمانات الدستورية والتمثيل الشعبي**، دور أساسي في هذا المجلس، كان من بين الأسباب التي أدّت بالفرنسيين إلى التخطيط لاغتياله، ثلاثة أشهر بعد إصدار المجلس توصياته برفض المقترحات الفرنسية (5 ديسمبر 1952).

ازداد ضغط الفرنسيين على الباي، وتهديدهم وترهيبهم له، لحمله على التنكر لتوصيات مجلس الأربعين، وقبول مشروع إصلاحاتهم، فخضع لهم، وبقي الشعب يكافح وحده.

5- الاستقلال الداخلي ودعوة مجلس قومي تأسيسي

أ ـ الشعب يكافح وحده

تصاعد النضال، وامتد، بعد اغتيال حشاد، إلى المغرب الأقصى، وخشيت الحكومة الفرنسية أن يعم جميع أرجاء شمال إفريقيا، ويشمل الجزائر. وحتى لا تجد نفسها في مواجهة حرب هند صينية جديدة، حل رئيسها بيار منداس فرانس (Pierre Mendès France)، فـي 31 جويلية

1954، بقرطاج، وألقى خطابا أكد فيه استعداد فرنسا لمنح تونس استقلالها الداخلي، وفُتحت مفاوضات مع فرنسا وجهها الحزب الحر الدستوري الجديد وأشرف عليها الزعيم بورقيبة من منفاه. وقد انتهت بالتوقيع على اتفاقيات 3 جوان 1955، التي تمنح تونس الاستقلال الداخلي.

ب – الدعوة إلى مجلس قومي تأسيسي

وبعد سبعة أشهر، وبينما لم يشرع بعد في مفاوضات الاستقلال التام، وقع محمد الأمين باي، يوم 29 ديسمبر 1955، نزولا عند طلب حكومة الاستقلال الداخلي برئاسة الطاهر ابن عمار، والحزب الحر الدستوري الجديد، أمرا عليا يدعو مجلسا قوميا تأسيسيا إلى الإنعقاد، يوم 8 أفريل 1956، الذكرى الثامنة عشرة لتظاهرات 8 أفريل 1938 الشعبية التي طالبت ببرلمان تونسي، وأدت إلى إراقة الدماء، مخلفة عشرات الضحايا.

صادق محمد الأمين باي على هذا الأمر مكرها. وقد كانت أمنيته تعيين لجنة خاصة تصوغ دستورا ملكيا يمنحه الشعب في إبانه.

ج – انتخاب المجلس القومي التأسيسي

تمت في جو من النخوة والإبتهاج، انتخابات عامة، في كامل أنحاء البلاد، لانتخاب مجلس قومي تأسيسي، فكانت المرة الأولى في التاريخ التي يساهم فيها كل الشعب التونسي، باستثناء النساء، في انتخابات عامة ومباشرة، في بلد مستقل، لاختيار ممثليه في برلمان وطني، يتمتع بجميع الصلاحيات.

تقدمت لهذه الإنتخابات الجبهة القومية التي أقامها الحزب الحر الدستوري (الجديد)، مع الإتحاد العام التونسي للشغل، والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والإتحاد القومي للمزارعين التونسيين، بقوائم تضم 98 مترشحا في دوائر البلاد الثمانية عشرة. وتقدم

الحزب الشيوعي بـــ 69 مترشحا في اثنتي عشرة دائرة. وترشح مستقلون في دائرتين بسوسة. وفاز في هذه الإنتخابات جميع مرشحي الجبهة القومية بثقة أكثر من 98% من الناخبين. لقد كان استفتاء عبر فيه الشعب التونسي عن ثقته بالحزب الحر الدستوري (الجديد) وبرئيسه، وبالمنظمات القومية المتحالفة معه، وعن تفاؤله بالعهد الجديد.

وقد يعود ذلك إلى الكفاح البطولي الذي خاضوه بتبصر، وحزم، وشجاعة، وانتزعوا به النصر، وحققوا الإستقلال. ويعود أيضا، إلى أن المترشحين كانوا يمثلون معظم التيارات الوطنية، وجميع الفئات الإجتماعية. وكان من بينهم شخصيات معتدلة برزت في عهد الحماية، ولها بالإدارة الإستعمارية وبالباي علاقات تفاهم، وتقدير، متبادلين. وإنني أذكر أن هيئات الحزب الطالبية بفرنسا التي كنت أعمل بها، في إطار الجامعة الدستورية بفرنسا، استنكرت ترشح هذه الشخصيات، وأرسلت برقيات احتجاج إلى بورقيبة الذي كان، إذا ذاك، يتابع، في باريس، مفاوضات الإستقلال. وقد لامنا على هذا التحرك، عندما اقتبلنا في 20 مارس 1956، وشرح لنا أن اعتبارات تكتيكية أملت عليه اختياره، إذ كان ينبغي طمأنة الأوساط السياسية الفرنسية التي بقيت على علاقات وطيدة بتلك الشخصيات، وطمأنة الباي وحاشيته، لأنه كان في حاجة إليهم جميعا. وفي هذا الصدد يجدر التذكير بأن المواطنين قبلوا النظام الجديد وأيدوه تأييدا حقيقيا. وحتى الذين كانوا يساندون الحماية، خوفا أو طمعا، انخرط الكثير منهم في الحزب المنتصر، وقد لقبوا بدستوري 31 جويلية، تاريخ الخطاب الذي ألقاه منداس فرانس بقرطاج، والذي شق الطريق إلى الإستقلال الداخلي، وفتح باب السلطة أمام بورقيبة، والحزب الحر الدستوري (الجديد). أما المعارضون فمنهم من انتقل إلى فرنسا، في ركاب الفرنسيين، ومنهم من تكيف مع الوضع الجديد. أما أنصار صالح ابن يوسف، فإن أكثرهم كف عن المعارضة، ومنهم من عاد إلى الحزب،

بعد أن أُعلن بالإستقلال التام، وتأكد أن اتفاقيات 3 جوان 1955 لم تكن خطوة إلى الوراء. ولما كان بعض زعماء الإتحاد العام للفلاحة التونسيّة، قد ظلوا معارضين، وأوفياء لابن يوسف، فقد أنشأ الحزب الحر الدستوري (الجديد) منظمة جديدة منافسة هي الإتحاد القومي للفلاحة التونسية، فتهمشوا، وتشتت شملهم.

لم تكن شعبية النظام الجديد، وموالاة أغلبية المواطنين له، وهزال المعارضة، وحدها، وراء الإنتصار الساحق الذي حققته قوائم **الجبهة القومية**، فهناك أسباب أخرى لا تقل أهمية، بالرغم من طابعها التقني، منها تركيبة هيئة الناخبين، وشروط الترشح، وتقسيم الدوائر الإنتخابية، وبصفة خاصة، طريقة الإقتراع، إذ كان للاقتراع على قائمة لدور واحد دون مزج، الأثر الكبير في انتصار مرشحي **الجبهة القومية** الساحق، وإخفاق الحزب الشيوعي الكامل، وسقوط القائمتين المستقلتين. فقد كان النظام الجديد يخشى أن تكون الإنتخابات فرصة لتغذية العصبيات القبلية، والجهوية، والمحلية، وللمس بالوحدة القومية. وهكذا مهدت هذه الطريقة السبيل إلى نظام سياسي أصبح فيه الحزب الحر الدستوري (الجديد) مهيمنا، وجهازه مسيطرا، وقائده متسلطا، منفردا بالحكم.

6- ثلاثة أعوام وشهران للمصادقة على الدستور

أ ــ طول مداولات المجلس

أخذت مداولات المجلس القومي التأسيسي ثلاثة أعوام وشهرين، وهو زمن طويل جدا، لعله من المفيد استطلاع أسبابه.

قد يتبادر إلى الذهن أن هذه المداولات طالت لأن المجلس لم يكتف بالنظر في الدستور فقط، بل اضطلع بدور تشريعي واستشاري مهما. وقد خصصت له ثلاث وثلاثون جلسة من الجلسات الإثنتين والخمسين التي

عقدها بين سنتي 1956 و1959، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تتبع المعارك التي خاضتها الحكومة لدعم كيان الدولة، والإحراز على كل صلاحياتها، وتجسيم استقلال البلاد، وجلاء القوات الأجنبية عنها، كل ذلك أخذ منه وقتا طويلا.

أعلن بورقيبة مرارا، في اجتماعات المجلس الأولى، أن الدستور سيتم إعداده قريبا، ثم غير موقفه، وطالب بالتمهل، إذ لا شيء يدعو، بالنسبة إليه، إلى العجلة.

وفعلا فإنه لم يكن على عجل، لثلاثة أسباب :

أولها أنه يحتاج إلى وقت لإلغاء الملكية، وثانيها أنه يحتاج إلى وقت لتجربة نظام جمهوري رئاسي قوي قبل تقنينه، وثالثها حمل رفاقه، ومناضلي حزبه، والرأي العام على تقبل نظام رئاسي قوي، ومشخص.

ب ـ إلغاء الملكية

لم يسرع القائمون على النظام الجديد في تونس إلى إلغاء الملكية بمجرد نيل البلاد استقلالها. وقد أظهروا، مدة طويلة، بطءا وترددا، فقد كانوا يخشون أن تمنعهم فرنسا من ذلك، لما احتفظت به، في البلاد، من قوة عسكرية، ولما لها من علاقات قديمة بالأسرة الحسينية، وبما التزمته، في معاهدة باردو واتفاقية المرسى، من وجوب حمايتها.

وللبطء والتردد سبب آخر يتمثل في أن عددا من أعيان البلاد، وشخصياتها، ورفاق بورقيبة في الحزب والدولة، كانوا لا يرون ضرورة إزالة الملكية، لعقليتهم المحافظة، أو لقرابتهم بأسرة البايات، أو لسبب سياسي. وقد نجد أثرا لهذا التردد في التعليق الذي قدمه أحمد المستيري، رئيس ديوان المنجي سليم، وزير الداخلية، باسم الحكومة، على الأمر العلي الداعي إلى انعقاد المجلس القومي التأسيسي، فقد أكد، بقوة، أن المجلس مدعو إلى ضبط نظام ملكي دستوري. وقد ألح على تعلق

الحكومة بشخص الباي وبالملكية، ونوه بالتقاليد الدستورية للأسرة الحسينية، عندما أعلن امحمد باي **عهد الأمان**، عام 1851، وسن محمد الصادق باي دستورا عام 1861، وألقى محمد الأمين، يوم 15 ماي عام 1951، خطابا طالب فيه بتمثيل الشعب في مجلس منتخب.

ساق أحمد المستيري هذا التعليق، باسم الحكومة، اعتبارا للظروف، وغايته اجتناب سوء التفاهم مع الباي، مما يعسّر المفاوضات الجارية مع فرنسا لتجسيم الإستقلال. ولكن هذا التعليق لا يعبر تعبيرا صحيحا عما يختلج في ضمائر المواطنين، لا سيما المناضلين الوطنيين منهم، ولا عن موقف بورقيبة الحقيقي. فالمناضلون الوطنيون، لطبيعتهم المتمردة، وروحهم الثورية، في معظمهم، لم يتربوا على احترام البايات وتقديرهم، وتبجيلهم، فقد كانوا يأخذون عليهم جهلهم، وقصورهم، وفسادهم، وخضوعهم لفرنسا. أما علاقات الولاء التي كان من المفترض أن تربط بهم، منذ بداية عهدهم، مختلف فئات الشعب، من بدو وحضر، وتجار، وصناع، وجند، ومماليك، فقد أصابها، على مر الأيام، قبل الحماية وبعدها، نتيجة للإنتفاضات الشعبية المتكررة، والحملات القمعية التي أعقبتها، الوهن والتفكك، فتقلصت، وانقلبت، في بعض الأوساط، إلى عداء مستحكم. وقد استفحل هذا الوهن والتفكك، بحكم المقاومة التي شنها السكان ضد قوات الإحتلال، وأحيانا ضد قوات الباي، عند انتصاب الحماية. ويُضاف إلى ذلك أن طليعة النضال الوطني كانت متأثرة بالثورات الكبرى في العالم، لا سيما الثورة الفرنسية، وثورة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي، فلا مكان عند هؤلاء لعائلة تشوب ماضيها شوائب مهمة، وسهلت لفرنسا استعمار تونس، وساعدتها على البقاء فيها.

وفي هذا الصدد، يذكر الدكتور محمد ابن سالم، وهو طبيب وطني، في كتاب له، أنه قال لصهره محمد الأمين باي، في 9 أوت 1954 : "إن

النظام الحسيني لم يعد إلا شجرة ميتة بعد مائتين وخمسين عاما من العمر، منها خمسة وسبعون في زمن الحماية".

لا شك أن هناك بايات محترمين، ولكنهم قلة، قام محمد الناصر باي بمبادرات شجاعة، ولكنه لم يصمد إلى النهاية، ورضخ لضغوط المقيم العام. أما محمد المنصف باي، فإنه يحتل مكانة بارزة في المخيلة الشعبية، ولدى المناضلين، فقد كان وطنيا محبا للشعب، ولكن مدته لم تطل، ولم تتوفر له الظروف لكي يقوم بدور مهم. أما محمد الأمين باي الذي خلفه فقد اعتبره الشعب، مدة طويلة، غاصبا لملكٍ لم يكن جديرا به.

بورقيبة ومحمد الأمين باي

أما بورقيبة فإنه لم يغفر لمحمد الأمين باي رضوخه للمقيم العام وقبوله، في 21 ديسمبر 1952، بعد أسبوعين من اغتيال حشاد، الإصلاحات المتعلقة بالقواد والبلديات، بعد أن سبق له رفضها. وقد وجه إليه الزعيم بورقيبة، من منفاه بجزيرة جالطة، رسالة شديدة اللهجة، نبهه فيها إلى أنه من سوء التقدير، في هذه المرحلة الحاسمة من المقاومة، الإستسلام، إذ يشجع بذلك الإستعماريين على تكرار حملاتهم القمعية ضد الشعب، ويخيب آمال البلاد التي ناصرت تونس، وعرّضت نفسها لعداوة فرنسا وانتقامها. وناشده، متوعدا، التزام سلوك يقيه، وأبناءه وأحفاده، غوائل الدهر.

بالرغم من هذه التهديدات، خضع الباي، من جديد، لفرنسا، وقبل، في مارس 1953، الإصلاحات التي فرضها عليه المقيم العام بيار فوازار. (Pierre Voizard) كان رد فعل بورقيبة، هذه المرة، أشد، فقد اتهمه

بالإنحياز إلى صف الأعداء، وتثبيط عزيمة الشعب على الجهاد، وتوعده بأن الشعب، طال الزمن أم قصر، سوف يسأله الحساب، وستكون تلك المساءلة رهيبة. وحتى يعلم كل الناس أن بورقيبة شديد الغضب على الباي، وأن هناك قطيعة بينهما، فقد أذن، من جزيرة قروا (Groix)، بأن يرجع إليه الوسام الذي كان قلده إياه.

للحقيقة سبقت تحفظات بورقيبة إزاء محمد الأمين باي هذه الماخذ، فهو لم يقبل أن يحل محلّ محمد المنصف باي. وقد بنى استراتيجيته السياسية، عندما كان بالقاهرة، على العمل على إعادة محمد المنصف باي إلى عرشه، وخطط، مع مناضلين دستوريين بفرنسا، لتهريبه والإتيان به إلى القاهرة لينضم إلى الجبهة المغاربية التي كانت توجه الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية الفرنسية برئاسة الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي ونخبة من زعماء الجزائر والمغرب. و وفاء له فقد بادر، عند عودته من مصر، في 1 سبتمبر 1949، قبل الرجوع إلى بيته، إلى زيارة ضريحه بالجلاز، والترحم عليه.

وفي تلك الفترة كان صالح ابن يوسف، الأمين العام للحزب، وفرحات حشاد، الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل، يعملان على التقرب من محمد الأمين باي حتى يساعد الحركة الوطنية، ويتحرر من وطأة الإقامة العامة، محدثا فراغا حول السلطة الإستعمارية. لم يصادم بورقيبة، علانية، هذه السياسة، لما فيها من فائدة عملية، ولكنه بقي محترزا من محمد الأمين باي.

وكان هذا الأخير واعيا لحقيقة بورقيبة. فكان أميل إلى صالح ابن يوسف، وقد حباه، بعد الاستقلال الداخلي، بعطفه وتأييده، على حساب بورقيبة، وحاول، بطلب منه، إقصاء الوزراء الدستوريين من حكومة الطاهر ابن عمار، وعاب على فرنسا اختيارها لبورقيبة على حسابه، وتمكينه من وسائل أمنية للقضاء على ابن يوسف وأتباعه.

من أجل ذلك، ما كان بورقيبة ليقبل الملكية والتعايش والباي، لاسيما أن الانتصار الذي حققه فتح أمامه أبواب حكم يريده كاملا غير منقوص، ولا يقاسمه فيه أحد.

ظهر هذا التوجه في أيّام المجلس القومي التأسيسي الأولى، فعندما استقر رأي بورقيبة على تولي رئاسة الحكومة، بعد أن كان مترددا في ذلك، لأنه يكره التصرف اليومي، ويخشى على زعامته من التقلص، بسبب مسؤوليات الحكم المباشرة، ويأبى أن يكون الرجل الثاني في الدولة يتقدمه الباي، رفض أن يعينه الباي رئيسا للحكومة، كما تقتضي التقاليد، وطلب إلى مكتب المجلس القومي التأسيسي القيام بذلك عوضا عنه، وإعلام الباي بذلك (11 أفريل 1956). وهكذا تقلد بورقيبة رئاسة الحكومة باقتراح من الشعب، عن طريق نِوابه، وليس باقتراح من الباي. وكان هذا التطاول الأول على الباي.

وفي 13 أفريل 1956، بعد خمسة أيام من جلسة المجلس الأولى، عرض بورقيبة عليه مشروعا للمادة الأولى من الدستور ينص على أن الشعب وحده هو مصدر السيادة. وطلب إليه التصديق عليه حالا، فاستجاب له المجلس، بالرغم من الإعتراضات الشكلية التي أبداها المنجي سليم، رفيقه البارز، والتي قد تخفي رغبة في عدم حسم موضوع الملكية. وفي مصادقة المجلس على هذه المادة، وفي الامتناع من الإشارة إلى الباي، تنكر للنظام الملكي، وتطاول عليه ثانية.

وفي 24 أفريل، قرر المجلس القومي التأسيسي تجاوز الأمر العلي الداعي إلى انعقاده، وتوسيع مهامه ليتحول إلى مجلس تشريعي يصادق على الميزانية، ويتتبع نشاط الحكومة، ولا يقتصر دوره على إعداد الدستور. وبذلك أصبح الطرف المواجه الوحيد لرئيس الحكومة، مجردا الباي من كل صلاحياته. ويعتبر هذا التوجه تطاولا آخر، هو الثالث، على الباي.

وتنضاف إلى هذه التطاولات جملة من الإهانات والتضييقات نالت من ناموس الباي وهيبته، أذكر منها إلغاء الحصانات والإمتيازات التي يتمتع بها أعضاء أسرته، وتحويل سلطاته الترتيبية إلى الحكومة، وتعيين موظف من وزارة المالية للتصرف في أملاكه الخاصة، وتخفيض ميزانيته تخفيضا ملموسا، وإدماج حرسه الخاص في الجيش الوطني، واتخاذ شعار جديد للبلاد ليس فيه أية إشارة إلى الملكية.

وهكذا، من تطاول إلى آخر، ومن إهانة إلى أخرى، فقد الباي جميع سلطاته، وسحبت منه كل صلاحياته، فأصبح مرهقا، يائسا، أشبه شيء بشجرة يبست عروقها، وتساقطت أوراقها. وبات قصره، كما وصفه صهره الدكتور ابن سالم، في يومياته، شبحا من الأشباح.

أصبح خلع الباي، والحالة تلك، ميسورا، لا يثير داخل البلاد صعوبة أو إشكالا، فحتى المعارضة اليوسفية التي كان يمكن أن تشد أزره تلاشت. ولكن كان هناك خطر من فرنسا التي قد تسعى إلى إنقاذه وتمكينه من السلطة والنفوذ، لإضعاف بورقيبة الذي توترت علاقته بها، بسبب معارك الجلاء التي يخوضها ضد القوات الفرنسية، ومساندة تونس الثابتة والقوية لحرب التحرير الجزائرية. وقد أدلت شخصيات فرنسية في باريس، وجنرالات في الجزائر، بتصريحات تهدده بالزحف إلى قرطاج، وإلقاء القبض عليه.

في 25 جويلية 1957، قرر المجلس القومي التأسيسي، باجماع أعضائه، إلغاء الملكية، وإقرار الجمهورية، وإسناد رئاستها إلى بورقيبة. وفي اليوم نفسه، انتقل وفد متركب من نواب في المجلس وبعض كبار الموظفين إلى قصر قرطاج الملكي لإعلام الباي بذلك.

بإلغاء الملكية خرج المجلس القومي التأسيسي عن المهمة الأولى التي حددها له الأمر العلي الداعي إلى انعقاده، وهي إقامة ملكية

دستورية، وتجاوز، شكلا، القانون، وكأنه قام بانقلاب، ولكن قراره كان شرعيا، فالنواب يمثلون الشعب صاحب السيادة، ويتمتعون بتأييد جماهيري واسع.

تعايش الباي والمجلس القومي التأسيسي خمسة عشر شهرا أخرت البت في الدستور. هذا هو السبب الأول الذي يفسر طول المدة التي استغرقها إعداده والمصادقة عليه

ج – إدخال نظام رئاسي مشخص حيز التطبيق قبل تقنينه.

وهناك سبب ثان عطل، عامين آخرين، المجلس القومي التأسيسي عن إنهاء مداولاته في الدستور والمصادقة عليه، هو أن بورقيبة كان يريد قبل التقنين، إقامة نظام يتلاءم ومزاجه المتسلط وميله إلى حكم ممركز، يحمي الوحدة الوطنية من أخطار الفتن والإنقسامات، ويساعد على مواجهة الحضور الأجنبي في البلاد مواجهة فعالة، ويدفع، بقوة ونجاعة، المعركة التي يشنها ضد التخلف. وكان نظاما رئاسيا قويا ذا طابع شخصي طاغ، قد يعلو أحيانا على القانون، ويُخضع غالبا المؤسسات الدستورية، والهياكل الحكومية، والإدارية، لمشيئته. وهكذا كان الدستور المصادق عليه تقنينا لنظام طبق وجرب.

وهناك سبب ثالث : فخلافا لما هو متعارف، فإن خضوع زعماء الحركة الوطنية لبورقيبة، لم يكن دوما تاما، فبالرغم من اعترافهم له بالشجاعة، وبعد النظر، والصدق، وقبولهم إياه زعيما وطنيا كبيرا، فإنهم ينزعجون دوما من بعض مواقفه المغامرة، ومن شططه، وحالات الغضب التي تعتريه أحيانا، وقد سعوا إلى الحد من سلطاته، وتشجيع مراكز قوى تستطيع مواجهته. وقد ساند بعضهم صالح ابن يوسف، قبل الإستقلال وبعده، لأنه من القلائل الذين يصارحونه. وقد خامرت بعضهم فكرة إقامة ملكية دستورية حتى لا تتجمع كل السلط في قبضته.

ولم يكن بورقيبة يجهل ذلك، فقد استعمل صلاحياته، بصفته رئيسا للجمهورية، وطاقاته، بصفته زعيما شعبيا، لفرض اختياراته الدستورية، فأضعف، في سبيل ذلك، عددا من رفاقه وتخلى عن آخرين.

الخاتمـــــة

بالرغم من أن الدستور التونسي شديد التأثر بطبيعة الزعيم بورقيبة، وبنظرته الشخصية إلى الحكم، فإنه يبقى مكسبا وطنيا جليلا، فلأول مرة في التاريخ، أصبح لسكان بلادنا، وقد شكلوا أمة، دستور جمهوري، عصري، نابع من إرادة شعبية حرة سيدة. وهو أكثر من قانون لتوزيع السلطات وتنظيمها. إنه أداة لتوطيد دعائم الإستقلال، وسيادة الشعب، في وقت كانت فيه تلكم الدعائم هشة ومهددة. وهو تتويج للكفاح من أجل التحرر الوطني الذي خاضه الشعب التونسي وقواه الحية ضد الإستعمار، بتصميم وبسالة وبطولة.

هل كان منطلقا ثابتا لتحقيق تقدم أشمل، وحرية أوسع ؟ إذا أخذنا بعين الإعتبار الظروف الداخلية والخارجية التي حفت بوضعه، ومستوى المواطنين الفكري والثقافي، في ذلك الوقت، وشخصية الرجل الذي تزعم الكفاح من أجل الإستقلال، ومسيرة أعضاء المجلس القومي التأسيسي النضالية التي جعلتهم ينقادون للقائد، من دون منازعة، نستطيع القول إن دستور غرة جوان 1959 كان متماشيا مع الظرف، ففي إطاره خاضت تونس معارك كبيرة، فحققت استقلالها الكامل، وأجلت القوات الأجنبية عن ترابها، وأقدمت على إصلاحات إجتماعية ثورية، وتونست اقتصادها، واسترجعت أراضيها الفلاحية، ودخلت حربا ضروسا ضد التخلف.

ومن ميزات هذا الدستور، أنه ضَمِنَ للبلاد استقرارها، فصمدت لكل الأزمات، وتجاوزت، بأقل الأضرار، جميع الإصطدامات، واستوعبت كل التغييرات. فحـــافظت على دستورها الذي لم يُعلق ولم يُلغ.

أعطى الدستور تونس نظاما سياسيا يتسم بالأصالة والإنسجام، والقوة، والديمومة. ولكن، لسوء الحظ، تأثر، أكثر من اللزوم، بشخصية بورقيبة الذي لا يطمئن للمؤسسات المنتخبة، ولا يرتاح للوسطاء. فمرجعيته الدائمة هي الشعب الذي يحبه، ويستمد منه شرعيته، وإن تألم لوقوف عدد كبير من أفراده في وجهه، عند خلافه مع ابن يوسف. ونجد أثرا لذلك في الدستور، وفي الطريقة التي مارس بها بورقيبة الحكم.

ومن السلبيات التي تُؤخذ على الدستور التونسي، أنه لم يتكيف مع التطورات التي شهدها المجتمع التونسي وعرفها العالم. وقد أتت التنقيحات التي أُدخلت على الدستور في الاتجاه المعاكس للتاريخ، مولية ظهرها للديمقراطية. هكذا كان الأمر في ما يخص الخلافة، فعند شغور الرئاسة لا يتولاها رئيس مجلس النواب المنتخب من الشعب، بل الوزير الأول المعين من لدن الرئيس. وكذلك كان الأمرُ بالنسبة إلى الإجراءات التي اتخذت لإدماج الحزب الحاكم في الدولة، مما خلط بينها وبين هيكل شعبي، وبالنسبة إلى الرئاسة مدى الحياة التي أُقرت في مارس 1975، والحال أنه رفضها بقوة، قبل سنوات. إنها انحرافات خطيرة خلقت أوضاعا متفجرة في البلاد، وسدت الآفاق أمام الشعب.

فكان تحول سابع نوفمبر 1987 الذي أحدثه الرئيس زين العابدين ابن علي، والذي أدخل بمقتضاه، بفكر متفتح، وروح جديدة، وعلى أساس الاستمرارية، تنقيحات كفيلة بتأمين مسيرة الأمة نحو التقدم والمناعة والديمقراطية، فقوّم ما لحق به من انحرافات، وأبطل الرئاسة مدى الحياة،

وغيّر نظام الخلافة الآلية ليصبح رئيس مجلس النواب رئيسا مؤقتا، عند شغور منصب الرئاسة، وأعطى دفعا جديدا للتعددية الحزبية.

ويواصل الرئيس ابن علي العمل على إدخال التنقيحات اللازمة، حتى يبقى الدستور متماشيا دائما وتطور المجتمع السياسي التونسي. إن الكفاح متواصل، مرجعيّته الأساسية الدستور، فهو، إضافة إلى بعده القانوني، والسياسي، والحضاري، شاهد على المقاومة في سبيل الحرية والاستقلال، وعنوان لتضحيات شهداء من خيرة أبناء شعبنا. لذلك نبقى، سبعين عاما بعد أن طالب به باعثو الحركة الدستورية، وأربعين عاما بعد سنه، أوفياء له، مدافعين عنه.

الزّعيـم الحبيـب بورقيبـة
وبنـاء الدولـة الحديثـة

محاضرة ألقيتها في دار التجمع الدستوري الديموقراطي أمام إطارات الأمّة،
يتقدّمهم أعضاء الديوان السياسي، وأعضاء الحكومة، بإشارة سامية
من السيّد رئيس الجمهوريّة، ورئيس التجمّع الدستوري،
بمناسبة الذكرى الثالثة لوفاة الزّعيم الحبيب بورقيبة يوم 4 أفريل 2003

بعد يومين تكون قد مرّت على وفاة الزعيم الخالد الحبيب بورقيبة ثلاث سنوات، وهي ذكرى مجيدة تستوقف كل تونسي، وكل تونسيّة، لما لها من بالغ الأهمّية في تاريخ تونس المعاصر، وفي ذاكرة الشعب التونسي الوفي.

تبوأ الزعيم بورقيبة في بلاده، طوال خمس وخمسين سنة، موقع الزعامة، وقد انفرد بها مدّة طويلة، فقد قادَ الكفاح التحريري، وبنى الدولة الجديدة.

عاش الشعب التونسي مع الزعيم بورقيبة أياما حاسمة، اتّحد فيها وتلاحم معه إلى حدّ يسمح لنا بالقول : الشعب التونسي هو بورقيبة، وبورقيبة هو الشعب التونسي. وما من تونسي أدرك الزعيم بورقيبة، أكان له محبا مواليا، أو خصما معارضا، إلا وتجاوب معه، وأحبه وأعجب به ولو لفترة قليلة. لذلك كانت ذكرى وفاته ذكرى وطنية، يحييها باعتزاز كلّ تونسيّة، وكل تونسي. ولما كان التجمّع الدّستوري الديمقراطي الحافظ لذاكرة الأمة، والمؤتمن على تاريخ كفاحها، والمخلد لبطولة شهدائها،

وسائر مناضليها، فإنّه يتولى كل سنة بإذن من رئيسه، وقائده رئيس الجمهوريّة زين العابدين ابن علي إقامة التظاهرات، وتنظيم المهرجانات للاحتفال بهذه الذكرى، وإعطائها ما تستحق من عناية وتمجيد.

هذه المرّة الثالثة التي يُحيي فيها التجمّع الدّستوري الدّيمقراطي هذه الذكرى الخالدة، وقد شرفني سيادة الرئيس بتكليفي أن أستخلص أمامكم عبرها، والرجوع بكم إلى ماض مجيد، واكبتم وواكبنا معًا، بإيمان ونخوة وحماس، بعضا من مراحله، وواكبها قبلنا، ومعنا، أخوات وإخوان هم الآن في عداد الأموات، بنوا هذا الماضي المجيد بدموعهم، ودمائهم، ومُهَجهم، وبكل ما يملكون، رحمهم اللّه رحمة واسعة، وأسكنهم فراديس الجنان.

وإني أشكر سيادة الرئيس على هذا التشريف شكرا جزيلا.

موضوع كلمتي : الزعيم الحبيب بورقيبة، وبناء الدولة الحديثة.

قد يصعب عليّ الدخول في محتويات هذا العنوان دون التذكير بأن الحبيب بورقيبة كان أولا وبالذات مجاهدا. ومجاهدا أكبر. بعث ثورة، وقاد شعبا، وحرّر وطنا. تصدى للاستعمار الفرنسي في تونس منذ الصغر. والتحق ناشطا بالحزب الحرّ الدّستوري التونسي الذي كان يقود مقاومة الحماية الفرنسية، هذه الحماية التي زعم الاستعمار أنّها كانت تهدف إلى تمدين البلاد، والحال أنها كانت تعمل على بسط حكم فرنسا عليها، واستغلال ثرواتها، واستعباد أهلها، والحاقها بها فكريّا، وسياسيّا، واقتصاديّا، وجغرافيّا، لتصبح جزءا منها كما كانت إفريقيا – إسم تونس القديم – وعاصمتها قرطاج جزءًا من الامبراطورية الرومانية. وقاد معركة تحريرية باسلة، خطط لها، وحدّد أهدافها، وكون رجالها، وانتهت بالنصر في 3 جوان 1955، عندما أقرّت فرنسا بعد طول اضطهاد، وشديد عناد، بحق الشعب التونسي في تصريف شؤونه، والتمتع باستقلاله. وقد

تمّ ذلك على مرحلتين : الأولى أدّت إلى الاستقلال الداخلي، والثانية إلى الاستقلال التام الذي يعد تطورًا حتميًا للاستقلال الداخلي.

هي ملحمة خالدة حقّقها الزعيم بورقيبة، حشد فيها الشعب بكل قدراته وفئاته، وجند لها نخبة مناضلة تحملت، بشجاعة وإيمان، شتّى أنواع التضحيّات. وقد اجتمعت في الحزب الحرّ الدّستوري (الجديد)، والمنظمات القومية، وفي طليعتها الاتحاد العام التونسي للشغل، بزعامة المرحوم فرحات حشاد، والتنظيمات المهنية، والمدنية، وجمعيات الشباب الدّستوري، والشباب الكشفي.

يثير انتصار الزعيم بورقيبة في المعركة التحريرية ملاحظات ثلاثة :

أولاها : أن الأخطار، والعُقبات، والمشاق، لم تثنه عن إرادته، ولم تثبط عزيمته. فلم يضعف، ولم ييأس، وبقي واقفا إلى النهاية. لم يصبه الموت رغم تعرضه له مرات عديدة، وقد نجا منه، وذلك من فضل اللّه.

وثانيتها : أنه أدرك النصر في آجال قريبة غير متوقعة، فلم يكن أحد يعتقد أن فرنسا ستخرج من تونس في أمد معروف. فقد كان الرأي السائد أن الكفاح طويل قد لا نحقق أهدافه ونحن أحياء. وهو يحتاج إلى أجيال من المناضلين.

وثالثتها : أن يفوز بالنصر الرجل الذي بدأ المعركة، وقاد مختلف مراحلها طوال خمسة وعشرين عاما، شأنه شأن هوشي منه في الفيتنام.

يختلف حظ الزعيم بورقيبة عن حظ زعماء مغاربة أجلاء، كنا نأخذ عنهم في شبابنا، ونتحمس لهم، وقد كانوا رموزا للصمود ضد الاستعمار. فمن منّا لم يجمع في رؤيته النضالية، وفي أناشيده الوطنية، بورقيبة بالحاج أحمد مصالي، وبعلال الفاسي.

لئن كان أحمد مصالي من الزعماء الأوائل الذين طالبوا جهارا باستقلال الجزائر، وشمال إفريقيا، بعد انقراض السلطنة العثمانية، فإنّه تخلف عن معركة التحرير الحاسمة، لأنّه لم يتلاءم وتطور الأحداث في الجزائر، وفي المنطقة. ومن مفاجآت التاريخ أن تبدأ تونس المقاومة المسلحة ضد الاستعمار قبل المغرب الأقصى، وقبل الجزائر التي انبنت حركتها التحريرية على إعداد العمل المسلح. وهذا شرف لتونس، نباهي ونعتز به.

سقط مصالي ضحية للخلافات الشديدة التي نشبت بين مساعديه وأتباعه، ولانحيازه الأعمى والمريب لبعض من مريديه. ممّا فتح الباب لشباب من حزبه، هم فخر الجزائر، لكي يدفعوا شعبهم إلى ثورة عارمة قل مثيلها في إفريقيا تحت لواء جبهة التحرير الوطني. لم يكن لمصالي دور، بل كان معاديا لها.

أمّا علال الفاسي، فإنّه حافظ على زعامته حتّى النصر، لكنّه ترك الصدارة للمرحوم الملك محمد الخامس لما قدمه من عون للكفاح الوطني ولما قاسى وعائلته من سوء، وأذى، وعذاب، عند عزله، ونفيه إلى مدغشقر. وقد تقلص مقام علال الفاسي لما انقلب عليه عدد مختار من شباب الحزب وإطاراته، وأسّسوا حزبا جديدا مستقلا عنه، وتقاسموا معه الزعامة فلم يتمكن، بسبب ذلك، من القيام بدور أولي في بلاده كما هو الشأن بالنسبة إلى الزعيم الحبيب بورقيبة الذي نجح في الإبقاء على وحدة القيادة، ما عدا المرحوم صالح ابن يوسف الذي أخفق في اقناع رفاقة في الحزب بالالتحاق به، فلم ينضم إليه أي عضو من الديوان السياسي، والذي نجح في أن يبقى دوما الرّجل الأوّل في معركة الاستقلال وفي معركة البناء والتشييد، وبناء الدولة.

هو الرجل الأول لا شكّ في ذلك، ولكن هل هو الوحيد المؤهّل لأداء رسالة ثانية : بناء الدولة، بعد أدائه الموفق للرسالة الأولى تحرير البلاد ؟

يقول الفيلسوف الألماني هيقل في مقدمة كتابه **فلسفة التاريخ** : "إنّ الرجال العظام الذين سخّروا حياتهم لتحقيق صبابتهم، وبلوغ غاياتهم، وأداء رسالتهم، يهوون لقلّة الجهد، ولشدّة التعب، أو يُصيبهم الموت في عنفوان الشباب، مثل اسكندر ذي القرنين (Alexandre le grand) أو يُغتالون مثل يوليوس قيصر (Jules César)، أو ينفون إلى سانت هيلان، مثل نابليون بونابرت (Napoléon Bounaparte). فهم لا يتحمّلون رسالة جديدة".

كان بورقيبة الوحيد من بين زعماء المقاومة، الذي دعا إلى الإخلال بالنظام، بالهدم والتدمير، وإفساد ما يسعى إلى بنائه الاستعمار. تلك هي مقتضيات معركة التحرير. هل سيبقى أيضا الزعيم الوحيد في بناء الدولة، ونحت مجتمع جديد، ويقبل رئاسة الحكومة الجديدة ؟

لقد خشي عدد كبير من أتباعه أن يتولى زعيمهم مسؤولية الحكومة، لأنهم كانوا يحبونه حبّا جمًّا مطلقًا. ويخشون أن تتعقد الأوضاع في الحكم، ويصعب الأداء، وتتشوه صورته اللامعة التي يريدونها ناصعة إلى الأبد.

وقد يكون الزعيم الحبيب بورقيبة نفسه خشي من ذلك المصير، وهو ما جعله يتردّد في قبول رئاسة الحكومة.

كنا شبابا مسؤولين في الجامعة الدستورية بباريس، وكان بورقيبة يحدثنا عن الآفاق الواسعة التي فتحها الاستقلال لتونس، وعن نيته في اقتراح عضده الباهي الأدغم لخلافة الطاهر ابن عمار الذي ترأس الحكومة الانتقالية من الاستقلال الكامل لعشرة أشهر، فاوض فرنسا على وثيقة الاستقلال.

وقد فكّر قبل ذلك إن نجح التصالح مع صالح ابن يوسف أن يعهد إليه رئاسة الحكومة.

لم يكن الزعيم الحبيب بورقيبة، في أول الأمر، راغبا في رئاسة الحكومة. وكان يرى زعامته للشعب، ورئاسته للحزب، أسمى من أي منصب آخر. وهو يكره المراسم التّي يقتضيها العمل الحكومي. ويعزف عن العكوف على الملفات التقنية، والإداريّة، التي يتعيّن على الوزير الاهتمام بها.

وتولى رئاسة المجلس القومي التأسيسي – ليتركها بعد يومين – ليستجيب لإلحاح قادة الحزب، والمنظمات القومية، في أن يكون هو رئيس الحكومة بعد أن كبرت المسؤولية على الباهي الأدغم، وظنّ أولئك القادة أن لا أحد غير بورقيبة يستطيع الاضطلاع بأعباء الحكومة. فقد كانت الأوضاع في البلاد صعبة وخطيرة. فهذه فرنسا بجيشها تهدّد تونس، وتتوعدها لإيوائها المجاهدين الجزائريين، ولمساعدتهم. وهذه معارضة داخلية عنيفة يتزعمها ابن يوسف ضد اتفاقيات 3 جوان في البداية، وضد النظام بعد ذلك. وهذه حالة اقتصادية، واجتماعية، متدهورة.

قبل الزعيم بورقيبة مسؤولية الحكومة. وزال ما كان يعروه من تردّد، قد يكون من أسبابه خشيته من أن تتقلص شعبيته من جراء الحكم، وكذلك رفضه التعايش والملك محمد الأمين باي، والمثول أمامه، وهو رئيس حكومته في وضع الشخص الثاني، ولو بصفة بروتوكولية.

أريد قبل تفصيل جهاد الزعيم الحبيب بورقيبة في بناء الدولة أن أتساءل معكم : هل إن الدولة إبان الحسينيين، وأثناء الحماية الفرنسية دولة حقا، تستجيب للمقاييس الدّستورية التي يحدّد بها أساتذة القانون معنى الدولة، مثلما كانت تستجيب إليه دولة قرطاج، أو دولة الفاطميين في بداية حكمها بالمهدية، أو دولة الحفصيين ؟

يعرف الأستاذ شارل دباش (Charles Dabbach)، وجمع من المختصين في القانون الدّستوري الدولة بأنّها كيان معنوي، له ذاتية

قانونية، يشع على مجموعة سكانية متضامنة هي الأمة، ويتميّز بحدود جغرافية معروفة، وتدير شؤونه حكومة منبثقة منه. وهي كيان ذو سيادة لا تستمد حكومته نفوذها من أية سلطة خارجة عنه، داخل حدوده أو أجنبية عنه ولا تنبع من صلبه.

لا تستجيب ما نسميه الدولة التونسية، في عهد الحسينيين لهذه المقاييس القانونية، ومن دلائل ذلك ما يورده الشيخ أحمد ابن أبي الضياف في كتابه **اتحاف أهل الزمان** حيث يقول : "إن هذه المملكة التونسية، تقر للّه بالوحدانية، ولمحمد صلّى اللّه عليه وسلم بالرسالة، وللسلطان العثماني بالطاعة. لأنّ الدولة العثمانية هي التي أنقذتها، وأبقت بها كلمة الإسلام، وضاع من ذلك من رجالها، وأموالها، ما هو معلوم... فلا جرم أنها من جملة ممالك الدولة العثمانية اُلمرسومة في الطبع الجغرافي، وألسنة منابرها، ودراهمها، ودنانيرها، وعامة أهلها تنادي بذلك، لا فرق بين بدوي متوحش، وبلدي متأنس... وجرت العادة في هذه المملكة، أن أميرها يتقدم برضا أهلها، ويجعلون في ذلك عرض حال للسلطان، فيوليها تماما لرضا أهلها. ولأميرها الإذن في التصرّف بالمصلحة من ولاية القضاة، والعمال، ورؤساء العساكر، وجباية الأموال، وصرفها في المصالح، شأن ولاية التفويض الشرعية. ولم يختلج في صدر واحد من أمرائها دعوى استقلال، ولا خروج عن ربقة الطاعة الواجبة شرعا وسياسة. إذ لا يدعي الاستقلال إلاّ من يقدر عليه. فمن سعادة الجد الوقوف عند الحد. والمدعي بما ليس فيه، شواهد الامتحان تنافيه، ومن تعاظم على الزمان، أهانه".

هذا فيما يتعلق بالدولة الحسينية، فأمرها واضح.

أما فيما يتعلق بالدولة التونسية في عهد الحماية، فالأمر أوضح كذلك.

في عهد الحماية، استولت فرنسا على كل السلطات، وأخضعت الباي لإرادتها، وجعلت منه مجرد زخرف لتجويز هيمنتها أمام الرأي العام في تونس، وفي فرنسا، وفي الدول الكبرى الأوروبيّة. وقد أوضح هذا الوضع الأستاذ المؤرّخ علي المحجوبي في كتابه : **جذور الحركة الوطنية** حيث كتب : "لئن أقُر الباي على عرشه بعد 1881، فإنّه أخذ يفقد تدريجيّا سلطاته لفائدة الوزير المقيم الفرنسي، والمديرين، ورؤساء المصالح الفرنسيين، حتّى إنّ معاهدة باردو التي لم تسلبه إلاّ سيادته الخارجيّة، سرعان ما تجاوزتها الأحداث. وعند وفاته وضع علي باي ولي العهد نفسه تحت تصرّف سلطة الحماية كي يضمن لنفسه الخلافة... ووقع على تصريح يقول فيه : نظرًا إلى ثقتي في صداقة فرنسا، واعترافا بحسنات حمايتها، فإنّي أعلن التزامي أن أنفذ بكل اخلاص كل الاتفاقيات التي أبرمها أخي محمد الصادق مع حكومة الجمهورية، ولا أتصرف أبدًا إلاّ تبعًا لنصائح الحكومة الفرنسية".

وفي 3 جوان، 1883، وقّع علي باي اتّفاقية المرسى التي بيّن فصلها الأول ما يلي : "لما كان مراد حضرة الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية اتمام حمايتها تكفل بإجراء الاصلاحات الإدارية، والعدلية، والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إجرائها".

لم تكن لتونس، إذن، في عهد الحماية دولة بأتمّ معنى الكلمة، فهي أشبه ما تكون بمقاطعة فرنسيّة.

إنّ الدولة التي بناها الزعيم بورقيبة هي دولة بأتمّ معنى الكلمة، تنطبق عليها كل المقاييس الدّستورية. لذلك نقول إنها دولة تونسية جديدة. دينها الإسلام، ولغتها العربية، يتمتع فيها بحق المواطنة المسلمون والعرب، وهم الأغلبية الساحقة من السكان وغير المسلمين وغير العرب

على السواء، تجمعهم وتوحد بينهم الرابطة التونسية، وليس الدين والجنس. ذلك أسوة بالبلاد المتقدمة في العالم.

لا تدين بالولاء لدولة أخرى، ولا تخضع لأيّة سلطة أجنبية، ولا ترتبط بأي قيد يحد من حريتها، وينافي سيادتها. فهي دولة حرّة مستقلة. نظامها جمهوري. وقد تأثّر الزّعيم بورقيبة صغيرا بما قاساه الأهالي في الساحل من ظلم زروق وبطشه سنة 1864، وبما ترتّب عن ذلك من معاناة أبيه تحت البردعة.

وتأثر بورقيبة – شأنه في ذلك شأن من درس تاريخ فرنسا – بثورة 1789 الكبرى، وبما حملته من كراهيّة للملكية، وتمجيد للشعب.

إضافة إلى هذه الأسباب العامة، فإنّ للزعيم بورقيبة مآخذ كثيرة على الملوك الحسينيين لخصها الأستاذ زهير المظفر في الذكرى الثانية لوفاة الزعيم بورقيبة، في نقاط أربع هي :

1- سوء التصرف.

2- خذلانهم للحركة الوطنية تحت نظام الحماية.

3- ضعف انتمائهم الوطني.

4- افتقاد الكفاءة والقدرة على تسيير شؤون الدولة، فالقاعدة عندهم هي الجهل، وعدم السعي إلى اكتساب ولو النزر اليسير من المعرفة.

للزعيم بورقيبة مآخذ أخرى على محمد الأمين الباي : منها أنّه مُنَصّب من القوات العسكرية الفرنسية التي عزلت الملك الشرعي محمّد المنصف الباي، إثر دخولها تونس في أثناء الحرب العالمية الثانية فنصبته مكانه. وبالمناسبة أُثني على الرئيس زين العابدين ابن علي، وأنوه به لمبادرته إحياء ذكرى المنصف باي، والعناية بضريحه. ومن مآخذ

الحبيب بورقيبة على محمد الأمين باي خضوعه، سنة 1954 في ربع الساعة الأخير من معركة التحرير لضغوط المقيم العام فوازار، ومصادقته على الإصلاحات التي أراد فرضها على الشعب التونسي، والحال أن الزعيم بورقيبة نبهه، من منفاه، إلى خطورة هذه الإصلاحات، وأوصاه برفضها. ولما قبلها ندد به، وأرجع إليه الوسام الذي كان قلّده إيّاه.

ويَعيب الزعيم بورقيبة على محمد الأمين باي، تدخله بعد الإستقلال الداخلي، لدى المندوب السامي الفرنسي كي لا تسلم فرنسا بورقيبة عن المسؤولية الأمن، وأن تبقى هي المباشرة له.

وآخر ما يعيب الزعيم بورقيبة على محمد الأمين باي أنّه انحاز وابنه إلى صالح ابن يوسف، ولم يخفيا أنّهما يتمنيان انتصاره على بورقيبة باذلَين مساعي خفية حذرة لذلك.

لم يسرع بورقيبة إلى عزل الباي، والإعلان بالجمهورية، وانتظر الوقت المناسب، فقد كان يقرأ حساب معارضة فرنسا لذلك، لما لها من علاقات وطيدة بالعائلة الحسينية، والتزامات تجاهها تقتضي حمايتها.

ولم تكن علاقات بورقيبة بفرنسا دوما على أحسن حال. فقد كانت تمر بأزمات شديدة من جراء حرصه على استكمال صلاحيات الاستقلال كاملة، من دون تأخير، وبسبب مساندته للثورة الجزائرية.

ولما استقر له الأمر، ورأى أن الإعلان بالجمهورية لا يتسبب في ردود فعل معادية يصعب عليه مواجهتها، دعا المجلس القومي التأسيسي إلى إلغاء الملكية والإعلان بالجمهورية.

واختار الزعيم بورقيبة من بين أنماط النظام الجمهوري النمط الرئاسي، لأنّه كان يعتقد أن السلطة في مجتمعاتنا الإسلامية العربية، يجب أن تكون موحدة قويّة، ولأنّه يشاطر الرأي السائد في فرنسا من أن النظام

البرلماني هو السبب في عدم الاستقرار السياسي في الجمهوريتين الفرنسيتين الثالثة والرابعة وفي أي بلد.

برزت الدولة التونسية الجديدة، ولم تكن لها كل مقومات الدولة، إذ تنقصها الصلاحيات الأساسية لدولة مستقلة. لذلك شنّ بورقيبة معارك عدة استهدفت ميادين كثيرة، بدأت يوم التوقيع على اتفاقيات الاستقلال الداخلي في ثالث جوان 1955، وانتهت في ثاني عشر ماي 1964 عند توقيع رئيس الجمهورية الزعيم بورقيبة، على الطاولة التي أمضى عليها محمّد الصادق باي على معاهدة الحماية، على قانون إرجاع أراضي المستوطنين الزراعيين إلى الدولة التونسية، منهيا بذلك آخرَ رمز للاستعمار الفرنسي، ولاستغلال الشعب التونسي.

من باب "وذكّر فإنّ الذكرى تنفع المؤمنين"، أعرض عليكم تفاصيل عن بعض هذه المعارك، لاسيّما المعارك المتعلقة بالأمن الوطني، والإدارة الجهوية، والأمن الوطني، والعلاقات الخارجية والعدلية، وأراضي المعمّرين.

كانت معركةُ الأمن تهدف إلى تمكين الدولة التونسيّة الجديدة من مباشرة شؤون الأمن في البلاد، ومن تجاوز اتّفاقيات الاستقلال الداخلي التي حدّدت لتونسة الأمن آجالا طويلة تتجاوز العشرين سنة.

امتنعت فرنسا من ذلك، فضغط عليها الزعيم بورقيبة، وهدّدها بالعودة إلى الكفاح. وكانت الحجّة عنده أنّ الفوضى عمّت البلاد من جرّاء المعارضة اليوسفيّة، وأن إطارات الأمن، وكلهم فرنسيون، لم يبدوا استعدادا لخدمة الدولة الجديدة، وقد ذهب بعضهم إلى القيام سرّا بأعمال إرهابيّة ضد متاجر تونسيّة، ونوادي شعب دستوريّة خلّفت قتلى وجرحى.

تحرّكت فرنسا، وكانت الخطوة الأولى إحالة صباحيّة الوجق إلى وزارة الداخليّة التونسيّة، وتعيين مدير تونسي للأمن الوطني، وتعويض إطارات فرنسيّة بكفاءات تونسيّة.

وتمثّلت الخطوة الموالية في سادس عشر أكتوبر 1956 في انتقال مصالح سلامة التراب التي كانت تابعة لمفوّضيّة فرنسا السّامية بتونس إلى الأمن الوطني، وتسليم مراكز إلى الجندرمة وعددها تسعة وسبعون إلى الحرس الوطني.

ومع تونسة الأمن، تمّت تونسة الإدارة الجهويّة بالتخلّص من المراقبين الذين كانوا، نيابة عن المقيم العام، يديرون بيد من حديد جهات البلاد، يتحكّمون في القياد، والقضاة، ويتصرّفون في الأجهزة الجهويّة. وبالاستغناء عن جلّ القياد، والكواهي، و"الخلفاوات" وعددهم مائة وستّون، ولم يحتفظ إلاّ بخمسة وخمسين منهم، فقد كانوا في معظمهم أعوانا لفرنسا أكثر منهم أعوانا في خدمة التونسيين. وأنشأ سلكا إداريّا جديدا يتكوّن من الولاة، وعددهم في البداية اثنا عشر، ومن المعتمدين أُعطيت لهم صلاحيات واسعة، وقد أبلوا في بناء الدولة البلاء الحسن. فهم العمود الفقري للدولة في التنمية، وفي الأمن، وفي الأخذ بيد المواطنين.

كانت معركة تونس – في الحقيقة معارك – لمباشرة صلاحياتها في ميدان الدفاع، وتنظيم جيش وطني ينتشر في جميع أنحاء البلاد، لا ينافسه أحد. فهو الوحيد المسؤول عن حماية البلاد، هي الأطول والأخطر. فقد طالت سبع سنوات، وعرفت أزمات مأساويّة حادّة في ساقية سيدي يوسف، وفي رمادة، وفي بنزرت، انطلقت من تباين المواقف واختلافها. ففرنسا لا تريد أن تُمكّن تونس من صلاحيتها الدفاعيّة ما لم تقم تحالفا معها، يجسم ما اشترطته عند توقيع وثيقة 20 مارس من استقلال في كنف التكافل. أما بورقيبة فإنّه قدّم لهذا الشرط شروطا أوليّة منها :

- أنّ الجلاء الذي يحمله الاستقلال في طياته يسبق أي تحالف.

- وأنّ تونس لا تقبل تحالفا ما لم تباشر كلّ صلاحياتها باعتبارها دولة مستقلّة.

- وأنّ الدولة التونسيّة لا تتحالف مع دولة أخرى لا تكون ندا لها، متساوية معها.

موقفان متضاربان، متناقضان لم تنجح المفاوضات في التقريب بينهما. استغلّ الجيش الفرنسي هذا الوضع، وأخذ يُضايق التونسيين، ويُهينهم، ويعتدي عليهم. وكأنّ حكومته لم توقّع على وثيقة عشرين مارس. من ذلك أنّه حطّم منصّة، وأسقط قوس نصر بفريانة، ومنع شبّانا من دخول حوض عمومي في بنزرت، وتهجّم على سائق عربة في سوسة، وأوقف تونسيا عائدا من ليبيا بتهمة فراره من الجنديّة في بن قردان، وحاصر أمّ العرائس، وأطلق النّار على دكان فيها، وضايق زوارا مسلمين لمقبرة في المنستير.

وفي سادس عشر أكتوبر 1956 دخل قرية تلابت (بولاية القصرين) وأحرق المساكن، ونكّل بالمتساكنين انتقاما للقتلى والجرحى الكثيرين الذين خلّفهم اشتباكه بالثوّار الجزائريين.

ردّت الحكومة التونسيّة الفعل، ومنعت التنقل في الحدود بين تونس والجزائر، وأعلنت أنّها لن تسمح للجيش الفرنسي بملاحقة الجزائريين داخل التراب التونسي، والإساءة إليهم. فهم في حماية تونس، وبأنّها ترفض أيّة علاقة هيكليّة بين جيش فرنسا في الجزائر، وجيشها في تونس، وتندّد باستعمال حدود تونس قاعدة لملاحقة الجزائريين في الجزائر.

احتجت فرنسا على ردّ فعل تونس، وأكّدت عزمها على إبقاء جيشها لحماية جاليتها، ولمقاومة الثورة الجزائرية، ولرعاية مصالحها في البحر

الأبيض المتوسط، وللدفاع عن العالم الحرّ. عارضها بورقيبة في كل هذه الأهداف بشدّة، ولم تنجح لذلك محاولات جديدة للتفاوض.

وتمادى جيشها في اعتداءاته التي طالت مواقع جديدة في البلاد منها : بن قردان، وعين دراهم، وجندوبة، وقبلي، وبئر دراسن.

صعّدت الحكومة التونسيّة ردّ فعلها، وفي جوان 1957 أخضعت الجيش الفرنسي في كامل البلاد لرخصة مسبقة عند تنقّله، ودعت الشعب إلى إقامة السدود أمام الثكنات، وعلى الطرق المؤديّة إليها لمنعه من التحرّك.

تأثّرت الحكومة الفرنسيّة من هذا الوضع المقيّد لحريّة جيشها، وعبّرت عن قبولها الجلاء عن كلّ التراب التونسي ما عدا بنزرت، والعوينة، وقفصة، وصفاقس، ورمادة، ومجاز الباب.

هي خطوة قبلها الزعيم بورقيبة، وتمّ بمقتضاها الجلاء في جويلية 1957 عن توزر، والقـيروان، وسوق الأربعاء، والكاف، وسبيطلة.

بقي التوتّر شديدًا، بالرغم من هذه الخطوة، وعاد الجيش الفرنسي ينتهك من جديد السيادة التونسيّة، ويتتبّع المجاهدين الجزائريين في تونس، ويتوغل داخل حدودنا. ففي سبتمبر 1957 هاجم الكويف، والخميرة، والخميسة، والقصرين، والرديف. وفي 1 و2 أكتوبر اعتدى على ساقية سيدي يوسف الاعتداء الأول.

وقد وجد الجيش الفرنسي في حكومة فرنسا آذانا صاغية، فقد وافقت على اقتراحاته في التوغّل في تراب تونس في حدود 25 كلم أول الأمر، ثمّ في تنفيذ خطّة لاحتلال تونس من جديد برّا، وبحرًا، وجوّا، بعد ذلك. ولكن لم يتم تطبيق هذه الخطة لأن الحكومة الفرنسيّة سقطت، ولأن الحكم في فرنسا فقد استقراره.

صمد الزعيم بورقيبة أمام هذا التحدّي، وأعلن بحالة الطوارئ، وجنّد قواته العسكريّة، والأمنيّة، والشعبيّة، وشجّع على تنظيم تظاهرات جماهيريّة في كلّ أنحاء البلاد، واشتكى، مع ذلك، إلى الأمم المتّحدة، واستنجد بالدول العظمى.

تراجعت فرنسا عن غيّها، وغادر جيشها ثكنات أخرى في حامة قابس، وفي ما بقي من ثكنة فورجمول بباردو، وفي مدنين، وتطاوين، وبن قردان، وجرجيس. وتمّ الاتّفاق على الدخول في مفاوضات، ولكنّ الجيش حال دون ذلك. إذ عاد إلى اعتداءاته. ففي ثاني جانفي 1958، حاصر قرية فم الخنقة، واشتبك بجيش التحرير الجزائري في جبل كوشة، ممّا أسفر عن قتل خمسة عشر جنديّا فرنسيّا، وأسر أربعة.

حمّلت الحكومة الفرنسيّة بورقيبة مسؤوليّة هؤلاء القتلى والأسرى، وأرسلت إليه وفدًا يرأسه جنرال يحمل معه رسالة تهديد يطلب فيها تسليمه الأسرى الأربعة.

رفض بورقيبة قبول الجنرال وتسلّم الرسالة. وزادت الأزمة حدّة. وفي ثامن فيفري 1958، قصفت خمسة وعشرون طائرة أتت من الجزائر ساقية سيدي يوسف، وخلّفت ثلاثين قتيلا، وأربعمائة جريحا، ودمّرت مائة وثلاثين مسكنا، وخمسة وثمانين دكّانا، ومدرستين، وبناءات مدنيّة.

كان قصف ساقية سيدي يوسف خطأ فادحا، وجريمة نكراء، استغلّها الزعيم بورقيبة بحكمة ودهاء، وحوّلها إلى نصر عظيم تمثّل بفرنسا في سقوط الجمهوريّة الرابعة، وبتونس في جلاء الجيش الفرنسي عن كامل تراب الجمهوريّة، وتأمين حدود البلاد، ودعم الثورة الجزائريّة، وضمان أمن جيش التحرير الوطني الجزائري على حدود تونس، ووضع أسس بناء المغرب العربي في طنجة.

لم يبق بعد هذا النصر ليكون الجلاء كاملا إلاّ الجلاء عن بنزرت، طلبه الحبيب بورقيبة يوم ثامن عشر جوان 1957، في اجتماع بجمّال، قال فيه : "أعتبر أنّ رسالتي لم تنته بعد، ما دامت هناك قوات عسكريّة أجنبيّة في التراب التونسي"، وطلب معه تصحيح حدود تونس الجنوبيّة باعتبار أنّ العلامة رقم 233 تابعة لها.

لما لم يتمكن الزعيم بورقيبة من إقناع الجنرال شارل دوقول بأحقيّة طلباته، وأخفق لقاء رمبويي، عاد ينشط داخل البلاد وخارجها للتأثير على الحكومة الفرنسيّة، وللضغط عليها، حتى تراجع موقفها. وبينما كان يتطلّع إلى مبادرة تشير إلى أنّ فرنسا متّجهة نحو الخروج من بنزرت، علم أنّها، خلافًا لذلك، شرعت، سرّا، ومن دون إعلام السلط التونسيّة، في توسعة المطار العسكري ببنزرت حتّى تستعمله لإقلاع طائرات من نوع جديد نحو الجزائر، وضرب مجاهديها، فاعترض على هذا التوجّه، ودعا الجماهير الشعبيّة، والشبابيّة، مؤطّرة بالجيش، والحرس، والأمن، للتجمّع والاحتجاج على القوّات الفرنسيّة، وإفهامها أنّ تونس لا تقبل التوسّع الذي شرعت فيه، وأنّها تطلب الجلاء عن بنزرت حالاً.

كان ردّ فعل الجنرال دوقول عنيفًا وشديدًا. واستعمل لمواجهة شعب أعزل الدبابات، والطائرات، وكلّ الوسائل العسكريّة العصريّة، إرضاء لجنرالات بنزرت، واعترافًا لهم بالجميل لمساندتهم إيّاه في المؤامرة التي دبّرها ضدّه بعض جنرالات الجزائر.

كانت الخسائر فادحة في الأرواح، وفي المباني، وفي المنشئات.

بقيت تونس تقاوم صامدة، ووقف الرأي العام العالمي بجانبها، وأصدرت الأمم المتّحدة قرارات تساندها.

اغتنم الزعيم بورقيبة ندوة صحفيّة تحدّث فيها رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة عن حرب بنزرت فهم منها أنّه فتح الباب للحوار فشجعه على

ذلك، ومدّ له يده. وهكذا استؤنفت محادثاتُ الجلاء عن بنزرت، وانتهت إلى الاتّفاق على أن يتحقّق ذلك في خامس عشر أكتوبر 1963. أي ثلاث سنوات قبل امتلاك فرنسا للقنبلة الذريّة. ويُذكر أن الجنرال دوقول وعد بمغادرة بنزرت في لقاء رمبويي عند امتلاك فرنسا للقنبلة الذّرية، وحدّد لذلك سنة. طالت ثلاث سنوات. وهكذا يمكن القول إنّ فرنسا أرجعت بنزرت عامين بعد التاريخ الأوّل الذي عيّنته، لأنّ امتلاك فرنسا للقنبلة تأخّر.

وبالجلاء عن بنزرت، تمكّنت الدولة التونسيّة من مباشرة صلاحياتها في ميدان الدفاع، وانتشر جيشنا الوطني في كلّ من بنزرت ومنزل بورقيبة. وتسلّم ثكنات الجهة، ومطارها، وقاعدتها البحريّة، وكلّ منشآتها العسكريّة.

أما التمثيل الديبلوماسي، وصلاحيات تونس في ميدان العلاقات الخارجيّة، فقد افتكها بورقيبة افتكاكا. وقد كانت فرنسا تعارضه لأنّها تشترط، قبل ذلك، الاتّفاق على صيغة للاستقلال في نطاق التكافل، ومصادقة برلمانها على وثيقة عشرين مارس 1956، وإلغاء معاهدة الحماية. لم يبال بورقيبة بهذه الشروط، ودعا القناصل العامين المعتمدين في تونس، وأعلمهم برغبة الحكومة التونسيّة في أن تقيم بلادهم علاقات دولة مستقلّة بدولة مستقلّة، وعيّن سفراء في كلّ من جدّة، والرّباط، وطرابلس الغرب.

اعترفت فرنسا بالأمر الواقع، وصادقت في خامس عشر جوان 1956 على اتّفاق يقضي :

- **أوّلا** : بأنّ فرنسا يمثّلها في تونس سفير لا مندوب سام ولا مقيم عام، وأنّ تونس يمثّلها في باريس سفير، لا مندوب سام.

- **ثانيا** : بأنّ فرنسا مستعدّة لأن تتولّى في البلدان التي لم تكن تونس قد قرّرت أن ترسل إليها بعثة ديبلوماسيّة قارة، تمثيل الرعايا

التونسيين، والمصالح التونسيّة، إن طلبت منها الحكومة التونسيّة ذلك، وفي هذه الحالة، فإنّ الأعوان الديبلوماسيين والقنصليين، سوف يعملون بمقتضى تعليمات الحكومة التونسيّة.

– **ثالثا** : بأن تلتزم فرنسا تأييد ترشّح تونس للمنظّمات الدوليّة حيث هي غير ممثّلة.

– **رابعا** : بأنّ الحكومتين، في انتظار إبرام معاهدة تُقنّن صيغ تعاونهما في الميدان الخارجي، تتبادلان المعلومات، وتتشاوران في جميع المسائل ذات المصلحة المشتركة التي ستطرح عليهما في جميع الميادين، وتعملان في جوّ تسوده روح الصداقة، والتضامن المميّزة لعلاقتهما.

أزال هذا الاتّفاق العقبات التي كانت تعترض مباشرة تونس لمسؤولياتها في ميدان التمثيل الديبلوماسي، والسياسة الخارجيّة، من دون أن تتقيّد بمعاهدة تحالف اشترطتها فرنسا. فقد ظلّ بورقيبة يعارضها.

بقيت كلمة عن استرجاع السلطة العدليّة، وهي ركن أساسي للدولة تتساوى أهميتها مع السلطة التنفيذيّة، والسلطة التشريعيّة. وهي، منذ انتصاب الحماية، فرنسيّة في تشريعاتها، وهيكلتها، ورجالها. ابتدأت تونستها في تاسع ماي عندما عيّنت الحكومة في خطط وكيل عام رئيس نيابة، ووكلاء الدولة لدى المحاكم، تونسيين عوّضوا فرنسيين احتكروا هذه الخطط طوال عهد الحماية، وعندما أصدرت قانونا يقضي بتطبيق التشريعات التونسيّة على المخالفات التي تُرتكب في تونس ممّا ينهي العمل بالتشريعات الفرنسيّة، وبالاحتكام إلى المحاكم الفرنسيّة.

ثارت ثائرةُ فرنسا لهذه التونسة، لا سيّما عندما أوقف الأمن التونسي فَرَنْسِيَين في حالة مخالفة، وأحالهما إلى محكمة تونسيّة. ولم يقبل غلاتها بزوال المحاكم الفرنسيّة، وتعويضها بمحاكم تونسيّة مبتدئة، وبانتهاء مهام القضاة الفرنسيين، وإبدالهم بقضاة تنقصهم الخبرة كما

يدّعون، وطالبوا بنظام عدلي يختصّ بمقاضاة الفرنسيين والأجانب على غرار ما هو معمول به في بلاد مستقلّة في الشرق.

عرفت العلاقاتُ الفرنسيّة التونسيّة أزمة من جرّاء ذلك انتهت بالموافقة على معاهدة عدليّة ألغت اتّفاقيّة ثالث جوان، واستجابت لمقتضيات الاستقلال.

هناك معركة أخيرة خاضها الرّئيس الحبيب بورقيبة طوال تسع سنوات، هي معركة جلاء المستوطنين الزراعيين عن الضيعات التي يملكونها، والتي اغتصبوها من الفلاحين التونسيين، ومن أراضي العروش، ومن الأحباس، بالقانون حينا، وبالحيلة والقوّة أحيانا. وقد استغلوا عمّالها، وعاملوهم بالعنف، وكأنهم رقيق، وأهانوهم، وأذلّوهم. وقد استبسل الإتحاد العام التونسي للشغل، وزعيمه فرحات حشاد، في الدفاع عنهم وتنظيمهم. وأحداث النفيضة الدمويّة سنة 1951 تؤكّد قساوة النظام الإستعماري، وشركاته، المستوطنين الزراعيين تجاه العمال الفلاحين.

لقد كان المستوطنيون الزراعيون مع الموظفين القاعدة الأساسيّة للجبهة الاستعماريّة التي تضغط على حكومة باريس، وعلى المقيم العام لمقاومة الحركة الوطنيّة. وهي تحرّض قوى الأمن والجيش على إخضاع التونسيين وإذلالهم، وتشاركها في حملاتهما، وتستعمل السلاح معها. والمستوطنيون الزراعيون مظهر قاتم للاستعمار، ورمز للاستغلال والإهانة، ولا مكان لهم في بلاد مستقلّة. والمسألة مسألة مبدإ، ومسألة شعور جماعي.

أخفقت المحادثات والمفاوضات في إجلائهم فهم يطالبون بتعويضات باهظة ليس بإمكان ميزانيّة تونس تسديدها. فوجب إجلاؤهم بالقانون، وهكذا وقّع الرّئيس بورقيبة ثاني عشر ماي 1964، يوم ذكرى انتصاب

الحماية، قانونا استرجعت الدولة بمقتضاه، ضيعات المستوطنين الزراعيين، ومنعت غير التّونسيين من امــتلاك الأرض الفلاحيّة في تونس.

وهكذا تمكّنت الدولة التونسيّة الجديدة من مباشرة كلّ صلاحياتها، والاضطلاع بكلّ مسؤولياتها. ولكن الأمر لا ينتهي عند هذا الحدّ، لأنّ بناء الدولة لا يقتصر على ذلك، بل يتعداه إلى ضرورة إقامة مجتمع متحضّر، نام، متضامن، وما أجهزة الدولة إلاّ أداة في سبيل ذلك، تخدم الشعب، وتتفانى في القيام بمصالحه، وتحقّق نهضته، وتضمن مناعته.

وإنّي أشاطر الأستاذ المؤرّخ رؤوف حمزة في أهمّ ما ذهب إليه، عند دراسته لمفهوم بورقيبة للدولة فكرا، وممارسة، من أنّ الدولة هي الأداة المفضلة لتنظيم الشؤون العامّة، وحتّى الخاصّة، وتسييرها، ومراقبتها. وهي كذلك العامل الأساسي إن لم يكن الأوحد للتغيير الاجتماعي، والبناء الوطني.

وللدولة وظائف أربعة هي :

1) ضمان الأمن، والنظام، والاستقرار، والمناعة.

2) العمل على إصلاح المجتمع بإخراجه عن التقاليد المتخلفة البالية، وفتح أبواب التقدّم العصري أمامه، للّحاق بالأمم المتحضرة.

3) السعي إلى القضاء على الفوارق الاجتماعيّة، والعصبيّات القبليّة، والمواقف الانطوائية تحقيقا لاندماج وطني كامل، ودعما لوحدة وطنيّة صمّاء، لا تتخلخل، ولا تتزعزع.

4) الطموح إلى بعث أمّة لها فضاؤها المحدّد، وتاريخها المتميّز، ونظرتها الوطنيّة الواحدة لحاضرها ومستقبلها.

إنّ بناء مجتمع جديد هو هدف للدولة التونسيّة الجديدة، أقدم عليه الحبيب بورقيبة رغم صعوبته، إذ ليس من السهل تحديث مجتمع عانى قرونا من الفقر، والجهل، والتخلّف، وإن كان له في ماضيه البعيد صفحات لامعة من الحضارة والمجد.

ويعترف التاريخ لبورقيبة بأنّه أقدم على بعث مجتمع جديد، بإيمان وشجاعة، دون خوف أو تردّد، لم يخش لومة لائم، ولم يذعن لأي ضغط، ولم يتراجع إلى آخر أيام حكمه أمام أي معارض من الداخل، أو من الخارج في البلاد الإسلاميّة.

ويشهد له التاريخ أنّه حرّر المرأة، وسوّاها بالرجل في المدرسة، وفي الشغل، وفي الحياة العامة، وأعطاها حقوقها كاملة بلا احتراز، فمنع تعدّد الزوجات، وأخضع الطلاق لحكم قضائي محافظةً على حرمة المرأة، وكرامتها.

هي ثورة لم يخفت صداها إلى اليوم، خاضها ضد تقاليد بالية، بقيت إلى اليوم راسخة في أغلب المجتمعات الإسلاميّة. واعتمد فيها على قراءة اجتهاديّة متفتّحة للقرآن الكريم، وعلى فهم عصري مستنير للدين الإسلامي الحنيف الصالح لكلّ زمان ومكان.

ويذكر التاريخ لبورقيبة دعوته الرائدة إلى تحديد النسل حتّى تنتظم العائلة، فلا تعرف كثرة الأولاد وما يترتّب عن ذلك في العائلات الفقيرة التي هي أكثر انجابًا، من نفقات يصعب تسديدها، ومن عجز عن تربية العدد الوافر من الأطفال وتعليمهم، وحتّى يتطوّر المجتمع من عقلية القبيلة إلى عقلية العائلة.

ولتحديد النسل غايات أخرى، أبرزها السيطرة على التزايد السكاني الذي يفوق عادة، في البلاد الضعيفة، نسبة تزايد الثروة، فيبقى الشعب في فقر لا ينتهي، وخصاصة لا تخف.

وسخّر لهذه الغاية موارد مهمّة من الداخل والخارج. وشيّد، في مختلف أنحاء الجمهوريّة، مراكز للتنظيم العائلي، وحمّل الحزب مسؤوليّة إنجاحها. ومن منّا لا يذكر كيف كنّا في الجامعات، ولجان التنسيق، نجهّز للأرياف، والجبال، والقرى، قوافل للتوعية الصحيّة والاجتماعية، ولإقناع النسوة بفائدة التحكّم في تناسلهنّ.

وأولى بورقيبة، في بنائه للمجتمع الجديد، التعليم مكانة أولى. فقد عمّمه على كلّ أبناء الشعب بنين وبنات، ووفّر له نسبا عالية من ميزانيّة الدولة. ووحّد التعليم الابتدائي، فرفع من شأن المدارس الخاصّة القرآنية، فأصبحت في برامجها، وتأطيرها، تخضع لنظام مدارس التّعليم العام.

وأدخل إصلاحا جوهريّا شاملا على التعليم الثانوي، وضبط له ثلاثة أهداف :

الأول : توحيده حتّى لا يتشتّت أبناء الوطن الواحد بين تعليم فرنسي عصري، وكأنهم فرنسيون يعيشون في فرنسا، وتعليم زيتوني تقليدي، لا يستجيب لمستلزمات العصر رغم ما أدخل عليه من تحسينات يعود الفضل فيها إلى نخبة نيّرة من المشائخ، وإلى جهاد مرير للطلبة الزيتونيين. وتعليم صادقي يجمع بين مقتضيات التقدّم، وبين قيم الأصالة.

الثاني : تعصيره حتّى يكون آخذًا بالحداثة، معتمدًا على مناهج وبرامج منتشرة في البلاد المتقدّمة.

الثالث : تونسته وتعريبه حتّى يكون شبابنا متجذّرًا في محيطه، متأصلاً في حضارته، حاذقًا للغته، معتزًا بتُونسيّته.

وأنشأ من لا شيء أو يكاد تعليمًا جامعيا ذا مستوى عال، متفتّحا على جامعات العالم المتحضّر، فبعث الجامعات والمدارس العليا، إضافة إلى تشجيعه الطلبة على التعلّم في الخارج، لاسيّما في فرنسا حيث كانوا أغلبيّة في سنوات الاستقلال الأولى.

تحرّر من كلّ المركّبات بدافع بلوغ المستوى الرفيع، فأبقى للغة الفرنسيّة حظوتها، وشجّع الإقبال على اللغات الحيّة لاسيّما الإنقليزية، من دون الحدّ من توسّع العربيّة لغة البلاد الرّسمية وانتشارها، وبذل الجهد لأن تعوّض، كلّما توفّرت الأسباب، اللغات الأجنبيّة في تعليم المواد العلميّة والتقنية.

كانت التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة غاية أساسيّة للدولة التونسيّة الجديدة، ومقاومة التخلّف هدفاً أوليّا ينبغي للأمّة بكلّ أفرادها المساهمة فيها، فهما فرض عين، وجهاد أكبر. وقد ذهب الزعيم بورقيبة إلى مطالبة المواطنين بالكف عن صوم رمضان لما للصوم من تأثير سلبي على الانتاج، آخذا بالحديث : "أفطروا لتقووا على عدوكم".

كانت البداية تحريرَ تونس من التبعيّة الاقتصاديّة والماليّة لفرنسا، وفكّ القيود القمرقيّة والتجاريّة التي كانت تربطها بها، والانفصال عن بنك الجزائر، وإحداث بنك مركزي تونسي، وإصدار عملة وطنيّة هي الدينار، والخروج من منطقة الفرنك.

هذه البداية وفّرت الأسباب، وفتحت الأبواب لبناء اقتصادي واجتماعي وطني متطوّر كان أساسا لمجتمع تونسي متحضّر، اعتمد التخطيط إطارًا، والاشتراكيّة الدّستوريّة برنامجا.

شملت التنمية كلّ الميادين، ففي الفلاحة وضعت الدولة برامج طموحة لتشجير السهول والجبال لمقاومة الانجراف، ولصدّ رمال الصحاري والشواطئ، ولبناء السدود.

وأنشأت الدولة دواوين إحياء في المناطق الضعيفة، وشجّعت الزراعات السقويّة، وسهّلت القروض الفلاحيّة.

وتجنّد الشعب في كلّ مكان لإحياء الفلاحة. ومن منّا لا يذكر حظائر مقاومة التخلّف التي شغّلت مئات الآلاف من البطالين في الريف، والتي ساهمت، رغم ضعف ما كان يتقاضاه عمّالها في النهوض الفلاحي مساهمة فعّالة. وقد وجدت تجربة الحظائر صدى كبيرا عند أخصائيي التنمية الذين أشادوا بها، واعتبروها طريقة تنمويّة موصلة، ومن أولئك الأستاذ قبريال آردون (Gabriel Ardan) الذي كان يزور تونس، ويطّلع بإعجاب على مسيرتها التنمويّة.

وتوفيرًا لأسباب جديدة للتنمية الفلاحيّة، أقدم الزعيم بورقيبة، بشجاعته المعتادة، على حلّ الأحباس، وخصخصة الأراضي الاشتراكيّة، ممّا مكّن مستحقيها من امتلاكها بصفة فرديّة، واستغلالها.

وفيما يخصّ الصناعة، والخدمات، والبنية الأساسيّة، فقد تحقّقت إنجازات كثيرة، نذكر منها مصانع الفولاذ، وعجين الحلفاء، والأسمدة الكيمياويّة، والنسيج، والمعادن، والمعامل الميكانكيّة، والموانئ، والمطارات، والطرقات، والبنوك، ومنشآت الصيد البحري، ومرافق السياحة، والصناعات التقليديّة.

هي نهضة عارمة تحمّلت الدولة فيها، أوّل الأمر، دورًا أوّليًا، ثمّ حلّ محلّها الخواص شيئًا فشيئًا. وكانت المبادرات الفرديّة تلقى التشجيع والمدد، والملكيّةُ الخاصّة الرعاية والحماية.

وكان الرئيس بورقيبة يرعى هذا البناء، يتتبّعه عن قرب لا يغفل عنه، يدفعه ويدعّمه، وإن لزم الأمر يصلحه ويصوّبه.

وفي الميدان الاجتماعي، سخرت الدولة التونسيّة نصيبا وافرًا من إمكانياتها، وجزءًا هامّا من اهتماماتها له. فهذه الصحّة، بتجهيزاتها، وبناءاتها، وإطارتها، تسهر على صحّة المواطن، وتنظّم لفائدته الحملات الوطنيّة لإزالة الأمراض الخطيرة كالأمراض الصدريّة والرمد مثلا. وهذا السكن ويُعدّ من أبرز نجاحات الدولة الجديدة بفضل ما توفّر له من تشجيعات، وما تميّز به من مبادرات.

وهذه مؤسّسة أطفال بورقيبة تأخذ بأيدي الأطفال الذين يفتقرون إلى عائل أو كفيل، وهذه الخطط المتواصلة لرفع الأميّة.

وهذا التشريع الإجتماعي الذي نعتزّ به لشموليته ولمواكبته التقدّم. وقد عزّ نضيره في بلاد نامية أخرى.

بهذه الإشارات السريعة للجوانب التنمويّة في بناء الدولة التونسيّة الجديدة، وإرساء مجتمع عصري متطوّر، أكون قد أحطت ببعض ما يمكن ذكره عن الزعيم بورقيبة، ودوره المركزي في بناء الدولة الحديثة، مساهمة في إحياء ذكرى وفاته الثالثة. وقد يتبيّن ممّا قدّمته أنّه بالرغم من تخوّفاته، واحترازاته عندما عرضت عليه رئاسة الحكومة، وفّق في بناء دولة تونسيّة حديثة. ولذلك يصحّ القول عنه إنّه، زيادة على دوره باعتباره محرّرًا للوطن، فهو باني الدولة.

وقد كان لطول شيخوخته، واستفحال مرضه، أسوأ الأثر وأخطره على الاستقلال الذي أتى به، وعلى الدولة التي بناها. وقد تعرّض كلاهما إلى الانحلال والتلاشي. ويجدر بنا، في هذا الصدد، إبراز الأهميّة التاريخيّة لإقدام الوزير الأوّل زين العابدين ابن علي في سابع نوفمبر 1987، بشجاعة ومسؤوليّة وأمانة، بالرجوع إلى الدّستور، وبالاعتماد على شهادة طبيّة، على الاضطلاع بنفسه مباشرة بالمسؤوليّة الأولى في البلاد. وتقلّد رئاسة الجمهوريّة.

وبإقدامه هذا، أنقذ البلاد من التدهور، وأبعد عنها الخطر، وأنقذ إنجازات بورقيبة وملحمته من التلاشي والاندثار، وأدى للوطن خدمة جليلة لا ينساها له التاريخ، وواصل في عهده الزّاهر المسيرة بكفاءة ونجاح، وحافظ على المكاسب ونماها، وتمسّك بالثوابت وطوّرها، حتّى تتلاءم والأوضاع الجديدة عندنا، وفي العالم. وبذلك تبقى تونس حرّة، مستقلّة، مزدهرة، منيعة، أبد الدّهر.

"وقل اعملوا فسيرى اللّه عملكم ورسوله والمؤمنون"

"وسيرى اللّه عملكم ورسوله ثمّ تردّون إلى عالم الغيب والشهادة، فينبئكم بما كنتم تعملون" – صدق اللّه العظيم.

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته

منهجية الحبيب بورقيبة
في تحرير تونس وبناء الدولة الحديثة

محاضرة ألقيتها في دار التجمّع الدستوري الدّيمقراطي، بإشارة سامية من رئيس الجمهوريّة ورئيس التجمّع زين العابدين بن علي أمام جمع من إطارات الأمّة، يتقدّمهم أعضاء الديوان السّياسي، وأعضاء الحكومة، بمناسبة ذكرى مائة عام على ميلاد الزعيم الحبيب بورقيبة يوم 1 أوت سنة 2003

يوم الأحد القادم، ثالث أُوت 1903، يكون قد مر على التاريخ الرسمي لميلاد الحبيب بورقيبة محرر تونس، وباني دولتها، مئة عام.

وتقديرا لجهاده الكبير، واعتبارا لانتصاراته الباهرة، ووفاء لذكراه الخالدة، يُحيي الشعب التونسي عيد ميلاده، ملبيا بذلك إرادة سامية لرئيس التجمع الدستوري الديمقراطي، رئيس الجمهورية زين العابدين ابن علي، الذي أذن بتنظيم هذه التظاهرة، وباقامة ملتقى دولي ذي طابع علمي تاريخي، إكراما له، وتمجيدا.

ولا غرابة في ذلك، فهو خليفته في قيادة تونس، وهو المؤتمن على تاريخها، وهو ابن بار من أبنائه، أخذ عنه الوطنية والنضال، وساهم في إطار حزبه في معركة التحرير، وشارك تحت مظلته في بناء الدولة، وباشر، بامرته، كبرى المسؤوليات.

هي علاقة محبة وتقدير وإعجاب، يجدر بنا معشر التونسيين، وأبناء حزبنا العظيم، الإشادة والتنويه والاعتزاز بها، لما ترمز إليه من تواصل حي وبنّاء في مسيرة تونس العزيزة.

في بداية العرض الذي سأقدمه لكم بالمناسبة، والذي أتطرق فيه إلى **منهجية الحبيب بورقيبة في تحرير تونس وبناء الدولة الحديثة،** أتقدم بالشكر الجزيل للرئيس زين العابدين ابن علي لتكليفي بهذا العرض، إنه شرف كبير أعتز به.

المنهجية بصفة عامة كما أحددها، هي طريق مدروسة، محكمة، للوصول إلى غاية، وهي نتاج بحث معمق، وسعة اطلاع، وإعمال رأي، وطول تجربة، تتلاءم والغاية المطلوبة. وهي غرضه الأساسي، أعدت له أولا وبالذات، وهي جزء منه.

الهدف الأول عند بورقيبة هو تحرير الوطن من التبعية الأجنبية، وتخليصه من الاستعمار، وقد سعى إلى تحقيقه، صحبة رفاق له، بطريقة جديدة ومنهجية لم يألفها الناس بعد. بدأ، حال عودته من فرنسا، بتحرير المقالات الصحفيّة، يحلل فيها أوضاع الشعب المأساوية، ويفضح المظالم الاستعمارية، ويدعو الشعب إلى اليقظة للتصدي لها. وقد أثارت هذه الكتابات حماسا كبيرا في الأوساط الوطنية، لاسيّما بين الشباب، وغذته بدم جديد مما دفع بأعضاء مؤتمر الحزب الحر الدستوري المنعقد في 12 ماي 1933 إلى انتخابه وصحبه أعضاء في اللجنة التنفيذية للحزب.

لم يعمر طويلا في هذا الحزب. فقد دبت بينه وبين صحبه من جهة، وبين القادة التاريخيّين من جهة أخرى، خلافات حادة فرقت بينهم، ودفعتهم إلى الانشقاق، وإنشاء الحزب الحر الدستوري (الجديد) بقيادة الديوان السياسي في قصر هلال في ثاني مارس 1934.

ترجع هذه التجربة، ويعود هذا الانشقاق الذي نعته وناس ابن عامر أحد الدستوريين الأول بالمبارك إلى اختلاف في المنهجية، وتباين في الطرق.

فلبورقيبة وصحبه ـ وأخص بالذكر منهم: الطاهر صفر لدوره المتميز في إنشاء الحزب الجديد ـ منهجية جديدة لتحرير الوطن. أخذوا بعضا من عناصرها في أثناء إقامتهم بفرنسا، وعند معرفتهم لرجالاتها، ثم تعمقت وتطورت طوال مسيرتهم النضالية.

أطلق عليها، بعد النصر سنة 1955، جمع من المناضلين الدستوريين من محبيه وأنصاره، ونخبة من رجال الصحافة والسياسة في باريس اسم "البورقيبية".

سأنظر، في الجزء الأول من حديثي، إلى تطبيقاتها على معارك التحرير قبل الاستقلال، وفي الجزء الثاني إلى تطبيقاتها على معارك ما بعد الاستقلال.

الشعب، والحزب، والقيادة في الحزب الجديد

تعتمد المنهجية البورقيبية في معركة التحرير، ومقاومة الاستعمار على ثالوث أساسي: الشعب، والحزب، والقيادة، متمثلة في زعيم. فهو عمودها الفقري، وهو عدتها. وترتبط مكونات هذا الثالوث بعضها ببعض بعلاقة متينة حية نجح بورقيبة في تغذيتها بفضل الاتصال المباشر المستمر، والخطب البليغة النافذة بلغة الشعب العامية، وقد ارتفع بها إلى أعلى مستوى.

الشعب غاية المعركة. يشنها للنهوض بنفسه، ويتحمل تبعاتها لأنه وسيلتها. جنده بورقيبة بمختلف فئاته وأجياله، بعامته وخاصته، بأغنيائه وفقرائه، في القرى، والمدن، والجبال، والأرياف، وحرره من الضعف والخوف، وأنكر عليه الخضوع والاستسلام إلى "المكتوب" والقدر، وجذّر فيه مقولة شاعرنا الكبير أبي القاسم الشابي :

"إذا الشعب يوما أراد الحياة ** فلا بد أن يستجيب القدر"

وزرع فيه إرادة الكفاح، وعلمه أنه بالعزيمة يُعاند "الكف الإشفة" "وأن "الدوام ينقب الرخام"، وأقنعه بأنه بالإيمان والعقيدة، وبالجهاد والتضحية، يتغلب المناضل على الاستعمار، ويفتك حريته.

والحزب، في المنهجية البورقيبية، هو طليعة من المناضلين في الأمة، سخروا أوقاتهم، ومواهبهم، وطاقاتهم، وأموالهم لخدمة الوطن، لا ترهبهم التضحيات، ولا يحجمون عن تحمل النفي، والسجن، والعذاب، والحرمان، انتظموا في حزب سياسي تعبوي، وخضعوا لهيكلة محكمة، وتدربوا على جمع الناس في التظاهرات، وتوجيههم ضد رموز السلطة، ونشر الشغب والهيجان، وتولي المقاومة المسلحة كلما وجب الأمر.

وتُولي المنهجية البورقيبية القيادة وراء زعيم مقاما أوليا. فهي التي توجه الشعب والحزب في المعارك، وتقيه من العثرات، وتقرأ حساب المنعرجات والمنزلقات، وتجنبه العقبات. لا تخشى اتخاذ مواقف عقلانية، قد لا تتماشى والعاطفة الغالبة على الشعب، من دون أن تنفصل وتبتعد عنه، وتخلق بينها وبينه فجوة. ولتكون أوامرها مسموعة وتوصياتها مقبولة، ينبغي أن يثق بها الشعب، وأن تكون صريحة صادقة في خطاباتها مع الشعب، ومع السلط، متحدة متضامنة، تتسامى عن الاختلافات العلنية في الاتجاهات والمواقف، اجتنابا للتفرقة والفتنة، شجاعة مجاهدة، تتصدى للاستعمار، ولا تخشى النفي، أو السجن، وهي تدرك أن تسلط الاستعمار على المناضل يكسبه هالة وإشعاعا، ويبوئه موقعا مرموقا بين مواطنيه.

ولم يكن السجن في المنهجية البورقيبية وفي سبيل الوطن عارا. كما لم يكن تحدي الاستعمار تهورا ومغامرة خلافا لما كان سائدا بين رجال الحزب القديم.

وفي هذا الصدد، كتب الصحافي الكبير حسين الجزيري في جريدته **النديم**، وهو من أنصار اللجنة التنفيذية، شماتة في الحبيب بورقيبة

وصحبه، عندما نفاهم الاستعمار الى برج لوبوف مقالا انتقد فيه من يدعي "أن الرجل السياسي لا يجوز له بحال من الأحوال أن ينال هذا اللقب إذا لم يكن قد قرن في الأصفاد، وسيق إلى السجن"، ويرد على الذين "يدعون أن الشيخ عبد العزيز الثعالبي ضعيف النفس، لأنه لم ينف، ولم يتغرب، ولم يسجن، ولم يهدد، ولم يفتش منزله، ولا مكتبه. والرجل الحكيم، والسياسي المحنك في نظر هؤلاء، هو الذي يقاد إلى السجن بين الآونة والأخرى، أو يشيع إلى المنفى، ولا يعود من ربوعه إلا ليصعد على مصطبة المشنقة".

الشعب، والحزب، والقيادة في الحزب القديم

الشعب في نظر اللجنة التنفيذية همج و رعاع. إن شارك في تجمعات شعبية أفسدها، وأبعدهاُ عن قصدها. لذلك يتعين اجتناب إقحامه فيها. والحزب هيئات شرفية من وجهاء القوم في الحضر، تجتمع في المناسبات، وتصادق على العرائض في الصالونات، وترسل البرقيات الإحتجاجية البليغة، ولا وجود لها في الأرياف النائية، والجبال الوعرة. بين العروش، والقبائل، والبدو الرحل، والقيادة مختارة من ذوي الحسب والنسب والجاه، لأصحابها وقار يصونونه، ومنزلة يحافظون عليها، ومكانة لا يعرضونها للإهانة أو الخطر. إنهم **الغرانطة** نسبة إلى النهج الذي يقع فيه مقرهم.

الاستراتيجيّة البورقيبية

استراتيجية الكفاح عند بورقيبة أهداف مرحلية، معتدلة، مقبولة. تتصلب القيادة في التمسك بها، وتسعى إلى الوصول إليها بالترغيب والمرونة. فتتصل بالحكومة، وتشجعهما على الدخول معها، بسلم وتفاهم، في حوار سياسي، مُبينة أن الدستوريين لا يضمرون حقدا وكراهية لفرنسا، فالخصم عندهم ليس فرنسا، بل هو نظام سياسي تحكمه جالية

تدافع عن مصالح خاصة وامتيازات مفرطة، ومؤكدة أن الحزب يعترف بمعاهدة الحماية، ولكنه يريد تطويرها، ويعمل على جلب الرأي العام الفرنسي إلى جانبها، وربط الصلة برجالات فرنسا من صحافيين، وكتاب، وسياسيين يؤمنون بحرية الشعوب، ويخشون الأزمات في بلادهم. ويقوم بحملات دعائية لدى الرأي العام العالمي، ولدى الدول الفاعلة، والأمم المتحدة، والجامعة العربية. وعند إخفاق هذه المحاولات يلجأ، بعد الترغيب، إلى الترهيب، ويصعّد حملاته الدعائية في الصحافة وفي الاجتماعات. فترد السلط عليه، وتحد من الحريات، وتجري الاعتقالات، فيعم البطش، ويشتد القمع، ويدخل الشعب، إذّاك، في تصادم. ويعم الشغب، وتنتشر الفوضى، ويختل الأمن، وتسيل الدماء. يصمد الشعب ويقاوم، لا يخضع ولا يستسلم. والزعيم من منفاه يحرك فيه السواكن، ويشجعه على الاستماتة، ويوصيه بالثبات.

المقاومة

وأمام هذه المقاومة، وأمام هذا الصمود، تجد فرنسا نفسها في وضع صعب : إما أن تواصل القمع، وقد تبين أنه، بالرغم من قساوته، لم يقض على المقاومة، وإما أن تفتح باب الحوار، وتسعى إلى التفاهم. وقد يكون ذلك أخف الضررين، لأنه يضمن عودة الهدوء واستتباب الأمن، ويفتح الباب إلى السلم.

على هذا المنوال وبهذه المنهجية، تطورت المعارك الثلاث التي خاضها الحزب الحر الدستوري (الجديد) بزعامة بورقيبة.

المعركة الأولى

بعد الانشقاق عن الحزب (القديم)، بذل بورقيبة نشاطا حثيثا في البلاد : عقد الاجتماعات وأسّس الشعب، وكتب المقالات، وجمع الأنصار، وأضعف بذلك اللجنة التنفيذية، وسحب البساط من تحتها.

غض المقيم العام عنه الطرف فلم يمنعه أول مرة لاعتبارين :

1- لأنه لم ير تطرفا في برنامجه السياسي.

2- لأنه كان يظن أنه سيدخل صراعا حادا مع اللجنة التنفيذية يضعفه ويضعفها، فيفلح المقيم العام في مناوراته المعتمدة على سياسة "فرق تسد"، ويقضي على الحركة الوطنية.

ولما تبين له أن الحزب الجديد ــ خلافا لتوقعاته ــ أصبح في الشعب قوة ضاربة، وحقق انتصارا ساحقا على قدامى الدستوريين، انقلب عليه، واستعمل ضدّة القوة والبطش، وأوقف زعيمه وجمعا من رفاقه، ونفاهم جميعا الى المنطقة العسكرية في الصحراء.

كانت ردود فعل الشعب إلتونسي على هذا القمع، شاملة، شجاعة، وتواصلت أكثر من عشرين شهرا.

ولم يقل عدد التظاهرات والمسيرات عن الألف في أغلب أنحاء الإيالة، لاسيّما في المكنين حيث خلفت ضحايا كثيرين. وعمت الإضرابات المحلات التجارية والرصيف، وتعددت الاصطدامات، وعمليات العنف، والتخريب، والقتل. وأدركت فرنسا أن لسياسة القوة حدودا، وأنها مجبرة على التعامل مع بورقيبة وحزبه بالتي هي أحسن، والتراجع عن سياسة التعسف، وإعادة الحرية الى المعتقلين. فعينت مقيما عاما جديدا، هو أرمون قيون خلفا لمارسيل بيروطون، وأوصته باتباع سياسة أكثر تحررا.

هكذا انتهت المعركة الأولى التي خاضها الحزب الحر الدستوري (الجديد)، وخرج منها الحبيب بورقيبة منتصرا، مرفوع الرأس. ولم يعتره الضعف واليأس، ولم يعرف التراجع والندم، ولم يلحقه الوهن والخذلان، كما كان الشأن بالنسبة إلى البعض من رفاقه في برج لوبوف، وكما كان الشأن بالنسبة إلى الوطنيين الذين أوقفوا في معارك سابقة. فارتفعت مكانته في الشعب، وعلا شأنه، وتدعمت زعامته، وأصبح القائد بلا

منافس، والممثل الشرعي للشعب التونسي أمام فرنسا، والطرف الأساسي في التعامل معها، وما أن استرجع حريته حتى استأنف نضاله.

جمع في عاشر جوان 1936 (أي بعد ستة وعشرين يوما من سراحه) المجلس الملي للحزب، لاستخلاص العبرة من المعركة الأولى التي خاضها، ولوضع برنامج المرحلة الجديدة.

وفي هذه الفترة، فازت الجبهة الشعبية في الانتخابات التشريعية بفرنسا، وتولى الاشتراكي ليون بلوم (Léon Blum) رئاسة الحكومة، مما فتح آفاقا واسعة أمام الحركات الوطنية في الإمبراطورية الفرنسية، ومكن بورقيبة من الدخول في حوار واعد مع المقيم العام الجديد في تونس، وواصله في باريس مع وكيل كاتب الدولة للشؤون الخارجية بيار فينو (Pierre Vienot). وهي أول مرة يلتقي فيها زعيم وطني تونسي بمسؤول فرنسي بهذا المستوى، ويقدم له برنامجا سياسيا انتقدته اللجنة التنفيذية بشدة متّهمة إياه بالمرونة والاعتدال، والسيادة المزدوجة، والحقوق الفرنسية المكتسبة، ولم يتعرض للاستقلال. إنها غوغائية الحزب القديم : تطرف في الصالونات، وتخاذل في العمل الميداني، بلاغة في الكتابة وغياب في الشارع، سهولة في الكلام وخوف من السجن، ادعاء للوطنية واجتناب للتضحية : هذه هي "الغرنطة" مرة أخرى.

لم ينجح الحوار مع الجبهة الشعبية، ويعود ذلك الى أسباب أربعة :

1- معارضة الجالية الفرنسية الشّرسة في تونس،

2- تخلي جامعة الاشتراكيين في تونس عن مساندة الحزب الجديد لأسباب مختلفة لعل أهمها تبنيه لحركة نقابية وطنية مستقلة ترأسها أول الأمر بلقاسم القناوي.

3- التناقضات الداخلية للجبهة الشعبية،

4- استقالة بلوم من رئاسة الحكومة.

المعركة الثانية

عاد بورقيبة إلى المعركة من جديد، وكانت معركته الثانية، فدعا المؤتمر الثاني للحزب الذي انعقد في نهاية أكتوبر ومطلع نوفمبر 1937 إلى سحب الثقة من حكومة فرنسا بالرغم من معارضة بعض من رفاقه الذين كانو يريدون اجتناب موقف صدامي مع المقيم العام.

وشدد انتقاداته ضدها، وشرع في مشاغبتها من ذلك :

1- تنظيمه لإضراب عام تضامنا مع الوطنيين في المغرب وفي الجزائر، رفض بلقاسم القناوي الأمين العام لجامعة العمال التّونسيين المشاركة فيه، بدعوى أنه إضراب سياسي.

2- عقده اجتماعات عامة بلا ترخيص.

3- دعوته إلى العصيان المدني، والجبائي، والعسكري.

4- تشجيعه على شن إضرابات عمالية، مما أدى الى جرحى وموتى في الجريصة، وبنزرت.

ردت الحكومة الفعل، وبدأت حملة من الاعتقالات، تظاهر الشعب ضدها في ثامن أفريل مطالبا ببرلمان تونسي، وأعاد الكرة في اليوم الموالي لما دعت المحكمة علي البلهوان، (وكان من أكثر الزعماء تأثيرا)، للمثول أمامها. التفت الجماهير حوله، ففرقها الجيش والأمن بشدة و قساوة، مما خلف أكثر من مائة شهيد وعشرات الجرحى. وأعلن المقيم العام حالة الحصار وحل الحزب، وأوقف بورقيبة والزعماء، وكانت القطيعة.

تواصلت المقاومة خمس سنوات، وتأثرت باندلاع الحرب، وانتصار ألمانيا على فرنسا من جهة، وباحتلال جيوش ألمانية وإيطالية تونس من جهة ثانية.

أخذت المقاومة أشكالا متنوعة، منها إرسال برقيات ورسائل الى المعتقلين في السجون والمنافي، تضامنا معهم، وتعلقا بهم. ومنها معلقات، وكتابات فوق الجدران، تطالب بسراح الزعماء، ومنها إضرابات وتظاهرات شعبية مثل التي قوبل بها في نوفمبر 1938 المقيم العام الجديد (ايريك لابون) (Erik Labonne) والتي قوبل بها في جانفي 1939 رئيس الحكومة (دالاديي) (Daladier) عند زيارته الرسمية لتونس، ومنها أعمال تخريب استهدفت الأعمدة الهاتفية، والمنشآت الاقتصادية، والموانئ، والثكنات، وحرق إدارة البريد بتونس، ومخازن الحلفاء بحلق الوادي، ومنها انتفاضات شعبية تمت أثناء الحرب كالتي قام بها مئة جندي تونسي بالقيروان، وكالتي قام بها أهل دقاش الذين أعلنوا استقلالهم، والتي ذهب ضحيتها الشّهيد المولدي الحرشاني الدقاشي.

خرج الحبيب بورقيبة من سجنه بفرنسا. ويروى في هذا الصدد أن جنرالا ألمانيا توقف في الوطن القبلي، فأكرم الدستوريون ضيافته، فتأثر لذلك، وقال لهم : هل يمكن أن أساعدكم في شيء ؟ فأجابوه : "إن لنا زعيما كبيرا اعتقلته فرنسا، ونقلته إلى سجونها نود سراحه". فوعدهم بذلك، وخاطب هتلر في الأمر، فلبى طلبه.

سلم هتلر بورقيبة إلى الطليان. لأن تونس بالنسبة إليه شأن إيطالي، فاقتبلوه بحفاوة بالغة، وأكرموا ضيافته، وحاولوا جره الى مساعدتهم في الحرب. ولكنه بالرغم من الإغراء والإلحاح، رفض ذلك، مشترطا الاعتراف باستقلال تونس قبل أي تفاهم.

وقد كان في واقع الأمر مناصرا للحلفاء أي للولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا. وقد صرح بموقفه للفرنسيين الذين قابلهم في السجن، ولزائريه من التونسيين. وقد سجل ذلك في رسالة تاريخية وجهها الى القائم بشؤون الحزب إذاك الدكتور الحبيب ثامر. لم ينساق بورقيبة مع العاطفة التي تدفع بالمغلوبين على أمرهم، والضعفاء المستعمرين إلى

التعجيل بالتصفيق لكل من ينتصر على عدوهم شماتة به، واعتبار هذا الانتصار انتصارا لهم دون أن يفكروا في العاقبة، أو يقرأوا حسابا لانعكاساتها. وقد لا يكتفي بعضهم بالتصفيق، بل يتورط في مساعدة الغالبين، وبتحالف إيّاهم أمثال الحاج محمد الأمين الحسيني من فلسطين، ورشيد عالي الكيلاني من العراق، والفريق عزيز علي المصري من مصر.

دافع بورقيبة عن الحلفاء، ودعا الشعب الى الاحتفاء بهم، ومساعدتهم. ورغم ذلك حاول الجنرال ألفونس جوان (Alphonse Juin)، ممثل فرنسا بتونس، إيقافه بعد خروج الألمان والطليان، والحال أنه لم يمض شهر واحد على رجوعه إلى البلاد بتهمة أنه مطلوب للمحكمة من جراء أحداث تاسع أفريل، وحشُره مع المتعاونين مع المحور. فاختفى، واتصل، خلسة، بقنصل الولايات المتحدة العام الذي تدخل لفائدته. وهكذا نجا من تبعات الحرب، خلافا للمرحوم محمّد المنصف باي الذي عابت عليه فرنسا المقاومة باطلا ميله الى المحور، فعزلته ونفته الى صحراء في الجزائر أولا، ثم الى بو (Pau) في فرنسا فيما بعد، وخلافا لمئات من التونسيين أكثرهم من الدستوريّين (الجدد)، أوقفوا، وأعدموا بأحكام متسرعة، أو نتيجة أخطاء من دون حكم "في الغلطة".

استأنف بورقيبة نضاله الوطني، ونشاطه الحزبي، رغم التضييقات والقيود المسلطة عليه، وفتح المرحلة الثالثة لمسيرته التحريرية التي دامت ثلاث عشرة سنة، وانتهت بالاستقلال التام في عشرين مارس 1956.

المعركة الثالثة

عرفت المنهجية البورقيبية في هذه المرحلة كل مميزاتها. فكأن التجارب السابقة أنضجتها، وأكملتها، وصقلتها.

كان النشاط، السياسي، بعد الحرب، يلاقي عراقيل شتى. ولذلك عدّة أسباب نذكر منها :

1- ملاحقة بورقيبة حيثما حل.

2- تحجير إقامته خارج العاصمة.

3- تردد بعض وجوه الحركة في الرجوع الى المواجهات الخطرة بعدما عاشوا قمع أفريل 1938، وقاسوا عذاب السجون والمنافي.

4- انتصار فرنسا، مع الحلفاء، على ألمانيا وما أقدمت عليه من ترويع للأهالي.

5- صعوبة فتح حوار مع المقيم العام الجديد الجنرال (شارل ماسط) (Charles Mast).

واعتبارا لهذه العراقيل، رأى الديوان السياسي فتح جبهة نضال في الخارج، في العالم العربي، والآسياوي بصفة خاصة، ولدى الجامعة العربية، والأمم المتحدة، اللتين تأسستا في ذلك الوقت. وعهد بذلك إلى زعيمه الحبيب بورقيبة، فالتحق بالقاهرة سرا، بعد مسيرة مضنية في صحراء كل من ليبيا ومصر.

وكانت الخطة تقتضي، إضافة الى الدعاية بالخارج، تحركا سياسيا داخليا، وإعدادا للمقاومة المسلحة.

أعاد التحرك الداخلي للحزب حيويّتة، ونظم هياكله، وأطّر مختلف فئات المجتمع بتأسيس تنظيمات شبابية ومهنية حوله.

في هذا السياق، أسس فرحات حشاد حركة نقابية تونسية مستقلة، على غرار الحركة التي بعثها محمد علي الحامي سنة 1924، والمنظمة التي أنشأها بلقاسم القناوي سنة 1936. وأسس الحبيب المولهي، وابراهيم عبد الله، حركة للفلاحين، والفرجاني بلحاج عمار تنظيما للتجار والصناع.

وكان الحزب من وراء إنشاء هذه المنظمات القومية المهنية مثلها مثل حركات الشباب والكشافة التي تولى قيادتها القائد الكبير المنجي بالي. وجند الحزب نخبة البلاد وأعيانها، وتحالف مع تنظيمات سياسية منافسة، واستمال الباي، وأبناءه، وبعضا من حاشيته.

وكانت غايته من ذلك إقامة جبهة وطنية متحدة لإحداث فراغ حول سلط الاستعمار وعزلها. والتأم مؤتمر وطني ليلة القدر (23 أوت 1946)، اتسع إلى كل القوى السياسية، وإلى كبريات الشخصيات الوطنية، ترأسه القاضي الكبير العروسي الحداد للمطالبة بالاستقلال.

دهمت قوى الأمن هذا المؤتمر، وفرقت أعضاءه، وأوقفت الكثير منهم، ثم سريعا ما أطلقت سراحهم بسلام. لم تستغل قيادة الحزب في تونس هذه الإيقافات لإحداث الشغب والفوضى، لأنها كانت مقبلة على اتصالات وحوارات سياسية.

كان بورقيبة يُتابع هذا التحرك من القاهرة، ويدعمه، ويرعاه، ولكنه كان يرى أنه غير كاف، ولا بد من أعمال ضغط على فرنسا، وإظهار قوة الحزب، من ذلك تنظيم التظاهرات الشعبية، ممارسة العنف، وإعداد المواجهة المسلحة باعتبار ذلك ركيزة أساسية في خطة الكفاح. وقد ساورته الشكوك في اقتناع القيادة في تونس بهذا التوجه. فهي أميل الى العمل السياسي منه الى المواجهة العنيفة الصدامية. وعاب عليها في هذا الخصوص مواقف ثلاثة :

1- عدم استغلالها إيقاف أعضاء مؤتمر ليلة القدر لشن حملة استنكار شديدة على الحكومة، وتشريك الشارع فيها.

2- تورطها في اغتيال ثوار زرمدين سنة 1948، تسهيلا لمحادثات سياسية جارية مع المقيم العام.

3- تعاونها مع السلط لتمر جنازة المنصف باي بهدوء، ولا تتسبب في تجاوزات، كان بورقيبة يتمناها، ويوصي بها.

ومع هذا الخلاف في المواقف، بلغه، في القاهرة، أن إشاعات تتردد في تونس قد يكون الأمين العام للحزب وراءها تسيء إلى صورته. وكاد مؤتمر الحزب المنعقد في دار سليم في سابع عشر أكتوبر 1948 يتخذها سببا لتقليص دوره في القيادة لو لا المعارضة القوية التي أبداها بلحسين جراد، وجمع من المناضلين القاعديّين، والهادي نويرة، وسليمان ابن سليمان عضوا الديوان السياسي.

وتبعا لذلك، قرر بورقيبة إنهاء إقامته في الخارج، والعودة الى البلاد لمباشرة مسؤولياته في قيادة الشعب، وإعطاء الحزب حركية أكثر، وإعادته إلى المسار الصحيح.

وفي ثامن سبتمبر 1949 رجع إلى تونس متحديا الأمين العام للحزب الذي طلب منه التريث، بدعوى تمكينه من وقت كاف لإعداد قبوله. كاد الحزب يدخل في فتنة قاسية، وفرت لها الإقامة العامة بعضا من أسبابها، لو لا انتصار الحكمة، وتغلب مصلحة الوطن العليا. أخذ بورقيبة موقعه في القيادة بصفته رئيس الحزب المجاهد الأكبر. ومع تبنيه للخطة السياسية التي سار عليها الحزب في غيابه. وضع أسس هيكلية المواجهة، فأذن بتجميع الأموال، وتخزين السلاح، وإعداد المقاومين، وذلك احتياطا لمواجهة عنيفة مع الاستعمار.

ثم أخذ يتجول في البلاد، ويجتمع بجماهير الشعب في كامل جهات البلاد، ما عدا المناطق العسكرية بالجنوب، حيث منعته السلط بالقوة من دخولها. وكانت لقاءات حماسية مع القائد الذي اشتاق اليه شعبه، وقد يذكر الشباب من جيلي الجولات التي يتنقل فيها من قرية الى أخرى، ونحيط به، ونلتف حوله بأزيائنا الكشفية، أو ببدلة الشبيبة الدستورية الحمراء، وتسبقنا فرق موسيقية نحاسية آتية من قصر هلال. وقد كنا نقضي الأيام معه، نتخلف عن المدرسة وعن الشغل، نبرز للسلط وللأمن الذي كان يتبعنا أن الحزب قوة كبيرة، وأن الشعب ملتف حوله. وكان الخطاب في

تلك الفترة معتدلا، يؤكد حق التونسيين في الاستقلال، بالاتفاق مع فرنسا، وعلى مراحل إن أمكن، وبالكفاح بأنواعه إن لزم الأمر.

وفي ثاني وعشرين أفريل 1950، توجه بورقيبة إلى فرنسا، وعرض على الرأي العام فيها برنامجا سياسيا لخصه في سبع نقاط أبرزها :

- إنشاء حكومة تونسية منسجمة،
- انتخاب جمعية تشريعية،
- انتخاب مجالس بلدية للتونسيين فقط.

لقيت الحملات الدستورية داخل البلاد وفي فرنسا، والاتصالات المباشرة بالإقامة العامة، آذانا صاغية، واستجاب لها وزير الخارجية الفرنسي روبار شومان، وصرح، في 11 جوان 1950، بتيونفيل (Thionville) بأن فرنسا عينت مقيما عاما جديدا هو لوي بريي (Louis Perrillier) مهمته "السير بتونس نحو الاستقلال"، ثم تراجع عن ذلك بعد أيام، تحت ضغط الأوساط الاستعمارية، وأوضح أنه يقصد الاستقلال الداخلي لا الاستقلال التام.

وبالرغم من هذا التراجع، قبل بورقيبة الدخول في مفاوضات تنقلب الى مواجهة وما يترتب عنها من قمع، بل قد تتحول إلى حرب طويلة الأمد حتى يقتنع الخصم أن أخف الضررين الرجوع بجد إلى التفاهم. فالعنف عنصر ضروري يصعب الاستغناء عنه في معارك التحرير.

ومازلت أذكرُ بعد خامس عشر ديسمبر 1951، توقفه بسوسة في صيدلية المرحوم جلول ابن شريفة رئيس الجامعة الدستورية اذاك في طريقه الى المنستير، وقوله لنا، وقد تجمعنا حوله متحمسين : "النصر

أمامنا، وفّرنا له أسباب النجاح لدى الرأي العام بفرنسا، ولدى الدول الشقيقة والصديقة، ولم يبق إلا أن ندخل الكفاح ونبذل الدم، الدم، الدم".

رفض الباي الجواب الفرنسي، وأمضى رئيس الحكومة شكوى الى مجلس الأمن حملها الوزيران صالح ابن يوسف، ومحمد بدرة. ودعا الحزب والمنظمات القومية إلى إضراب عام، ووقعت تظاهرات في باجة، وبنزرت، وفريفيل (منزل بورقيبة حاليا) جمعت النساء والرجال، وخلفت قتلى وجرحى.

رد المقيم العام الجديد دو هوتكلوك (De hautclocque) على هذا الرفض بالقمع، وأوقف بورقيبة وجمعا من رفاقه، ومنع الحزب من عقد مؤتمره في ثامن عشر جانفي 1952. ولكن المؤتمر انعقد سرا، بالرغم من الحظر، وقرر المقاومة التي تواصلت ثلاثين شهرا، سجل الشعب خلالها صفحات رائعة من الجهاد، وخلد مواقف مشرفة من الثبات والصمود. وقد تعرضت البلاد من جرائها الى حملات تمشيط وقمع لم تعرف مثلها في السابق: تظاهرات حاشدة، ومسيرات عارمة، لا تهدأ إلا إذا وُوجهت بالسلاح. وقد قتل في إحداها العقيد دوران (Durand) قائد حامية سوسة، واغتيالات أطاحت برموز للنظام الاستعماري والموالين له أمثال باي المحّال عز الدين، والعقيد دو لابايون (De Lapillonne)، والشاذلي القسطلي، جرائم قتل قامت بها منظمة إرهابية هي **اليد الحمراء** تحميها السلط الاستعماريّة في تونس، وفي باريس ذهب ضحيتها فرحات حشاد، والهادي شاكر، والدكتور عبد الرحمان ابن مامي وتعددت أشكال المقاومة، والمقاومة المضادة. فهذه قذائف ومفرقعات توجه ضد منشآت عامة، وهذه مجموعات من المقاومين تنشط في المدن، والقرى، والجبال، والأرياف، وهؤلاء الآلاف من المعتقلين في السجون والمحتشدات، وهذه حكومة شرعية توقف فرنسا أعضاءها وتنفيهم.

بلغ الهيجان أشده، والقمع ذورته، ولم يستسلم الشعب لسياسة القوة التي أتى بها دو هوتكلوك، فغيرت فرنسا أسلوبها، ولجأت إلى طريقة الإغراء والمناورة على يد مقيم عام جـديد هو بيار فوازار (Pierre Voizard).

رفع فوازار حالة الطوارئ، وأفرج عن عدد كبير من المعتقلين، وأحسن للباي، واستماله، وشكل حكومة فيها بعض الكفاءات، وقدم مشروع إصلاحات أدخلت البلبلة في القيادة، صادق الباي عليها، وأذن ببدء تطبيقها، ولكن بورقيبة ندد بها من منفاه في جزيرة قروا (Groix) واعتبرها تكريسا للسيادة المزدوجة، وإحباطا للمقاومة في ربع الساعة الأخير قبل النصر. واتهم الباي بالانحياز الى فرنسا، وأرجع إليه الوسام الذي كان قد قلده إياه، ووصَم محمد الصالح مزالي رئيس الحكومة بالخيانة.

عادت المقاومة إلى سابق حيويتها وأذعنت فرنسا، وأعلن رئيس حكومتها بيار منداس فرانس (Pierre Mendès France) في قرطاج أمام الباي في حادي وثلاثين جويلية 1954، استعداد فرنسا لتمكين التونسيين من مباشرة سيادتهم الداخلية، وقبولها تكوين حكومة تونسية تتفاوض في الغرض.

اعتبر بورقيبة بيان منداس فرانس خطوة مهمة حاسمة في طريق استعادة تونس لسيادتها الكاملة، مذكرا بأن الهدف يبقى الاستقلال. ورحب به الديوان السياسي للحزب المجتمع في جينيف برئاسة الأمين العام صالح ابن يوسف وباركه.

وفي خامس عشر أوت، صادق المجلس الملي للحزب على تكوين حكومة للتفاوض ترأسها الطاهر ابن عمار، وهو شخصية وطنية مستقلة، وشاركت فيها نيابة عن الحزب، شخصيات مرموقة.

إنه نصر مبين فتح باب الأمل أمام الشعب، وأعاد السلم والأمن، إلى البلاد إلاّ مناطق في الجنوب وعلى الحدود مع الجزائر، فقد بقي فيها المقاومون ("الفلاقة")، ولم يعودوا إلى ديارهم، يلاحقهم الجيش الفرنسي ويضايقهم، لأنه كان يخشى تسربهم إلى الجزائر في البداية، وانضمامهم إلى حرب التحرير الجزائرية التي انطلقت بُعيد ذلك في أول نوفمبر 1954. وقد سقط منهم ــ من حادي وثلاثين جويلية إلى ثالث وعشرين نوفمبر ــ ما لا يقل عن 250 شهيدا.

أساء هذا الوضع للمفاوضات وعطلها. تدخل بورقيبة في الأمر، وتقدم بعرض جريء : يكف الجيش بمقتضاه عن ملاحقة المقاومين ويمنحهم الأمان، مقابل تسليم أسلحتهم للجان عسكرية للحكومة التونسية فيها ممثلون.

سلم 2713 مقاوما الأسلحة التي لم يتمكنوا من إخفائها، وعادوا الى ديارهم آمنين. وأثبت بورقيبة أمام فرنسا والعالم، أنه مسموع الكلمة في شعبه، مما أعطى المفاوضات دفعا حاسما.

استمرت المفاوضات تسعة أشهر، ومرت بفترات صعبة بسبب تعنت الجالية الفرنسية بتونس، والجزائر، والمغرب، والأوساط الاستعمارية في باريس، وإلحاحها على التنصيص بأن علاقة تونس بفرنسا أبدية، واتخاذ كل الاحتياطات حتى لا يتطور الاستقلال الداخلي الى استقلال تام. وبعد أخذ ورد، حسمت الحكومة الفرنسيّة الأمر، فلم تستجب لدعواهم، وصادقت في ثالث جوان 1955 على اتفاقيات الاستقلال التونسي الداخلي. لهذه الاتفاقيات نقائص كبيرة، وفيها قيود كثيرة. لكنها قطعت ببلادنا مرحلة حاسمة نحو الاستقلال الكامل، اعتبرها الشعب التونسي في حينها نصرا عظيما. وما الاستقبال التاريخي الذي خص به الشعب التونسي، بكل فئاته وجهاته، الزعيم بورقيبة في غرة جوان 1955 عند عودته المظفرة إلى البلاد، إلا دليل على ذلك.

كانت اتفاقيات ثالث جوان مثالا بارزا للمنهجية البورقيبية التي تسعى الى بلوغ أهدافها من طريق مراحل مدروسة محكمة، يدعم بعضها البعض، وتتكامل فيما بينها. فالواحدة تعد للأخرى.

ومن منا لا يذكر باعجاب التصريحات الجريئة لبورقيبة، فكلما قطع مرحلة من مراحل الكفاح إلا وأعلن عن مرحلة أخرى متقدمة، فما أن أُمضي على اتفاقيات الاستقلال الداخلي حتى أعلن بأن الهدف القادم هو الاستقلال. وما أن تم الاعلان عن الاستقلال حتى بدأ يطالب بكل صلاحيات الاستقلال، وفيما يخص الجلاء طالب بجلاء محدود. ثم توسع في الطلب. وبعد مكاسب الساقية طالب ببنزرت، تلك هي المنهجية البورقيبية : مرحلة تعد للأخرى، وهدف يتلو هدفا حتى النصر.

لم ير بورقيبة في الاستقلال الداخلي خطوة الى الوراء كما أدعى صالح ابن يوسف الأمين العام للحزب ومساعده الأول سابقا، وأين هذه الخطوة الحاسمة من إصلاحات بيريي (Perrillier) الهزيلة سنة 1951، ومن إصلاحات فوازار الطفيفة سنة 1954، إنها بعيدة كل البعد عن الاستقلال الداخلي.

لا يدخل قبول الاستقلال الداخلي والمرحلية في باب "خذ وطالب"، فبورقيبة لم يكن قط في وضع المستجدي، يمد يده لصاحب فضل، ويقبل ما يمن به عليه. وكأنه اليد السفلى تمتد لليد العليا متضرعة.

إن الاستقلال الداخلي ثمرة صراع طويل، تقابلت فيه قوتان متعارضتان، مختلفتان، لكل منهما طبيعتها، ولكل منهما وسائلها، لقد اتّفقتا بعد معارك ضارية، ارتكابا لأخف الضررين على حل وسط مرحلي لنزاعهما، هو أسلم من مواصلة المواجهة، واستمرار الحرب. وقد وصف لينين، وهو من أعلام الثوريين في العالم، مثل هذا الاتفاق بأنه حل ثوري.

أثبت تطور الأحداث صحة الاختيار البورقيبي وصوابه في اعتماد المرحلية لبلوغ الأهداف البعيدة. وفي أقل من عام حققت تونس استقلالها الكامل.

كانت فرنسا تريد، عند إلغاء معاهدة الحماية، والإمضاء على وثيقة عشرين مارس للاستقلال، الاقتصار على إعطائنا بعض الصلاحيات في ميداني الدفاع، والدبلوماسية فقط. ولكن بورقيبة رفض الاكتفاء بذلك، وأصر على الاعتراف بالاستقلال كاملا. فاشترطت فرنسا التفاوض في صيغ التكافل بين بلدينا، ولكن بورقيبة نجح في التخلص من هذا الشرط بالمماطلة حينا، وبالاستناد إلى مبدإ أن لا تكافل ما لم يتحقق الاستقلال، وما لم نكن الند للند حينا آخر، وباعتبار الوضع السائد في المنطقة من جراء الثورة الجزائرية غالبا.

بعد مرحلة الاستقلال التام، ومرحلة التخلص من شروط التكافل، دخلت تونس مراحل تجسيم الاستقلال، ثم مراحل الجلاء العسكري، ثم مراحل الجلاء الزراعي، وتجسم بذلك استقلالها التام.

الأهداف الجديدة

خاضت الحركة الوطنية المتمثلة في الحزب الحر الدستوري (الجديد) بزعامة بورقيبة، بعد الاستقلال، معارك أخرى لبلوغ أهداف جديدة هي :

1- بناء دولة عصرية، وطنية، حرة، مستقلة، كاملة السيادة،

2- إقامة مجتمع أصيل، متقدم، متضامن،

3- إنجاز تنمية اقتصادية شاملة،

4- تحقيق نهوض اجتماعي، وثقافي، رائد.

غايتها الرفع من شأن الإنسان التونسي أدبيا وماديا، وتمكينه من تسديد حاجياته الضرورية، وتوفير أسباب عزته وازدهاره، وضمان أمنه.

تكمل هذه الأهداف الاستقلال وتدعمه. وهو الذي مهد لها. وقد كان شرطا من شروطها. وما كان يمكن بلوغها إن لم نكن مستقلين.

لا تختلف منهجية بورقيبة لبلوغ هذه الأهداف عن منهجيته لتحقيق الاستقلال، في الأصل، وفي الأسلوب. ولكنها تتميز عنها في بعض الجوانب لاعتبارات تفرضها خصوصية المرحلة.

فمرحلة الاستقلال مرحلة حرب وهدم، وتدمير، وهيجان، وشغب، أما مرحلة ما بعد الاستقلال فهي مرحلة إصلاح، وبناء، وإحياء.

بناء الدولة

الدولة التي بناها الحبيب بورقيبة دينها الإسلام، ولغتها العربية. وهي دولة تونسية، عروتها الوثقى الوطن، ويتمتع فيها بحق المواطنة كل تونسي بغض النظر عن دينه، أو جنسه، بالرغم من أن الأغلبية الساحقة من التونسيين مسلمون عرب.

نظامها جمهوري، أُلغي فيه حكم البايات الذي سلم البلاد لقمة سائغة لفرنسا التي احتلتها، واستعمرتها، وفرضت وجودها فيها طوال ثلاثة أرباع القرن.

هي دولة ديمقراطية، يحكمها رئيس ينتخبه الشعب، رجالا ونساء، انتخابا حرا مباشرا. ويتولى الوظيفة التشريعية فيها نواب منتخبون.

حكمها رئاسي، يجمع فيها الرئيس صلاحيات واسعة، ويتمتع بنفوذ شبه مطلق. وقد كان بورقيبة يرى أن المجتمعات العربية النامية في حاجة الى سلطة متمكنة لضمان الاستقرار والبناء، والتواصل. ويحتاط من التجربة البرلمانية في فرنسا التي تميزت بالانحلال والفوضى وهي مثال لا يحتذى. وقد شجعت الفتنةُ اليوسفية، وما أحدثته من رجات في شخصيته، وما أبرزته من جمود، وتنكر، وانسياق مع العاطفة العمياء، على اختيار حكم قوي.

وتخضع الدولة البورقيبية لدستور ما خالفته قط، وما خرجت عن إطاره. وقد تدخل عليه التنقيحات اللازمة من حين لآخر كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

الحبيب بورقيبة، والوحدة الوطنيّة

الدولة عند بورقيبة، ترتكز على وحدة وطنيّة يكون فيها الشعب موحدا، والحزب واحدا، والقيادة واحدة، والزعيم واحدا.

فلم يسكت، عند الاستقلال الداخلي، على انحياز قيادة الاتحاد العام للفلاحة التّونسيّة إلى رأي صالح ابن يوسف، بل عمل على إبعادها، وإنشاء منظمة جديدة تحل مكانها.

ولم يقبل النزعة الاستقلالية التي ظهرت عند أحمد ابن صالح الأمين العام للاتّحاد العام التّونسي للشغل، وتجرؤه على منافسة حزبه. لذا جرده من مسؤولياته وأبعده، وشجع أحمد التليلي على خلافته. ولم يكتف بذلك، فقد دفع بالحبيب عاشور الى تأسيس منظمة شغيلة جديدة منافسة.

وتصدى لعاشور عندما سهل هذا الأخير لشباب معاد للحزب احتلال مواقع قيادية في الاتحاد، وتحالف مع قوى داخل النظام وخارجه، للتأثير عليه في اختيار خليفته. وهو ما تسبب في مأساة سادس وعشرين جانفي.

وكان يريد الشعب بحزبه، ومنظماته، وجمعياته، وأعماله، متحدا وراءه، مؤيدا لتوجهاته، منفذا لتعليماته.

ولا يسمح بأي تحرك مستقل، أو موقف احتجاجي داخل الهياكل الحزبية يقاومه. وقد تصادم سنة 1971 مع مجموعة مختارة من الإطارات الحزبية، اعتقدوا أنه آن الأوان لادخال الديمقراطية في الحزب، وفي البلاد، ونجح في إقصائهم.

ولم يكن يسمح لمسؤول في الديوان السياسي أن يخالفه، ويدعو إلى سياسة لا يؤيدها، فكم من أعضاء بارزين عزلهم بسبب ذلك. وكان يعتقد أن الوحدة التي حققها بين الشعب وبين الحزب وقيادته، هي التي حققت النصر. وبالمحافظة عليها يحمي الاستقلال، وينجح في مقاومة التخلف، فإن البلاد في حاجة الى وحدة صماء لا تقبل الانحلال أو التفكك. كان يخشى التعددية، وقد تردد كثيرا في تجسيمها، وأنهى دورية الانتخابات الرئاسية لما قبل الرئاسة مدى الحياة.

هي مواقف، كما ترون، لها أسبابها ومجوّزاتها. ولم تتغير إلا بعد السابع من نوفمبر على يد الرئيس زين العابدين ابن علي.

الحبيب بورقيبة والإسلام

لم يتنكر الحبيب بورقيبة للإسلام، خلافا لبعض التقييمات المغرضة، فالإسلام هوية الشعب، حافظ على وجوده، وضمن بقاءه على مر العصور. لقد تصدى لأفراد من النخبة التونسية من ذوي الثقافة الفرنسية، خالطوا الفرنسيين، واعتقدوا أن التقدم يقتضي تخلص النسوة من الحجاب. قاومهم على أساس أن الحجاب مظهر شخصيتنا وينبغي المحافظة عليه في انتظار توفر الأسباب والظروف لإصلاح المجتمع. وقد لا يتم ذلك قبل الاستقلال.

وشن حملة ضد التونسيين الذين تجنّسوا بالجنسية الفرنسية، واعتبرهم كفارا مرتدين، يُحجر دفنهم في المقابر الإسلامية. وعارض كبار علماء الدين عندما أفتوا بأن اكتساب الجنسية الفرنسية لا يترتب عنه الخروج من الدين الإسلامي.

وكان يستشهد، عند الدعوة إلى الجهاد ورفض الاستسلام، بالآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة، ويذكر الشعب بماضيه الإسلامي المجيد، وبدوره الحضاري التاريخي بين الأمم.

وكان يبين أن الإسلام ليس دين زهد، ويطالب المسلمين بأن يعملوا لدنياهم كأنهم يعيشون أبدا، ولآخرتهم كأنهم يموتون غدا، ويذكّرهم بما ورد عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه من أن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة. وليس من باب الصدفة أن اتخذ مرجعية لنضاله الآية القرآنية الكريمة التي تمجد العمل : "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون".

وقل في بلاد الإسلام من أبرز ونشر وعرّف بهذه الآية الكريمة الداعية الى العمل مثل بورقيبة.

كانت ثقافته الإسلامية عميقة، يعرف القرآن والسنة. وإطلاعه على التاريخ الإسلامي واسعا، لا يجهل أية حقبة من حقبة، ولا تغيب عنه أية واقعة من وقائع الحروب "الصليبية" مثلا.

ولكنه كان يحمل إرادة إصلاحية في الدين عارمة تنطلق من أن الإسلام صالح لكل زمان ومكان، مما يقتضي مقاومة الجمود، وتطهير الفكر الإسلامي مما ألصق به من خرافات وأوهام، وإعادة قراءة الآيات القرآنية على ضوء تطورات العصر، وفتح باب الاجتهاد. شبهوه بكمال أتاترك، ولكنه كان يختلف عنه تماما. وقد تبرأ منه في مناسبات عدة، وعاب عليه قطع صلة تركيا بالماضي، وعارضه في مواقفه المتطرفة القائلة بأن الإسلام الذي حكمت به الخلافة العثمانية هو السبب في تأخر تركيا.

ولم يكن للحبيب بورقيبة اجتهادات في الإسلام، وقراءات جريئة للقرآن والحديث فحسب، شأنه في ذلك شأن زعماء ورجال دول كثيرين في العالم الإسلامي. فقد امتاز عليهم بما أنجزه على أرض الواقع، حالما أخذ الحكم. ولم يخش في ذلك لومة لائم، لا بتونس ولا خارجها.

شاع خبر، عند وضع الدستور، مفاده أن النية في الدولة الجديدة متجهة الى الأخذ بالعلْمانيّة. تفطن له بعض من رجال الشرع ، وسارع شيخ الاسلام السابق العلامة الكبير الشيخ محمد العزيز جعيط إلى كتابة مقال يذكر فيه أن : "الإسلام دين ودولة. وأنه عبادة ومعاملات، ونظام حكم".

قرأ بورقيبة حسابا لرأيه، واجتنب مصادمته، ومصادمة رجال الشرع، وأوحى للمجلس القومي التأسيسي بتحوير توفيقي يصرح بأن تونس دولة مستقلة ذات سيادة، دينها الاسلام، ولغتها العربية.

ومن إنجازاته التاريخية : **مجلة الأحوال الشخصية** التي منعت تعدد الزوجات، وقيدت الطلاق بحكم عدلي. وأعطت للمرأة حقوقا لم تعرفها في تاريخنا، وسوت بينها وبين الرجل، وفتحت أمامها المدرسة، والشغل، والحياة العامة. وقد راودته فكرة تسويتها في الميراث بالرجل. ولكنه لم يجد نصا يعتمد عليه، فتراجع.

وقد أنصف بورقيبة، باختياراته هذه، مناضلا تونسيا كبيرا ومصلحا إسلاميا فذا، صاحب فكر وقلم، جهله معاصروه، وأساؤوا إليه، ومات غريبا منبوذا، وهو الطاهر الحداد مؤلف كتاب **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**. واعترف بريادته، ومنحه العزة والمجد.

صيام رمضان

من اجتهادات الزعيم بورقيبة في الإسلام، المعارك التي شنها ضد التخلف والتي اعتبرها الجهاد الأكبر، أباح فيها الإفطار في رمضان، محذرا من خطورة تدهور إنتاجية العمل، وتعطل التنمية من جراء الصيام. وكان يذكر ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله : "افطروا لتقووا على عدوكم".

أبدى الشعب، في أغلبيته، معارضة شديدة لهذه الدعوة، فتراجع عنها، وأبقى الناس أحرارا في صيامهم لا يتعرضون لأي ضغط.

تنظيم النسل

دعا إلى التحكم في الولادات، وتنظيم العائلة بتحديد النسل، فالتزايد السكاني الفوضوي يؤول الى تفقير المجتمع وإضعافه. فعندما يفوق التزايد السكاني 3% مثلا، بينما النمو لا يتجاوز هذه النسبة، يزداد الشعب فقرا، وتحل به الخصاصة. وتحديدُ النسل مصلحة، والإسلام يحفظ المصالح.

الأوقاف :

انحرفت مؤسسة الأوقاف، وابتعدت عن غاياتها. وكان لا بد من إدخال ممتلكاتها، أو ما تبقى منها، في دورة الإنتاج الاقتصادي. استولى الاستعمار على جزء مهمّ منها بالحيلة تارة، وبالقوة طورا، وبقانون وضع للغرض غالبا. لذلك قررت الدولة التونسية المستقلة حلها. وإعطاءها لأصحاب الحق فيها، بالنسبة إلى الأحباس الخاصة، وللدولة بالنسبة إلى الأحباس العامة.

التبني

سمح بورقيبة بالتبني حماية لآلاف الرضع والأطفال الشرد الذين أهملتهم أمهاتهم، أو لا سند لهم. وقد حل بذلك مشكلا اجتماعيا حادا يتعين على كل مسؤول الاعتراف به. ومواجهته.

كان بورقيبة مجتهدا مصلحا أراد الرفع من شأن المسلمين، وتوفير العزة والكرامة لهم. وقد شوه مسعاه مغرضون جاهلون بمقتضيات التطور، وخصوم سياسيون متعصبون داخل البلاد وخارجها، وأعطوا لنزاعهم معه بعدا دينيا.

السياسة الخارجية

تمثل السياسة الخارجية في المنهجية البورقيبية إحدى الصلاحيات الأساسية لدولة مستقلة ذات سيادة. تلكأت فرنسا كثيرا قبل تمكينها منها.

وقد افتُكت افتكاكا، وهي ليست غاية لذاتها فهي الوسيلة لحماية الاستقلال، ومنع التدخلات، ومواجهة الأطماع، وهي، إضافة إلى ذلك، العمل على إقامة علاقات مجدية مع الدول الصديقة الفاعلة لمساعدتنا، إن دعت الحاجة، إلى الذود عن استقلالنا، والتصدي لكل من يهددنا باعتبار أن الدول الكبرى هي راعية التوازنات التي تحكم العالم، ومسؤولة عن الأمن، والاستقرار، والسلم، في مختلف أصقاعه.

وللسياسة الخارجية، في رأي بورقيبة، هدف آخر هو أولوية الأولويات، وهو توفير أسباب النجاح للتنمية، وذلك بجلب التمويلات الخارجية، وتطوير التبادل التجاري، وتشجيع الشركات الأجنبية على الانتصاب في تونس.

لا يحمل بورقيبة مشروُعا توسعيا، وقد تمسك حتى سنة 1970 بحق تونس في الصحراء احتراما للإتفاقيات التي تمت سنة 1910 بين السلطنة العثمانية نيابة عن ولاية طرابلس، وبين فرنسا نيابة عن الإيالة التونسيّة، والتي حددت موقع العلامة 233 في تونس.

يجتنب بورقيبة التدخل في شؤون الغير، ولا يطمح في القيام بأي دور في بلاد غير بلاده، همه الوحيد حماية تونس ونظامها من أطماع الدول الكبرى، ومن التدخلات الأجنبية وخاصة المتأتية من الأشقاء والجيران.

كانت له علاقة مفضلة بالولايات المتحدة الأمريكية. ويُروى أنه لما زار مصر سنة 1965 قال للرئيس جمال عبد الناصر : "عند قراءتي للتاريخ، لاحظت أن تونس تعرضت للاحتلال ثلاث مرات، مرة من روما عندما انتصرت على قرطاج، ومرة من إسبانيا عندما استولت جيوشها على ثغور بسواحل شمال إفريقيا، ومرة من فرنسا عند إمضاء معاهدة باردو سنة 1881. ولأجنبها احتلالا جديدا، أجد نفسي أمام اختيارين : إما أن أتعامل مع الاتحاد السوفياتي، وإمّا أن أتعامل مع الولايات المتحدة.

ابتعدت عن الاتحاد السوفياتي لأني إن دخلت بوتقته يصعب عليّ الخروج منها، بينما يكون التخلص من الولايات المتحدة، إن استعنت بها أيسر، ولهذا السبب فضلتها".

وكانت الولايات المتحدة بجانبه عند معارك الاستقلال، وبناء الدولة، وإنجاز التنمية، وعندما تعرضت ساقية سيدي يوسف للاعتداء، وعند خوض معركة بنزرت. وكان يستعين بها على فرنسا فهي الوحيدة القادرة على الضغط عليها.

كانت الولايات المتحدة تساعدنا بالرغم من علاقاتها المتميزة بفرنسا، فهما حليفان في معاهدة الأطلسي، وينتسبان إلى حضارة واحدة، ويواجهان عدوا مشتركا هو الاتحاد السوفياتي. ولكن علاقاتهما ببعضهما البعض تمر بتناقضات استفادت منها تونس.

لم تكن علاقة بورقيبة بالولايات المتحدة علاقة تبعية وعمالة. ولم يكن يتمتع بامتياز شخصي منها، أو يتقاضى منها أموالا، فهو حر إزاءها. وكاد يقطع علاقاتنا بها، لما تأخرت عن تأييدها لنا ضد عدوان إسرائيل على حمام الشط سنة 1985.

أما فرنسا فإنها تبقى عند بورقيبة الطرف الأساسي في علاقاته الخارجية، بالرغم مما عرفته العلاقات بها من حروب وأزمات، لم يعطل التبادل الاقتصادي معها بل دعمه ونماه. ولم ينقلب على لغتها وحضارتها، بل زادهما عمقا وانتشارا.

طور الزعيم بورقيبة علاقات تونس بأوروبا من دون تبعية أو تحالف. وقد ساندته هذه الدول في الأزمات، استند إليها في مواجهة الرئيس عبد الناصر الذي كان يعيب عليه موقفه من العروبة، وولاءه للغرب، وعدم تحمسه لحركة عدم الانحياز، ويشجع عليه خصومه، ويغذّي ضده حملة دعائية صاخبة في وسائل الإعلام العربي. وكانت معه

كلما جد خلاف حاد بينه وبين الجزائر تارة، وليبيا طورا، أو الاثنين معا طورا آخر.

تصدى بورقيبة لتدخلات الأشقاء والجيران في شؤون تونس الداخلية، باسم الوحدة العربية، أو الناصرية، أو البعث، أو مغرب الشعوب، وقاومها. كان يعتقد أن الوحدة العربية الحقيقية لا تتم ما لم تبن أقطارنا على أسس صحيحة ثابتة، ولم تنهض اقتصاديا، وفكريا، وعلميا.

ثورة الجزائر

تبنت تونس ثورة أول نوفمبر الجزائرية واعتبرتها ثورتها. اقتبلت المناضلين واللاجئين من الجزائر بمئات الآلاف، وآوتهم، وسهلت لهم العيش، وساعدتهم على تجهيز قاعدة عسكرية خلفية للتنظيم، والتدريب، وجمع الأسلحة، وللانطلاق إلى الجزائر، والتوغل فيها مخترقين خطوطا كهربائية قاتلة، ووفرت لحكومتهم، ولجيشهم، ولتنظيماتهم، أسباب العمل في تونس، وسخرت قدراتها الحكومية والدبلوماسية، للتعريف بقضيتهم، وخدمتها في كل المحافل الدولية.

ناصر بورقيبة الثورة الجزائرية عن إيمان وصدق. لأنه كان معاديا للاستعمار، ومقتنعا بأن استقلال تونس قد يتلاشى إن لم يتحقق استقلال الجزائر، فمصير البلدين واحد.

وقد زال استقلال تونس سابقا في سياق حركة مد استعماري بدأت باحتلال الجزائر، ثم امتدت إلى المغرب فيما بعد.

كان بورقيبة مع الجزائر في ثورتها، بلا ضعف، أو تردد، أو مساومة، رغم تهديدات فرنسا، ومحاولاتها إعادة احتلال البلاد، وخطتها في الهجوم عليه في قرطاج. وكان قد وضع لقادة الثورة الجزائرية بتونس ثلاثة شروط : أن لا يمسوا استقلال تونس وسيادتها، لأن ذلك يسيء الى الشعبين معا. وأن يجتنبوا الفوضى في البلاد. وقد تجاوب معه في هذا

الخط رئيس أركان جيش التحرير الوطني هواري بو مدين تجاوبا كاملا، وألا يعملوا على أن يكون شمال إفريقيا هندا صينية ثانية، لاسيّما أن المعارك في شمال إفريقيا لم تكن متزامنة. فلم تندلع ثورة الجزائر إلا أربعة أشهر بعد اعتراف منداس فرانس باستقلالنا الداخلي.

القضية الفلسطينية

تعامل بورقيبة مع القضية الفلسطينية بواقعية وجرأة سجلهما له التاريخ، وشهد له بهما العالم. ولم يدرك العرب صواب مرجعه إلا بعد فوات الأوان. المشكلة في نظره مشكلة استعمارية، يريد شعب قادم من بعيد تهجير شعب مستقر، والحلول محلّه بالعنف والقوة.

وفي أثناء زيارة للأردن، وبأريحا، في مارس 1965، دعا الفلسطينيين الى الاتعاظ بالتجربة التونسية في الكفاح ومقاومة إسرائيل من الداخل، والتعامل مع قرار التقسيم الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة، وأعطت به اسرائيل شرعية دولية من جهة، واعترفت بدولة فلسطينية مستقلة من جهة ثانية. وبذلك يقطعون مرحلة حاسمة نحو استرجاع حقوقهم، وإلا سيعرفون انتكاسة بعد أخرى، وتستمر المأساة عشرات السنين.

انتقد العرب شعوبا وحكاما هذا الموقف، ونددوا به بشدة وعنف، إلى أن جاءت حرب 1967 التي خسرناها، وهي الانتكاسة الأولى التي نبه إليها بورقيبة العرب والفلسطينيين. وتوالت الانتكاسات إلى اليوم، ولا أحد يعرف نهايتها.

طُردت المقاومة من الأردن، ثم من لبنان، ولم تجد ملجأ آمنا ومستقرا إلا في تونس. وحيث انتصبت قيادتها مكرمة، معززة، تدير شؤونها بحرية. وهي الآن في فلسطين تلاحق بصيصا من النور يبرز يوما ويختفي أياما.

ساعدها بورقيبة، وآزرها الشعب التونسي، وهي إلى اليوم محل رعاية وتأييد من الرئيس ابن علي الذي يقف إلى جانبها في السراء والضراء، رغم الأخطار والتقلبات.

ومن مظاهر منهجية بورقيبة في العلاقات الدولية : اعترافه باستقلال موريطانيا، وتبنيه انخراطها في هيئة الأمم المتحدة، وعدم مسايرته للمغرب الذي تربطه به علاقات حميمة، والذي كان يعتبر موريطانيا جزءا من ترابه، وتضامنت الدول العربية معه من دون قيد أو شرط ما عدا تونس.

واكتسب بورقيبة بهذا الموقف مكانة متميزة في موريطانيا وإفريقيا. وقد أثبت فيه تعلقه بمبدإ حرية الشعوب، وحقها في الإستقلال، وصدق أخوته لهم.

التنمية الإقتصادية

تحتل التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانة أساسية في المنهجية البورقيبية، وما الدولة، وما الوحدة الوطنيّة، وما السياسة الخارجية، وما الاجتهاد في الدين إلا سبل إليها، فهي الغاية، وهي الهدف.

يتجند الشعب بكل أفراده، نساء ورجالا، لإنجاحها. وهي فرض عين وجهاد أكبر.

وهل هناك جهاد أكبر من السعي لتوفير الشغل، وتحسين الإنتاج، وضمان الأمن الغذائي، ونشر العلم، والرفع من الدخل الوطني، وتسديد حاجات المواطن الضرورية.

كانت الخطوات الأولى فسح المجال لأبناء البلد ليأخذوا نصيبهم في اقتصاد بلادهم، وتعويض الأجانب الذين كانوا يسيطرون على موارد البلاد وثرواتها، فكان تحرير تونس من التبعية الاقتصادية لفرنسا، وفك

القيود المالية القمرقية والتجارية التي كانت تربطنا بها وكأننا مقاطعة فرنسية، والانفصال عن بنك الجزائر لإحداث بنك مركزي تونسي، وإصدار عملة وطنية، والخروج من منطقة الفرنك.

وفي سنة 1962 أقرت الدولة خطة تنموية شاملة لعشر سنوات جندت بمقتضاها في معركة مقدسة، وجهاد أكبر، وسائلها وطاقاتها للخروج بالبلاد من الفقر والتخلف، "وبعث تونس جديدة عصرية منتجة، عادلة، متضامنة، ومتفتحة على التقدم، وعلى العالم كما يلخصها الأستاذ الشاذلي العياري في كتابه الأخير **النظام التونسي للتنمية**.

وكانت هذه الخطة وليدة استشارة واسعة ساهمت فيها بجد، وحماس، إطارات البلاد في الإدارة والحزب والمنظمات المهنية والشعبية.

وقد قال عنها محمود الزرززي أحد كبار رموز الاقتصاد الوطني الخاص : "كان بعضنا يخشى ألا يعبر التخطيط إلا عن اختيارات دُغمائيّة لأقلية من التقنوقراطيين السلطويين، ولكننا نقر بأن الأعمال التحضيرية لهذه الخطة تمت بجد وموضوعية، واستندت إلى معلومات كاملة ومدققة، وأن الحرية أعطيت لكل الأطراف لتبليغ رأيها والدفاع عنه".

كان اتجاه الخطة العشرية والمخططات التي انبثقت عنها حتى سنة 1969 اشتراكيا، ولم يكن ماركسيا في ايديولوجياته الإلحادية، ولا في نظرته لحتمية صراع الطبقات، ولا في احتكار الدولة لوسائل الانتاج.

كان اشتراكيا دستوريا، انطلق من واقع تونس وتاريخها، أساسه التضامن بين أفراد الأمة، وكأنها عائلة واحدة، لا تنافر، ولا كراهية، ولا أحقاد بين أعضائها. وهو لا يلغي الملكية بل يعطيها وظيفة اجتماعية، ويدعو إلى تعايش القطاعات الثلاثة في الاقتصاد الدولي، والتعاضدي، والخاص.

في ما يخص الماركسية، أورد عليكم موقفا للزعيم بورقيبة : "فكر، إثر الاستقلال الداخلي، جمع من الشيوعيين الانخراط في الحزب الحر الدستوري (الجديد)، فعرضت الأمر على الرئيس، وقد كان في زيارة لباريس، فأجابني : شجعهم على الالتحاق بنا، وقُل لهم إن الأهداف التي يسعى اليها بورقيبة، وماركس واحدة، والفرق الوحيد بينهما : أن الأول اختار البراقماتيكية، والمراحل للوصول إليها، بينما الثاني فضل النظريات والثورة".

عرفت البلاد نهضة عارمة، وتحولات جذرية، تحملت الدولة فيها المسؤولية الأولى، ثم عوّضها الخواص شيئا فشيئا، وكانوا يلقون التشجيع، والمساندة، والمدد.

وكان الرئيس بورقيبة يرعى هذه النهضة ويتتبعها عن قرب، لا يغفل عنها، يدفعها ويدعمها، وعند الحاجة يصلحها ويصوبها. وهكذا الأمر عندما تبين أن التعاضد لم يحسّن أوضاع الناس، وأنه أصبح عبئا ثقيلا عليهم، وأنه لا ينهض باقتصاد تونس، بل يكبل المبادرات الخاصة لخلق الثروات.

أنهى العمل به، وأوصى باتخاذ سياسة تحررية أكثر واقعية وأجدى.

وسارت البلاد من جديد، بعزم وثبات، نحو التنمية التي عمت كل الميادين. وليس أدل على ذلك من تطور الدخل الفردي من 556 دينارا سنة 1962 إلى 1227 دينارا سنة 1986، باعتبار قيمة الدينار سنة 1990.

وللتذكير فان الدخل الفردي سنة 2002 يقترب من 3000 ديناربالقيمة الجارية.

أقتصرُ في الميدان الاجتماعي على اختيارات بورقيبة في ميدان التعليم الذي عممه على أبناء تونس وبناتها، في المدن، والقرى، وفي

الأرياف، وفي الجبال، ووحده. ففي التعليم الابتدائي أدمج المدارس القرآنية الخاصة في التعليم العام. وفي التعليم الثانوي سن إصلاحا جوهريا شاملا حدد له أهدافا ثلاثا :

1- توحيده، حتى لا يتشتت أبناء الوطن الواحد بين تعليم فرنسي عصري، وكأنهم فرنسيون يعيشون في مقاطعة فرنسية، ومثّل ذلك معهد كارنو، وتعليم زيتوني تقليدي لا يستجيب تماما لمقتضيات العصر، بالرغم مما أدخلت عليه من إصلاحات نخبة نيرة من مشائخ الزيتونة، تلبية لطلبات ملحة من الطلبة الزيتونيين الذين خاضوا، في سبيل ذلك، معارك رائدة متعددة، وتعليم صادقي يأخذ بالأصالة، ويتبع الحداثة.

2- تعصيره حتى يكون آخذا بالحداثة، ملائما بين برامج البلاد المتقدمة ومناهجها، وبين واقعنا.

3- تونسته وتعريبه، حتى يجذر شبابنا وأطفالنا في حضارتهم، وفي مجتمعهم.

وفي التعليم العالي أنشأ من لا شيء أو يكاد تعليما عاليا ذا مستوى عال، متفتحا على جامعات العالم المتحضر، فأحدث الجامعات والمدارس العليا.

تحرّر من المركبات والمزايدات، فأبقى للغة الفرنسية حظوتها، وشجع على تعلم الإنقليزية وغيرها من اللغات الحية، وحرص على أن يبقى التعليم في مستوى رفيع، من دون الحط من لغتنا الوطنية أو الحد من انتشارها، ومع العمل على أن تعوض شيئا فشيئا، وبتروٍّ، اللغات الأجنبية في كل مواد التعليم.

بالحديث عن التعليم، أُنهي هذا العرض عن منهجية بورقيبة في تحرير تونس، وبناء الدولة الحديثة. لقد ذكّرتُ فيه بصفحات مجيدة من حياة أمتنا خطها عبقري، وعرّفتُ فيه بملحمة خالدة في تاريخ بلادنا،

صنعها بطل حرر الوطن من التبعية الأجنبية، وخلصه من الاستعمار، وبنى دولة عصرية وطنية حرة، مستقلة، كاملة السيادة، وأقام مجتمعا أصيلا، متقدما، متضامنا، وأنجز تنمية اقتصادية شاملة، وحقق نهوضا اجتماعيا، وثقافيا، رائدا.

ووُفّق في كل ذلك، بفضل منهجية مرحلية، جندت الشعب للكفاح السياسي، والمقاومة المسلحة. تعاملت مع الاستعمار بالترغيب، والترهيب، والمواجهة، وأنجزت أهدافها مرحلة بعد أخرى، تكمل التالية منها سابقتها، حتى النصر.

كان شديدا في وطنيته، مجاهدا أكبر، شجاعا جريئا. قاسى الخصاصة والحرمان والعذاب. وعرف النفي والسجن، وتعرض للموت مرارا. ولم يضعف، ولم يكل، وُلم يتراجع، ولم تثنه الصعاب، ولم تغره الأهواء. سخر حياته للوطن، فكان الوطن، وجند طاقاته للشعب فكان الشعب.

هو مرجعيتنا الخالدة، ومنارتنا المضيئة. أحببناه حيا، وسنبقى أوفياء له ميتا، اليوم وغدا.

لم يخلف فراغا بعده. فقد أخذ عنه نائبه ومساعده الأول الرئيس زين العابدين ابن علي، أنقذ الهرم الذي بناه من التلاشي والانهيار، وحماه من التراجع والاندثار. أصلح ما فسد، وصوب ما اعوج، وجدد الأهداف، وراجع السبل حتى تتلاءم وتطور الشعب ومقتضيات العصر. وواصل مسيرتنا الموفقة نحو الازدهار، والمناعة، والعزة، والكرامة.

من الإستقلال الداخلي إلى الإستقلال التام

محاضرة ألقيتها في دار التجمع الدستوري الديمقراطي، باشارة سامية
من السيد رئيس الجمهورية، ورئيس التجمع زين العابدين ابن علي،
أمام جمع من إطارات الامة يتقدمهم أعضاء الديوان السياسي، وأعضاء الحكومة،
بمناسبة الذكرى الخمسين للاستقلال يوم 16 مارس 2006

ما إن احتلت فرنسا تونس سنة 1881، حتى دخلت بلادنا بكل جهاتها، وجميع سكانها، حربا طُويلة عليها، تواصلت خمسا وسبعين سنة، كانت فتراتها حادة عنيفة، مسلّحة حينا، وهادئة سياسية، سلميّة، حينا آخر، وتخللتها أطوار انكماش، وضعف، وخضوع، ظنها النّاس استسلاما ولم تكن في الحقيقة استسلاما، فالشعب التونسي لم يقبل الإحتلال، ولم يخضع للإستعمار، ولم يرض بالحكم الأجنبي، بل كانت تحركه دوما إرادة قوية في التحرير، وعزيمة ثابتة على الإستقلال.

تجلت هذه الإرادة، وبرزت تلك العزيمة خاصّة في المعركة الأخيرة قبل الإستقلال في 18 جانفي سنة 1952، عند إيقاف الزعيم بورقيبة ورفاقه بعد إخفاق التفاوض مع فرنسا.

وسجلت هذه المعركة انتصارا حاسما عندما حلّ رئيس الحكومة الفرنسية بيار منداس فرانس بقرطاج، وأعلن في 13 جويلية 1954، بحزم، وجرأة، أمام الباي، بقراره الاعتراف باستقلال تونس الداخلي، وتشكيل حكومة وطنية تتفاوض في محتوى هذا الاستقلال الداخلي، وحدوده.

كان إعلان قرطاج حدثا تاريخيا بارزا في العلاقات بين تونس وفرنسا. فقد فتح باب المفاوضات لتجسيم استقلال تونس الداخلي الذي وعد به وزيرا الخارجيّة الفرنسيّة روبار شومان (Robert Schuman) بتيونفيل (Thionville) في جوان 1950. ثم رجع عنه مرة بعد أخرى. وجاء التنكر الأخير في الرسالة التي وجهها يوم 15 ديسمبر 1951 إلى رئيس الحكومة التونسية امحمد شنيق، والتي أكد فيها أن فرنسا لا تقبل إقصاء مواطنيها عن المؤسسات المنتخبة، وأن القيد الذي يربط تونس بفرنسا أبديّ. أجهضت هذه الرسالة المحاولة التي تولّت الحكومة بمقتضاها المفاوضات مع فرنسا، أو المحادثات كما يطيب لبعضهم إذّاك وصفها.

أخفقت هذه المفاوضات، ودخل الشعب في معركة طويلة دامية توقّفت عند مجيء منداس فرانس إلى تونس،

يعود إقدام منداس فرانس على الاعتراف باستقلال تونس الداخلي والتفاوض معها لأسباب مهمّة أذكر منها أنّ :

1) المقاومة في تونس التي اعدّها الحزب الحر الدستوري (الجديد) بإيمان، وحماس، وقادها بحكمة وشجاعة الزعيم الحبيب بورقيبة، والتي زعزعت الاستقرار بتونس، وأخلّت بأمنها، ونشرت فيها الفوضى، ولم ينجح الاضطهاد، والقمع، والإكثار من قوى الأمن والجيش، في القضاء عليها، ولم تفلح الاصلاحات المزيّفة في إخماد جذوتها، وتفريق صفوف رجالها.

2) استمرار المقاومة التونسية قد يؤثر على الشعب الجزائري، ويجرّه إلى التعجيل بثورته، مما يوسّع دائرة المقاومة إلى شمال إفريقيا قاطبة.

3) انسحاب فرنسا من الهند الصينية لا ينهي الضغط المسلّط عليها لإعطاء المستعمرات حقوقها، وإن توفّر السلاح والجند لا يضمن لها

الانتصار في إفريقيا. وقد كان فرانسوا ميتران (François Mitterrand) وزير الداخلية في حكومة منداس فرانس مخطئا عند ما قال – على غرار غلاة الإستعمار – : "لنترك آسيا، ولنتمكن من إفريقيا".

ابتدأت مفاوضات الاستقلال الداخلي بتونس يوم 4 سبتبمر 1954، واستؤنفت في باريس يوم 13 من الشهر نفسه، واستمرت 9 أشهر، وانتهت باتفاقيات 3 جوان عام 1955.

ترأس الوفد التونسي في هذه المفاوضات الطاهر ابن عمار الذي شكل باتفاق مع الباي، والمقيم العام، والحزب الحرّ الدستوري (الجديد)، حكومة جديدة، اشترطت فرنسا ألا تكون أغلبيتها دستورية، وألا تستبعد شخصيات عرفت بموالاتها لها، وإن كانت تعتبر أن لا هدوء، ولا سلام في البلاد، ما لم يكن الحزب الحر الدستوري الطرف الأساسي في المفاوضات.

باشر التفاوض رئيس الحكومة الطاهر ابن عمار، وثلاثة وزراء دولة هم : الزعيم المنجي سليم، ومحمد المصمودي، ومحمد العزيز الجلولي. وكان الحبيب بورقيبة من منفاه بفرنسا يتتبّعهم، ويوجّههم.

مرت المفاوضات بفترات صعبة كادت تجهضها، وواجهت عراقيل خطيرة كادت تؤدي إلى قطعها واخفاقها.

ومن أهم هذه العراقيل تصلّب الجالية الفرنسية بتونس، ورفضها أيّ تنازل لفائدة الحركة الوطنيّة.

فالمستوطنون الزراعيون، والموظفون، وأصحاب ورؤوس الأموال، لم يقبلوا السياسة الفرنسة الجديدة، وشنّوا حملات صاخبة عليها، وجرّوا معهم الجاليات الفرنسية في المغرب، والجزائر، ونجحوا في اسقاط حكومة منداس فرانس في 6 فيفري 1955.

وتكونت حكومة جديدة برئاسة ادغار فور (Edgar Faure) أملوا منها أن تتراجع عمّا أقدمت عليه الحكومة السابقة من تنازلات، وما

اقترفته من "خيانات"، ولكنهم لم يفلحوا فقد أدرك الوزراء الجدد – بعد أخذ ورد – أنه لا خيار لفرنسا غير التفاوض، والاستجابة لرغبات التونسيين.

واصل غلاة الاستعمار تنديدهم بالحكومة، واستمروا في تهديداتهم، غايتهم من ذلك قطع علاقتها ببورقيبة الذي يعتبرونه "القائد الكبير للإرهاب التونسي، بواسطة حفنة من حاملي الرشاشات ينفذون تعليماته" وذلك للمحافظة على مكاسبهم، وتأمين امتيازاتهم، والإبقاء على مواقعهم في أجهزة الحكم، وعلى مكانتهم في مؤسسات البلاد، لا بصفتهم شركاء في السيادة فقط، بل باعتبارهم شركاء مفضّلين.

لم تخضع حكومة فور لتهديدات غلاة الاستعمار من فرنسيي شمال إفريقيا، والأحزاب المؤيدة لهم، ولم تجارهم في تطرّفهم، وإن تبنّت كثيرا من أطروحاتهم، ترضية لهم، واجتنابا لما قد يلجأون إليه من ردود فعل عنيفة. وقبلت الإمضاء على اتفاقيات 3 جوان 1955. واعترفت بذلك لتونس باستقلالها الداخلي، واستقلالها الخارجي.

سهلّ الحبيب بورقيبة، في كلّ مراحل التفاوض على حكومة باريس، المضي إلى الأمام للوصول إلى اتّفاق ومساعدتها على التغلّب على معارضيها.

سهلّ على منداس فرانس عندما استجاب لإلحاله في أن يسلم "الفلاقة" اسلحتهم، وسهلّ على فور، عندما قابله في 21 أفريل 1955، تجاوز الخلافات على مشاركة الفرنسيين في مؤسسات الدولة الجديدة بقبول حلّ وسط، ينصّ على اعتزام الحكومتين "أن تجعلا محل درس مبدأ وصيغ تمكين رعايا كل من البلدين من إمكانيات الانتصاب، ومن المباشرة للحقوق السياسيّة في البلاد الأخرى. وهو حل يوفّق بين الموقف التونسي الرافض لأية مشاركة في مؤسسات البلاد للفرنسيين عملا بوحدة

السيادة، والموقف الفرنسي الراغب في الإبقاء على حضور الفرنسيين في المؤسسات العمومية بناء على مبدإ السيادة المزدوجة.

كان المهم إذّاك بالنسبة إلى الحبيب بورقيبة بتدخّلاته تلك، تحقيق الاستقلال الداخلي في أسرع وقت، وأخذ مقود الحكم في البلاد، والبقية تأتي فيما بعد.

وكان يخشى أن تؤدي الضغوط المسلّطة على الحكومة الفرنسيّة إلى اخفاق المفاوضات، وتراجع باريس عن وعودها، وعودتها إلى سياستها المتصلّبة القديمة.

تحتوي اتفاقيات 3 جوان 1955 على :

1 – إتفاقية عامة

2 – إتفاقية متعلقة بحالة الأشخاص

3 – إتفاقية قضائية

4 – إتفاقية على التعاون الإداري، والفني

5 – إتفاقية ثقافية

6 – إتفاقية اقتصادية، ومالية

وهي تتفرع إلى بروتوكولات، ومراسلات، وملاحق، أمضاها عن تونس : رئيس الحكومة والوزير الأكبر الطاهر ابن عمار، ووزير الدولة الزعيم المنجي سليم، وعن فرنسا رئيس مجلس الوزراء ادغار فور، وبيار جولي وزير الشؤون المغربية والتونسية.

تُقر هذه الاتفاقيات معاهدة قصر السعيد المفروضة على الباي في 12 ماي 1881، ومعاهدة المرسى الممضاة في 8 جوان 1883، على أن ينسخ من هذه الأخيرة فصلها الأول الذي يلزم الباي القيام بالاصلاحات

الإدارية، والقضائية، والمالية التي تراها الحكومة الفرنسية صالحة، والذي اعتمدت عليه فرنسا لفرض حكم مباشر على تونس، ممّا جعلها مستعمرة لا محمية.

وتعترف تلكم الاتفاقيات باستقلال تونس الداخلي بدون تحديد، ما عدا الاتفاقات الجاري بها العمل، وما عدا شؤون الدفاع، والخارجية التي تبقى على حالتها الراهنة.

ويمثّل كل من البلدين في عاصمة البلد الآخر مندوب سام، يكون واسطة بين الحكومتين. وفي الميدان الأمني، يكون مدير الأمن فرنسيا لمدة عامين، ويخضع في تلك المدة لسلطة المندوب السامي. وبعد العامين، ولمدّة خمس سنوات، يتبع الحكومة التونسية والمندوب السامي معا. وفي العشر سنوات الموالية تسيّر مصالح الأمن إطارات فرنسية عليا، ويبقى الأمر على هذا الوضع عشر سنوات أخرى، ولا يمكن طوال هذه المدة التي تبلغ 27 سنة أن يتجاوز عدد رجال الأمن من التونسيين الثلثين.

أمّا مصالح حراسة التراب والحدود، فقد احتفظت فرنسا بتسييرها.

وفي المجالس البلديّة يحتل الفرنسيون ثلاثة أرباع المقاعد في المدن الآهلة بالفرنسيين وعددها 11 مدينة، وثلث المقاعد في المدن التي يساوي سكانها الفرنسيون أو يفوق 10 في المائة، ومقعدا واحدا في المدن التي يبلغ عدد الفرنسيين فيها مائة أو أقل.

في الميدان الاقتصادي تنتمي تونس إلى منطقة الفرنك وإذا ما بدا لها أصدار عملة خاصّة تتولى السلطة النقدية الفرنسية ذلك.

تحافظ الحجر الإقتصادية الفلاحية والتجارية على وضعها.

هذه عينات من إتفاقيات 3 جوان تعرّضت لأهمّها ولخصت بعضها، لابراز القيود التي كانت ترزح تحتها بلادنا قبل الاتفاقيات وبعدها.

اعتبرت قيادة تونس - الملك، والحكومة، والديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري، والحبيب بورقيبة - اتفاقيات 3 جوان - رغم نقائصها الكبيرة، وحدودها الضيّقة - انتصار عظيما. إذا حققت الاستقلال الداخلي، وأرجعت البلاد إلى أهلها، والسيادة إلى أصحابها، ومقاليد الحكم إلى أبنائها، لا يشاركهم فيها أحد، ولا ينازعهم فيها منازع.

انتهى بمقتضاها الحكم الفرنسي المباشر لتونس، وأصبح كلّ الوزراء تونسيين، وزالت سطوة المقيم العام، وذهب المراقبون العامون إلى غير رجعة، وتحرّر الجنوب من الحكم العسكري المباشر، وارتفع العلم التونسي يرفرف عاليا وحده.

أين نحن من عهود كان يُمنع فيها حمل العلم التونسي وحده لمخالفته القانون ؟ وكلّما رفعه الوطنيوُن في التظاهرات والمسيرات إلاّ وتهجّم عليهم البوليس والجند، وافتكوه منهم، ومزّقوه، وأوقفوهم، وحاكموهم.

وقد بلــغ الاستــهتار ببعــضهم في ولايــة لوســيان سان (Lucien Saint) إلى محاولة إدماجه في علم فرنسا باضافة نجمة وهلال صغيرين في أحد أطرافه، ولكنهم أخفقوا.

كانت الاتفاقيات خطوة إلى الأمام هامّة، شاسعة، عملاقة، عظيمة، حاسمة، كما وصفها بورقيبة في خطاباته.

كانت الشرط الضروري لبناء دولة وطنيّة، وبعث نهضة اقتصاديّة، واجتماعيّة، وفكريّة. فتحت باب الاستقلال التام، ومهّدت له، ووفّرت الأسباب لتحقيقه.

وفي هذا المعنى، أعلن الزعيم الحبيب بورقيبة بمعركة الإستقلال التام مبكّرا، فقد صرّح إثر خطاب منداس فرانس في قرطاج وهو في المنفى مقيّد الحركة، وكأنّ الإستقلال الداخلي قُضي أمره، وأصبح من تحصيل الحاصل : "إنّ مقترحات منداس فرانس تشكّل مرحلة مهمّة،

وحاسمة، في سبيل إرجاع السيادة الكاملة لتونس". وقد أثار هذا التصريح غضب غلاة الإستعمار، وزاد في هيجانهم.

وأوضح بورقيبة أن "الاستقلال هو هدف الشعب التونسي، وأنّ السير نحو هذا الهدف سيتمّ بتعاون متين مع فرنسا، وبلا خلفيّة هيمنة" وأكدّ عند عودته إلى تونس في أوّل جوان 1955 "أن ما قبلناه في هذه الاتفاقيات من حدّ لسيادتنا المطلقة، قد قبلناه بصفة مؤقّتة، تمهيدا لمراحل أخرى ستفضي بنا آخر الأمر الى ما نصبو اليه من عزّة، وكرامة، واستقلال".

وفي افتتاح مؤتمر صفاقس يوم 15 نوفمبر 1955 قال : "لمؤتمرنا هذا أن يطالب بمراجعة بعض بنود الاتفاقيات، وبعض فصولها إذا اقتضت الحال، لا سيّما ما هو متعلّق بالجيش وبالدبلوماسيّة".

ومن أسباب قبول الاتفاقيات أنها كانت تتويجا لجهاد شعبي باسل، انطلقت معاركه الأخيرة يوم 18 جانفي 1955، لما شنّ دو هوتكلوك حملته الشعواء على الحزب، وزعمائه، وأنصاره، الذين تصدّوا له، ودخلوا ضدّه في جهاد عمّ كافّة المدن، والقرى، والأرياف، والجبال كافّة، ولم يتوقّف بالرغم من الإضطهاد والقمع، وبالرغم من السجون والمعتقلات، وبالرغم من القتل والتعذيب.

واتّخذ هذا الجهاد أشكالا متنوعة، وصيغا مختلفة، منها التظاهرات الشعبيّة، والاضرابات التضامنيّة، والمصادمات الدمويّة، ومنها تخريب المنشآت العموميّة من طرقات، وجسور، وسكك حديديّة، وبناءات حكوميّة، ومنها التهجّم على قوى الأمن والجند، وعلى رموز من الجالية الفرنسيّة، ووجوه من المتواطئين معهم، والمساعدين لهم، واغتيالهم أو جرحهم. وتطوّر الجهاد، وأخذ صبغا جديدة، تمثّلت في بروز مجموعات مسلّحة سمّيت بالفلاقة، هي نواة لجيش تحرير التجأت إلى الجبال،

وجهّزت فيها قواعد آمنة للتنظيم والانطلاق منها للقيام بعمليات حربيّة ضد العدوّ، والانقضاض عليه في معاقله.

لم يكن الشعب التونسي يجاهد وحده، فقد لقي التشجيع من بلاد شقيقة وصديقة في الشرق والغرب، ومن قطاعات هامّة من الرأي العام في البلاد الغربيّة، وفي فرنسا، ومن الأمم المتّحدة.

هذه الإتفاقيات قبلتها القيادة التونسيّة لأنها تستجيب لكلّ ما قدمناه من طلبات، وما عرضناه من برامج.

أجل، إنّ الإتفاقيات لم تأت بالاستقلال التام، ولكنها مهّدت له. وكانت مرحلة حاسمة للوصول إليه. لا شكّ أن هدفنا هو الإستقلال التام، ولكننا وضحنا دائما أننا نقبل المرُاحل.

ففي 17 أوت 1950 عندما تشكلت حكومة امحمد شنيق، بمشاركة الأمين العام للحزب الزعيم صالح ابن يوسف، كان البرنامج المعلن له "التفاوض مع فرنسا على التحويرات الدستوريّة التي تصل بتونس، في مراحل متعاقبة إلى الاستقلال".

كانت نتائج المفاوضات هزيلة مزرية. وقد تمثّلت في :

1- المساواة في تركيبة مجلس الوزراء بين الفرنسيين والتونسيين سبعة للفرنسيين وسبعة للتونسيين.

2- ترأس مجلس الوزراء من طرف تونسي عوضا عن المقيم العام.

3- تخلي الكاتب العام للحكومة الفرنسي عن المصادقة على قرارات الوزراء.

4- تخصيص نسبة للتونسيين في الانتدابات الجديدة للوظيفة العموميّة حسب المستوى : الربع، أوالثلث، أو النصف، هي نتائج ضئيلة

ورغم ذلك بقي امحمد شنيق وحكومته متفائلين وواصلوا السعي الى التفاوض حتّى أتت رسالة 15 ديسمبر 1951، وتنكّر بها وزير الخارجيّة الفرنسيّة لوعد بلاده في السير بتونس نحو الاستقلال الداخلي، وأغلق الباب أمام كلّ تطوّر سلمي للقضيّة التونسيّة.

وفي 14 جانفي 1952. عندما قدّم الوزيران صالح ابن يوسف وامحمد بدرة، شكوى إلى مجلس الأمن أمضاها رئيس مجلس الوزراء محمد شنيق لم يصبنا الغرور، ولم نغيّر برنامجنا، وبقينا على مطالبنا في "بعث حكومة كلّ أعضائها، تونسيون وقيام هيكل تمثيلي تونسي على أساس انتخابات حرّة".

وفي أوّل أوت 1952 عندما اجتمع مجلس الأربعين الذي جمعه الباي للنظر في برنامج الاصلاحات الذي قدّمه إليه دي هو تكلوك (De Hauteclocque) فإنه رفضها، ولكنه تمسّك بالمطالبة بحكومة وطنيّة، ومجلس منتخب، ولم يتجاوزهما.

وفي 4 فيفري 1954، والعنف منتشر في البلاد، والمقاومة على أشدّها، رفض الديوان السياسي للحزب الاصلاحات التي تقدم بها بيار فوازار (Pierre Voizard) إلى الباي، وأكدّ في الآن نفسه من جديد "تعلّقه بإحياء السيادة التونسيّة بكامل مواصفاتها، واعتبرها الأساس في كلّ تفاوض مع فرنسا".

وفي 5 جوان 1954، جدّد الديوان السياسي، بإمضاء الزعيم المنجي سليم، رفضه لأي تفاهم مع فرنسا، ما لم تعترف بالدولة التونسيّة ذات السيادة المستلقّة، تكون فيها مصالح فرنسا ومصالح رعاياها محمية.

برنامجنا السياسي ثابت، ورغباتنا الوطنيّة واضحة، أعلنا بها عندما قبلنا التفاوض مع فرنسا لتجسيم وعدها بمنحنا الاستقلال الداخلي. لم نغيرها قبل معركة 18 جانفي، ولم ننقلب عليها في خضمّ المعركة.

ولما استجابت اتفاقيات 3 جوان لبرنامجنا، وتحققت رغباتنا قبلتها الحكومة التونسية، وباركها الحبيب بورقيبة، وأيدها الشعب التونسي في أغلبيته، وتقبلها بارتياح، وفرح، وتفاؤل. ولا أدلّ على ذلك من الاستقبال الجماهيري الرائع الذي خص به في حلق الوادي يوم غرة جوان 1955 القائد الحبيب بورقيبة الذي عاد إلى بلاده من منفاه بفرنسا حرّا طليقا منتصرا.

كان استقبالا رائعا اجتمع فيه في حماس ووحدة مئات الآلاف من التونسيات والتونسيين من كلّ جهات البلاد، صغارا وكبارا، من عامّة الناس، ومن المناضلين، والمقاومين، ومن الوزراء، والأمراء.

كان أوّل جوان يوما مشهودا عبّر فيه الشعب التونسي عن فرحته، ومحبّته، وتعاطفه مع رجل سُخّر حياته لاستقلال تونس، وقاد ثورة تحريريّة بحكمة وجرأة طوال واحد وعشرين عاما، وعرف النفي والسجن، وواجه الموت والاستشهاد، وحقّق النجاح والنصر.

لم تدم فرحة أوّل جوان طويلا، فقد أعلنت قوى سياسيّة وشخصيات مرموقة، وبقوفها ضد النتائج التي أسفرت عنها المفاوضات مع فرنسا. ولم تشاطر الإغلبيّة في رأيها بأن الاتفاقيات، على ما فيها من نقائص، حقّقت لتونس نصرا مبينا، وفتحت أمامها باب الاستقلال، فعارضتها، ونددت بسلبياتها التي بدت لها جسيمة، وأعرضت عن ايجابياتها، وقد اعتبرتها هزيلة.

وقد يكون الدّافع لذلك عداء قديم للرجال، وللحركة التي أتوا بها.

وقد يكون الدّافع خلافا مذهبيّا، أو نزاعا سياسيّا غذّته طموحات لافتكاك الحكم، وحسابات للإستيلاء على السلطة.

من المعارضين الأول للإتفاقيات الحزب الحرّ الدستوري (القديم) الذي جمع، بعد طول سبات، مؤتمره العام في 16 و17 أفريل، وأعلن فيه

بتمسكه بمؤتمر 1946 الذي نادت فيه كلّ القوى السياسيّة، وفي مقدمتها الحزب الحرّ الدستوري (الجديد)، بالإستقلال، باعتباره هدفا للحركة الوطنية، لا برنامجا سياسيا.

وعبّر عن رفضه للمفاوضات التي دعا اليها منداس فرانس في خطاب قرطاج لأنها "مناورة استعمارية غايتها دعم المكاسب الاستعمارية، وإضفاء شرعيّة على أوضاع مسترابة وتقييد تونس بفرنسا برباط أبدي".

بهذا الموقف الرافض، حاول الحزب (القديم) البروز على الساحة الوطنيّة التي تخلف عنها منذ عشرين سنة، عندما انشقّ الحبيب بورقيبة وصحبه، وبعثوا الديوان السياسي، واستمالوا الأغلبية الساحقة من شُعبه ومناضليه، وسحبوا البساط من تحته.

لم تكن معارضة الحزب (القديم) خطيرة تقرأ لها الحكومة التونسيّة حسابا، فقد يفتقد هذا الحزب إلى الإرادة، وتعوزه الجرأة، ليس له استراتيجيّة، ولا خطة، أو برنامج عمل، يجتنب أنصاره المصادمات، ولا يقدمون على التضحيات، ولا يلقون بأنفسهم إلى التهلكة.

سلوكهم نخبوي، ونضالهم كلامي، يجيدون التحليل، ويتقنون الكتابة، لكنهم لم يوفّقوا في جمع الجماهير حولهم، ولم تتبعهم إلا قلّة ممن بقوا أوفياء لتاريخ الحزب القديم، وأيامه المجيدة، ومتعلقين بمؤسس الحزب الزعيم عبد العزيز الثعالبي، ولم تكن لهم في التصدّي للاستعمار، وخاصّة في المعارك الأخيرة مساهمة تذكر.

لم يكن الحزب الدستوري (القديم) وحده معارضا للمفاوضات والإتفاقيات. فقد اتخذ الحزب الشيوعي، لأسباب مختلفة، موقفا مماثلا. فهو خلافا للحزب (القديم) لا يرفض الإستقلال الداخلي باعتباره مرحلة نحو الاستقلال، ولكنه يدعي أن ما منحته فرنسا أقل من الاستقلال

الداخلي، وهو صورة كاريكاتوريّة مشوهة له، ويدعو إنصاره، والشعب إلى التظاهر ضد الحكومة والحزب الذي يساندها، وإلى مقاومتهما.

يُعاب على الحزب الشيوعي أنه يغلب التضامن الطبقي، والعصبيّة العماليّة، في مستوى العالم، وفي الإطار الفرنسي التونسي، على التضامن الوطني، وعلى العصبيّة التونسيّة وأنّه لم يعط حظا للذاتيّة التونسيّة المستقلة، ولمكوناتها العربيّة والإسلامية.

ويُعاب عليه أنه، خضع مدّة طويلة من تاريخه، لزعامة فرنسيين من تونس، وجمع في صفوفه نسبة هامّة من الفرنسيين، فكأنه حزب فرنسي، وتلقى تعليماته من الحزب الشيوعي الفرنسي، وإئتمر بأوامره ويعاب عليه أنه ناهض الحركة الوطنيّة، وعمودها الفقري الحزب الحرّ الدستوري (الجديد)، ولم يكن بجُانبها عند مصادماتها مع السلط الفرنسيّة، فتأثيره من أجل ذلك في البلاد محدود، ولا تشكّل معارضته خطرا على الحكم الجديد خاصّة أنها لم تستمرّ طويلا، إذ غيّر موقفه، بدفع من بعض شبانه الوطنيين، وناصر بورقيبة على خصمه صالح ابن يوسف باعتبار بورقيبة تقدّميًا يأخذ بالحداثة، وهو مؤيد من الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يضمّ أغلبية العمال التونسيين.

لم يكن للحزب الشيوعي دور في المقاومة المسلحّة، وإن تعرض بعض مناضليه إلى الايقاف في المحتشدات مع الدستوريين، فليس لأنّ فرنسا تخشى مشاركتهم في الشغب، ولكنها تريد التشنيع على الدستوريين، واتهامهم أمام الرأي العام الفرنسي والغربي بالتحالف مع الشيوعيين، والتعامل مع موسكو.

ومما يُذكر في هذا الموضوع، أن دستوريا لقي شيوعيا في المحتشد فقال له : "ما سبب وجودك معنا ؟ فنحن متهمون باشعال نار المقاومة، وبتنظيم التظاهرات، وأنتم بما يتهمونكم ؟" فأجابه : "إننا ننظم مثلكم التظاهرات، ولكن في نطاق السرية" !.

وفي هذا الصدد ينبغي التأكيد، للحقيقة والتاريخ، أن الإيقافات، والمحاكمات، والإعدامات، التي تعدّ بالآلاف لم تصب في أغلبيتها الساحقة غير الدستوريين الجدد الذين تصدوا للحكم الاستعماري، وأقدموا على التضحية، وتحمّلوا السجن والحرمان في سبيل الوطن. وقد كان ذلك من أهم الأسباب التي مكّنت الحزب الدستوري من الإشعاع والتأثير.

لم تكن معارضة الحزب (القديم)، من الحزب الشيوعي خطيرة، ولا مهددة للنظام والاستقرار، بخلاف المعارضة التي قام بها الزعيم الدستوري صالح ابن يوسف الأمين العام للحزب.

إنها معارضة خطيرة، وفتنة كبرى استمرت ست سنوات، شملت البلاد كلّها، واهتزت لها كلّ فئات المجتمع، وتجاوزت حدود تونس لتمتدّ الى الشرق، وإلى مصر خاصّة. وهي معارضة تستمدّ خطورتها من شخصيّة زعيمها، وكثرة أنصاره، ومكانة بعض مساعديه.

يعدّ الزعيم صالح ابن يوسف الرجل الثاني في الحزب الحرّ الدستوري (الجديد)، والمساعد الأول للزعيم الحبيب بورقيبة له قدرة نادرة على التنظيم، ويمتاز بحنكة فائقة في السياسة، وله تاريخ حافل بالنضال، التحق بالزعيم الحبيب بورقيبة في برج لوبوف 1934، وأوقف معه في أحداث 9 أفريل 1938 ، وباشر قيادة الحزب في غيابه سنوات. وقد تكونت له في الحزب، وفي المنظمات القوميّة، وفي القصر، وفي قطاعات هامّة من المجتمع، علاقات متينة، بعضها ذو طابع شخصي.

وفي البداية، لم يكن معارضا لإعلان منداس فرانس، بل كان مساندا له، وعبر عن هذا عندما التقى بأعضاء من الديوان السياسي في جيناف. وكان يتتبع سير المفاوضات من هناك، ويتصل بانتظام بالمسودات المعروضة على المفاوضين، ويبعث بتعاليقه عليها كتابيا. وصرّح في هذا الاتجاه : "أن الشعب التونسي منذ 31 جويلية أوقف

المعارك ضدّ فرنسا، وقبل الاستقلال الداخلي باعتباره مرحلة وقتيّة تمكّن تونس من الوصول الى مستوى دولة مستقلّة، ذات سيادة كاملة، وفي آجال معقولة". و"نوّه بالمجاهدين" الذين سلّموا أسلحتهم استجابة لنداء الملك وحكومته، وعبّروا بذلك عن ثقتهم في فرنسا".

ولكنه تغيّر فيما بعد. ففي تصريح وزعه يوم 13 ديمسبر 1954، اتهم حكومة فرنسا بأنها تنوي منح تونس استقلالا داخليّا شكليّا، وتعمل على إبقاء الأوضاع على حالها، وتريد أن تجعل من الحكومة التونسية حارسة للنظام الاستعماري. وقدم للمفاوضين شروطا هي حدّ أدنى، لا بدّ من الأخذ بها لمواصلة التفاوض، وخاصّة ضبط آجال للاتفاقيات التي تحدّ من السيادة حتّى لا يكون الاستقلال وهما. وحمّل فرنسا مسؤوليّة إخفاق المفاوضات، وما ينجرّ عن ذلك من عواقب مأساويّة.

قد يكون وراء هذا الموقف المحترز سببان :

- الأوّل عدم تشريكه في التفاوض بالصفة التي يريدها، مع العلم أن الزعيم المنجي سليم الرئيس الفعلي للوفد التفاوضي كان يتردّد عليه باستمرار في جيناف، ويعلمه بكل كبيرة وصغيرة.

- الثاني تنبيه الحكومة الفرنسيّة وإعلامها أن طرف التفاوض معها ينبغي ألا يكون الحكومة، والحبيب بورقيبة وحدهما، وأنه طرف لا مناص من التعامل معه.

- ومنذ ذلك التاريخ لم يخف مواقفه المحترزة أوّل الأمر، والمعارضة علنا فيما بعد، يعبّر عنها بلين أو بشدّة حسب المناسبة وحسب المستمع.

- ففي 17 ماي 1955، وإثر قبول إدغار فور (Edgar Faure) رئيس الحكومة الفرنسيّة للحبيب بورقيبة يوم 21 أفريل، واتّفاقهما على تجاوز الخلافات المعطّلة لمواصلة المفاوضات، والإتفاق على الأسس

والمبادئ والتفاصيل، التي انبنت عليها اتفاقيات 3 جوان، نشر صالح ابن يوسف مذكّرة أعلن فهيا بمعارضته لهذا الاتفاق، وادعى أن الحبيب بورقيبة فرضه على الطاهر ابن عمار رئيس الوفد التونسي، وعلى المفاوضين.

– ولما عاد إلى تونس في 13 سبتمبر 1954 صعّد موقفه، وقد ألقى يوم 7 أكتوبر في جامع الزيتونة خطابا هاما اعتبر فيه أن الاتفاقيات كرّست النظام الإستعماري، وشكّلت عقبة أمام الإستقلال، وأضفت شرعيّة على الإنتهاكات التي لحقت بالسيادة التونسية منذ الاحتلال، وأنّها خطوة إلى الوراء، وأكّد بصفته أمينا عاما للحزب الحرّ الدستوري أنه سيقاومها ويدعو الشعب إلى الوقوف معه ضدّها.

أخذ بورقيبة على ابن يوسف تعنته في المحافظة على صفته في الحزب، ومقاومته في الآن نفسه للاتفاقيات التي قبلها الحزب. إنه موقف متناقض يثير البلبلة في صفوف الدستوريين، ويضلل الرأي العام في تونس وخارجها، ويتنكّر لتعهّدات الحكومة التونسيّة إزاء فرنسا. إنه موقف غير مقبول من طرف صالح ابن يوسف، تصدى له الحبيب بورقيبة، ودفع الديوان السياسي، إلى طرده من الحزب وتجريده من منصب الأمين العام. ودعا في الآن نفسه إلى عقد مؤتمر للحزب يوم 15 نوفمبر. رفض ابن يوسف هذه القرارات التي اعتبرها لاغية وأعلن أن الأمانة العامة التي يشخصها عوضت الديوان السياسي وحلت محلّه في قيادة الحزب، ودعا بدوره الى انعقاد مؤتمر، وأكّد أنه، بصفته الأمين العام، المؤهّل الوحيد لدعوة المؤتمر. وأعلن مقاومته للديوان السياسي، وتمرّده على الحكومة، وأنّه سيستعمل في سبيل ذلك كل الوسائل.

دبت فتنة كبرى في الحزب، وبدأت الفوضى تنتشر في البلاد : حملات صحفية عنيفة، خطب تكفّر وتخوّن، كتابات فوق الجدران، إفساد للاجتماعات، وإبطال لها بالتشويش عليها، هجومات على مقرّات الشعب،

مصادمات دمويّة، محاولات اغتيال أصاب بعضها هدفه. وقد تعرّض لها بورقيبة نفسه مرتين في كلّ من تطاوين، والرديّف، اللجوء إلى القتل، وأحيانا بالذبح في تصفية الخصوم والأعداء، اختطاف مدنيين فرنسيين وقتلهم، قطع خطوط الهاتف، وتخريب السكك الحديدية. وكانت لجان الرعاية والقوى الحكوميّة تواجه هذا الشغب بما لديها من أعوان وتجهيزات وكانت تردّ الفعل بشدّة.

لم تنجح الوساطات في إطفاء هذا اللهيب، وإخماد هذه الفتنة، ولم ينجح الاحتكام الى المؤتمر. فقد رفض ابن يوسف تلبية دعوته، والمثول أمامه لبيان وجهة نظره. وقدم شروطا تعجيزيّة منها إيقاف المؤتمر، وتأجيله إلى أسبوع.

ولم تفلح، قبل ذلك، محاولاُت الصلح التي بذلها أهل الخير لاصلاح ذات البين بين بورقيبة وابن يوسف. وسنحت فرص لطيّ صفحة الخلاف بين الرجلين وتصالحهما. ومنها أن بورقيبة عرض، قبل عودته الى تونس في غرّة جوان 1955، على ابن يوسف أن يرجع معه، ويتسلّم رئاسة الحكومة فرفض. ومنها كذلك عندما عاد ابن يوسف من الخارج في 13 سبتمبر 1955، واقتبله الحبيب بورقيبة في المطار، وصاحبه إلى بيته، وتحادث معه، وحاول إقناعه بالرجوع الى حضيرة الحزب. لكنهما لم يصلا إلى نتيجة، وضاعت فرصة أخرى للوفاق.

كان ابن يوسف معتدا بنفسه، واثقا من قدراته، مطمئنّا إلى مستقبله. له استراتيجيّة ظنّها محكمة ثابتة لا تخطئ للوصول إلى الحكم وتبوّء المكانة الأولى في الوطن.

اعتمدت استراتيجيّة ابن يوسف لنيل الحكم على أسس خمسة :

1) جمع الأنصار وتجنيدهم مهما كان مأتاهم، ومهما كانت انتماءاتهم، وله مؤهّلات مشهود له بها في ذلك. فقد احتفظ بما كوّنه من

علاقات شخصيّة عندما كان مشرفا على الحزب مع مسؤولي المنظّمات القوميّة، وخاصة مع الفلاّحين، والتجار، والصنايعية، وأصحاب رؤوس الأموال من مسلمين ويهود، وزيتونيين بارزين، وأعيان المدن، وإطارات دستوريّة كثيرة، وخاصّة في جامعة تونس، ومع عدد هام من أبناء جربة في الجزيرة، وفي الجنوب، وفي العاصمة، وفي مدن أخرى يعملون بها.

وممّا يسّر له أيضا كسب الأنصار، أنّ خطابه كان متطرّفا، يرفض الحلول الوسطى، يتكلم عن الاستقلال التام بلا شرط ولا قيد. لا يقبل التنازلات، يدعو إلى الجهاد. ولأنّ خطابه كان عروبيّا إسلاميّا يستنهض النعرة العربيّة، ويمجّد العصبيّة الإسلاميّة، ولأنّ الجماهير تستسيغ مثل هذه الخطب، وتتأثّر بها.

2) الاعتماد على النظريّة التي تقول أن لا استقلال لشمال إفريقيا دون وحدة. تبنّى بعض من زعماء المغرب هذه النظريّة في القاهرة. وأسّسوا جبهة تحرير شمال إفريقيا برئاسة الأمير عبد الكريم الخطابي، وتبنّتها مصر فيما بعد، ودفعت إلى إنشاء قيادة ثوريّة، عسكريّة، إفريقية، شماليّة في أكتوبر 1954 ، ضمت الطاهر الأسود، وأحمد بن بلاّ، وعلالة الفاسي.

وعلى أساس هذه النظرية، ساهم الثوّار الجزائريون الذين لجأوا إلى تونس بعد اندلاع ثورة أوّل نوفمبر 1954 في أعمال العنف والقتل التي مارستها المعارضة اليوسفيّة. وقد ساعد الرئيس هواري بومدين على منع الجزائريين من التدخّل في شؤون تونس، والاعتداء على التونسيين.

3) الانضمام إلى خطة الرئيس جمال عبد الناصر الداعية إلى توسيع رقعة الحرب في كل شمال إفريقيا. وقد قدّم لها الأموال، والأسلحة. ودعمها إعلاميّا، وسياسيّا، ودبلوماسيّا.

4) الانخراط في التيار العالمي الجديد الذي تجسّم في باندونق والذي سعى إلى توحيد الشعوب غير المنحازة، وإلى مواجهة موحّدة للهيمنة والامبرياليّة.

5) جلب ملك البلاد الأمين باي إلى صفه. وقد كانت له معه علاقات ودّ وتقدير. فقد ساعده بعد الحرب العالمية الثانية على الخروج من عزلته لنقمة الشعب عليه، لأنه أخذ مكان ملك شعبي محبوب هو المنصف باي الذي خلعته الحكومة الفرنسيّة ظلما.

وكان مقرّبا له ولابنه، محمد الشاذلي باي أثناء التجربة التفاوضيّة التي سعى الحزب من ورائها إلى تجسيم وعد وزير خارجية فرنسا روبير شومان (Robert Schuman) لمنح تونس استقلالها الداخلي سنة 1950، والتي باءت بالفشل الذريع.

وكان دوما يشيد به، وينوّه بمواقفه. من ذلك أنه نسب اليه خطأ الإذن بتسليم المقاومين أسلحتهم. وحاول الباي من جهته مساعدته عندما رفض تسليم الوجق للحكومة التونسيّة، حتى لا تتوفّر لها الإمكانيات لمواجهة التحدّي اليوسفي، والانتصار عليه.

لهذه الاستراتيجيّة التي اختارها صالح ابن يوسف حظوظ في النجاح، ولكن لها نقائص :

أوّلها، أنّ صالح بن ايوسف لم يعتبر في حساباته أنّ السلطة كانت بيد الحبيب بورقيبة، وللسلطة شرعيّة وجاذبيّة وإمكانيات، يصعب التغلّب، عليها وإن كانت المعارضة شديدة.

ثانيها، أن صالح ابن يوسف لم يقرأ حسابا لاشعاع الحبيب بورقيبة، وشجاعته عند الشدّة. وقدرته على الاتصال بالشعب، يذهب إليه في الجبال، والصحاري، والقرى، والمدن، والأرياف، ويختلط به ويخطب فيه، ويقنعه، ويؤثّر عليه.

وثالثها أنّ صالح ابن يوسف لم يوفّق في التحصيل على دعم فرنسي رغم علاقته الحسنة بالسلط الفرنسية، عندما كان وزيرا للعدل في حكومة شنيق ممثلا للحزب. فقد كان إذّاك معتدلا يحرص على حلّ سياسي للنزاع مع فرنسا. وخلافا لبورقيبة لم يكن صاحب مفاجآت متطرّفة، لا ترتاح إليها الحكومة الفرنسيّة التي كانت تعتبره إذّاك عدوّ فرنسا الألد. وقد قال عنه إيلي كوهان حَضرِية (Elie Cohen-Hadria) حضرته زعيم الحزب الإشتراكي الفرنسي : يعدّ ابن يوسف من أروع انجازات فرنسا بتونس. وكان له أصدقاء فرنسيون يهود تدخلوا لدى منداس فرانس لنصرته، والتعامل معه، ولكن هذا الأخير لم يستمع إليهم. فقد كان يأبى التعامل مع كلّ من شتم فرنسا في إذاعة صوت العرب، وقاومها في الأمم المتّحدة.

وكان مثله مثل أغلب ساسة باريس يتخوفون من تحالفه مع الثورة الجزائرية، ودعمه لخطة عبد الناصر في شمال إفريقيا، ويعتقدون أنّه من الصعب عليه التخلّص منهما حتّى وإن أراد.

سعى ابن يوسف عن طريق وسطاء الوصول إلى روجي سيدو مندوب فرنسا السامي، ولكنه لم ينجح. وفي يوم 23 جانفي تحدّث في بيته مع السيد شارل سوماني (Charles Saumagne) وهو موظّف فرنسي سام سابق في الإقامة العامة، وهو على اتّصال وثيق بالمندوب السامي وقد يمكن اعتباره ممثّلا له، وموفدا منه.

في هذا الحديث، توجّه ابن يوسف إلى مخاطبه قائلا : "ألم تنتبه فرنسا إلى أنّ بورقيبة وجماعته يخونونها، ويسخرون منها، بينما لا يمكن لها أن تتهمني بأني خنتها... ألم تر أنّه في مؤتمر صفاقس، في لائحته السياسيّة، ألغى الاتفاقيات، لا يستطيع اليوم أي بورقيبيّ الرجوع إلى الاتفاقيات فقد تنكروا لها – أين هم من التعاون ؟ أين هم من المجموعة

التونسيّة الفرنسيّة ؟ أين هم من الشراكة ؟ كلّ هذا عندي، ولكنّي أريد أن أتحدّث في هذا الموضوع اليوم".

في نهاية هذه المحادثة رغب ابن يوسف من صاحبه أن يلتقيا من جديد لمحادثة ثانية بناءة وعمليّة، قد تحدث انفراجا، وتحقق اتفاقا، كما وعد بذلك.

لم تتمّ المحادثة الثانية. فقد تسارعت الأحداث. وبعد خمسة أيام فرّ ابن يوسف إلى الشرق، وتأكيدا لاستعداد للتقرّب من فرنسا، نذكّر بالشهادة التي أدلى بها آلان سافاري (Alain Savary) : كاتب الدولة للشؤون المغربيّة والتونسيّة في حكومة غي مولي (Guy Mollet) والتي قال فيها : "كان لفرنسا أن تختار من بين التونسيين مخاطبا تتجاوب معه. فخيّرت بورقيبة لأنّه أكثر تأثيرا على الشعب، بالرغم من أنّ ابن يوسف تقدّم بعروض للحكومة الفرنسيّة أشدّ اعتدالا من عروض بورقيبة".

كان الوضع في البلاد قبل فراره خطيرا. فالعنف على أشدّه، والفوضى مستفحلة، فقد استمرّ صالح ابن يوسف في معارضته وواصل مقاومته للحكومة، وتهجمه على الديوان السياسي، اكتشفت تنظيمات سريّة جاهزة قادرة بما لها من رجال، وأسلحة، وأموال، على القيام بثورة مسلّحة تشمل كامل البلاد. فقررت الحكومة تتبعها، وملاحقتها، وفصلها عن زعيمها، إمّا بطرده إلى الخارج، وإمّا بمقاضاته.

كان المسؤولون التونسيون ناقشوا الأمر مع مندوب فرنسا السامي المسؤول عن الأمن، وقرروا نقله إلى طرابلس بالقوّة.

ثم ظهر أنه من الأفضل إنشاء محكمة استثنائيّة عليا، وتقديمه وأتباعه أمامها.

واستقرّ الرأي في النهاية على ألا يقدّم للمحكمة، ويوجه بعد إيقافه إلى طرابلس.

وفي يوم 28 جانفي 1956، الساعة الخامسة والنصف صباحا، دخلت قوى الأمن بيته فلم تجده. وقد بلّغه عون في الداخليّة قبل ذلك بقرار إيقافه.

ارتاحت الحكومة لفراره، وقد تمّ ذلك باختياره. وهو ما كانت تأمله، وسعت إلى مساعدته على ذلك، ولكنها لم تعثر عليه. وفيما يلي البرقيّة التي وجهها مندوب فرنسا السامي إلى الجنرال دوقيون قائد تراب الجنوب العسكري : "أرغب منك إبقاء السدود على طرقات تراب منطقتكم، مع السماح بالمرور للسيد صالح ابن يوسف الذي يتجه أكبر الظن عبر الطريق الكبيرة نحو طرابلس، وذلك استجابة لطلب الحكومة التونسيّة". تبّين فيما بعد أنه فرّ مع خليفة سابق، نشط في المكتب الثاني للجيش الفرنسي، وكان يتمتّع برخصة مرور تمكّنه من تخطي السدود. وعلم به قايد قابس، وأخبر الداخليّة، ولكنها لم تعطه أمرا بتتبعه.

قابل قبل مغادرته البلاد في طريقه إلى المنفى الطاهر الأسود الذي عينه قائدا لجيش التحرير. ورضا ابن عمار الذي كلفه أعمال الشغب في المدن. وقابل محمد المهذبي رئيس جامعة جلاص الذي كان مواليا له. وتوجه بعد ذلك إلى طرابلس التي وصلها خمسة أيّام بعد فراره.

أما أنصاره وأتباعه، فقد لاحقتهم الحكومة، وفتشت مقراتهم، وحجزت أسلحتهم، وقدمتهم لمحكمة القضاء العليا.

لم تنقطع أعمال الشغب بعد فرار ابن يوسف، وإيقاف أنصاره، ومحاكمتهم. بل استمرّت، وتفاقمت، وقامت ثورة ثانية في البلاد، وخاصة في الجنوب، سعى جيش التحرير بقيادة الطاهر الأسود إلى تأطيرها. وقد كانت تضم مجاهدين لم يسلموا أسلحتهم عندما دعاهم الحبيب بورقيبة إلى ذلك، وثوّار جزائريين، وعناصر جديدة من العروش.

وكانت تصلهم من مصر أسلحة حديثة كثيرة يوزع بعضها في الجزائر ويبقى جزء هام منها في تونس. لاحقهم الجيش الفرنسي بالتعاون مع الوجق التونسي، وكبدهم خسائر جسيمة.

ولما رأوا أن البلاد تسير نحو الاستقلال التام، ولم تكن الاتفاقيات خطوة إلى الوراء، تراجع جلهم، واستسلموا. ومن أولائك على سبيل الذكر القائدان : الطاهر الأسود، ومصباح النيفر.

وكان لدعوات بورقيبة لفائدة الوحدة، وبياناته لصالح الدولة أثناء جولاته في مختلف جهات البلاد الأثر البالغ، مما أقنع أغلبية المعارضين بالكف عن التمرد، وإلقاء السلاح.

لم يكفّ ابن يوسف في الخارج عن معارضته. وسعى، بلا طائل، إلى إرسال مجموعات تقوم بأعُمال تخريبية في البلاد. خطّط لاغتيال بورقيبة مرات عديدة دون نتيجة...

وفي أوت 1961 تمّ اغتياله في فرانكفورت بألمانيا، رحمة الله عليه.

اغتالته الدولة، وما كانت لتغتاله لأنّ لها من الوسائل الأمنيّة، والإمكانيات القضائيّة، ما يجنبها مثل هذه التجاوزات.

فالدولة – خلافا لمعارضيها الخواص – أسمى من أن تلتجئ إلى سلوك مناف للقانون، فهي الدولة.

أحدثت اليوسفيّة فتنة في البلاد كبيرة. وسجلت صفحة حزينة مؤلمة في تاريخنا. خلّفت آلافا من الضحايا، ومئات من القتلى، يفوق عددهم ما خلّفته معركة التحرير.

خسر فيها الحزب نخبة من خيرة مناضليه، اختلطت أمامهم السبل فضلّوا السبيل. عاد بعضهم إلى الحظيرة الوطنيّة، وضاع كثير منهم.

وتسلّل إلى الحزب، بحكم هذه الفتنة، رجال دافعهم التسلّط والطمع، والجاه والمال، وأساؤوا إلى الحزب إساءة لا تزول.

لم تثن الفتنة اليوسفيّة بورقيبة عن الرسالة المقدّسة التي آل على نفسه تحمّلها، والتي تتمثل في تحرير تونس تحريرا كاملا لبناء دولة عتيدة، ومجتمع متقدّم. ففيما يخصّ بناء الدولة، وبعث المجتمع، فإنّي أترك المجال لبقيّة الإخوان للتحدّث فيهما. وأواصل الحديث عن تحرير الوطن.

وما إن انتهى التفاوض على الحكم الذّاتي، حتى أعلن أن الاستقلال هو هدف المرحلة الجديدة، وبدأ يستعدّ لها، ويعدّ العدّة لخوضها.

وقد ساعده على ذلك عاملان :

- الأوّل إقلاع فرنسا عن سياستها التعسفيّة في المغرب، والدخول معه – مثل ما فعلت مع تونس قبل عام – في مفاوضات أدّت إلى رجوع الملك محمد الخامس إلى عرشه، وتكوين حكومة وطنيّة بدأت في نوفمبر 1955 التفاوض على الإستقلال.

- والثاني تجذّر ثورة أوّل نوفمبر في الجزائر، وتوسعها، مما أجبر فرنسا لمواجهتها على تجنيد جيوش كثيرة، وحشد معدّات ضخمة، ورصد أموال طائلة، تتجاوز إمكانياتها.

وكان عليها إمّا أن تتفاهم مع الجزائريين، وتلبّي طلباتهم، وتعطيهم حقوقهم، على غرار ما فعلت مع تونس والمغرب، وتستمع إلى بورقيبة الذي ما فتئ ينادي بذلك، وإمّا أن تواصل الحرب ضدّهم.

اختارت الحرب، وسعى غلاتها إلى توسيع رقعتها حتى تمتدّ إلى كامل شمال إفريقيا. ولكنها غلّبت في الأخير تسخير كلّ قواها للجزائر، وأصبح بذلك الرجوع إلى الحرب ضدّ تونس والمغرب صعبا، وإن سعى إليها جيشها في الجزائر مرات، وكان التفاهم معهما أفضل مهما تكن التنازلات، وهو أخفّ الضررين لها.

أثّر تطوّر الأحداث في المغرب والجزائر على مسيرة تونس، كما أثّرت قبل ذلك أحداث تونس في مسيرة المغرب أوّلا، وفي مسيرة الجزائر ثانيا. فالثورة التحريّرية في مراحلها الأخيرة ابتدأت في تونس في جانفي 1952، وتبعها المغرب بعد أحد عشر شهرا عندما خرج سكان الدّار البيضاء في الشوارع يستنكرون اغتيال الشهيد فرحات حشاد، وفجّروا ثورتهم المباركة. ثم التحقت الجزائر في أوّل نوفمبر 1954، وشنّت على فرنسا حربا ما كانت تتوقّعها. كانت حربا طويلة منهكة، استبسل فيها شعب الجزائر، وكان له النّصر. ثورة تحريريّة مجيدة، ابتدأت في تونس، وامتدّت إلى المغرب، ثم الجزائر، ممّا يؤكّد أنّ شمال إفريقيا بلد واحد، إن تحرّكت منه جهة تبعتها بقيّة الأجزاء.

عن ذلك الشاعر المغاربي مفدي زكريا وقد عبّر في قوله :

وفي المغرب الجبار شعب مكافح   تسانده الدنيا وتسمو به الحرب
على خـــافقيه تونـــس ومراكش   تحاول تحـــليقا فيشغلها الخطب
جناحان في صقر تصدع قلـــبه   وكيف يطير الصقر ليس له قلب

ولما انتصرت الثورة في تونس، اكتملت الأسباب لانتصارها في المغرب، وتعبّد الطريق لانتصارها في الجزائر.

هي حتميّة تاريخيّة ينبغي الأخذ بها لفهم تاريخ بلادنا.

كان الأمر كذلك عند التحرير. وكان الأمر كذلك عند الاحتلال. فقد احتلّت فرنسا تونس بعد أن استقرّت في الجزائر، هجمت على المغرب بعد أن دعّمت حضورها في كلّ من الجزائر وتونس. وكان الاستيلاء على كلّ شمال إفريقيا مخططا استعدّت له فرنسا منذ قرون.

كنّا عند الاحتلال الواحد تلو الآخر ضحايا الاستعمار معا. وكنّا عند التحرير الواحد بعد الآخر منتصرين معا في الاكتساح، وفي التراجع، في المدّ، وفي الجزر شمال إفريقيا بلد واحد، يؤثّر بعضنا في البعض الآخر.

تشجّع الحبيب بورقيبة بهذين العاملين، عامل المغرب، وعامل الجزائر، وطالب أوّل الأمر بمراجعة الاتفاقيات بحجّة أنها لم تبق ملائمة للواقع المتحرّك في البلاد. وقد تجاوزتها الأحداث. وفي 23 جانفي 1956 قبل أقلّ من ثمانية أشهر من إمضاء الإتفاقيات، جمع المجلس الملّي للحزب للنظر في تطويرها، وذلك إعدادا للقاء الذي سيجمعه في باريس مع غي مولي (Guy Mollet) رئيس الحكومة الفرنسيّة.

تمّ هذا اللقاء يوم 2 فيفري، وكانت محاوره أربعة :

1 – بعث نواة جيش وطني

2 – إقامة تمثيل دبلوماسي تونسي.

3 – ملاءمة الإتفاقيات والواقع المتطور.

4 – ضرورة إيجاد حل سريع، وعادل، لحرب الجزائر.

وتتلخص هذه الأهداف في الإستقلال التام، وإلغاء الحماية.

كان الموقف الفرنسي أول الأمر التمسك بالإتفاقيات لما تتضمنه من ضمانات لمكاسب الجالية الفرنسية، والإكتفاء بتعديلات بسيطة عليها، ثم تغييرها فيما بعد. وإن أصبح متفهما للطلبات التونسية، فإنّه لا يقبل إلغاء معاهدة باردو، لأن ذلك يستوجب مصادقة البرلمان، وتخشى الحكومة معارضته، وتعقيد الوضع بشروط صعبة، وتفضّل اجتناب المرور أمامه، وتقترح الإقتصار على تصريح رسمي يقر بأن معاهدة باردو تجاوزتها الأحداث، أنّها لاغية، مثلها مثل معاهدة فاس مع المغرب التي ألغيت بالطريقة نفسها.

أما الإستقلال، فإن فرنسا ترددت في الإعتراف به، وفضّلت الابقاء على الإتفاقيات مع تطويرها، ورأت الا لزوم لإلغاء معاهدة الحماية، ولكنها تراجعت فيما بعد، وقبلت الإستقلال، على غرار ما اعترفت به للمغرب في نهاية شهر نوفمبر 1955، ولكنه استقلال في

إطار التكافل، وهو مرتبط بها – فلا استقلال بدون تكافل – والمقصود بالتكافل هنا اشتراك البلدين في ميادين الدفاع، والدبلوماسية، والعدالة، والاقتصاد.

وبناء على هذه الإستعدادات دخل وفد حكومي تونسي في مفاوضات رسمية ابتدأت يوم 29 فيفري.

وكان هذا الوفد يتركّب من رئيس الحكومة الطاهر ابن عمار، ومن الوزراء المنجي سليم، ومحمد العزيز الجلولي، ومحمد المصمودي.

اشتد الخلاف مع فرنسا، وتوترت أجواء المفاوضات، ففرنسا تلح على ربط الإستقلال بالتكافل، وتونس ترفض ذلك رفضا قاطعا. وهي لا تقبل تكافلا لا يكون طرفاه مستقلين متساويين يتقابلان الند للند.

وقبلت فرنسا في النهايةُ إرجاء التفاوض على التكافل إلى موعد لاحق، وصادقت على اتفاق يمنح تونس استقلالها، ويلغي معاهدة الحماية أمضي عليه يوم 20 مارس 1956.

تعدّدت اللقاءات لإعطاء التكامل محتوى، ولكنها لم تسفر عن نتيجة. ولئن تعاونت تونس مع فرنسا كثيرا فيما بعد، فقد تمّ ذلك خارج إطار التكافل الذي رغبت فرنسا اقحامه في اتفاق 20 مارس 1956.

كان يوم 20 مارس 1956 يوما خالدا في تاريخ تونس الطويل، أنهى احتلالا أجنبيا قاسيا استمر 75 سنة، وأرجع الحكم إلى أبناء البلد، وكان بداية لدولة مستقلة، لها حدودها، ولها ذاتيتها، ولها نظامها.

لم يكن نيل الإستقلال في 20 مارس 1956 نهاية للجهاد في سبيل حرية تونس الكاملة، بل كان نهاية لمرحلة، وبداية لمرحلة أخرى، لا تقل أهمية عن المراحل التي سبقتها.

وهي مرحلة تجسيم الإستقلال، والفوز بكل صلاحياته. وهي مرحلة تم فيها بعث جيش وطني وتجهيزه، وإقامة علاقات خارجية حرة بكل بلاد

العالم، وإجلاء الجند الفرنسي من مواقعه في البلاد، وبناء اقتصاد حر بلا تبعيّة، وإجلاء مستوطنين زراعيين أجانب، استولوا بالقانون، بالحيلة، وبالعنف على أراضينا، وأهانوا أصحابها واستغلوهم. وهي مرحلة توفرت فيها أسباب بعث مجتمع أصيل، متفتح عادل.

هي مرحلة خاضت فيها بلادنا معارك جسيمة بحكمة وبسالة، عرفت أزمات، وتوترات، واصطدامات، خلفت ضحايا، وأمواتا، ولكننا انتصرنا فيها في النهاية، وأعطينا الإستقلال بفضلها محتواه وصلاحياته فأصبح استقلالا كاملا.

إنه استقلال كامل كان نيله شاقا، ولكن الحفاظ عليه أشق، وإننا نحمد الله أن مرّت عليه خمسون سنة، ونحن عليه محافظون، وبه متشبثون، فلم نفرط فيه.

ولتغيير السابع من نوفمبر 1987، وتولي زين العابدين ابن علي رئاسة الجمهورية، ومباشرته المسؤولية في البلاد الفضل الكبير، والدور الحاسم في تلافي ما أصابه من ضعف ووهن، وفي تدارك ما لحق محققه وبطله الزعيم الحبيب بورقيبة من عجز، ومرض، وفي إصلاح ما كان يشله ويعود به إلى الوراء، وحمايته، والحفاظ عليه، حتى يعود معافى، ويبقى سليما أبد الدهر. فله - ونحن نحيي الذكرى الخمسين للإستقلال - شكرنا الجزيل، واعترافنا بالجميل. وله دعواتنا بأن يهبه الله الصحة والتوفيق، حتى ينعم شعبنا دوما بالكرامة، والعزة، والحرية، في ظل استقلال حققناه بالجهاد.

وإننا نعده في هذه الذكرى المجيدة، بالمحافظة عليه، وحمايته، والذود عنه، بكل ما أوتينا من قوة، لا تثنينا الصعاب، ولا تعطلنا العراقيل، متعاونين، متضامنين، موحدين، وراء قيادته الحكيمة اليقظة، والتي جربّت فصحّت.

كلمة أمام مجلس النواب المغربي يوم 12 أفريل 1985 بصفتي مدير للحزب الاشتراكي الدستوري

سيدي رئيس مجلس النواب،

حضرات النواب المحترمين،

بتأثر عميق، وبابتهاج كبير، أحضر اليوم في هذه الجلسة المشهودة لمجلسكم الموقر.

وأتقدم إليكم، وإلى حضرة الرئيس المحترم، أحمد عصمان ببالغ شكري لما لقيته عندكم من حفاوة فائقة، وما سمعته منكم من كلام طيب، كان له أجمل الوقع في نفسي، ولدى إخواني أعضاء الوفد المرافق لي، لما فيه من تنويه بفخامة رئيس الجمهورية التونسية الحبيب بورقيبة : الرفيق الصادق للمغفور له جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه، والأخ البار لجلالة الملك الحسن الثاني أبقاه الله، ولما فيه من إشادة بالحزب الإشتراكي الدستوري الذي تعاون مع كل الحركات المغربية التي تصدت للاستعمار الفرنسي، وقادت معركة التحرير الوطنية، ولما فيه من تقدير للشعب التونسي الشقيق الحميم للشعب المغربي.

وأرفع إلى جلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب العظيم، آيات التقدير والعرفان، للعطف الذي أولاني إياه، والرعاية التي أحاطني بها، في زيارتي بلدكم المضياف.

حضرة الرئيس الموقر،

حضرات النواب المحترمين،

إنه لمن دواعي تأثري وابتهاجي، أن أنقل اليكم ما يكنه المجاهد الأكبر الحبيب بورقيبة، والشعب التونسي عامة، والمناضلون في الحزب الاشتراكي الدستوري، وفي مقدمتهم الأخ محمد مزالي، والدستوريون خاصة، من تقدير، وأخوة، ومحبة، لجلالة الملك الحسن الثاني – أبقاه الله – والشعب المغربي الشقيق، وأحزابه، ومناضليه، ولكم جميعا...

حضرة الرئيس الموقر،

حضرات النواب المحترمين،

إن هذه الزيارة التي نؤديها للمغرب الشقيق – وهي في الأصل زيارة لتبادل الرأي مع أحزاب تربطنا بها علاقات تاريخية وطيدة – لا يمكن إلا أن تشرح الصدر، وتنعش الروح، وتهز الأعماق. ولا بدع في ذلك، فنحن في وطن طيب الأعراق، مضمخ بأنفاس التاريخ العطرة، لا يذكره الذاكر إلا وتتزاحم في خاطره ذكريات البطولة والمجد، ولا أخفي عنكم أن للمغرب في نفوس التونسيين – بالأمس، واليوم، وغدا – موقعا خاصا لما كان لنا في تاريخنا البعيد والقريب من امتزاج، وما نعتقده من أن مصيرنا مهما تكن الظروف واحد. وفي مثل هذه الزيارة صلة للرحم تشد بعضنا إلى بعض، فلا سبيل إلى نفرة، أو جفوة بيننا.

حضرة الرئيس الموقر،

حضرات النواب المحترمين،

منذ قرابة ثلاثين سنة، تحررت بلادنا من الإستعمار، وحققت استقلالها. واسترجعت مقاليد أمورها نتيجة معارك طاحنة، وجهاد

مرير.... هي ملحمة خالدة سجلها شعبانا، تزخر بالبطولات والأمجاد على امتداد عشرات السنين، واتسعت إلى كل بلاد شمال إفريقيا.

حلقات متباينة في الزمان والمكان، يؤثر بعضها في بعض، وتتفاعل فيما بينها. فهي أجزاء من كل، وعناصر من وحدة.

احتلت جيوش فرنسا بلادنا سنة 1830 في الجزائر فرغم مقاومتنا، وردود الفعل، تواصل احتلالها. وسعيا وراء دعمه، توسع وامتد إلى تونس، ثم إلى المغرب.

ولما استفاقت شعوبنا، انتهجت خططا للجهاد، فيها شجاعة قصوى، وحكمة بالغة. استرجعنا استقلالنا في المغرب، وفي تونس، وبعد جهاد بطولي وفر له المغرب وتونس أسبابا هامة للدوام والانتصار، نالت الجزائر استقلالها. وهكذا حقق المغرب العربي كله حريته، واستقلاله، بفضل جهاد مشترك.

وإن ننسى، فلا ننسى الإضراب العام الذي دعا إليه الديوان السياسي للحزب الحرّ الدستوري، والرئيس بورقيبة في نوفمبر 1937 احتجاجا على نفي زعماء المغرب.

وهل يمكن أن ننسى أن اغتيال المرحوم فرحات حشاد في 5 ديسمبر 1952 قد هز الشعب المغربي في أعماقه، فخرج في مظاهرات عارمة كانت شرارة الثورة المباركة التي عمته من أقصاه إلى أدناه. فإثر اغتيال الزعيم التونسي دعا حزب الإستقلال إلى إضراب شامل تضامنا مع تونس. وشن هذا الإضراب يوم 8 ديسمبر. وفي تلك الليلة نفسها التحم المناضلون المغاربة في الحي العمالي بالدار البيضاء بعصابة اليد الحمراء الفرنسية، واستشهد عشرات العمال، وقتل عدد من غلاة الاستعمار.

ولا ننسى ما كان لمقاومة جلالة الملك المغفور له محمد الخامس – طيب الله ثراه – مِن تجاوب في تونس، وأثر على مسيرة الجهاد فيها.

وكان لنفيه، وجلالة الملك الحسن الثاني، والأسرة الملكية الكريمة، أكبر وقع لدى المناضلين عندنا، والمقاومين.

كنا متضامنين في الجهاد، ومتعاونين، داعمين بعضنا لبعض. وجاء نصر الله، ورجعت مقاليد أمورنا إلى أيدينا، وتحررت شعوبنا، واستقلت بلادنا.

وإن كان التشاور بيننا متواصلا، والتعاون وثيقا، فقد أولى كل منا بناء بيته الجهد الأكبر، والعناية الأوفر، فهكذا استكملنا مقومات استقلالنا، ودعمنا في بلادنا دولا عصرية قوية، ودفعنا شعوبنا في مسيرة تنموية شاملة، نشرنا العلم والثقافة، وحققنا الازدهار للفلاحة، وبعثنا صناعة متقدمة.

إن هناك حدودا لتنميتنا، وعقبات لجدوى تمويلاتنا، وعراقيل للاستفادة الكاملة من طاقاتنا، وخبراتنا يصعب تجاوزها إن بقينا على ما نحن عليه من تفتح محدود على بعضنا البعض في مغربنا العربي الكبير.

إن الحاجة ملحة إلى أن ننظر معا في مخططاتنا التنموية، وأن نعمل على التنسيق بينها، لفائدة كل منا، ولخير الجميع.

تتساءل الدول حولنا عن سبب تشتتنا، ونحن في الجغرافيا، والتاريخ، واللغة، والدين، والمصير وحدة.

ولا يفهم شبابنا لماذا تعطل دعاة الحرية، والمجاهدون من أجل الإستقلال، وبناة الدول عن السير، وكأنهم توقفوا عن النضال لبناء وحدة مغربية، هي دعم لاستقلالنا، وتتويج لوحدة أقطارنا.

وعسى أن نجد في الأطماع التي تهيمن على سياسة الدّول، وتتقاسم العالم، منبها كافيا لنا، حتى نجمع شتاتنا، وفي استعمار أراضينا في عالمنا العربي حافزا قويا لتوحيد صفوفنا، وفي التكتلات الإستراتيجية،

والإقتصادية التي تقام، وتتوسع حولنا، وعلى حسابنا، دافعا حساما للشروع في بناء مجموعة مغربية عتيدة.

حضرة الرئيس الموقر،

حضرات النواب المحترمين،

لا شك أن أوضاعا خلفها تراجع الاستعمار تعقدت، وتجاوزت في نتائجها النيات والحسابات، وضاعت في شأنها الحقوق والمبادئ، لا تسهل توحيدنا. ولكننا متفائلون، لا نستسلم للصعاب مهما كبرت، وللشدائد مهما عظمت، لأن المناضل متفائل أو لا يكون، ولأنه يراود المستحيل حتى يصبح ممكنا.

وأملنا في تونس قوي في أنه بالإيمان، والصبر، وترتيب الأولويات، نجد الحلول الملائمة والعادلة لمشاكلنا.

حضرة الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

سيكون في المغرب العربي عام ألفين مائة مليون ساكن، ينبغي لنا من الآن ضمان قوتهم، وتوفير أمنهم. ولتحقيق كرامتهم إعداد الخطط الجريئة، وضبط البرامج المحكمة. ولن يكون ذلك إلا في إطار مغربي، عربي، مسلم، متضامن، ومتحد، ندعو إليه بكل ما أوتينا من إيمان وعزيمة، وفاءا لتاريخنا، وضمانا لبقائنا.

اتحاد المغرب العربي الصعوبات والآمال

محاضرة ألقيناَها بالفرنسية في ندوة نظمتها أيام 17 و18 و19 فيفري 1999 جمعية الدراسات الدولية التي يرأسها المناضل الكبير، والزعيم المرموق الرشيد ادريس بمناسبة الذكرى العاشرة لنشأة اتحادالمغرب العربي.

I- المقدمة

1) بقاء بلدان المغرب منقسمة رغم إعلان تعلّقها بالمبادئ الوحدويّة

لا تزال البلدان المغاربية، - وقد مضى على استقلالها قرابة الأربعين سنة - منقسمة، متفرقة. وبالرغم من إعلانات المبادئ المتواصلة، والتصريحات المتوالية التي تؤكّد التمسّك بالنهج الوحدوي فقد ترسّخت فيها دول وطنيّة قطريّة، وأقيمت بينها حواجز فصلت بين شعوبها.

ويسوس هذه الدول مسؤولون وطنيون من ذوي الكفاءة والخبرة أولوا تدبير شؤون بلدانهم الداخليّة كل جهدهم. وقد تكون الخيبات المتوالية في تحقيق الوحدة أوهنت عزائمهم، فاختاروا العمل المنفرد، كلّ على حدة، وأعطوا تشييد صروح دُولهم الأولويّة في اهتماماتهم، بينما تبرز في العالم كيانات جهويّة اقتصاديّة، وسياسيّة، تنشط، وتزدهر، وإن لم يكن بين أعضائها تجانُسٌ وتلاؤم مثلما يتوفّر لشعوب المنطقة المغاربيّة.

2) عناصر الوحدة

إنّ أصلنا واحد، وتاريخنا واحد، تأثرنا بنفس الأحداث، وتحمّلنا نفس الهيمنات، كما كان اشعاعنا مشتركا، وحملنا معا، وإلى أبعد آفاق،

راية الإسلام خفاقة. لغتنا واحدة، وجلّنا – ما عدا قلّة – من أتباع المذهب المالكي. عرفنا كلّنا الاستعمار الفرنسي باستثناء ليبيا التي احتلتها إيطاليا، والريف والصحراء الغربيّة اللذين احتلتهما إسبانيا. كانت الجزائر الفريسة الأولى، ثمّ تلتها بقيّة دول المنطقة التي لم تجد منجىً من قبضة استعمار شرس عنيد. وكان احتلال الجزائر يحمل في طياته، أوّل وهلة، الهيمنة على تونس، وفاس، فالخطّة واحدة، والسبل واحدة، والأهداف واحدة، تحقّقت في أزمنة متلاحقة. لنا تاريخ مشترك مع الإستعمار. احتككنا معا بفرنسا، وحذقنا لغتها، واطّلعنا عل حضارتها، ومارسنا شَغْبها، وقدّرناه، وقاسمناها حروبها، وعرفنا الحداثة من طريقها. وبدافع من طبيعتنا التواقة إلى الاستقلال، ونزوعنا إلى التمرّد، وحبنا المتأصّل للحريّة، وتعلّقنا الثابت بالعدل؛ أصررنا معا على افتكاك حقّنا بكلّ الوسائل، ومنها الثورة والعنف، وصمدنا معا لحكم فرنسا المخزي وهيمنتها المهينة، وقاومنا استغلالها، وأشهرنا عليها حرب تحرير بطوليّة مستبسلة.

وكان من المفروض أن يضيف هذا الماضي الإستعماري المشترك الذي تجرعنا مرارته عروة أخرى إلىِ ما بيننا من عرى تاريخيّة وحضاريّة، ليرسّخ الروابط بيننا، ويصنع منّا كيانا موحّدا، كما تستوجب ذلك أيضا حاجتنا الملحّة إلى الأمن، والتنمية، والازدهار، لكنّنا، وبكلّ أسف، لا نزال متفرقين أكثَر من أي وقت مضى. تُرى ماهي الأسباب الظاهر منها والخفي ؟

الأسباب عدّة، وقد يكون من العسير تفصيلها. لكنني سوف أتجرّأ على ذلك، سعيا وراء الحقيقة. ومما ييسّر عليَّ الأمر، أني انقطعت عن النشاط السّياسي وأصبحت حرّا لا ألزم سوى نفسي، ولا أحرج أحدا.

II – الأسباب

1) الظفر بالاستقلال فرادى

لم ييسّر ظَفَرُ بلداننا باستقلالها متفرقة كلّ أسباب تحقيق الوحدة المغاربيّة، فكان الشعبان التونسي والمغربي، المستقلان بعد، متضامنين مع الجزائر مدّة خوضها لحرب تحريرها. لكن من دون الدخول معها من جديد في معركة مسلحة، مؤازرة لها، وتوسيع رقعة النزاع إلى أنحاء المنطقة بأسرها، حسب ما كان يتمناه بعض المناضلين في جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وفي جيش التحرير. وقد تحدّث في هذا الصدد الرئيس بومدين في 19 جوان 1965 قائلا : "... وفي ظرف ما من التاريخ، وجدنا أنفسنا في الساحة دون مساندة، وقد سعينا، دون جدوى، لتوسيع رقعة القتال لفكّ خناق من حديد ونار، كان العدو يسعى به إلى تطويقنا. لا غرو أن تونس والمغرب كانتا قاعدتين لنا خلفيتين، والتاريخ يشهد لهما بذلك، لكننا كنا نأمل أن تكونا قاعدتين ملتهبتين، إذ كانت استراتيجيّة المقاومة تقضي بتوسيع رقعة القتال قصد تشتيت شمل القوات الفرنسيّة لاقتضاب مدّة الحرب للحفاظ على حياة البشر"[1] غير أنّ تقدير القادة المغاربة والتونسيين في معظمهم كان مخالفا لذلك. فقد كانوا دخلوا معركة التحرير قبل 23 شهرا، بالنسبة إلى تونس، وقبل 11 شهرا بالنسبة إلى المغرب. وقد قال محمد حربي، في هذا الصدد : "عندما طرق العنف باب المنطقة المغاربية، تغيب الوطنيون الجزائريون عن الموعد"، فقد أوقف التونسيون والمغاربة المعارك مع فرنسا عندما استجابت لمطالبهم الوطنيّة. وكانوا يعتقدون أنّ في استقلال بلادهم ما يساعد الثورة الجزائريّة، ويدعم قواعدها الخلفيّة المنتصبة بالبلدين المجاورين المتحصّنين بسيادتهما، والمدعومين بقوانين، وبحماية عالميّة. وكانوا يعتقدون أن تركيز القاعدتين

---

1) نيكول قريمو، سياسة الجزائر الخارجية، ص 169

العتيدتين كفيل بتنظيم صفوف جيش الثورة، ومدّها بما تحتاج إليه من ذخيرة لتشنّ غاراتها، ولتستقبل اللاجئين، وتعالج الجرحى والمصابين من المقاتلين.

وأورث هذا التباين أحقادا لم تمح كلّ آثارها بعد. ثمّ إن موريطانيا بالطرف الأقصى من المنطقة المغاربيّة، لا تزال تذكر أنّ تونس كانت البلد المغاربي الوحيد الذي اعترف باستقلال حصلت عليه بالرغم من تحفّظات المغرب. فكان هذا التنافر بين موريطانيا والمغرب الذي دام مدّة طويلة حجر عثرة في طريق تشييد منطقة مغاربيّة متضامنة، لكنّه زال اليوم، ووقع تجاوزه نهائيّا.

2) النزاعات على الحدود

إنّ جيران الجزائر لم يقبلوا إن ضمنيّا، وإن علنا، الحدود التي خلفها الاستعمار الفرنسي، فتونس تعتبر أنّ حدودها تصل إلى العلامة 233، وتؤكّد حقّها في الصحراء باعتبارها بحرا داخليّا لكلّ الأجوار حقّ فيه. والمغرب طالب بتندوف وما حولها وبمراجعة ترسيم الحدود، وشنّ من أجل ذلك حربا على الجزائر، غداة استقلالها. فكانت مواجهات مؤلمة تقابل فيها جيشا البلدين. وتركت أسوأ الذكريات، وأورثت في النفوس الضغائن، ولا يزال بعض الجزائريين من جرّاء الصدمة التي خلّفتها هذه الحرب يعتبرون المغرب عدوا لهم، يصعب التعايش معه.

3) الأنانيّة القطرية

كرّس القادة المغاربة بعد الاستقلال اهتمامهم لتنظيم دولتهم القطريّة باعتبارها السّابقة الأساسيّة الأولى قبل تركيز تنظيمات تتجاوز حدود الدولة القطريّة، فبرزت تبعا لذلك قطريّة متطرّفة وأنانيّة بدائية، لا يزال أثرهما، مع الأسف الشديد، مستفحلا إلى يوم النّاس هذا.

4) الإيديولوجيّة والسياسة

طعّمت هذه العوامل التاريخيّة اعتبارات إيديولوجيّة وسياسيّة، فقد كانت السياسة والإيديولوجيّة لبلاد المغرب على طرفي نقيض، فكيف السبيل إلى التوفيق بين جمهوريات وبين ملكيّة تقليديّة ذات مرجعيّة دينيّة، أو بين جماهيرية وبين ملكيّة تقليديّة وجمهورية رئاسيّة ذات خصائص شبه بورجوازيّة، هذه جمهوريّة ثوريّة شعبيّة، لا شبيه لها في التاريخ. وانظمة ملكية وجمهورية تقليدية يضاف إلى ذلك أن الأسس الإيديولوجيّة، والإختيارات الخارجيّة كذلك غير متشابهة. فهؤلاء تقدميون يناهضون الإمبرياليّة، وهم من أنصار حركة عدم الإنحياز، قريبون من الإتحاد السوفياتي، وأولئك من حلفاء الولايات المتّحدة، متهمون بالعمالة للغرب، فهم بيادق الإمبرالية، معتدلون، وطائعون مطيعون تجب مقاومتهم، ومناهضة أنظمتهم، وتأليب شعوبهم عليهم لبناء مغرب الشعوب كما دعا إليه الميثاق الوطني الجزائري (جوان 1976).

وحاول تونسيون قدموا من ليبيا بمساعدة بعض المصالح الجزائريّة في قفصة، سنة 1980، تفجير ثورة لإضعاف بورقيبة، والإطاحة بحكومة الهادي نويرة، فباءت مساعيهم بالفشل. وتعكّرت ظروف تشييد المغرب العربي. وحاول بعض الثوار اليساريين بالمغرب، بمساعدة خارجيّة، الإطاحة بالملكيّة، لكنهم فشلوا أيضا في سعيهم. واستغلّت الأنظمة القائمة هذه المحاولات لدعم سلطتها، وتوطيد نفوذها، والواقع أنّه كلما حصلت تدخّلات خارجيّة في بلد من بلدان المنطقة، خاصّة عندما يقوم بها أحد الجيران، فإنّ الشعوب التي يزعم المتدخّلون مناصرتها ترفض مثل تلك التدخلات، وتخرج في تظاهرات عارمة لتأييد الأنظمة القائمة المعتدى عليها. أما السلط فإنها تستنجد بالدول الأجنبيّة العظمى، وتعقد معها تحالفات لتحمي كياناتها، وتدعم وجودها، وتحافظ على أمنها.

كان الأمر كذلك سنة 1984 حين واجهت تونس عدوان السلطات الليبيّة التي طردت الآلاف من العملة التونسيين طردا تعسّفيا قاسيا بغية إحلال الفوضى بتونس، والإطاحة بنظامها، وعندما ساندت فرنسا، والولايات المتّحدة الأمريكيّة تونس، عملا بسياسة التوازنات بمنطقة البحر الأبيض المتوسط. ولم تتلق تونس مساندة فرنسا والولايات المتحدة فحسب بل ساندتها كذلك بحزم، وفاعليّة. الجزائر والمغرب، ومصر، والعراق.

5) إستراتيجيات التنمية

كانت استراتيجيات التنمية تختلف بين بلد وآخر في المنطقة المغاربيّة مما يعطّل كلّ المحاولات الرّامية إلى التوافق، والتنسيق، والإندماج. يقول الميثاق الوطني الجزائري لسنة 1976 في هذا الصدد : "لا يمكن للإندماج المغاربي أن ُيتحقّق ما دامت تسود المنطقة تصوّرات، ونماذج اقتصاديّة، واجتماعيّة، لا تخدم الطبقات الشعبية، بل تخدم مصالح الرأسماليّة، وقلّة من المستفيدين المستغلين".

ودانت الجزائر مدّة طويلة بسياسة تأثرت بالماركسيّة القائمة على التخطيط المركزي المتصلّب، فنادت بالتملك الجماعي لوسائل الإنتاج، وقاومت استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وحددت قواعد الملكيّة الخاصّة خدمة للمصلحة الاجتماعيّة العامّة، واعتبرت أن الحداثة تمرّ وجوبا من طريق التصنيع : "فشعب غير مصنّع لا يكون شعبا عصريّا، وذلك على جميع المستويات ، بما في ذلك طرائق تفكيره وأساليبه" [2].

أما المغرب، فإنّه انتهج نهجا رأسماليّا، قوامه المبادرة الخاصّة، مع تفتح واسع على الخارج. وسلكت تونس، بعد تجربة اشتراكيّة قصيرة، مسلكا تحرّريا حذرا، يستجيب لمقتضيات السوق، ويتّسم بالتوازن المالي وينخرط في الإقتصاد المالي.

---

2) بلعيد عبد السّلام **الصدفة والتاريخ** ج2 ، ص ص 232- 234 (بالفرنسية)

6) الخيار الليبي بين بديلين

تتأرجح الجماهيريّة العربيّة الليبيّة باعتبار موقعها الجغرافي، ومواقف قادتها بين الوحدة شرقا مع جيرانها العرب، وبين الإندماج غربا مع البلاد المغاربيّة. وقد يظهر لها أحيانا أنّ كلّ محاولة لفائدة اتحاد مغاربي تخفي مناورة لتشتيت شمل الأمة العربيّة، تديرها القوى الاستعماريّة الامبرياليّة، ولا يزال بعض الوحدويين العرب المتطرفين، وبعض رجال السياسة في مصر وفي الجزائر، متمسّكين بهذا الرأي، ولنذكر، في الصدد، ما كان صرّح به أحمد ابن بلّة في فيفري 1984 : "لم تقم تلعب الجزائر بأي دور على الساحة العربيّة منذ سنة 1965، ولم يبق لها مجال للاهتمام بالمشرق، فقد أدارت ظهرها له، واتّجهت نحو المنطقة المغاربية مردّدة شعار المغرب العربي الكبير، فماذا حصدت من ذلك ؟ إنها دخلت ضمن لعبة شمال إفريقيا المتعاقدة مع مخطط غربي هو عدوّ اتّجاهنا الوطني" (3).

7) الصحراء الغربيّة

بقي عنصر آخر وأخير أنهي به العرض، وأعني به الصحراء الغربيّة، حيث تتواجه مقارنتان متعاكستان.

فالمغرب، باعتماده على حجج تاريخيّة ودينيّة، يعتبر الصحراء الاسبانيّة سابقا جزءا لا يتجزّأ من المملكة. وما البوليزاريو إلاّ منظمة منشقّة متمرّدة. لذا فهو يسعى لتحقيق وحدته الترابيّة بكلّ الوسائل، ولضم الصحراء الغربيّة إليه من دون قيد ولا شرط.

أما الجزائر، فباسم حقّ الشعوب في تقرير مصيرها، وطبقا لمبدإ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار الذي تبنّته منظّمة الوحدة

---

3) العلم غرة فيفري 1984.

الإفريقيّة، ترى من واجبها مساندة البوليزاريو على إقامة دولة مستقلّة في الصحراء.

III- محاولات الوحدة

هذه علل تفسّر صعوبة تشييد الاتحاد المغاربي الموحّد، لم أذكرها كلها إذ قد تبعث على اليأس، لكن النيات الحسنة لم تنقطع، وتبرز من وقت إلى آخر محاولات هنا وهناك لتحقيق الوحدة، أذكر منها ثمانية باعتبار تواترها التاريخي، وهي مختلفة الحوافز، متفاوتة الأهمية، تستجيب مرّة لاهتمامات ظرفيّة مباشرة، وتتدرج أخرى ضمن استراتيجيّة بعيدة المدى، واقتصر أغلبها على بلدين أو ثلاث، مما أنشأ محاور مغلقة. وقد دخل بعضها حيز التنفيذ، ولم يتعد غيره، وَهو الأكثرَ، مستوى النيات، ولكنها كلّها، وعلى اختلاف أنواعها، وتباين اتجاهاتها، تعكس ما تلاقيه دول المنطقة من صعوبات لتحقيق الاندماج ضمن مجموعة تتعدّى الحدود الوطنيّة. وهي كلّها ومهما يكن مآلها، محاولات أثّرت، ولا تزال في تاريخ دول المنطقة تأثيرا واضحا.

1) مؤتمر طنجة (27-30) أفريل 1958

أحدث العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في الثامن من فيفري 1958 رجّة قويّة في المغرب العربي. وكان ردّ الفعل سريعا.

نادى حزب الإستقلال المغربي بعقد ندوة التأمت بطنجة من 27 إلى 30 أفريل 1958 حضرها مجلس التنسيق والتنفيذ الجزائري، والحزب الحرّ الدستوري التونسي (الجديد)، وحزب الاستقلال المغربي، أمّا موريطانيا، فكانت لا تزال تحت الهيمنة الفرنسيّة. كانت ظروف الندوة طيّبة. واسفرت عن قرارات مهمّة، منها اعتبار جبهة التحرير الوطني ممثّلا شرعيّا أوحد للجزائر، والدعوة إلى تكوين حكومة جزائريّة

بالمهجر، ومطالبة البلدان الغربيّة، والحلف الأطلسي بالكف عن مساندة فرنسا، بوضع حدّ لمساعدتها السياسيّة والماديّة في حربها العدوانيّة بالجزائر. ونددت بوجود ما تبقّى من جيوش الاحتلال بالمغرب، وتونس، مما لا يتماشى واستقلال البلدين. وأدانت استعمال فرنسا البلدين قاعدتين تنطلق منهما الهجمات على الثورة الجزائريّة، كما أنها أعلنت بمساندتها لما تقوم به موريطانيا من نضال تحريري. واختارت النظام الفيدرالي شكلا للوحدة بين الشعوب المغاربيّة، وأسست مجلسا استشاريّا، وأمانة عامة دائمة تتكون من 6 أعضاء، وأوصت الحكومات بعدم إبرام معاهدات منفردة بخصوص الأمن، والعلاقات الخارجيّة، ريثما يتمّ تركيز هذه الهياكل.

وبعد أسابيع، في الثامن من جوان، التأم اجتماع للحكومة بتونس، أقرّ سبل مساندة المقاومة الجزائريّة، ومؤازرة اللاجئين، وتجديد وسائل العمل ومناهجه على مستوى هياكل منظّمة الأمم المتّحدة. كما ندّد بالمبادرات التي أعلن الجنرال دوقول باتباعها بالجزائر، كما سجّل أسماء ممثلي البلدان في الأمانة العامة، وضبط عدد المشاركين في المجلس الاستشاري الدائم، وناقش مشروع إعلان حكومة جزائريّة بالمجهر، فكانت تلك خطوة أولى على درب التضامن المغاربي، وكانت أوّل محاولة لتوحيد بلداننا. لكن لم يكتب لها التواصل والاستمرار لسببين، يتمثّل الأول في مبادرة الجنرال دوقول الذي استجاب لمطالب تونس والمغرب في إجلاء الجيوش الفرنسيّة عن ترابهما. وكانت استراتيجيّة ترمي لفرض العزلة على الثورة الجزائريّة، وإخماد حماس طنجة.

ويتمثّل الثاني في عودة كلّ من المغرب وتونس إلى الاعتقاد بأن حظوظ انتصار الثورة الجزائريّة تكون أوفر إن هي ارتكزت على قواعد خلفيّة آمنة بالمغرب وتونس عوضا عن اتساع رقعة الحرب إلى أنحاء المنطقة كافة.

2) اللجنة الاستشاريّة المغاربية الدائمة (أكتوبر 1964)

دفع البحث عن الوحدة والسعي إلى تحقيقها من طريق الإندماج الاقتصادي إلى تأسيس لجنة استشاريّة مغاربيّة دائمة تجمع وزراء الاقتصاد بالبلدان الخمسة. وانعقد هذا المجلس 7 مرات ما بين أكتوبر 1964 و1975.

وبعد ستّة أشهر من تولي العقيد معَمر القذّافي الحكم، انسحبت ليبيا التي صارت تسعى إلى الوحدة مع مصر والسودان، معرضة عن البناء المغاربي. وواصل الوزراء المغاربيون رغم ذلك نشاطهم. وتوصلوا إلى انجاز عدد كبير من الدراسات الاقتصاديّة الخاصّة بالتعاون المغاربي. واهتموا في أوّل الأمر برسم التعاون بين القطاعات قطاعا قطاعا. ثم شرعوا في إعداد دراسة عن آفاق التعاون الشامل. فتمّ النظر في أوّل مشروع بالرباط في جويلية سنة 1970. وعرض على المناقشة بالجزائر بعد 5 سنوات في 5 ماي 1975. فرفضه الوزراء، وقرّروا العودة إلى المبادرات القطاعيّة. ثم قطعوا اجتماعاتهم. فكانت نهاية اللجنة الإستشاريّة المغاربيّة الدائمة التي أخفقت في تحقيق تعاون اقتصادي مغاربي. لكنها تركت ذخيرة هامّة من الدراسات المفيدة عن التنسيق الصناعي واندماجه، والعلاقات مع الإتحاد الأوروبي، كما جهزت دراسات أخرى عديدة عن التجارة، ووسائل الاتصال، وعن القواعد والمعايير الصناعيّة، ومجالات السياحة، وقطاع التأمين، والتكوين المهني، وزراعة الحلفاء... الخ. وضبطت قائمة في 36 مادّة تستوردها الدول المغاربيّة، واقترحت بعث مشاريع مشتركة لصناعتها بالمنطقة.

وأوصت ببعث مؤسسات مشتركة مثل شركة الخطوط الجويّة، والقطار العابر لمختلف الفضاءات المغاربيّة، وصناعة الأدوية، وضبطت لكلّ ذلك قواعد صناعيّة موحدة.

كان ذلك عملا جادا وهاما، وجديرا بمكتب دراسات كبير. لكنه لم يكن مشروعا كفيلا بإرساء البناء المغاربي الموحد. فكان من الواجب – لو أريد باللجنة الاستشاريّة المغاربيّة الدائمة أن تشارك في البناء المغاربي – أن يتبنّى رؤساء الدول وأعضادهم المقربون قرارتها. وترعى المؤسسات التشريعيّة، والتنظيمات السياسيّة اللجنة الإستشاريّة. إلاّ أنّ ذلك لم يحصل فباءت أعمالها بالفشل.

3) المقترح الجزائري بالكاف (ماي 1973)

في ماي 1973، قدم الرئيس بومدين إلى مدينة الكاف ليعرض على الرئيس بورقيبة وحدة شاملة بين الجزائر وتونس تكون مرحلة في بناء المغرب العربي، فقال له "نبدأ من البداية، وتتمثّل هذه البداية فى إقامة وحدة بيننا نحن، بين تونس وبين الجزائر" وقد يكون الدافع إلى ذلك أسباب ثلاثة :

1- مواجهة ما كان يسعى إليه القذافي من إقامة وحدة بين ليبيا ومصر.

2- اجتناب وحدة تونسيّة ليبيّة قد يدعو إليها القذافي في حالة إخفاق مساعيه مع مصر تكون على حساب الجزائر.

3- الضغط على المغرب حتى يعجّل بالمصادقة على اتفاقيات الرباط (1972) المتعلقة بالحدود، والتي سبق للجزائر أن صادقت عليها في جوان 1973.

رفض بورقيبة العرض. واقترح، وكانها نكتة، عودة قسنطينة إلى تونس حتّى يتمّ التوازن بين البلدين المتفاوتتين حجما، ثمّ رجع إلى الوحدة في خطابه أمام حركة عدم الإنحياز بالجزائر في سبتمبر، وطالب بوحدة لا تقتصر على الجزائر بل تشمل ليبيا أيضا، أما المغرب – وكان بينهما إذاك جفوة – فقد يأتي دوره في وقت لاحق. قبل الرئيس بومدين اقتراح

بورقيبة لكن من دون أن يبدي تسرعا ولا حماسا. فقد كان يخشى إن توحّدت بلاده مع ليبيا أن تصبح لها حدود مباشرة مع مصر، وتدخل في مواجهة مع إسرائيل، لا تخططها الجزائر، وتقوم من دون ضغط خارجي. ولم يكن الرئيس بومدين متحسما لوحدة مع تونس وليبيا، لأنه بدأ محادثات مع المغرب حول مستقبل الصحراء الاسبانيّة سابقا. ولا يريد إحراجه بمبادرات وحدويّة تعزله. وإضافة إلى ذلك فإنه يعتقد أنّ الرئيس التونسي، وإن هو اقترح علنا وحدة بين ثلاثة، فهو لم يخف ميله إلى وحدة تقتصر على ليبيا وحدها، وهو ما أكّدته اتفاقيّة جربة.

4) إتفاقيّة جربة (12 جانفي 1974)

خابت آمال العقيد القذافي في إقامة وحدة مع مصر، وحتّد على السادات الذي منع مسيرة وحدويّة ليبيّة من الدخول إلى بلاده في 18 جويلية 1973، وارتأى العودة إلى المنطقة، واتجه نحو الغرب مساندا البناء المغاربي، بعدما كان شهر به باعتباره مبادرة غربيّة ضد العرب. فاستقبل بورقيبة بحرارة في طرابلس (غرة سبتمبر 1973) ثم أدى له زيارة في ديسمبر 1973. وفي اجتماع شعبي بقاعة البالماريوم ردّ بورقيبة على أطروحته الوحدويّة بقوّة معتبرا مقولاته أضغاث أحلام. ورغم ذلك، واصل القذافي تقربه من تونس، وجاء في 12 جانفي 1974 إلى جربة بمشروع وحدة معها، وافق عليه بورقيبة، وامضاه. ولكن بعد ايّام بدأ يتنكّر له. فقد عارضه بعض رفاقه وفي مقدمتهم الهادي نويرة الوزير الأول. وكذلك الرئيس بومدين الذي اعتبره عملا ارتجاليًا مصطنعا. وأعلن أنه سيقاومه بكلّ الوسائل بما فيها الوسائل العسكريّة.

أثّر التنكّر لاتفاقيّة جربة على العلاقات التونسيّة الليبيّة سنوات عديدة تأثيرا عميقا. فحقد القذافي على بورقيبة، وحاول الإطاحة بنظامه، والانتقام من الهادي نويرة الذي كان وراء إخفاق الوحدة بين ليبيا وتونس.

5) إتفاقيّة حاسي مسعود (28 و29 ديسمبر 1975)

وحقد القذافي كذلك على الجزائر، لكن لمدّة قصيرة، إذ بعد المسيرة الخضراء المغربيّة، وانسحاب الإسبان من الصحراء الغربيّة، قابل الرئيس بومدين في حاسي مسعود يومي 28 و29 ديسمبر 1975، وتصالح معه، وأبرم معه معاهدة ثنائيّة كانت في الحقيقة والواقع جبهة جزائريّة ليبيّة لمواجهة الاتفاق المغربي الموريطاني بخصوص تقسيم الصحراء، ولمساندة البوليزاريو، وتمكينه من إعلان جمهوريّة مستقلّة بالصحراء، ولزعزعة العرش العلوي.

6) إتفاقيّة الإخاء والوفاق : تونس 19 مارس 1983 :

في 19 مارس 1983 أُبرمت معاهدة إخاء ووفاق بين تونس والجزائر، ثمّ التحقت بهما موريطانيا، وكانت مفتوحة لكلّ دول المغرب العربي، ومن أهدافها ترسيخ علاقات الجوار الابحابي، والتعاون الأخوي، وحسم ما قد ينتج من خلافات بالطرق السلمية. وأكدت المعاهدة بالخصوص على تعهد الطرفين بعدم السماح في بلادهما لأيّة مجموعة بالقيام بنشاط معاد يمسّ أمن أحد البلدين، أو ينال من سلامته الترابية، أو استعمال العنف للإطاحة بنظامه. وتجدر الملاحظة أن التسمية الأولى للإتفاقية كانت "إتفاقيّة الإخاء والوفاق والتعهد باجتناب العدوان". ولا تشكل هذه الإتفاقيّة، لا شكلا ولا مضمونا، محورا يخدم طموحات البعض ضد مصالح البعض الآخر. لقد وضعت نهجا لسلوك حضاري بين بلدين شقيقين، قد ينطبق على جميع بلدان المنطقة من دون استثناء. وهو منطلق سليم يمكن الاعتماد عليه لإرساء قواعد مغرب عربي موحد، كما يمكن أن يكون إطارا لفض الخلافات المغاربيّة بطريقة أخويّة سلميّة، ومنها بالخصوص قضيّة الصحراء الغربيّة.

وكان لهذ الإتفاقيّة أحسن الأثر في العلاقات التونسية الجزائريّة التي تحسنت بصفة ملحوظة، فحلت الثقة المطلقة محل الريبة والعداء اللذين سادا مدة طويلة من الزمن. وسُويت الصعوبات الخاصة بضبط الحدود بعد سنوات طويلة من الأخذ والردّ في الميدان. ويعود الفضل إلى الرئيس ابن علي في تسويتها تسوية نهائية بحكمة، وشجاعة، وبعد نظر، فسدّ بذلك الطريق على كلّ ما يغذّي الانفجار بين البلدين. وأقيمت مبادلات لم يسبق مثلها قطّ، ومهدت السبل إلى المشاريع المشتركة. والتأم تعاون في كلّ الميادين بما في ذلك قطاع الدفاع.

وبذلت مساع عديدة لانضمام ليبيا التي كانت أوّل الأمر متحفظة بل معارضة وعلاقتها بتونس متوترة منذ سنة 1985 بعد طرد العمال التونسيين بصفة عشوائيّة. وتوسطت الجزائر التي تحسنت علاقتها معها لاصلاح ذات البين.

واستؤنفت الإتصالات بشأن التونسيين المطرودين وعادت العلاقات القنصليّة، ثم الدبلوماسيّة في 28 ديسمبر 1987. ولم يبق بعد ذلك في العلاقات التونسيّة الليبية ما يحول دون انخراط ليبيا في اتفاقيّة الإخاء والوفاق، خاصّة أن المشروع الوحدوي الذي أعده كلّ من عبد السلام جلود، عن اللجان الشعبيّة، ومحمد الشريف مساعديّة، عن جبهة التحرير الوطني بين البلدين، تعطل لمعارضة البعض من زعماء اللجنة المركزيّة لجبهة التحرير الوطني المجتمعة في 30 جوان، واحترازات تونس الشديدة. وقبلت ليبيا الانخراط في معاهد الإخاء والوفاق على أن تراجع بعض فصولها، وقد وافقت كلّ من تونس، والجزائر، وموريطانيا على ذلك.

أما المغرب فقد دعي مرات عديدة إلى الانضمام إلى معاهدة الإخاء والوفاق، ولكنه رفض. وهو مع ذلك لم يعلن عداء للتقارب التونسي الجزائري. ولم ينتقد المعاهدة علنا، بل قال إنها مكتوبة بماء الورد، وأنه

لا يريد امتطاء القطار بعد إقلاعه، ولا يرضى بمقعد من درجة ثانية. وللتاريخ فإن ملك المغرب دعي مع بورقيبة إلى قمة الجزائر قبل إبرام المعاهدة ولكنه اعتذر، وكانت تونس مترددة تجاه انضمام ليبيا ما دام المغرب متحفظا مجتنبة بذلك بعث وحدة مغاربيّة محوريّة لا يكون المغرب عضوا فيها.

7) الإتحاد العربي الإفريقي (13 أوت 1984)

ردّ المغرب على اتفاقيّة الإخاء والوفاق، وخوفا من أن تعزله الجزائر، بأن وقّع مع ليبيا بمدينة وجدة في 13 أوت 1984 اتفاقيّة أنشئ بموجبها الاتحاد العربي الإفريقي، قدمه الملك بطريقة مرحة، وكأنه مواصلة للمعاهدة الجزائرية – التونسية – الموريطانية إذ قال في خطاب له بتاريخ 20 أوت 1984 : "إننا نواصل ما كان شرع فيه الأشقاء". وكانت غايته الأساسيّة من التحالف مع ليبيا، في الواقع، بالرغم مما له عليها من مآخذ وما بينه وبينها من خلافات، عزل البوليزاريو وإضعافه. وكان سعى إلى التقرب من الرئيس ابن جديد عندما عرض عليه الوحدة مع الجزائر. وقد بين الرئيس الجزائري موقفه في تصريح لمجلة لوبوان في عددها 632 بتاريخ 29 أكتوبر 1984 : "ينقص العرض المغربي عنصران أساسيان. فهو من ناحية لم يلمح إلى طريقة فض قضيّة الصحراء، ولا إلى مختلف قضايا المنطقة، ومن ناحية أخرى لا يذكر تونس، ولا ليبيا، ولا موريطانيا. وإني لأعتقد أن تشييد الصرح المغاربي لا يتمّ إلا بمشاركة دول المنطقة الخمس، ولا أؤمن بمبادرة ثنائيّة لا تكون إلاّ على حساب الجيران".

أضعفت معاهدة وجدة البوليزاريو الذي انقطعت عنه المساعدات الليبيّة، لكنها تسببت في تشويش العلاقات بين ليبيا من جهة، وبين الجزائر وتونس من جهة ثانية. فساندت ليبيا مواقف ابن بلّة الذي كان معارضا للنظام القائم بالجزائر، كما أنها أقدمت على القيام بتحركات ملحوظة

لقواتها بمناطق الحدود المتنازع عليها، وأكثرت من مبادراتها العدوانيّة ضدّ النظام التونسي، مدعية أنه هو السبب في اعتراض ميل الشعب التونسي إلى الوحدة مع الجماهريّة وعزّزت مساندة المعارضين التونسيين، وتأليبهم على نظام بلادهم، بدعوى أنّه متحالف مع أمريكا ضد ليبيا.

فكان من جرّاء ذلك أنّها طردت العملة التونسيين خلال شهري أوت وسبتمبر 1984 بمعدل ألف في كلّ يوم، في ظروف قاسية، بعدما حرموا من وثائقهم الرسميّة، ومن مالهم، وأثاثهم. وتبع ذلك جملة من الإجراءات الثأرية، ومن التحديات والاعتداءات، والتخريب داخل التراب التونسي، وتفجّرت بمحلات البريد رسالتان ملغومتان واردتان من ليبيا. وتم التفكير جديا في امكانيّة الزحف إلى تونس فردّت تونس الفعل بمساعدة من الجزائر، ومصر.فنقلت الدبابات من طراز م 60 التونسيّة على متن ناقلات جزائريّة للتمركز بمنطقة خليج قابس. كما تحركت عدّة مدرّعات فرنسيّة، وغواصات، وطائرات ميراج، واتخذت الولايات المتحدة الأميركيّة التدابير اللازمة لمنع القذّافي من الدخول إلى التراب التونسي وصده، إن هو أصرّ وأقدم. وأعلنت كلّ من ألمانيا والعراق، والأردن، والكويت التي قامت بدور الوسيط، والصين مؤازرتها لتونس. ولئن كان المغرب مرتبطا بليبيا بحلف، فإنه كان إلى جانب تونس. وعلى ضوء ما سبق، يبدو من الواضح أنّ اتفاقيّة وجدة لم تخدم البناء المغربي، ولم تساعد على تطوير المبادرات الإيجابيّة، بل قد عطلته. أما اتفاقيّة الإخاء والوفاق فهي بالرغم مما تنطوي عليه من نيات حسنة، متفتحة، لم تفلح في محاولة إدماج ليبيا، ولا المغرب. وهكذا لم تنجح الاتفاقيتان في التقدّم بالمسار المغاربي الوحدوي.

8) إتحاد المغرب العربي

وفّر استلام زين العابدين ابن علي مقاليد الحكم في 7 نوفمبر 1987 للمشروع المغاربي ظروفا جديدة ملائمة فقد أمكن بعد السابع من نوفمبر

ببعض أشهر لرؤساء ليبيا، وتونس، والجزائر أن يلتقوا بساقية سيدي يوسف (فيفري 1988) وهو حدث فريد من نوعه ما حدث مثله في السابق.

استبشر العقيد القذّافي بتولي ابن علي الحكم. وفتح معه صفحة جديدة من العلاقات بين تونس وليبيا، تتميّز بالتقدير والثقة، مما سهّل على ليبيا الانخراط بجد في البناء المغربي. وعرفت العلاقات المغربيّة الجزائريّة من جهتها انفراجا ملحوظا برزت آثاره في القمّة التي جمعت الملك فهد، والملك الحسن الثاني، والرئيس الشاذلي ابن جديد (4 ماي 1987).

وتمّ الاتّفاق على إطلاق سراح أسرى حرب الصحراء. واقتراح بعث لجنة برلمانيّة دائمة كان عرضها المغرب فى جوان 1986، وتبنتها وقدمتها الجزائر في جويلية من نفس السنة. وأقرّ الملك الحسن الثاني بأن قضيّة الصحراء هي قضيّة بين المغرب وبين الصحراويين، وليست قضيّة بين المغرب والجزائر، كما كان يقال سابقا وأن حلّها يتمّ من طريق استفتاء تعده منظمة الأمم المتحدة. وأعلن أن العلاقات الدبلوماسيّة بين البلدين لم تقطع بسبب قضيّة الصحراء، بل لأنّ الجزائر كانت أقدمت على طرد أربعين ألف مغربي من ترابها [4]. إنّه تطوّر هام يفسح المجال للتطبيع مع الجزائر، ويعطي دفعا جديدا للبناء المغاربي.

في جوان 1988، اجتمع قادة الدول المغاربيّة في زيرلدا بالجزائر لينظروا في ما بينهم من نزاعات، ولتجاوز اختلافاتهم، ولإقامة الوفاق والتضامن بينهم، ويلاحظ أن اجتماعهم كان حدثا جديدا غير مسبوق بعد أن حرص الجميع على الحضور، ولم يتخلّف أحد منهم في أرض مغربية. قبل ذلك كان الملك محمد الخامس، والرئيس بورقيبة، وزعماء جبهة

---

4) تصريح الملك المغربي لإذاعة ب-ب س في 11 جولية 1987

التحرير الجزائريّة قرروا الاجتماع في أكتوبر 1956 بتونس، لكن اختطاف الطائرة المقلّة للزعماء الجزائريين من قبل الجيش الفرنسي بالجزائر حال دون ذلك. وضع القادة المغاربيون مشروع اتحاد المغرب العربي، ووقع الإعلان به بمراكش سنة 1989. وهو هيكل يتّسع لكافة أنحاء المنطقة ولا يقتصر على بلدين أو ثلاثة، تواجه بقيّة الأطراف. أما الصحراء الغربيّة التي حاولت الجزائر طويلا إلحاقها بالاتحاد عضوا سادسا، فقد أرجئ النظر في أمرها ريثما ينتهي الإستفتاء الذي تقرّر تنظيمه لمعرفة مصير هذه المنطقة.

كانت اتفاقيّة مراكش امتدادا لاتّفاقيتي تونس ووجدة، كما أنها تجاوزتهما. إذ أكدت أن الدول الأعضاء لا تسمح بقيام أي نشاط على ترابها قد يمسّ أمن أحد الأعضاء أو سيادته. وأقرت أن أي عدوان على أي عضو منها يعتبر عدوانا على أعضائها جميعا. وأعلنت بوجوب توفير حريّة تنقل الأشخاص، ونقل البضائع، والخدمات، ورؤوس الأموال بين دول المنطقة كافة. وأعطت البناء المغاربي هيكليّة قارة تتمثل في مجلس رئاسي، وأمانة عامّة قارة، ومجلس شورى ذي صبغة استشاريّة، ومجلس قضائي، ولجان وزاريّة مختصّة.

كانت الانطلاقة واعدة، والخطوات الأولى مشجعة. التأمت القمّة ثماني مرّات طوال ست سنوات : زرالدا (جوان 1988) – مراكش (فيفري 1989) – تونس (جانفي 1990) – الجزائر (جويلية 1990) – طرابلس (مارس 1991) – الدار البيضاء (سبتمبر 1991) (لم يحضر القذافي بنفسه وأرسل ممثّلا له)، ثم تونس (1994) حيث تغيب ملك المغرب، والعقيد القذافي وانابا من مثلهما. حضر رئيسا تونس والجزائر كلّ اجتماعات القمّة. وتغيب القذافي مرتين. أما وزراء الخارجيّة فقد اجتمعوا 18 مرّة، واجتمع مجلس المتابعة 34 مرّة. ويتكون هذا المجلس من عضو عن كلّ حكومة مكلّف خصيصا بالشؤون المغاربيّة، وأعدّ اتحاد

المغرب العربي 34 اتفاقيّة لم تصادق كلّ الأطراف إلا على خمسة منها فقط. وتمّ الاتفاق على إعداد مشروع بطاقة تعريف مغاربيّة تحلّ محلّ جوازات السفر عند التنقّل بين البلدان المغاربيّة، ووقع الشروع في دراسات لضمان الاكتفاء الغذائي لكافة سكان المنطقة، وتحرير المبادلات الفلاحيّة، وضبط الخطوط العامّة لاستراتيجيّة مغاربيّة للتنمية المتضامنة، وحددت لذلك مراحل أربع : 1- منطقة تبادل حرّ، 2- وحدة قمرقيّة، 3- سوق مشتركة مغربيّة، 4- وحدة اقتصاديّة، وتقرر انشاء بنك لتمويل التجارة الخارجيّة، وجامعة المغرب العربي، وأكاديميّة العلوم. نيات طيّبة ونشاط مكثّف ومشاريع واعدة جريئة، لكن ومع الأسف الشديد، بقيت كلها أو تكاد حبرا على الورق، ولم تدخل بعد، حيز التنفيذ.

فمند ديسمبر 1995، وبطلب من المغرب الذي استاء من تشدد لهجة الجزائر فيما يخصّ الصحراء الغربيّة، تعطلت أجهزة الاتحاد، وتجمّد نشاط مختلف مؤسساته، وانقطعت الاجتماعات المغاربيّة في كلّ المستويات، وكان آخر اجتماع لمجلس الشورى في جانفي 1992 ولمجلس القضاء في 1995، وبقيت الأمانة العامة وكأنها في حالة جمود واحتضار. أما الرئاسة التي نتولاها الجزائر منذ قمّة تونس في أفريل 1994، فقد حافظت عليها مكرهة، إذ رفضت ليبيا مباشرتها ولم تته المغرب مقاطعتها. واجتمع في فيفري 1996 بعاصمة الجزائر وزراء خارجيّة موريطانيا، وتونس، والجزائر في محاولة لإنهاء الأزمة. ولئن أبدت ليبيا، بفضل المساعي التونسية، ميلا إلى تجاوز الخلافات، فقد بقي المغرب مصرّا على موقفه، ولم تسفر المحاولات التونسيّة الليبيّة الحثيثة عن أيّة نتيجة تذكر.

أمام هذا الوضع، هل يمكن القول إنّ اتحاد المغرب العربي انتهى، وعلينا نعيه ؟ هل نستسلم للأحداث، ونبقى مكتوفي الأيدي أمام الأقدار، وننكمش على أنفسنا، فنترك طموحاتنا المغاربيّة جانبا ؟.

ذلك ما حصل فعلا بالنسبة إلى الكثير منّا في مختلف بلداننا فقد أصبح المغرب العربي بالنسبة إليهم حلما يصعب تحقيقه، وأسطورة جميلة لا تتعدّى الخيال، ولا يمكن أن نحمل أولئك دائما على باطل، إذ يعتمدون في تشاؤمهم على حجج، ويرتكزون في تنكرهم للوحدة المغاربيّة على أدلّة.

IV- الدواعي الجديدة للتفاؤل

إنهم كثيرون أولئك الذين لا يشاطرونهم هذا الموقف رغم حججهم ولا يستسلمون لواقع أليم قد يكون ظرفيّا، ولهم أسبابهم ودوافعهم. إنّ للإيمان بمغرب عربي متضامن موحد أُسُسًا عقلانيّة مهمة. فبالإضافة إلى العوامل الجغرافيّة، والتاريخيّة والثقافيّة، هناك عوامل تعود إلى النظام الإقتصادي الدولي الجديد وتحديات المجموعة الأوروبيّة، وإلى وجوب الدفاع عن كرامتنا، والحفاظ على أمننا قد تعزّز الأسس العاطفيّة، والطموحات الشرعيّة.

1) ضغوطات النظام الاقتصادي الجديد

يسود العالم اليوم نظام اقتصادي دولي جديد يصعب على أية دولة مهما يكن حجمها الابتعاد عنه، والتخلّص من أحكامه ويحدّد الأستاذ الشاذلي العياري هذا النظام فيقول : "إنه يعمم العلاقات التجاريّة والماليّة مخترقا الحدود في إطار مجموعة عالميّة تتحكم في المواصلات والإعلام" هو محيط لا مفرّ لنا من التعامل معه، وينبغي لنا أن نتكيّف معه، وإلاّ سيقضي علينا، وسنهمش. لذلك اندمجنا في النظام الإقتصادي العالمي، ورضينا بالقواعد المجحفة التي تفرضها المنظّمة العالميّة، وقبلنا التعامل، وفي بعض الحالات، الخضوع مكرهين غالبا لصندوق النقد الدولي، وأقبلنا على برامج لإصلاحات هيكليّة في شروط لازمة لسلامة نظامنا المالي، وتوازن ميزانيتنا السنويّة، ولتسديد ما أخذناه من قروض، ولتوفير

أسباب النجاح لمسيرتنا التنمويّة. قمنا بكلّ هذا مع الأسف الشديد فرادى كلّ على حدة. وقد كان يتعيّن علينا أن نكون موحّدين ضمن الاتحاد المغاربي، حتى نوفّر لاندماجنا في الإقتصاد العالمي أكثر ظروف النجاح، ونخفّف من القيود المجحفة، ونقلّل من السلبيات.

2) تحديات المجموعة الأوروبيّة

إنّ الوحدة الأوروبيّة التي تتوطّد عاما بعد عام، وتتسع إلى جلّ أجزاء القارة، تفرض علينا التفكير في أحسن السبل للتعامل معها، بحكم موقعنا الجغرافي، وتاريخنا المشترك وقد عقدنا معها- شأننا في ذلك شأن المغرب. شراكة مؤسسية أخذت بعد صفة منطقة تبادل حرّ. وتستعد الجزائر للسير في الطريق الذي سلكناه، وليس من المستعبد أن تتبعنا ليبيا. أما موريطانيا، فإنها اشتركت بعد مع أوروبا في إطار مجموعة إفريقيا، والكراييب، والمحيط الأطلسي.

ولا شكّ أنّ علاقات هيكليّة مع أوروبا تفتح لمنتوجاتنا سوقا واسعة، وتسهّل علينا اقتناء قروض للتمويل، وتساعد على تنمية اقتصادنا. ولكنها لا تخلو من سلبيات فإنها تفتح أسواقنا واسعة أمام المنتوجات الأجنبيّة، مما يفرض منافسة قويّة على انتاجنا، تهدّد مؤسساتنا الصناعية الفتيّة دون أن يتمكّن انتاجنا الفلاحي من الدخول إليها لحدّ الآن على الأقل.

كان ينبغي لنا، للحدّ من خطورة النتائج السلبيّة، أن نجابهها معا، فنتفاوض بالتنسيق مع بعضنا بعضا. لكن بالرغم من ذلك فإنّ ارتباطنا بأوروبا لا مفرّ منه، وقد يؤول الأمر إلى أن تفرض تلك النتائج السلبية علينا جميعا الوحدة. وهكذا قد نتّحد بضغط أوروبا، وبما تفرضه المنظّمة الدوليّة للتجارة، وصندوق النقد الدولي من مقاييس، وإجراءات، لا من تلقاء أنفسنا، ولا بإرادة ذاتية، وكأن العوامل الخارجيّة أكثر فاعليّة من الوحدة الدينيّة، واللغويّة، والتاريخ المشترك، والعواطف والأماني.

3) النيل من كرامتنا من طرف بلاد المهجر

علاوة على ضغوطات النظام الإقتصادي الدولي الجديد، وما تواجهنا به أوروبا من تحديات، فإنّ ما يتحمّله مواطنونا من إهانات في بلاد الهجرة أثناء إقامتهم بها أو عندما يريدون الدخول إليها، ينال من كرامتنا، ويمسّ من كبريائنا، لا سيما بالنسبة إلى فرنسا التي أسهمنا في حروبها، وفي تحقيق نمائها. كلّ ذلك يجعلنا جديرين بامتيازات خاصّة سواء عند الحصول على تأشيرة، أو عند طلب الإقامة، أو عند الترشّح للشغل. إنه دين على فرنسا لنا قد تعترف به إن طالبناها معا بذلك، حتى نحفظ كرامتنا، ونفرض احترامنا.

4) الحفاظ على أمّتنا

إنّ استقلالنا هشّ. وهو عرضة لهيمنة الدول الكبرى وسيطرتها، فالحظر المفروض على ليبيا، وتنظيم الحلف الأطلسي لقوّة عسكريّة يعدها للتدخّل السريع في منطقتنا إن دعته الحاجة إلى ذلك، ومحاولات التدخّل في شؤون الجزائر الداخليّة هي مواقف لا بدّ من الانتباه إليها، وتتبعها، لما قد تجيء من أخطار على أمننا واستقلالنا، وسيادتنا. ولسنا بعيدين عن أخطار الحرب. ثمّ إنّ كوارث مسيرة السلام في الشرق الأوسط وانتصار غلاة الصهيونيّة في إسرائيل، قد تضعنا في مواجهة مباشرة، وقد تزج بنا في حرب سافرة ضد إسرائيل، مما قد يعرض بلداننا، رغم بعد المسافات إلى ردود فعل خطيرة. وقد تدخل بلادنا رغم المسافات في خضمّ التوترات، والنزاعات التي تسود الشرق الأوسط مهما يكن تحفظنا، فإنّه ليس في استطاعتنا لأسباب أخلاقيّة، واعتبارات يفرضها العدل والكرامة، أن نتخلّى عن شعب فلسطين، ونتركه وحيدا، ونبقى مكتوفي الأيدي أمام محاولة تدميره وإذابته.

إنّ حاجتنا للأمن ملحة، ويتأكد الإتفاق على خطة دفاع مشترك تعتبر مناعة كلّ بلد من بلداننا، وحمايته مرتبطة بمناعة المنطقة برمتها.

وإنه لا يمكن الدفاع عن أنفسنا تجاه التوترات المحيطة بنا فرادى. وخلاصة القول أننا مطالبون لمجابهة ضغوطات العولمة وتحدياتها، وصيانة كرامتنا، والمحافظة على استقلالنا، وأمننا، بأن نعمل معا لبناء مغرب عربي متّحد، والقيام بكلّ المحاولات والمبادرات التي تساعدنا على بلوغ ذلك. فما العمل الآن ؟ في هذا الإطار، يتعيّن علينا القيام بأعمال أذكر منها :

1- تنشيط اتحاد المغربي العربي

إنّ اتحاد المغرب العربي إطار صالح لتحقيق الاندماج المغاربي، وهو مكسب مشترك تكوّن بإرادة كلّ الدول، ولا بد من تنشيطه بعد سنوات الركود، ويكون ذلك بالتلاقي والتحاور. هناك بين البعض منا نزاعات مهمة، وتحفظات كبيرة، وسوء تفاهم عميق، لها جذور قديمة، وقد تصعب إزالتنا نهائيّا، وقد نجد البعض منها أمامنا في المستقبل، لكن يجب أن نتعايش مع عزيمة بناءة على التعاون، وترك ما يفرّق جانبا، والأخذ بما يجمع ويوحد. وأملنا كلّ أملنا أن ترجع الانتخابات القادمة بالجزائر إلى سدّة الحكم قيادة تعطي تشييد الصرح المغاربي الأولويّة.

2- تكثيف العلاقات الثنائيّة

مهما يكن نسق مسيرتنا الوحدويّة فقد تبقى للعلاقات الثنائيّة أهميتها الكبرى فبدعمها وتطويرها بصدر رحب ومحبّة. وتقدير من دون سوء نيّة نحقّق الكثير من أهدافنا القطريّة، ونقطع مراحل ثابتة في سبيل البناء المغاربي. وليست هذه حالنا اليوم، فالعلاقات الثنائية بين بلداننا تمرّ بصعوبات لا مسوّغ لها، وهو أمر غير طبيعي.

هناك أسباب موضوعيّة وأخرى عاطفيّة، لكن الواقع يفرض علينا تجاوزها خدمة لشعوبنا.

3- تنشيط عمل القوى الشعبيّة

نتيجة لاستقلال بلداننا تكثفت مشاركة شعوبنا في تدبير شؤوننا، وسوف تتكثف أكثر فأكثر بحلول الديمقراطيّة التي لا مناص منها.

فلا سبيل لإرساء اتحاد مغاربي سليم بلا قاعدة شعبيّة عريضة تسانده، خاصة في عهد أصبح فيه من الصعب إقصاء الشعوب عن تدبير شؤونها، بمباشرة حرياتها الديمقراطيّة. ولا أعني بهذا المقولات التي تدين بمغرب الشعوب الذي يتّخذ لنفسه هدفا أولا هو إزالة الأنظمة القائمة، فلا نجاح لمغرب موحد لم يجتمع حوله القادة والشعوب. فكلّ منهم يتمم الآخر، ولا سبيل لتقدم دون مشاركتهم معا، ومشاركة القوى الشعبيّة من أحزاب سياسيّة، ونقابات عماليّة، ومنظّمات أرباب عمل، وجمعيات شبابيّة، وطلابيّة، ونسائيّة، وتنظيمات للمثقفين، والأطباء، والمحامين، والمهندسين أساسيّة في بناء مغرب متّحد، وتأتي ثمارها كاملة إن كانت متعاونة مع السلط والحكومات.

الخاتـــــمـــــة

ليس المغرب الموحدة أسطورة، إنما هو واقع جغرافي، وتاريخي، تحقّق عبر التاريخ حقبا طويلة، إن كليّا أو جزئيّا. توحد أيام قرطاج حيث كانت ممالك البربر، ثم عدة مقاطعات بقيت متّحدة، وكانت متّصلة بعضها ببعض، مفتوحة على بعضها البعض. وكان هناك مغرب متّحد خلال الأيام الأولى من العصر الإسلامي، وأيام الولاة الأمويين، والعباسيين، والفاطميين، والموحدين، والحفصيين، وفي عهد الإستعمار كان تنقّل الأشخاص والسلع أيسر من اليوم، وكان لتونس والجزائر بنك مركزي واحد، ومجمع واحد للاتجار بالحلفاء. كما كان لهما كليات مشتركة، وكلنا يذكر أن أساتذة كانوا يقدمون من الجزائر إلى تونس ليشرفوا على امتحانات الباكالوريا. فالمغرب المتّحد ضرورة أمن، وكرامة، ونماء.

وهو أيضا مثل أعلى يعطي شبابنا معنى للحياة. وهو عقيدة متى توفّرت يصبح كلّ شيء ممكنا.

وقد نشهد بعد سنة أو عشر بروز حركة شعبيّة، أو مجموعة رجال من شرق المغرب، أو من غربه، أو من وسطه، يتقدّمون بمشروع وحدوي، سلمي، ديمقراطي، مقنع في ظلّ الاحترام المتبادل بين الشعوب، يولونه أولويّة مطلقة، ويعملون بحكمة وعزيمة على تحقيقه. من يدري ؟

المغـــرب العربـــي : الواقـــع والآفـــاق

محاضرة ألقيتها يوم 12 أكتوبر 2004، في رحاب مجلس الأمة بالجزائر، وبدعوة من رئيسه السيد عبد القادر ابن صالح، حضرها جمع مختار من الوزراء، وأعضاء مجلس الأمة، والمجاهدين، وديبلوماسيين، وممثلي قطاعات واسعة من المجتمع الجزائري.

بســـم الله الرحمـــان الرحيـــم

إني سعيد بوجودي اليوم بينكم بالجزائر : بلدي الثاني إذ تجمعني وإياها أجمل الذكريات وأطيبها. وسعيد بأن ألقى هذا الجمع الكبير المختار، لأتحدث وإياكم، بصفتي مناضلا وطنيا من المغرب العربي، عن مساعيه نحو الوحدة، وعن صعوباته، وعن آفاقه.

وإني لأشكر الرئيس عبد القادر ابن صالح الصديق العزيز الذي مكنني من هذه الفرصة الطيبة.

ولا يفوتني في هذه المناسبة، أن أرفع إليكم تحيات المناضلين في تونس ومحبتهم، وفي مقدمتهم رئيس التجمع الدستوري الديمقراطي، ورئيس الجمهورية التونسية زين العابدين ابن علي.

بعد عشرين يوما من الآن، يكون قد مرّ على انطلاق ثورة الجزائر الكبرى، ثورة أوّل نوفمبر العظيمة، خمسون عاما.

كانت ثورة جبارة لطول مدّتها، ولكثرة ضحاياها، ولجسامة خسائرها، ولشمول دمارها، ولعنف معاركها، ولشجاعة أبنائها وبناتها، ولبطولة رجالها، ونسائها.

في البداية كانت ثورة شعب أعزل، ومناضلين قلّة موزّعين على بعض أنحاء البلاد، فأصبحت في النهاية حربا شاملة، امتدّت إلى كامل الوطن، يتقاتل فيها جيشان مجهّزان، يعدّان مئات الآلاف : الجيش الفرنسي، وجيش التحرير الوطني. الباسل الذي زعزع أركان الإمبراطورية الفرنسية، وجرّ جنودها إلى معارك ما كانت لتقرأ لها حسابا، وكبّدها خسائر لا حصر لها.

كانت ثورة الجزائر مع ثورة الهند الصينية أكبر ثورة واجهها الإستعمار الفرنسي في تاريخه.

هي ملحمة "تحكيها بالجزائر كلّ شعبة، ومسلك، وواد، وطريق، وشجرة، وحجر، ويردّد صداها كلّ سهل، وجبل، وكلّ ربوة، وأجمة. ويشهد بها كلّ زقاق، وشارع، في كلّ حي، وقرية، ومدينة. ولو أتيح لأرض الجزائر، ولتربتها بكلّ ما فيها، وما عليها النطق والكلام لما نطقت بغير أحداث ثورة أوّل نوفمبر الكبرى، ولما تكلّمت بغير بطولات شعب الجزائر وتضحياته الفريدة العجيبة، التي ملأت أسماع الدنيا بأسرها طوال سبع سنوات ونصف". هكذا تغنّى بها الدكتور يحي بو عزيز في كتابه عن ثورات الجزائر.

انتهت حرب التحرير بنصر مبين، واعترفت فرنسا مرغمة باستقلال الجزائر، وأرجعت البلاد وثرواتها إلى أهلها، ولم تغن عنها جيوشها الكثيرة، وعتادها العصري الوفير، ومساعدة حلفائها الفاعلة.

لم تكن ثورة أوّل نوفمبر الأولى في تاريخ الجزائر، وفي مسيرة شعبها نحو التحرّر والإستقلال. فقد سبقتها ثورات كثيرة،ليست أقل عظمة

منها مثل ثورة الأمير عبد القادر الحسنيّ في الغرب والجنوب، وثورة الباي أحمد في قسنطينة في الشرق. وتتميّز ثورة أوّل نوفمبر عن بقيّة ثورات الجزائر بأنّها انتصرت، وحقّقت أهدافها في الإستقلال، وإخراج الأجنبي من ترابها. وفي هذا عبرة لمن يريد استقصاء تاريخ الثورات في بلادنا المغاربية.

خاضت تونس ثلاثة وعشرين شهرا، قبل أوّل نوفمبر، المعركة الأخيرة في حربها الطويلة ضدّ الإستعمار، وانتهت بعد كفاح مرير باستجابة فرنسا لحقّها في الإستقلال الداخلي أوّل الأمر في جوان 1955، وبتلبية طلبها في الإستقلال التام في 20 مارس 1956، وكانت أوّل الأمر وحدها.

وفي مارس 1956، اعترفتُ فرنسا باستقلال المغرب الأقصى تحت ضغط ثورة وطنية عارمة، جرّت المغرب أكمله ملكا وشعبا. وقد انطلقت ثورة المغرب في ديسمبر 1952 بتظاهرات جماهيرية تضامنية مع تونس، تحتجّ فيها على اغتيال الشهيد الوطني النقابي فرحات حشّاد من لدن غلاة الإستعمار من عصابة اليد الحمراء، تدعمهم، من وراء حجاب، السلط الرسمية. وقد واجهها البوليس الفرنسي بعنف، وفرّقها بقوّة السلاح، وقد خلّفت مئات الضحايا.

في جويلية 1962 عند الإعلان باستقلال الجزائر كانت بلاد المغرب كلّها مستقلّة.

ففي 28 نوفمبر 1960، منحت فرنسا موريطانيا استقلالها، وفي 21 نوفمبر 1949 أعلنت هيئة الأمم المتحدة باستقلال ليبيا التي حقّقت وحدتها في سنة 1963.

مرّ اليوم إذا على استقلالنا أكثر من أربعين سنة، وقد يسال بعضنا ممن ساهم في الحركة التحريرية، وتحمّل مسؤوليات بعد الإستقلال، "ماذا

صنعنا بهذا الإستقلال الثمين العزيز الذي سالت في سبيله أنهار من الدموع، وبحار من الدماء" ؟

نطرح هذا السؤال وقد تقدّمت بنا السن، وأدركنا ساعة الحساب، وجاء وقت الحقيقة.

لا شكّ أنّنا استرجعنا سيادتنا على بلادنا، ووفّرنا الحريّة لشعوبنا، وأصبح مصيرنا بأيدينا، وافتككنا من المستعمر مقاليد الحكم، وبعثنا دولا جديدة مستقلّة، لها جيوشها، ولها أعلامها، ولها أناشيدها، ولها دور معترف به على الساحة الدولية.

خلّصنا هويّتنا من الإبتلاع والذوبان، وأعدنا لمجتمعاتنا طابعها الإسلامي العربي، وتجذرنا في أصولنا وتاريخنا. ولم نعد نردّد ما كان يلقننا إيّاه المعلمون الفرنسيون من أنّ أجـدادنا هم الغـاليون (Les Gaulois).

استرجعنا كرامتنا. فلم نعد نتصدّى يوميا لتفوّق الأجانب الإستعماريين علينا، بما لهم من طاقات مادية، وامتيازات قانونية، وحقوق مدنية، وانتهى عهد الإهانة والاحتقار، والإذلال والإستغلال والإستعباد.

عادت إلينا ثرواتنا، فنمّيناها، وأخذ دخلنا الوطني الخام يزداد سنويّا بلا انقطاع، وارتفع، تبعا لذلك، دخل كل المواطنين الفردي. توفّر الإدخار، وتدفّقت التمويلات الخارجيّة، وزالت الخصاصة، وتراجع الفقر، ودخلت الفرحة كلّ بيوتنا، وأصبح اقتصادنا، في انتاجه وتنوّعه، عصريّا. ولم يبق مقتصرا على إنتاج المواد الخام والفلاحية فقد نشأت الصناعات العصرية وتوفّرت الخدمات، وازدهر العمران، وكبرت المدن، وانتشر التعليم وتقلّصت الأمية، وشملت الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية كلّ أبناء شعوبنا.

هي مكاسب مهمّة، وإنجازات جسيمة، لا ينكرها إلاّ جاحد جعل اللّه على قلبه غشاوة. ولكن هل تحقّقت كلّ الأهداف التي كنا نتطلع إليها أيّام الكفاح ؟ وهل بلغنا الغايات التي أعلنا عنها يوم تقلّدنا زمام الحكم ؟ وهل استجبنا لطموحات مجاهدينا وشهدائنا أثناء مباشرتنا السلطة ؟

الأجوبة تختلف حسب البلد، والتيّار الفكري، والسياسي، والميل الشخصي. سيقتصر جوابي على التحدّث عن هدف مهم من أهداف حركتنا التحريرية ألا وهو بناء مجموعة مغربية متضامنة، متماسكة، تتكون من تونس، والجزائر، والمغرب، وتتّسع إلى ليبيا، وموريطانيا.

ورد هذا الهدف بوضوح وُقوّة مرتين في بيان أول نوفمبر 1954، الذي أعلن بأنّ مشروع جبهة التحرير الوطني وهدفه هو "الإستقلال الوطني، في إطارها الشمال الإفريقي، "وتحقيق وحدة شمال إفريقيا في إطارها الطبيعي العربي والإسلامي".

وقد نجد مثل هذه التعهدات في لوائح حزب الإستقلال المغربي والحزب الحر الدستوري التونسي، ونجدها في تصريحات كلّ الوطنيين على اختلاف اتجاهاتهم.

أين نحن اليوم من هذا الهدف ؟ إلى أين وصلنا في بناء مغرب متّحد، ما هي التحديات التي تواجهنا ؟ هل لنا آفاق ؟

سأتطرّق إلى هذه الأسئلة بحرية وصراحة، وصدق وإيمان، ونزاهة، وموضوعية، فلا مسؤولية تقيّدني، ولا إضافة تحصرني.

أنا وطني تونسي مناضل. كان لي شرف المشاركة في الحركة التحريرية منذ الصبا، والمساهمة بعد الاستقلال في إرساء الدولة الحديثة وتنميتها. كنت في المقاومة، وفي الحكم، باقتناع وحماس. أعطي البعد المغاربي أولويّة استراتيجية. وقد كان لاختلاطي بمجاهدي جامعة جبهة

التحرير الوطني بفرنسا في عهد الكفاح، عندما كنت طالبا في باريس، ولمباشرتي مسؤولية سفارة تونس في الجزائر، الأثر الكبير في تعميق هذا البعد المغاربي، وفي دعوتي الدائمة إلى المغرب متحد، أينما كنت، وفي كلّ المناسبات.

أين نحن اليوم من المغرب العربي ؟ إنّه متفرّق، مشتّت، في الوقت الذي نرى فيه مجلس التعاون الخليجي يتقدّم، والإتحاد الأوروبي يتوسّع، وتنظيمات إقليمية في إفريقيا والعالم، تتدعم، ونظاما عالميا تضعه الدول الكبرى يُهيمن على كلّ بلاد المعمورة.

نزعة التكتّل عند الدول تتنامى، والإندماج الإقتصادي الإقليمي أصبح بالنسبة إلى غالب الدول – كبيرها وصغيرها، قويّها وضعيفها، غنيّها وفقيرها – الحلّ الملائم للدفاع عن مصالحها، ومواقعها، في الأسواق الدولية.

المغرب العربي متفرّق، والحال أنّ عوامل الوحدة فيه متوفّرة. فهو وحدة جغرافية متصلة، ذاتيتها ثابتة، أصولها السكّانية واحدة. وله تاريخ مشترك، مع القرطاجيين، والرومان، والأغالبة، والفاطميين، والمرابطين، والموحدين، والحفصيين، والعثمانيين. خضعنا جميعا للإستعمار الغربي، والفرنسي خاصة. وقاومناه جميعا، لغتنا واحدة : الأمازيغية في البداية : ثمّ العربية لما تعربنا وصارت تلك اللغة لغتنا الأساسية. ديننا واحد : الإسلام. ورسولنا واحد : النبي محمّد عليه الصلاة والسلام. ومذهبنا واحد : المالكية. لنا نفس الحضارة. ونفس العادات. ونفس التقاليد.

لا يستمدّ المغرب المتّحد ضروريته من الجغرافيا، والتاريخ، واللغة، والدين، والحضارة فحسب، بل إنه يستجيب لمصالح حياتيّة استراتيجيّة، وسياسيّة، واقتصاديّة.

- المصلحة الأولى هي الدفاع عن الأوطان، وضمان المناعة، وقد لا يتوفّران ونحن متفرّقون، ومشتّتون، وإن لم نقدر على تجاوز خلافاتنا، ولم نتغلّب على نزاعاتنا وإن لم نتمكّن من توحيد صفوفنا كلّما دعت الحاجة.

وعلينا أن نتّعظ بالماضي حين أخذتنا فرنسا الواحد تلو الآخر، واحتلّتنا جميعا. بدأت بالجزائر وبالرغم من صمود الأمير عبد القادر الحسني لها في الغرب والجنوب، وأحمد باي قسنطينة في الشرق، فإنّها استولت عليها – دون أن يتحرّك الجيران – حكاما وشعوبا، وإن تحركوا فلم تكن لحركاتهم ذو بال.

واستطاعت سنة 1881 احتلال تونس وفرض الحماية عليها. وبدأت منذ سنة 1906 تتوغّل في المغرب الأقصى إلى أن أجبرت سلطاتها سنة 1912 على قبول حمايتها، وهكذا أتمّت سيطرتها على أقطار المغرب الثلاثة، وحكمتها بالحديد والنار.

ويقتضي الدفاع عن الأوطان، وضمان المناعة التشاور والتنسيق في المواقف تجاه القضايا الجهويّة والعالمية، وفي علاقاتنا بالدول، ويقتضي كذلك تحالفا صلبا نصمد بفضله لكلّ عدوان خارجي.

أمّا المصلحة الثانية، وهي لا تقلّ أهميّة عن الأولى، فهي توفير كلّ الأسباب لإنجاح تنميتنا التي نعتبرها في تونس جهادا، ولئن اعتبرنا الجهاد في سبيل الحرية والإستقلال جهادا كبيرا، فإنّ الجهاد في سبيل مقاومة التخلّف، والتنمية الإقتصادية، والنهوض الإجتماعي جهاد أكبر.

يمكن أن نقوم بمثل هذا الجهاد فرادى، كلّ على حدة على طريقته الخاصة، وحسب مصالحه القطريّة، إمكاناته الذاتية، وصداقاته المحبّبة.

وقد نبلغ نتائج مهمة، ولكن لا تكون في مستوى الآمال، ولا تتناسب والحاجيات.

وتؤكّد التجارب أنّ مباشرة التنمية في إطار مجموعة واسعة، وسوق أكبر، إن اعتمد أسسا حكيمة، يأتي بنتائج أفضل، وجدوى أحسن. وقد يصعب في ظلّ التحوّلات العالمية الحديثة على أي بلد وحده، أن يلحق بركب العولمة الجارف، وأن يجتنب التخلّف والتهميش.

تدرك شعوب المغرب، ونخبها، وحكامها هذه المصالح، وتقرّ بحقيقة العوامل التي توحّدنا، ولا تمرّ مناسبة إلا وتعلن فيها باقتناعها بها وعزمها على الأخذ بها،

وقد تمّت محاولات عدّة لتجسيمها، أسردها عليكم بإيجاز :

المحـــاولـــة الأولـــى : انطلقت، في أفريل 1958، في مؤتمر طنجة الذي دعا إليه حزب الإستقلال المغربي للنظر في ردّ مغاربي على عدوان الجيش الفرنسي على ساقية سيدي يوسف.

وحضره الحزب الحرّ الدستوري التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وحزب الإستقلال المغربي.

وأسفرت مداولاته عن قرارات مهمة تتلخّص فيما يلي :

1) اعتبار جبهة التحرير الوطني ممثّل الجزائر الشرعي الوحيد.

2) تكوين حكومة جزائرية بالمهجر.

3) مطالبة البلدان الغربية، والحلف الأطلسي، بوضع حدّ للمساعدة التي تقدّمها لفرنسا في حربها على الجزائر.

4) التنديد بالجيش الفرنسي الذي ينطلق من المغرب، وتونس، للإعتداء على المقاومة الجزائرية، والمطالبة بجلائه الكامل عنهما.

5) مساندة النضال في سبيل حريّة ما سمي فيما بعد بموريطانيا.

6) بعث نظام فيدرالي للمغرب المتّحد، وتأسيس مجلس استشاري، وتعيين أمانة دائمة.

7) دعوة الحكومات إلى الإمتناع من إبرام اتفاقات منفردة خاصة بالأمن والعلاقات الخارجية.

وبدأ العمل بهذه القرارات، واجتمعت الحكومات بتونس، وشرعت في إقامة المجلس الإستشاري، وبعث الأمانة الدائمة.

وكان ذلك خطوة حاسمة نحو مغرب متّحد، ولكنّها مع الأسف لم تعقبها خطوات أخرى، وتوقّفت. إذ نجح الجنرال دوقول، بمبادرات مغربية في أن يفكّك الجبهة المغاربية الناشئة، وقرّر إجلاء الجيوش الفرنسية عن تونس والمغرب. وهكذا انتهت المحاولة.

المحاولـــة الثانيـــــة : جرت في أكتوبر 1964 تمثّلت في تأسيس اللجنة الإستشارية المغاربية الدائمة التي نشطت، طوال أحد عشر عاما، وقامت بدراسات معمّقة عن الإندماج المغاربي، والتنسيق الصناعي، والتبادل التجاري.

وأوصت بإنشاء شركات مغاربية للنقل الجوي والحديدي، ولصناعة الأدوية.

وبعثت مركزا للدراسات الإقتصادية في طنجة، عمر طويلا، وترك أعمالا مفيدة.

ولكنها لم تنجح في النهاية في تجسيم الأهداف التي بعثت من أجلها. فقد تردّد رؤساء الدول في تبني أشغالها، وامتنعوا من الأخذ بتوصياتها، ولم تقدم لها المؤسسات التشريعية، والتنظيمات السياسية، أية مساعدة فعّالة.

المحاولـــة الثالثـــة : بادر إليها الرئيس هواري بومدين في ماي 1973، بالكاف عندما عرض على الرئيس الحبيب بورقيبة الوحدة بين الجزائر وتونس. وكان يريد بذلك التصدّي للقائد معمّر القذافي الذي كان يسعى بصفة انفراديّة إلى الإتحاد مع مصر تارة، ومع تونس تارة أخرى، وعزل الجزائر في كليتي الحالتين.

وكان يحثّ بذلك ملك المغرب الحسن الثاني على أن تتمّ المصادقة على اتفاقية إيفران التي تخصّ الحدود، والتي تفاوض في شأنها معه.

وقد يكون الرئيس بومدين، في مبادرته هذه، مدفوعا بنظرة استراتيجية، تعتبر الوحدة بين الجزائر وتونس بداية لوحدة مغاربية شاملة، وأنّ تونس والجزائر يشكّلان العمود الفقري لبناء مغرب متّحد.

رفض الرئيس بورقيبة العرض بتعلّة تعجيزية – هي نكتة – إذ اشترط، قبل ذلك، ضمّ قسنطينة إلى تونس، مثلما كان الأمر قبل عهد العثمانيين، لتتم الوحدة بين طرفين متقاربين في الرقعة وعدد السكان، ويكتب لها النجاح.

المحاولـــة الرابعـــة : قام بها القائد معمّر القذافي مع تونس. أقدم عليها بعد أن اختلف مع الرئيس أنور السادات في خلال حرب أكتوبر 1973، وبعد أن منع المصريون بشدّة في مرسى مطروح مسيرة وحدويّة قامت بها جماهير من ليبيا، فقد تناسى ما له على الرئيس بورقيبة من مآخذ، وتجاوز ما بينهما من خلافات ونزاعات. وأحسن قبوله في طرابلس في سبتمبر 1973.

وفي 12 جانفي 1974 حلّ بجربة في تونس، وقدّم له وثيقة اتّحاد أسرع الرئيس بورقيبة إلى الإمضاء عليها، ولكنّه تراجع عنها بعد أيّام. فقد عارضها بشدّة الوزير الأوّل الهادي نويرة آنذاك، واتخذ تجاهها الرئيس بومدين موقفا مهدّدا معاديا.

المحاولـــة الخامســـة : هي مبادرة أخرى للقائد معمّر القذافي في اتجاه الجزائر هذه المرّة، تجسّمت في الإتفاقية التي عقدها مع الرئيس هواري بومدين بحاسي مسعود في 28 و29 ديسمبر 1975، والتي يعارض فيها الإتفاق المغربي الموريطاني على تقاسم الصحراء، ويعلن بمساندته للبوليزاريو، ويشجّع بعث جمهورية مستقلّة في الصحراء.

جدّد القائد القذافي هذه المبادرة في اتجاه الجزائر في سنة 1987، عندما ناقشت جبهة التحرير الوطني الجزائرية مع اللجان الشعبية الليبية وثيقة وحدوية بين البلدين تأجّلت لرفضها من قبل اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني. ولأنّ تونس رأت فيها مسّا من اتفاقية الإخاء والوفاق التي أبرمتها سابقا مع الجزائر.

المحاولـــة السادســـة : تمثّلت في اتفاقية الإخاء والوفاق التي أمضيت بين الجزائر وتونس بتونس في 11 مارس 1983. تميّزت هذه الإتفاقية بصراحة منطلقاتها، وبحسن إعدادها، وشمول محتواها. قبلتها موريطانيا وصادقت عليها، ودعيت ليبيا والمغرب إلى النظر فيها، وتقديم ما يرتئيانه من اقتراحات تسهل عليهما الموافقة عليها، لأنّها كانت في الأساس مفتوحة.

وكانت الغاية من هذه الإتفاقية ترسيخ الحوار الإيجابي، والتعاون الأخوي بين الأشقاء، ووضع قواعد للسلوك الحضاري بين الدول الشقيقة. من ذلك منع اعتداء أحد على الآخر، وحسم الخلافات بالطرق السلمية، وعدم السماح لشخص، أو مجموعة تقوم بنشاط معاد، يمسّ أمن أخيه، أو ينال من سلامته الترابية، أو يهدد استقراره، ويساعد على الإطاحة بنظامه.

نتج عن هذه الإتفاقية تحسّن في العلاقات التونسية الجزائرية، وحلت الثقة بين القطرين محل الريبة والعداء اللذين سادا علاقتهما مدة

طويلة، ونمت المبادلات التجارية، وأُحدثت مشاريع اقتصادية مشتركة، وامتدّ التعاون إلى كل الميادين.

وسويّت الصعوبات التي تخصّ رسم علامات الحدود، والتي استمرت عدة سنوات، ووفّق الرئيس ابن علي في تذليلها وتجاوزها.

وقد سهر شخصيا، بحكمة وشجاعة، على ضبطها، ولم يقع الاكتفاء بضبط الحدود الترابية فحسب، بل ضبطت كذلك الحدود البحريّة.

وسُدّ بذلك الطريق على قيام الفتن بين البلدين بسبب نزاعات حدوديّة حساسة، وجُنّبت الأجيال الصاعدة خلافات قد تسيء إلى الأخوة بين الشعبين، وأُزيلت من أمامها قنابل موقوتة.

المحاولـــة السابعـــة : تجسمت في وثيقة الوحدة العربية الإفريقيّة المبرمة في 13 أوت 1984، بين المغرب وليبيا، وبها أبعد الملك الحسن الثاني ليبيا عن البوليزاريو وعن الجمهورية الصحراوية.

لم تُحقق هذه المحاولات، في أغلبها، ما قصدته من أهداف، وما توخته من توجهات، وما سعت إليه من غايات.

كانت غالبا مجرد نيات عابرة، تستجيب لاهتمامات ظرفية.

كانت أحيانا ردود فعل مزاجية وعاطفية، لمواجهة مواقف معادية حقا تارة، وتجاه تصورات خاطئة تارة أخرى. وندر أن كانت شاملة لكل بلاد المغرب. فقد كانت تقتصر على بلدين أو ثلاثة، وقد شكّلت في بعض الحالات محاور متقابلة، لذلك أخفقت ولم تعمّر.

وقد تعين علينا البحث عن أسباب هذا الإخفاق، والتعرف على دواعي الخيبة. إن أسباب إخفاق محاولات الوحدة في مغربنا العربي

كثيرة نورد البعض منها للتاريخ، وللذكرى والإعتبار، وليس للنقد، والإتهام، والتجني :

السبـــب الأوّل : خلّف استقلال بلاد المغرب، كلاً على حدة، مآخذ بين شعوبها وقادتها.

ولئن ساعدت تونس والمغرب الثورة الجزائرية مساعدة كاملة، فإنهما امتنعا من الرجوع إلى الكفاح المسلّح، وتوسيع رقعة الحرب إلى كلّ الجهة، لأن ذلك صعب التحقيق لعوامل داخلية، ولما ينجرّ عنه من تعقيدات دوليّة.

وقد قال الرئيس هواري بومدين في هذا الصّدد في 19 جوان 1965 "في ظرف من التاريخ، وجدنا أنفسنا على الساحة دون مساندة. وقد سعينا من دون جدوى لتوسيع رقعة القتال لفكّ خناق من حديد ونار كان العدوّ يسعى به إلى تطويقنا. لا غرو أن تونس والمغرب كانا قاعدتين لنا خلفيتين، والتاريخ شاهد لهما بذلك، لكننا كنا نأمل أن تكونا قاعدتين ملتهبتين. إذ كانت استراتيجية المقاومة تقضي بتوسيع رقعة القتال قصد تتشتيت شمل القوات الفرنسية، لاقتضاب مدّة الحرب، وللحفاظ على حياة البشر".

كان رأي حكومتي تونس والمغرب مخالفا لذلك، وتستندان في ذلك إلى أن البلدين بدآ المقاومة المسلحة أشهرا قبل اندلاع ثورة أوّل نوفمبر 1954 : 23 شهرا بالنسبة إلى تونس، و11 شهرا بالنسبة إلى المغرب.

وقد ذكر المناضل المؤرخ محمد حربي أنه "عندما طرق العنف باب المنطقة المغاربيّة، تغيّب الوطنيون الجزائريون عن الموعد".

استجابت فرنسا لطلبات تونس والمغرب، ومنحتهما الاستقلال الكامل، فلم يبق لهما دافع إلى مواصلة الحرب في ترابهما. لاسيما وأنهما

يعتقدان أن استقلالهما، واستكمال سيادتهما، وإجلاء الجيوش الفرنسية عنهما خير سند للثورة الجزائرية، وأكبر ضمان لانتصارها.

خلف هذا التباين حزازات ومآخذ بقيت آثارها حيّة في تفكير بعض من المجاهدين الجزائريين وسلوكهم بعد توليهم شؤون الحكم.

وقد نجد مثل هذه المآخذ بين المغرب وتونس التي اعترفت باستقلال موريطانيا، ولم تأخذ بنظريّة المغرب القائلة بحقّه في استرجاع الأراضي الموريطانية التي كانت تابعة له في الماضي، والتي استعمرتها فرنسا، وكانت تونس وحدها على هذا الموقف ممّا تسبّب في جفوة بين البلدين انتهت اليوم والحمد لله.

السبـــب الثـــاني : النزاعات على الحدود فجيران الجزائر لم يرضوا بالحدود التي رسمها الإستعمار الفرنسي بينهم.

فتونس مثلا كانت ترى، بالإعتماد على وثائق ترجع إلى العهد العثماني، أن حدودها تمر من العلامة 233، وأن لها، بموجب ذلك، نصيبا من الصحراء، وهي إضافة إلى ذلك، تعتبر الصحراء بحرا داخليا للجيران فيه حقّ.

ويعتقد المغرب أن جزءا مهمّا من صحراء الجزائر تابع له. وقد شنّ، غداة استقلال الجزائر، حربا لافتكاكه، خلّف في نفوس الجزائريين الذين عايشوها أحقادا لم تمّح بعد.

ومن حسن حظنا أن تغلّبت الحكمة، وسوّت كُلٌّ من تونس والمغرب نزاعاتهما على الحدود، ولم تبق قضية الحدود الثنائية عقبة في سبيل مغرب متّحد.

السبـــب الثالـــث : السلوك القطري الذي توخاه قادتنا بعد الإستقلال، وإيلائهم بناء الدولة الوطنية أولوية مطلقة.

السبب الرابع : اختلاف الأنظمة السياسية من بلد إلى آخر وسعي البعض منها إلى محاولة الإطاحة بالآخر.

السبب الخامس : تباين التوجّهات الإيديولوجية، والإختيارات السياسية، بين ثوريين وتقدميين من جهة، ومعتدلين ومحافظين من جهة ثانية.

فالأوّلون يدّعون أنّهم غير منحازين – وإن كانوا مقربين من الإتحاد السوفياتي – ويتّهمون الآخرين بالإستسلام للغرب، وموالاة فرنسا والولايات المتّحدة.

ومثل ذلك وقوف الثوريين وراء أحداث قفصة سنة 1980، حيث عمد بعض من التونسيين جاؤوا من ليبيا إلى تفجير ثورة في تونس للإطاحة بالنظام التونسي.

وكان الثوريون ينطلقون في تصرّفهم هذا، وفي تأليبهم على الأنظمة القائمة، من مبدأ مغرب الشعوب.

السبب السادس : اختلاف استراتيجيات التنمية من بلد وآخر، فقد ورد في الميثاق الوطني الجزائري لسنة 1976 أنّه "لا يمكن للإندماج المغاربي أن يتحقّق، ما دامت تسود المنطقة تصوّرات، ونماذج اقتصادية واجتماعية، لا تخدم إلا مصالح الرأسمالية الدولية، وقلّة من المستفيدين المستغلين".

سلكت الجزائر نهج التخطيط المركزي، ونادت بتملّك الشعب لوسائل الإنتاج، ورفضت استغلال الإنسان للإنسان، وضبطت الملكيّة الخاصّة بقيود مجحفة، خدمة للمصلحة العامّة. واعتبرت أنّ الحداثة تمرّ وجوبا من طريق التصنيع "فشعب غير مصنّع لا يكون شعبا عصريّا، وذلك على جميع المستويات، بما في ذلك طرائق تفكيره وأساليبه" على حدّ قول الصديق عبد السلام بلعيد في كتابه **الصدفة والتاريخ**.

أمّا المغرب، فإنّه اختار بوضوح وتصميم النظام الرأسمالي، والمبادرة الخاصة، والتفتّح على الخارج.

وسلكت تونس، بعد تجربة اشتراكية تعاضديّة، سياسة تحرّرية، تراعي مقتضيات السوق، وتحافظ على التوازنات المالية، وتولي البعد الإنساني، والتضامن الإجتماعي أهمية أولى.

السبــب السابــع : مصير الصحراء الغربية بعد خروج الإسبان منها. فالمغرب يعتبرها – لأسباب تاريخية، وجغرافيّة، ودينية – جزءا لا يتجزّأ من بلاده، وأنّ وحدته الترابية تقتضي استردادها.

ويرى في البوليزاريو مجموعة متمرّدة، منشقّة ينبغي مقاومتها حتى تعود إلى الطاعة، وتعلن ولاءها لملك المغرب.

أمّا الجزائر، فإنّها ترى من واجبها مساندة البوليزاريو عملا بمبدإ تبنّته منظّمة الوحدة الإفريقية، وهيئة الأمم المتحدة، وينصّ على إقرار الحدود التي خلّفها الاستعمار، وبمبدإ ثان يعطي الشعوب حقّ تقرير مصيرها، وبمبدإ ثالث هو احترام الشرعية الدولية.

ضعفت هذه الأسباب بمرور الزمان، وزالت حدّتها، ووُفّق القادة المغاربيون في تجاوزها.

ظهر ذلك في جوان 1988 في زيرلدا، عندما التقى كلّ الرؤساء المغاربة، وقرّروا بعث "مغرب موحّد"، وفي مرّاكش سنة 1989 عندما أمضوا وثيقة اتحاد المغرب العربي.

وقد كان التحول الذي أحدثه الرئيس زين العابدين ابن علي بتونس في السابع من نوفمبر 1987، والذي تولّى بمقتضاه رئاسة الدولة، دافعا إلى تحسّن علاقات القادة المغاربة بعضهم بعض، واستعدادهم للسير معا نحو بناء وحدة مغاربيّة.

كانت وثيقة مرّاكش امتدادا لاتفاقيتي الإخاء والوفاق، والوحدة العربية الإفريقية، وتجاوزا لهما، استمدّت منهما مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتضامن أمام كلّ عدوان يتعرّض له أحد الأعضاء.

وبشرت اتفاقية مراكش بتوفير حريّة تنقل الأشخاص، ونقل البضائع والخدمات، ورؤوس الأموال في بلاد المغرب. ويكون ذلك بإزالة الحدود القمرقية بينها. وهو شرط أساسي لجلب تمويلات خارجية مهمة، ولبعث مؤسسات اقتصادية وصناعية ذات مستوى عالمي، ولتشغيل كفاءاتنا، وشبابنا، من أصحاب الشهادات.

وأعطت البناء المغاربي مؤسسات قارة تتمثّل في مجلس رئاسة، ومجلس شورى، ومجلس قضائي، ولجان وزاريّة مختصّة، وأمانة عامة.

كانت انطلاقة اتحاد المغُرب العربي واعدة، والخطوات الأولى مشجّعة، فقد اجتمع القادة عدة مرات، وكادت مجالس المتابعة لا تنقطع، وتمّ إعداد أكثر من سبع وثلاثين اتفاقية ومعاهدة. وبدأ النظر في إعداد بطاقة تعريف مغاربيّة، تحلّ محلّ جوازات السفر عند التنقّل من بلد إلى آخر، وتقدّمت الدراسات لتحقيق اكتفاء سكان المنطقة الغذائي، وتحرير المبادلات الفلاحية، ودفع استراتيجية تنمية مغاربية قد تمرّ من مرحلة التبادل الحرّ، وتتطوّر إلى وحدة قمرقية، وسوق مشتركة، وتنتهي بوحدة اقتصادية كاملة.

وتقرّر إنشاء مصرف مغربي للاستثمار والتجارة الخارجية، لم ير النور بعد إلى اليوم، وجامعة ومؤسسات جامعية وأكاديميه علوم.

كانت النيات طيّبة، والنشاط مكثّفا، والمشاريع واعدة، والتوصيات طموحة، ولكنّها بقيت حبرا على ورق، ولم تدخل حيز التنفيذ، من ذلك أنّ أكثر من ثلاثين اتفاقية لم يُصادق عليها، والبقيّة التي صودق عليها لم تطبّق.

أن هياكل الإتحاد معطّلة ممّا يسيء إلى التنمية، ويقلّل من مكانتنا بين الدول، ويضعف من قدراتنا في التعامل معها.

وقد انقطع القادة عن عقد اجتماعاتهم السنوية منذ أكثر من عشر سنوات.

إن كان هذا التعطيل ناتجا عن عدم ملاءمة ميثاق مراكش لتطورات واقعنا، فلنجتمع من جديد، ونعمل على إصلاحه، وتنقيحه، أو إن لزم الأمر إعادة النظر فيه، فالمهمّ الشروع فعلا في تحقيق الوحدة من أي طريق، فالغاية بلوغ الهدف.

يُرجع بعضهم هذا التعطيل إلى قضيّة الصحراء التي تأخر حلها، وزادها الزمان تعقيدا. وبقي الخلاف عليها على أشدّه. فالإستفتاء الذي وافقت عليه كلّ الأطراف سبيلا للخروج من الأزمة، وحلاّ للمشكلة، لم يتقدّم، ولم يكتب له النجاح، ومشاريع التسوية التي عرضها جيمس باكر (James Baker) كاتب الدولة الأمريكية سابقا، ومبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، لم تنل لحدّ الآن رضا المعنيين.

لا شكّ أن لهذه القضية دورا في تعطيل بناء مغرب موحّد، ولكنّي أستبعد أن تكون السبب الوحيد. والحجة على ذلك، أنها لم تعطّل اتفاق الجزائر والمغرب على الحدود، ولم تعطّل عودة العلاقات الثنائية بينهما، ولم تعطّل المشاركة الفعالة في وضع تصورات مشتركة للمغرب المتحد، ولم تعطّل التقاء كلّ قادة الجهة في زيرالدا، ومراكش، للمصادقة على وثيقة بعث اتحاد المغرب العربي. وجدير بالتذكير أنّ تعطّل بناء مغرب متّحد سبق قضيّة الصحراء التي برزت قرابة الخمس عشرة سنة بعد الإستقلال.

وعلى كلّ فمهما تراكمت السحب، واشتدّ التوتّر، فالأمل يبقى قائما، والحلّ السياسي ممكنا، وذلك لخطوط حمراء اقتنعتُ بها، عندما كنت

مسؤولا بالحزب الحاكم في تونس وتحادثت في القضية مع ملك المغرب، ورئيس الجزائر.

من هذه الخطوط الحمراء، أن الحكم في المغرب، بعد تجربة حرب الرمال المريرة، وما نتج عنها من انعكاسات سلبيّة، لا يرى في الحرب ضدّ الأشقاء طريقة لحلّ ما بينهم من نزاعات، وإن كانت مصيريّة، وأن الحكم في الجزائر، منذ اشتباكات مغالة سنة 1976، يرفض إقحام أي جندي جزائري في حرب على الصحراء، وإن كان موقفه منها مبدئيًا.

وقد يغلب الإقتناع في كلا البلدين، بالرغم من بعض الحملات المؤسفة، بأنّ الحرب بين الأشقاء كارثة عظمى يتجنبها الجميع، ويخشى أن تكون له مسؤولية في اندلاعها، قد نعرف كيف تبدأ، ولا نعرف كيف تنتهي، ولا تغرنا المظاهر، فإنّ امكانيات الحرب عندنا غير متوفّرة، لقلّة الوسائل، وضعف الموارد، ولغياب طرف أجنبي يستفيد منها.

إنّ الدول الكبرى لا ترى اليوم في تأجيج نار الحرب في الصحراء مصلحة لها. وهي تسعى إلى اجتنابها، وتبحث عن حلّ سياسي يأتي على أسبابها.

لكلّ ذلك، فالأمل قائم في الإهتداء إلى طريقة سياسية، سلميّة، مقبولة، للخروج من هذه المعضلة. على أنّ تعثّر بناء مغرب متّحد لا يرجع حتما إلى الصحراء.

إنّ السبب الأساسي يكمن، عندي، في انشغال قادتنا بشؤونهم القطريّة، وبمسؤولياتهم الداخلية، فلا يجدون متّسعا من الوقت للإلتقاء، وإعطاء التشاور ما يستحقّ من جهد.

ونتمنّى في تونس أن يكون مجمع القصور الخمسة الذي شيّده الرئيس ابن علي في قمرت لقبول قادة المغرب العربي وإقامتهم، عامرا دوما، وأن يكون في كلّ بلد مغربي مجمع مثله لإقامة قادة دولنا والتقائهم.

ضمن دون اتصالات مكثّفة، وتشاور متواصل، لا تتوفّر الظروف لبروز إرادة جماعية تفتح الآفاق أمام شعوبنا، وتدفعها نحو الوحدة. والحاجة إلى مثل هذه الإرادة متأكّدة لبناء مغرب متّحد.

إنّ بناء مغرب متّحد فرض سياسي، وحتميّة اقتصادية، وضرورة استراتيجية، وهو الضمان لكرامتنا، والسبيل إلى عزّتنا.

وقد نرسمه هدفا لشبابنا يؤمن به، ويتحمّس له، ويتجنّد لتحقيقه، ويعمل له، ويضحي في سبيله، مثله مثل أجداده وآبائه الذين آمنوا بالإستقلال، وتعلّقوا به، وعملوا له، وضحوا لتحقيقه. وكم تدعو الحاجة إلى إبراز أهداف وآفاق لشبابنا حتى لا يستولي عليه الفراغ، ويصيبه التيه، وتستهويه شعارات قد لا تكون بناءة.

إنّ الظروف مواتية، فقد تطوّرت دول أوروبا في مواقفها تجاهنا، فلا ترى اليوم أنّ نموّ المغرب ووحدته خطر عليها، فطموحاتها تتجاوز محيطها القريب، وتتعداه لتنافس دول أمريكا وآسيا. ويسود الإعتقاد في أوروبا أنّ مغربا متخلّفا فقيرا غير مستقر يفتح باب الفوضى ويهدّد، أمنها، ويجرّ إليها الفتن والإضطرابات. فنسبة مواطنيها من أصل مغاربي كبيرة متزايدة، وضغط المهاجرين عليها للإنتصاب فيها بحثا عن الشغل قوي، ومواجهتها له صعبة. فمهما تشدّدت الإجراءات، ومهما بلغ التعاون بين دول الضفتين، فإن المحاولات الإنتحارية اليائسة لعبور البحر مازالت تُلقى بجمع من شباب على سواحل أوروبا الغربية وفي أراضيها.

أمّا الولايات المتّحدة من جهتها، حِرْصًا منها على ألاّ تترك الإتحاد الأوروبي وحده يتعاون مع البلاد المغاربية، فإنّها تؤيّد بناء المغرب، وإزالة الحدود القمرقيّة بين أقطاره، وتشجّع رؤوس الأموال الخاصة على الإضطلاع بدور أساسي في تنميته، وتقدّم له المساعدات وإن كانت في هذه المرحلة رمزيّة.

من الظروف السانحة لبناء مغرب متّحد اليوم، أنّ تعاقدنا مع الإتحاد الأوروبي، ودعم الشراكة معه، يتطوّران إلى سياسة حسن الجوار، وكلّ ذلك يدربنا على تطبيق آليات الوحدة وقوانينها، وإجراءاتها، بعيدا عن الأهواء، ومن دون أن نتأثّر بالظروف والطوارئ، متبعين في ذلك المثال الأوروبي.

وهو إعداد مفيد لنا عندما ندخل فعلا في بناء مغرب متّحد.

إنّ توطيد العلاقات الإقتصادية التي تربط اليوم كلّ بلاد المغرب من دون استثناء بأوروبا، وتدفعها إلى الإندماج فيها في ظلّ العولمة، وتماشيا وقوانين المنظّمة العالميّة للتجارة، والتي ترمي إلى التقريب بين ضفتي البحر الأبيض المتوسّط قد توفّر لنا أسبابا مهمة، وتفتح أمامنا آفاقا جديدة للنموّ والإزدهار. وهو حافز يستنهض هممنا، وذلك بالرغم من تقصيرنا في عقد اتفاقيات جنوب جنوب بيننا، تكون تواصلا وتتمّة للإتفاقيات مع أوروبا شمال جنوب.

يتقدّم اندماجنا مع الإتحاد الأوروبي، وإنّنا نأمل منه كلّ خير – بالرغم من طابعه غير المتكافئ، وبالرغم من توسّعه نحو أوروبا الوسطى، والشرقيّة على حسابنا – وبالرغم مما نعيب عليه من مواقف غير فاعلة في فلسطين، وفي العراق.

ومن الفرص المواتية لبناء مغرب متّحد، أنّنا اليوم جميعا في بلاد المغرب نسلك سياسة خارجيّة متقاربة، تعتمد الواقعية في علاقاتها بالدول، والمصلحة في مواقفها السياسية، وتتبع سياسة اقتصادية تتماشى مع مقتضيات العولمة، وتأخذ بالاقتصاد الحرّ، وتقر بقوانين السوق، وتتلاءم والمنافسة.

إنها فرص جديدة ينبغي لنا استغلالها معا، وبذلك يصبح في الإمكان بداية تحقيق أحلام تعلقنا بها صغارا، وآمال عملنا طول حياتنا على

إنجازها، وهي مشروع حياتي نجاهد في سبيله، لا تؤثر فينا الزوابع الطارئة، ولا الحملات الظرفية.

إنّ المغرب المتّحد مواصلة للكفاح في سبيل الإستقلال، والإستقلال من دونه غير مكتمل، وهو نصف استقلال، وهو مهدّد.

أخواني أخواتي،

أنا اليوم في الجزائر التي عرفتها في مختلف عهودها. وأرى في العهد الحالي - والرأي يلزمني وحدي - عوامل مشجّعة لدفع المسيرة الوحدويّة المغاربية، واتخاذ المبادرات اللازمة في سبيل ذلك، وأولّها : إنّ الجزائر تقدّمت بخطى ثابتة نحو الأمن والإستقرار، واندفعت بحزم وثبات في معركة البناء والتنمية، وهي معتزّة بما تكتسب من إمكانيات في الرجال،والموارد، والأموال. وثانيها شخصية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي ينتسب إلى جيل المناضلين المجاهدين الأول الذين واكبوا ثورة الجزائر منذ بدايتها، وساهموا في أعلى المستويات في بناء دولتها الجديدة، ويعرف بدقّة وعمق كلّ بلاد المغرب وشعوبها وخالط رجالاتها وتعامل معهم طويلا.

تفاوض مع تونس سنة 1970، ووضع أسس تسوية النزاعات الحدودية التي كانت تسيء إلى علاقات البلدين، وتنذر بالخطر إن لم تجد حلا.

وتفاوض مع المغرب، ووضع معها اتفاقية أفران سنة 1969، وبها انتهت نزاعات الحدود بين الجزائر والمغرب.

إنّ مبايعة الشعب الجزائري له في الانتخابات الأخيرة أعطته ثقلا كبيرا يؤهّله لجرأة عرفناها عنه في مختلف مراحل حياته، على تصوّر مبادرات تبعث الثقة بين القادة المغاربة، وتخلق ديناميكيّة وحدويّة جديدة، تزول أمامها الصعوبات والعراقيل.

إنه قائد فذ، له تجربة واسعة، وكفاءة عالية، وهو من المؤمنين المناضلين.

بدأت الوحدة الأوروبية بإرادة رجلين هما دوقول (DE GAULE) وأديناور (ADENAUER) فليكن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مغربنا أحد الرجلين وإحدى الإرادتين.

ويوجد بين قادتنا رجال، وإرادات، لهم نفس الجرأة، ونفس الاستعداد لبداية ملحمة مشتركة.

الخـــاتمـــــة

إنّنا تأخّرنا كثيرا في إعطاء مغربنا ما يحتاج إليه من دفع، وأخفقنا في تمكين تنميتنا من كلّ أسبابُ الدعم والتوسع، وتخلّفنا عن أخذ المكان اللائق بنا معا في الفضاء الأوروبي، والمتوسطي، والعربي، وفي العالم، وإننا نعرّض بذلك أقطارنا، ومنطقتنا، للتهميش والتخلّف، والفوضى. وعلينا اليوم قبل غد تدارك أمرنا.

إنّ استقلالنا يبقى مبتورا ما لم يكتمل بمغرب متّحد، وجهادنا في سبيل شعوبنا يبقى منقوصا ما لم يتوّج بتحقيق وحدتنا.

الثقة قويّة بشعوبنا حتى لا يستولي عليها القنوط، ويتمكن منها الإحباط، وتستسلم لليأس. إنّ الشعوب التي قضت على الإستعمار، وافتكّت استقلالها، وبنت دولا حديثة لقادرة على صنع وحدتها، وبناء مستقبلها، ودعم مسيرتها نحو الحرية، والإزدهار، والمناعة.

هي آمال مناضل، وطموحات وطني، أبثّكم إياها في الجزائر بلدي الثاني، في هذا الجمع الكريم، عليكم تشاركونني فيها، أو في بعضها، ونعمل معا على تحقيقها.

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

المغرب العربي وأوروبا

محاضرة ألقيتها بعمان في الأردن على منبر مؤسسة شومان التي يشرف عليها الأستاذ ثابت الطاهر يوم 17 جانفي 2005

المغرب العربي وأوروبا مجموعتان من البلاد قريبتان، يفصل بينهما البحر الأبيض المتوسط. فالبون بين تونس وبين صقلية في جنوب إيطاليا لا يتجاوز 140 كلم، ولا يزيد طول مضيق جبل طارق الذي يفصل بين المغرب وبين اسبانيا على 15 كلم.

ولشعوبهما، منذ القدم، علاقات كثيفة متشابكة، متوترة أحيانا، هادئة أحيانا أخرى. احتلّ بعضها بعضا. وكان الغالب تارة بلد من الشمال، وطورا بلد من الجنوب. فكان بينهما شدّ وجذب، ومدّ وجزر.

اختلط بعضها ببعض منذ زمن سحيق، وامتزجت أعراقهم وتكلموا اللغات نفسها، واعتنقوا الديانات نفسها، ومارسوا الطقوس نفسها.

كانت السيطرة لقرطاج أوّل الأمر، حيث بسطت نفوذها على كلّ سواحل بلاد المغرب، وتوسّعت في إسبانيا، وسواحل فرنسا، وإيطاليا، واستولت على كبريات جزر المتوسط : صقلية وسردينية ومالطة، كما استولت على صُغرَياتِها.

ثمّ تصدّت لها روما وحاربتها، وانتصرت عليها، وفرضت على أراضيها التي أخضعتها لنفوذها، دينها، وحضارتها.

وعاد الحكم إلى الجنوب عندما حلّ الإسلام بتونس، وفتح المسلمون إسبانيا، وتولوا أمرها، واسسوا حضارة متقدمة، وبقوا فيها إلى نهاية القرن الخامس عشر.

تراجع الإسلام، وفرّ المسلمون من الأندلس، ولاحقهم الإسبان، واحتلّوا مواقع مهمة من بلاد المغرب، واستقرّوا فيها عقودا، ما كانوا ليخرجوا منها لولا مجموعة شجاعة من المجاهدين يتقدمهم الأخوان عروج وخير الدين اللذان حكما البلاد، وانتصرا للإسلام، وصانا بيضته في ربوع المغرب.

واتقاء لردّة فعل إسبانيا، وحملة عسكريّة جديدة، أعلنا بتبعيتهما للسلطنة العثمانية، وفضلاها على الملك الحفصي الذي تقلّص نفوذه، وانهار حكمه، واحتمى، في نهايةِ الأمر، بالإسبان. وهكذا أصبحت ليبيا، وتونس، والجزائر تابعة للخلافة العثمانية بينما حافظ المغرب الأقصى على استقلاله، وتمسك بكيانه.

تخلّصت بلاد المغرب العربي من الهيمنة الإسبانية، وظلّت تابعة للسلطان العثماني أربعة قرون. حافظت على دينها، وتشبثت بهويتها، ولكنها توقفت عن النهضة، وقطعت الصلة بالحضارة الإسلامية المتفتحة التي بلغت أوج ازدهارها بالأندلس : تجمد فيها الفكر، وتعطلّ العقل، فلم تسلك مسالك النهضة التي بدأت بوادرها في أوروبا، وتنكّرت لأسباب التقدّم – شأنها شأن البلاد الإسلامية كلّها – فضعف حالها، وانحطّ شأنها، وتدهور أمرها، وفقدت مناعتها.

وحلّ الاستعمار ليواصل ما توقّف عنده الإسبان. واحتلّت فرنسا الجزائر ثم تونس، فالمغرب، وتمكّن الإسبان من الريف، وجنوب المغرب، وانتصب الإيطاليون بليبيا.

أخضع الغزاة الإستعماريون بلاد المغرب العربي كافة لحكمهم. وادعوا أنهم ورثة روما، عادوا ليسترجعوا أراضيها، وأنهم سيعيدون

مجدها، وحضارتها الأوروبية، ودينها المسيحي، فقاومتهم شعوبها، وحاربتهم، وتحمّلت في سبيل ذلك العذاب، والحرمان، والموت.

دامت المقاومة 130 سنة بالنسبة إلى الجزائر، و75 سنة بالنسبة إلى تونس، و45 سنة بالنسبة إلى المغرب. وانتصرت عليهم في النهاية، وحقّقت الحريّة والإستقلال، وعادت البلاد إلى أهلها، وأصبح مصيرها في أيدي أبنائها.

كان عليها، بعد الإستقلال، أن تقيم علاقتها بالبلاد التي استعمرتها من دون رحمة، واستغلتها بقساوة، وحمتها بالحديد والنار، وسلّطت عليها شتّى المظالم والإهانات.

هل تحافظ على الأحقاد التي خلّفتها فيها طيلة حكمها ؟ هل تغذّي الكراهيّة التي وطّنتها في قلوب أبنائها ؟ هل تواصل ترديد الدعايات التي كانت زمن المقاومة تشيعها ضدها ؟ هل تبقى على عداء مستمرّ معها ؟.

أم تغلّب العقل، وتنظر إلى المصلحة البعيدة، وتعتبر الواقع، وتنظر إلى المستقبل، فتطوي صفحات الماضي، وتمدّ إليها يدها، وتفتح باب الحوار معها، وتبني وإياها المستقبل وتتعاون معها ؟

اخترنا، في بلاد المغرب، التعاون مع خصوم الأمس، وإن كان لكل منا نمطه، وطريقته. نسينا الصراعات، وتجاوزنا النزاعات، سوّينا خلافاتنا باللين تارة، وبالشدّة طورا. ومن ينسى المعركة الحاسمة التي خاضها الشعب التونسي والحكومة بعد الإستقلال ضدّ فرنسا، لإجلاء جيوشها عن بنزرت سنة 1961.

ليس لنا مركّبات، فنحن دول كاملة السيادة، معترف بها، مكانتنا بين الأمم محفوظة، وتعاملنا مع الدول الكبرى على قدم المساواة، لنا تاريخ مجيد، وحضارة راسخة.

فمنّا من مال إلى الإتحاد السوفياتي، واتّبع سياسة معادية للإمبرياليّة تدين بعدم الإنحياز.

ومنّا من فضّل الولايات المتحدة التي ساعدت بالرغم من تحالفها مع فرنسا، ونزعتها الإمبرياليّة، حركاتنا التحريريّة، وساندت معاركنا لتجسيم الإستقلال. وقدمت لنا العون والمدد عند بعث دولنا الفتيّة، وبناء اقتصادنا الوطني.

استوت الحال اليوم، وأصبحت بلاد المغرب كلّها على موقف واحد من الدول الكبرى. وتحسنّت علاقاتنا كلنا بأوروبا.

يختلف تعاوننا مع أوروبا عن تعاوننا مع الدول الأخرى. إنّه تعاون متميّز يكتسي أولويّة مطلقة، وهو خيار استراتيجي تحتّمه مصالحنا الآنية والبعيدة، ويستجيب لمقتضيات طموحنا في النهضة والنمو.

ولذلك أسباب موضوعيّة منها التاريخ المشترك، والحافل بالصراعات، والحروب، والخصومات، والعداء، وما انجرّ عن ذلك من مآس وأحزان، والمليء كذلك بأزمنة الصلح، والتقارب، والتفاهم، والتعايش، وما صاحبها من ودّ وتآلف. وكلّ هذا يكوّن علاقة خاصة بيننا. ومن الأسباب الموضوعيّة، القرب، والجوار، وسهولة الإنتقال من بلد إلى آخر. ولم يكن البحر الأبيض المتوسّط يوما عازلا بين الشعوب، بل إنّه كان دوما رابطا بينها. ومن الأسباب الموضوعية أيضا أن المواطنين من أصل مغاربي يفوق عددهم في أوروبا الخمسة ملايين، وهي نسبة مهمة قد تبلغ 10% من جملة الجنسيات الأوروبية، وهم مندمجون في بلدان المهجر، ويشكلون قوة ضغط فاعلة.

ومن الأسباب الموضوعيّة كذلك أنّ بلادنا كانت، زمن الاستعمار جزءا ممّا كان يسمى الوطن الأم، وكان اقتصادها مندمجا في اقتصاد المستعمر، ممّا خلق بين المستعمِر والمستعمَر علاقات قويّة معقدّة فيها نفرة، وفيها تقارب وعداء، وفيها تقدير مُتبادل.

تغيّرت الأوضاع بيننا بعد الإستقلال، ولكن هذه العلاقات لم تنقطع بالرغم من الأزمات الشديدة التي مرّت بها.

كانت العلاقات الإقتصاديّة ثنائية في البداية بين بلد وآخر، ثمّ أصبحت بين بلاد المغرب فرادى والمجموعة الأوروبيّة، ثمّ الإتحاد الأوروبي موحدا. وكانت تتسم بطابعها التجاري الغالب.

وفي قمّة باريس سنة 1972، تغيرّت النظرة، ووضع رؤساء دول أوروبا مقاربة متوسطيّة شاملة، أمضت في إطارها كلّ من تونس، والمغرب، والجزائر، إتفاقات تعاون على حدة.

وتجدّدت هذه المقاربة سنة 1989 تحت عنوان **السياسة المتوسطيّة المتجدّدة** (PMR)، وحثّت بلاد المغرب على القيام بإصلاحات اقتصاديّة هيكليّة، وشجّعتها على بعث وحدة بينها.

ثم أدركت دول الإتحاد الأوروبي أن تخلّف بلاد المغرب، وتردّي الأوضاع فيها، يعود بالمضرّة عليها. وأنّ جوارا مضطربا، غير مستقرّ، وغير آمن، ينعكس سلبا عليها. فدعت سنة 1995 في برشلونة إلى شراكة أورومتوسطيّة شاملة لنشر السلام، والإستقرار، تشمل التشاور، والتعاون في الميادين السياسيّة، والأمنيّة، والإجتماعيّة، والثقافيّة. وقد حُدّدت مبادئها في وثيقة تاريخيّة مهمة. وفي نطاق هذه الشراكة الجديدة، تقرّر بعث منطقة أورومتوسطيّة للتبادل الحرّ تكتمل سنة 2010.

كانت تونس أول دولة من الجنوب تدخلها، ثمّ التحقت بعدها المغرب، والجزائر. وتستعدّ ليبيا اليوم للإنضمام إليها. أمّا موريطانيا، فهي مرتبطة بأوروبا في إطار إفريقي سابق.

كان للتوسّع الأوروبي نحو أروبا الشرقيّة، والوسطى، انعكاسات سلبيّة خطيرة على دول الإتحاد الأوروبي وعلى المسار الأورومتوسطي فأنشأت لمواجهتها آليّة جديدة تتمثّل في الإطار 5 زايد 5 (خمسة دول من الشمال، وخمسة من الجنوب).

واستجابت لدعوة الرئيس زين العابدين بن علي الى عقد قمّتها في ديسمبر 2003 بتونس، ونظرت هذه القمة في مشاريع الشراكة، ومكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمّة، والهجرة غير الشرعيّة، والإستثمارات، والحوار بين الحضارات. وأصدرت بيانا ضمّنته :

1) الإتفاق على مفهوم شامل للأمن، والإستقرار، والتنمية في المنطقة.

2) دعم الإندماج المغاربي.

3) مراعاة الأبعاد الإجتماعيّة، والبشريّة، والإقتصاديّة، والجريمة المنظمّة، والهجرة العشوائيّة.

4) التزام العمل على تقليص الفوارق الإقتصاديّة، والإجتماعيّة المتزايدة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسّط.

5) قرار بعث منتدى متوسطي للأعمال والإستثمار.

6) وضع ميثاق أوروبي مغاربي، لحفظ حقوق الجاليات المغاربيّة بأروبا وواجباتها.

7) تأصيل ثقافة الحوار بين الشعوب والحضارات من أجل ترسيخ قيم التعايش السلمي.

8) تأكيد أهميّة المجتمع المدني.

9) بعث آليات قارّة لمتابعة القرارات تتمثّل في اجتماعات دوريّة لوزراء الداخليّة، والخارجيّة، والشؤون الإجتماعيّة. وقد بدأت هذه الإجتماعات بعد.

تقدّمت الشراكة الأورومتوسطيّة، وتدعّمت سياسة الجوار، وتعمقّت، وأصبحت اليوم تسمى سياسة حسن الجوار.

كانت نتائج هذه الشراكة مشجّعة ومثالا، لذلك تحصّلت منتجات تونس الفلاحية على امتيازات إضافيّة شملت بالخصوص زيت الزيتون ؛ فقد أعفي 56 ألف طن سنويّا من الأداءات القمرقية، وأحتلت صادراتنا إلى السوق الأوروبية، سنة 2003، نسبة 80,70% من مجمل صادراتنا، وبلغ الدعم المالي الممنوح لنا من سنة 1999 إلى سنة 2004 (536) مليون أورو، والتسهيلات الماليّة 1120 مليون أورو.

إنّها إيجابيات أكّدت حسن اختياراتنا، نقدّرها حقّ قدرها، ونحرص على مواصلتها، ومضاعفتها.

ولا تفتُ بعض السلبيات التي لا مناص منها في عزيمتنا على التعاون. إننا لها بالمرصاد نواجهها، ونعالجها، حتى نحدّ من انعكاساتها الخطيرة علينا.

من هذه السلبيات : تقلّص الموارد الجبائيّة المتأتية من إزالة الأداءات، أو تخفيضها. ولم تكن المساعدات الماليّة كافية لتعويض ما نقص منها.

ومن هذه السلبيات : غلق مؤسسات صناعيّة فقدت الحماية، فأصبحت عاجزة عن مواجهة المنافسة، ولم تكن في وضع يسمح لها بالتمتّع ببرامج التأهيل وتحسين المستوى المدعومة من الإتحاد الأوروبي.

وقد تسبب ذلك في ازدياد عدد البطّالين، لا سيما من الشباب، وحملة الشهادات، ممّا يشكّل خطرا على السلم الإجتماعيّة.

ومن هذه السلبيات أن الطرف الأوروبي قيّد تنقّل الأشخاص، ومنع الهجرة أمام طالبي الشغل، بالرغم من احتياجه إلى يد عاملة أجنبيّة، فضل قبولها من أوروبا الشرقيّة، والوسطى.

لا يعرف شرق أوروبا، ووسطها هذه السلبيات. ولا غرابة في ذلك، فهو مرشّح لأن ينخرط في الإتحاد الأوروبي بكامل الحقوق، بخلاف

بلاد المغرب العربي التي تتمتّع بوضع أدنى، فالشراكة مفتوحة أمامها، والتشاور معها منتظم، ولكن دخولها في مؤسسات الإتحاد الأوروبي مرفوض، وتعاطي مواطنيها الشغل فيها مقيّد. واندماجها الكامل في الإتحاد الأوروبي صعب بالرغم من القرب، والإختلاط، والمصالح المشتركة المتشابكة، وتعثّر تركيا رغم ما تبذله من مجهودات يؤكّد ذلك.

في هذا الصدد، أبدى الملك الحسن الثاني – رحمه الله – في 1987 استعداد بلاده للدخول في الإتحاد الأوروبي، ولكنّه لم يتلقّ جوابا مشجّعا، ولم يلاق ترحابا واضحا.

إنّ بلاد شرق أوروبا، ووسطها، مزاحمة شديدة لنا، فهي تحصل على الجزء الأوفر من إمكانيات الإتحاد الماليّة، وتستقطب جلّ تمويلاته، ولا حدّ لصادراتها الفلاحيّة، ولتشغيل أبنائها.

إنّه لمن سوء الحظ أن نكون أوّل المتعاملين مع أوروبا المتّحدة منذ بداياتها، وأقرب البلاد إليها وفي أدنى وضع معها.

والملاحظ أنّه كلّما توسّع الإتحاد الأوروبي تضرّرنا، فتوسعه إلى اسبانيا، مثلا، عطّل صادراتنا الفلاحيّة، وقلّل من إمكانيات الشغل أمام مواطنينا. لشراكتنا مع الإتحاد الأوروبي عائق آخر يضاف إلى مزاحمة أوروبا الشرقيّة والوسطى، التي فرضت علينا فرضًا لا مسؤولية لنا فيه :وهو تخلّفنا عن بناء مغرب موحّد. إنّه تسبّب لنا في خسائر فادحة لا تحصى، نحن في غنى عنها، ونحن مسؤولون عنها.

إنّ تخلّفنا عن بناء مغرب متّحد أفقدنا قدرات كبيرة عند التفاوض مع أوروبا، فالفرق جسيم بين التفاوض فرادى كلّ على منواله، وحسب روزنامته، وبين التفاوض جماعة موحّدة.

إنّ تخلّفنا عن بناء مغرب متّحد أرجأ تجسيم إمكانيات ضخمة في بعض مشاريع فلاحيّة، وصناعيّة، في مستوى عالمي، وعطّل إنجاز

مشاريع كبيرة في البنية الأساسية، كالسكك الحديد، والطرقات السريعة، وغيرها.

والحال أنّ بناء مغرب متّحد يستجيب للجغرافيا، والتاريخ، ويفرضه واقع شعوبه فكلها على دين واحد، ومذهب واحد، ولغة واحدة، وإن بقيت اللغة الأمازيغيّة متجذرة في أنحاء من الجزائر، والمغرب، وكلها من أصول واحدة، وإن مازجتها أعراق عدّة، وإن بناء مغرب متّحد تدفع إليه طموحات شعوبه، ولا يجد معارضة من الخارج، ومن الدول الكبرى، بل يجد رغبة، وتشجيعا، وسندا منهما.

تعطّل بناء مغرب متّحد سابقا لاختلاف الأنظمة الحاكمة، وتناقض الإختيارات المذهبيّة والإقتصادية، وتباين السياسات الخارجيّة.

ولكن هذه الأسباب ويمكن القول التعلات، زالت اليوم ، ولم يتقدّم بناء مغربنا بزوالها مع الأسف.

قد تكون معضلة الصحراء الغربيّة أحد أسباب تأخر البناء المغاربي، فالمغرب والجزائر على خلاف في طريقة معالجتها. و"بحث عن حل متواصل بين الأطراف المعنية، ومع هيئة الأمم المتحدة وهو غير مستبعد.

بالرغم من هذا الخلاف، وفّقت الجزائر والمغرب سنة 1986 إلى إقامة علاقات ثنائية واعدة، وساهما معا في بعث اتحاد المغرب العربي، وبدء تجسيمه.

تنقصنا الإرادة، وما فتئ الرئيس زين العابدين ابن علي يعمل جاهدا على توفيرها في كلّ أقطارنا. ستبرز هذه الإرادة لا محالة طال الزمان أم قصر، فبناء مغرب موحّد حتميّة تاريخيّة، واختيار استراتيجي. فهو الذي سيمكننا من النجاح في مسيرتنا التنمويّة، ويعطينا مكانة أفضل في شراكتنا مع الإتحاد الأوروبي، ودورا أكبر في منطقتنا الأورومتوسطيّة، وفي العالم العربي، وفي العالم.

لسنا وحدنا في الجنوب نتعاون مع أوروبا. فقد بدأنا مع إخواننا العرب في إقامة وحدة جنوب جنوب، وبعثنا في أغادير سنة 2001 منطقة تبادل حرّ عربيّة متوسطيّة، قد تكتمل سنة 2006، نواتها الأولى تونس، والمغرب، والأردن، ومصر. وهي مفتوحة لكل بلاد المغرب، والبلاد العربيّة، وأمانتها العامة في عمان. إنّه مشروع يحظى بمساندة الإتحاد الأوروبي، ودعمه، وتمويله. وهو مشروع واعد.

إنّ الإندماج في الفضاء الأورومتوسطي، والإرتباط بأوروبا يتقدمان بخطى ثابتة.

إنّهما مدخلنا إلى العالم عليهما نعتمد لمواجهة العولمة الجارفة، وبفضلهما نخفّف من أخطار التجارة العالميّة المفتوحة التي أقرّتها المنظّمة العالمية للتجارة، وبالتزامنا إياهما نجتنب الإنزواء والتهميش.

إن علاقات التعاون والشراكة مع الإتحاد الأوروبي أساسية لنا في المغرب، ولها أبعاد أخرى. فبتطورها، وتعميقها، وتقدمها، قد تكون حافزا لنا لنتغلب على الصعوبات الموضوعية، والتحفظات النفسية، ونبني وحدتنا المغاربية، ونتدارك ما فاتنا.

وشمول التعاون مع أشقائنا في المشرق قد يكون له تأثير في مسيرة الجامعة العربية التي هي اليوم محل درس وبحث.

واعتبارا لمتانة العلاقة بكبريات دول أوروبا، وكثافة الترابط الإقتصادي معنا، وأهمية جالياتنا فيها، نؤمل القيام بدور في اختياراتها، والتأثير في اتجاهاتها من جهة، وارتباطنا بأوروبا في المغرب وفي المشرق يزيدها وزنا في الساحة الدولية، مما يرجع بالفائدة على قضايانا من جهة ثانية.

قد يتوسّع التعاون إلى أطراف أخرى في العالم منها الولايات المتّحدة التي أخذت تبدي اهتماما متزايدا بمنطقتنا، فكأنها لا تريد أن تبقى

بعيدة عنها مثلما كان الشأن سابقا، حيث كانت تعتبرها تابعة للنفوذ الفرنسي والأوروبي عامة.

وقد أعلنت سنة 1998 بمبادرة لإقامة شراكة أمريكية مع مغرب متّحد تزول فيه الحدود، ويكون للخواص دور أساسي فيها سميت مبادرة "أزنستاين".

وسهرت على تنظيم قمّة اقتصاديّة لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا الشماليّة (MENA)، وبذلك أدمجت بلاد المغرب في مشروعها للشرق الأوسط الكبير.

وأقامت مناطق تبادل حرّ مع بعضها : كالأردن، والمغرب، ومصر.

ورغم هذا، يبقى التعامل الإقتصادي مع الولايات المتّحدة بالنسبة الى المغرب العربي بالرغم من هذه المبادرات محدودا. فالتجارة معها مثلا لا تزيد نسبتها السنوية على 2% في حين تبلغ مع الإتحاد الأوروبي 80%.

إنّ اندماجنا الإقتصادي في أوروبا دفعتنا إليه مقتضيات التنمية، ومستلزمات النهضة. فهو السبيل الوحيد للإنخراط في ديناميكية العولمة، والإستفادة منها، وتوفير الأسباب لنجاح تنميتنا. أقدمنا عليه، واخترناه بالرغم من الإحترازات والعقبات، وبالرغم من خطر ضياع الهوية، والذوبان، والإبتلاع.

إنّ المحافظة على هويّتنا، والدفاع عن خصوصياتنا، أمر واجب ومشرّف.ولكن الأخذ بأسباب الحداثة، والتفتّح على العصر، ومقاومة الجمود، أمر واجب ومشرّف كذلك، والتوفيق بينهما متأكد.

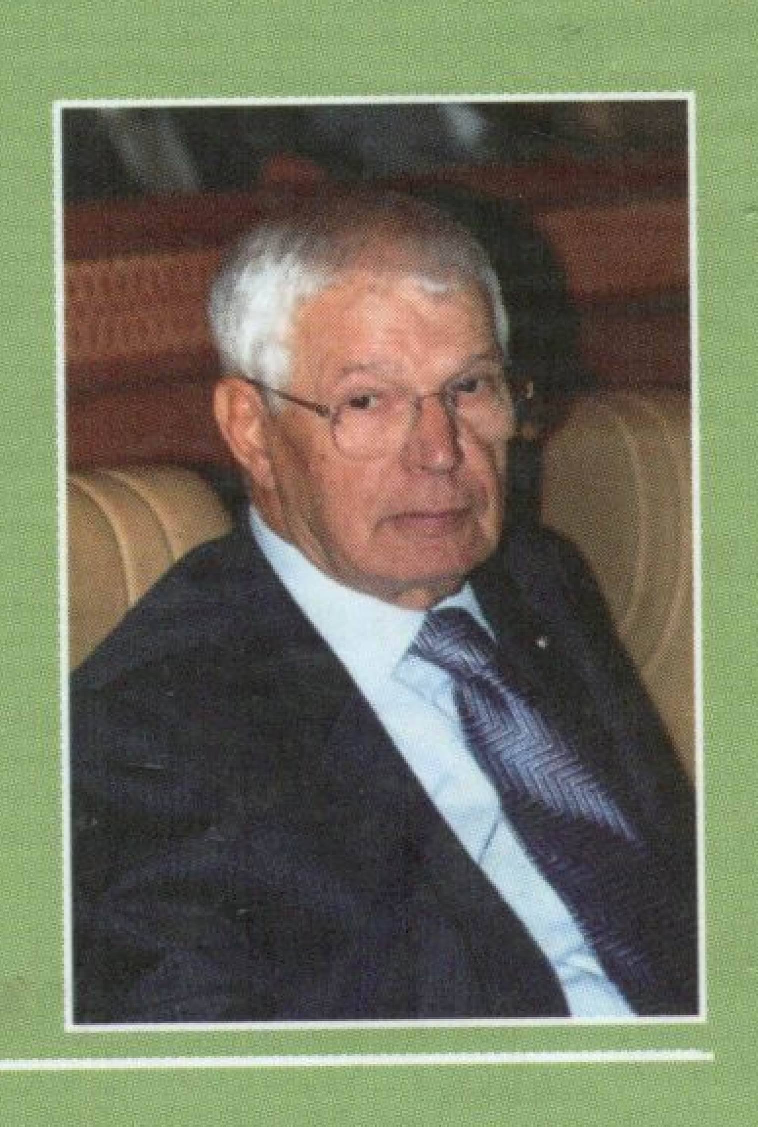
على أن إخفاقنا في النهضة على أسس حديثة يعرّضنا إلى أخطار جسيمة، ويهدّد وجودنا.

لا شكّ أن ما يجري في شقيقنا العراق مأساة نخشى ألا تكون لها نهاية، وأنّ ما يقاسيه إخواننا في فلسطين المجاهدة من جبروت وظلم لا حدّ لهما، يعطلّ مسيرتنا، ولا يساعدنا على إنجاح نهضتنا، والحقيقة أنه لا استقرار، ولا أمن، ولا تنمية، ما لم تأخذ قضية فلسطين، وأزمة العراق طريقهما إلى الحلّ.

إن الوضع صعب ولكن غير ميؤوس منه في الأمد البعيد، لا سيما إذا راجعنا أنفسنا، واهتدينا إلى السبل الموصلة التي تحقّق أمانينا في الإستقلال والمناعة، وطموحاتنا في التنمية والتقدّم، وحاجتنا الى العزة والكرامة.

إنّه جهاد نحن مجنّدون له يتطلب تضحيات جساما، نحن مستعدون لها، حتى يكون لنا غد أفضل، ومُستقبل زاهر.

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)



ولد الأستاذ الهادي البكوش في 15 جانفي 1930 بحمام سوسة. وهو متحصل على الإجازة في الآداب من جامعة السوربون، وأصيل معهد الدراسات السياسية بباريس (قسم العلاقات الدولية). ناضل في صفوف الحزب الاشتراكي الدستوري منذ عام 1946 واضطلع فيه بعدة مسؤوليات في الشباب المدرسي وجمعية الشباب المسلم. وهو مؤسس الشعبة الدستورية ورئيسها بالمعهد الثانوي للذكور بمدينة سوسة سنة 1950، ونشط في الكشافة. وهو مؤسس لفوج الكشاف المسلم بحمام سوسة سنة 1946. وفي عام 1952 تعرض للإيقاف من طرف السلطات الاستعمارية لمشاركته في حركة المقاومة الوطنية لمدة سنتين.

وشغل السيد الهادي البكوش من سنة 1955 إلى سنة 1984 الخطط التالية :

رئيس مساعد ثم رئيس للجامعة الدستورية بفرنسا وأوروبا فمدير مساعد للحزب مكلف بالشباب ثم بالتوجيه، فوال على بنزرت، فصفاقس فقابس ثم رئيس مدير عام للصندوق القومي للضمان الاجتماعي ثم عين على رأس الديوان القومي للصيد البحري، كما كلف بمهمة لدى الوزير الأول. ثم شغل منصب قنصل عام لتونس بمدينة ليون بفرنسا، وسفير فوق العادة، ومفوض للجمهورية التونسية ببارن، وسفير لتونس لدى الفاتيكان. ثم سفير لتونس لدى الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى أن عين مديرا للحزب الاشتراكي الدستوري يوم 13 مارس 1984.

وفي المؤتمر الثاني عشر للحزب المنعقد بتونس في جوان 1986 عين عضوا باللجنة المركزية، وبالديوان السياسي، كما أعيد تعيينه مديرا للحزب.

وفي أفريل 1987 عين وزيرا للشؤون الاجتماعية، وشغل هذه الخ... وزيرا أولا في 7 نوفمبر 1987، وأمينا عاما للحزب الاشتراكي الدستور... ثم للتجمع الدستوري الديمقراطي.

ويحمل السيد الهادي البكوش الصنف الأكبر من وسام الإستقلال، ... من وسام الجمهورية، والصنف الأكبر من وسام السابع من نوفمبر، و... الوسام القومي للإستحقاق التربوي، ومتحصل على دكتوراه فخرية من ج... متزوج وأب لطفلين.



ر د م ك 978-9973-37-404-2

978-9973-37-404-2

الثمن 15د